

كتاب
القرآن
كلام الله حقيقة

obeikandi.com

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

قال الشيخ الإمام أبو العباس أحمد بن تيمية - رضي الله عنه - :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أرسله بالهدى ودين الحق ﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴿[الفتح: ٨]﴾ صلى الله عليه وسلم تسليماً.

/قاعدة في القرآن وكلام الله:

فإن الأمة اضطربت في هذا اضطراباً عظيماً، وتفرقوا واختلفوا بالظنون والأهواء بعد مضي القرون الثلاثة، لما حدثت فيهم الجهمية المشتقة من الصابئة، وقد قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ اٰخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ [البقرة: ١٧٦]، وقال تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اٰخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اٰخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَ نَهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَيْنًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَا اٰخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢١٣].

والاختلاف نوعان: اختلاف في تنزيهه، واختلاف في تأويله.

والمختلفون الذين ذمهم الله هم المختلفون في الحق؛ بأن ينكر هؤلاء الحق الذي مع هؤلاء، أو بالعكس؛ فإن الواجب الإيمان بجميع الحق المنزل، فأما من آمن بذلك وكفر به غيره فهذا اختلاف يذم فيه أحد الصنفين، كما قال تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَكِنْ اٰخْتَلَفُوا فِيْنَهُمْ مَنْ ءَامَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، ٧/١٢ والاختلاف في تنزيهه أعظم، وهو الذي قصدنا هنا، فنقول:

الاختلاف في تنزيهه هو بين المؤمنين والكافرين؛ فإن المؤمنين يؤمنون بما أنزل، والكافرون كفروا بالكتاب وبما أرسل الله به رسله فسوف يعلمون، فالؤمنون بجنس

/وإما ثناء بإنزاله كقوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ عِوَجًا﴾ ٩/١٢ [الكهف: ١]، ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ﴾ الآية [الفرقان: ١].

وأما في أثناء السور فكثير جداً، وثنى قصة موسى مع فرعون؛ لأنهما في طرفي نقيض في الحق والباطل؛ فإن فرعون في غاية الكفر والباطل حيث كفر بالربوبية وبالرسالة، وموسى في غاية الحق والإيمان من جهة أن الله كلمه تكليماً لم يجعل الله بينه وبينه واسطة من خلقه، فهو مثبت لكمال الرسالة وكمال التكلم، ومثبت لرب العالمين بما استحقه من النعوت، وهذا بخلاف أكثر الأنبياء مع الكفار؛ فإن الكفار أكثرهم لا يجحدون وجود الله ولم يكن - أيضاً - للرسول من التكليم ما لموسى، فصارت قصة موسى وفرعون أعظم القصص وأعظمها اعتباراً لأهل الإيمان ولأهل الكفر؛ ولهذا كان النبي ﷺ يقص على أمته عامة ليله عن بني إسرائيل، وكان يتأسى بموسى في أمور كثيرة، ولما بشر بقتل أبي جهل يوم بدر قال: «هذا فرعون هذه الأمة» (١)، وكان فرعون وقومه من الصابئة المشركين الكفار؛ ولهذا كان يعبد آلهة من دون الله، كما أخبر الله عنه بقوله: ﴿وَيَذَرِكْ وَأَهْلَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٢٧] وإن كان عالماً بما جاء به موسى مستيقناً له، لكنه كان جاحداً مشوراً، كما أخبر الله بذلك في قوله: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ. وَحَدِّثُوا بِهَا وَأَسْتَقْبَلْتَهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ الآية [النمل: ١٣، ١٤] وقال تعالى ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى نِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ﴾ إلى قوله: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّنَا ١٠/١٢ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بِصَآئِرٍ﴾ [الإسراء: ١٠١، ١٠٢].

والكفار بالرسول من قوم نوح و عاد، و ثمود و قوم لوط، و شعيب و قوم إبراهيم، و موسى و مشركي العرب، و الهند و الروم و البربر، و الترك و اليونان و الكشدانيين، و سائر الأمم المتقدمين و المستأخرين، يتبعون ظنونهم و أهواءهم، و يعرضون عن ذكر الله، الذي آتاهم من عنده، كما قال لهم - لما أهبط آدم من الجنة - : ﴿فَأَمَّا يَا بَنِيَّكُمْ مَتَى هُدَى فَمَنْ تَبِعَ هُدَاى فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ. وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٣٨، ٣٩] وفي موضع آخر: ﴿فَأَمَّا يَا بَنِيَّكُمْ مَتَى هُدَى فَمَنْ تَبِعَ هُدَاى فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى. وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرى فَإِن لَّمْ مَعِيشَةً سَنَكًا﴾ الآية [طه: ١٢٣، ١٢٤]. وفي أخرى: ﴿إِنَّمَا يَا بَنِيَّكُمْ رَسُولٌ مِّنكُمْ يَفْضُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتى﴾ [الأعراف: ٣٥].

(١) النسائي في الكبرى في القضاء (٤/٦٠٠٢)، و البيهقي في دلائل النبوة ٨٨/٣، كلاهما عن عبد الله بن مسعود.

ثم إنهم مع أنهم ما نزل الله بما هم عليه من سلطان، إن يتبعون إلا الظن وما تهوى الأنفس، يزعمون أن لهم العقل والرأي والقياس العقلي والأمثال المضروبة، ويسمون أنفسهم الحكماء والفلاسفة، ويدعون الجدل والكلام، والقوة والسلطان والمال، ويصفون أتباع المرسلين بأنهم سفهاء، وأراذل وضلال، ويسخرون منهم، قال الله ١١/١٢: ﴿فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [غافر: ٨٣] وقال: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا ءَامَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٣]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ أَجْرَمُوا كَانُوا مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يَضْحَكُونَ﴾ إلى قوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَفِظِينَ﴾ [المطففين: ٢٩-٣٣] وقال تعالى - عن قوم نوح - : ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١] وقالوا: ﴿وَمَا نَزَّلَكَ آتِئَتِكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا بُادِيَ الرَّأْيِ﴾ [هود: ٢٧] وقال: ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَسَخَّرْنَا مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [البقرة: ٢١٢] وقال: ﴿وَكَلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ﴾ [هود: ٣٨]، بل هم يصفون الأنبياء بالجنون والسفه والضلال وغير ذلك، كما قالوا عن نوح: ﴿بَجْنُونٌ وَارَّذُجِرَ﴾ [القمر: ٩] وقالوا: ﴿إِنَّا لَنَرُّكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [الأعراف: ٦٠] ولهود: ﴿إِنَّا لَنَرُّكَ فِي سَفَاهَةٍ﴾ [الأعراف: ٦٦].

فصل

والإيمان بالرسول يجب أن يكون جامعاً عاماً، مؤتلفاً لا تفریق فيه، ولا تبعيض ولا اختلاف؛ بأن يؤمن بجميع الرسل وبجميع ما أنزل إليهم. فمن آمن ببعض الرسل وكفر ببعض، أو آمن ببعض ما أنزل الله وكفر ببعض فهو كافر، وهذا حال من بدّل ١٢/١٢ وكفر من اليهود والنصارى والصابئين؛ فإن/هؤلاء في أصلهم قد يؤمنون بالله واليوم الآخر ويعملون صالحاً، فأولئك لا خوف عليهم ولا هم يحزنون، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ مِنَ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٦٢] ونحوه في المائدة.

ومنهم من فرّق فأمن ببعض وكفر ببعض، ما قال تعالى - عن اليهود - : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أَنزَلَ عَلَيْنَا وَنَكْفُرُ بِمَا وَرَاءَهُ﴾ [البقرة: ٩١] الآيات، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَرِيدُوا أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُوا نُؤْمِنُ

بَعْضٍ وَنَكَفَرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا . أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا ﴿ [النساء: ١٥٠، ١٥١]، وقال تعالى: ﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّهِ وَإِنَّا لَمَعْبُدُونَ﴾ [البقرة: ١٣٦، ١٣٧]، وقال - عن المؤمنين - : ﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥] وقال: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣].

وذم الذين تفرقوا واختلفوا في الكتب، وهم الذين يؤمنون ببعض دون بعض، فيكون مع هؤلاء بعض هؤلاء بعض، كقوله: ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ ائْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ [البقرة: ١٧٦]، وقوله: ﴿وَمَا ائْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ [البقرة: ٢١٣]، وقوله: ﴿وَمَا نَفَرَقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ﴾ [البينة: ٤]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَأَسَتْ مِنْهُمْ فِي سُدُورِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٥٩].

فصل

التفريق والتبعيض قد يكون في القدر تارة، وقد يكون في الوصف؛ إما في الكم وإما في الكيف، كما قد يكون في التنزيل تارة، وفي التأويل أخرى؛ فإن الموجود له حقيقة موصوفة، وله مقدار محدود، فما أنزل الله على رسله قد يقع التفريق والتبعيض في قدره، وقد يقع في وصفه.

فالأول مثل قول اليهود: نؤمن بما أنزل علي موسى دون ما أنزل على عيسى ومحمد، وهكذا النصراني في إيمانهم بالمسيح دون محمد، فمن آمن ببعض الرسل والكتب دون بعض فقد دخل في هذا؛ فإنه لم يؤمن بجميع المنزل، وكذلك من كان من المنتسبين إلى هذه الأمة يؤمن ببعض نصوص الكتاب والسنة دون بعض؛ فإن البدع مشتقة من الكفر. ١٤/١٢

وأما الوصف، فمثل اختلاف اليهود والنصارى في المسيح: هؤلاء قالوا: إنه عبد مخلوق، لكن جحدوا نبوته وقدحوا في نسبه، وهؤلاء أقروا بنبوته ورسالته، ولكن قالوا: هو الله، فاختلف الطائفتان في وصفه وصفته، كل طائفة بحق وباطل.

ومثل الصابئة الفلاسفة؛ الذين يصفون إنزال الله على رسله بوصف، بعضه حق

وبعضه باطل؛ مثل أن يقولوا : إن الرسل تجب طاعتهم، ويجوز أن يسمى ما أتوا به كلام الله، لكنه إنما أنزل علي قلوبهم من الروح- الذي هو العقل الفعال في السماء الدنيا- لا من عند الله، و هكذا ما ينزل على قلوب غيرهم هو أيضاً كذلك، وليس بكلام الله في الحقيقة، وإنما هذا في الحقيقة كلام النبي ﷺ، وأنه سمي كلام الله مجازاً. فهؤلاء - أيضاً- مبعضين مفرقين؛ حيث صدقوا ببعض صفات ما أنزل الله وبعض صفات رسله دون بعض، وربما كان ما كفروا به من الصفات أكثر مما آمنوا به، كما أن ما كفر به اليهود من الكتاب أكثر وأعظم مما آمنوا به، لكن هؤلاء أكفر من اليهود من وجه، وإن كان اليهود أكفر منهم من وجه آخر.

١٥/١٢ / فإن من كان من هؤلاء يهودياً أو نصرانياً فهو كافر من الجهتين، ومن كان منهم لا يوجب اتباع خاتم الرسل، بل يجوز التدين باليهودية والنصرانية فهو أيضاً كافر من الجهتين، فقد يكون أحدهم أكفر من اليهود والنصارى الكافرين بحمد القرآن، وقد يكون اليهود والنصارى أكفر من آمن منهم بأكثر صفات ما بعث الله به محمداً ﷺ، لكنهم في الأصل أكفر من جنس اليهود والنصارى؛ فإن أولئك مقررون في الأصل بكمال الرسالة والنبوة، وهؤلاء ليسوا مقرين بكمال الرسالة والنبوة. كما أن من كان قديماً مؤمناً من اليهود والنصارى صالحاً فهو أفضل ممن كان منهم مؤمناً صالحاً، وكذلك من كان من المنتسبين إلى الإسلام مؤمناً ببعض صفات القرآن، وكلام الله وتنزيله على رسله، و صفات رسله دون بعض، فنسبته إلى هؤلاء كنسبة من آمن ببعض نصوص الكتاب والسنة دون بعض إلى اليهود والنصارى.

ومن هنا تتبين الضلالات المبتدعة في هذه الأمة، حيث هي من الإيمان ببعض ما جاء به الرسول دون بعض، وإما ببعض صفات التكليم والرسالة والنبوة دون بعض، وكلاهما إما في التنزيل وإما في التأويل.

/ فصل

١٦/١٢

والسبب الذي أوقع هؤلاء في الكفر ببعض ما أنزله هو من جنس ما أوقع الأولين في الكفر بجميع ما أنزل الله في كثير من المواضع؛ فإن من تأمل وجدَّ شُبُه اليهود والنصارى ومن تبعهم من الصابئين في الكفر بما أنزل الله على محمد ﷺ هي من جنس شُبُه المشركين والمجوس، ومن معهم من الصابئين في الكفر بجنس الكتاب، وبما أنزل الله على رسله في كثير من المواضع؛ فإنهم يعترضون على آياته، وعلى الكتاب الذي أنزل معه،

قدر مشترك بين المشبه والمشبه به؛ مثل جنس الوحي والتنزيل؛ فإن الشياطين ينزلون على أوليائهم ويوحون إليهم، كقوله: ﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَدِّلُواكُمْ﴾ [النعام: ١٢١]، وقال سبحانه: ﴿هَلْ أُنثِيكُمْ عَلَىٰ مَنْ نَزَّلَ الشَّيَاطِينَ. نَزَّلَ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ. يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْتُرُهُمْ كَذِبًا﴾ [الشعراء: ٢٢١ - ٢٢٣].

وقال- تعالى- في الـ «طس» وقد افتتح كلا منهن بقصة موسى وتكليم الله إياه، وإرساله إلى فرعون، فإنها أعظم القصص كما قدمناه، فقال في سورة الشعراء المحتوية على قصص المرسلين واحداً بعد واحد، وهي سبع؛ قصة موسى، وإبراهيم، ونوح، وهود، وصالح، ولوط، وشعيب، ثم قال عن القرآن: ﴿وَإِنَّهُ لَنَزْلٌ رَبِّ الْعَالَمِينَ. نَزَّلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٢، ١٩٣] إلى قوله: ﴿وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٦] فذكر الفرق بينه وبين من تنزل عليه الشياطين من الكهان والمتنبئين ونحوهم، وبين الشعراء؛ لأن الكاهن قد يخبر بغيب بكلام مسجوع، والشاعر- أيضاً- يأتي بكلام منظوم يحرك به النفوس؛ فإن قرين الشيطان مادته من الشيطان، ويعين الشيطان بكذبه وفجوره، والشاعر مادته من نفسه، وربما أعانه الشيطان.

فأخبر أن الشياطين إنما تنزل على من يناسبها، وهو الكاذب في قوله، الفاجر في ١٩/١٢ عمله، بخلاف الصادق البر، وأن الشعراء إنما يحركون/النفوس إلى أهوائها فيتبعهم الغاؤون، وهم الذين يتبعون الأهواء، وشهوات الغي، ففنى كلا منهما بانتفاء لازمه، وبين ما يجتمع فيه شياطين الإنس والجن.

فصل

إذا تبين هذا الأصل، ظهر به اشتقاق البدع من الكفر، فنقول: كما أن الذين أثنى الله عليهم من الذين هادوا والنصارى كانوا مسلمين مؤمنين، لم يبدلوا ما أنزل الله، ولا كفروا بشيء مما أنزل الله، وكان اليهود والنصارى صاروا كفاراً من جهة تبديلهم لما أنزل الله، ومن جهة كفرهم بما أنزل على محمد، فكذلك الصابئة صاروا كفاراً من جهة تبديلهم لما أنزل الله، ومن جهة كفرهم بما أنزل الله على محمد، وإن كانوا منافقين كما قد يناق اليهودي والنصراني. وهؤلاء هم المستأخرون من اليهود والنصارى والصابئين.

وذلك أن متأخري الصابئين لم يؤمنوا أن لله كلاماً أو يتكلم، ويقول، أو أنه ينزل من عنده كلاماً وذكرنا على أحد من البشر، أو أنه يكلم أحداً من البشر، بل عندهم لا يوصف

الله بصفة ثبوتية، لا يقولون: إن له علماً، ولا محبة ولا رحمة، وينكرون أن يكون الله اتخذ إبراهيم خليلاً، أو كلم موسى تكليماً، وإنما يوصف عندهم بالسلب والنفي، ٢٠/١٢ مثل قولهم: ليس بجسم، ولا جوهر، ولا عرض، ولا داخل العالم ولا خارجه، أو بإضافة، مثل كونه مبدأ للعالم أو العلة الأولى، أو بصفة مركبة من السلب والإضافة؛ مثل كونه عاقلاً ومعقولاً وعقلاً.

وعندهم أن الله لا يخص موسى بالتكليم دون غيره، ولا يخص محمداً بإرسال دون غيره، فإنهم لا يثبتون له علماً مفصلاً للمعلومات، فضلاً عن إرادة تفصيلية، بل يثبتون - إذا أثبتوا - له علماً جملياً كلياً، وغاية جمالية كلية، ومن أثبت النبوة منهم قال: إنها فيض تفيض على نفس النبي من جنس ما يفيض على سائر النفوس، لكن استعداد النبي ﷺ أكمل، بحيث يعلم ما لا يعلمه غيره، ويسمع ما لا يسمع غيره، ويبصر ما لا يبصر غيره، وتقدر نفسه على ما لا تقدر عليه نفس غيره.

والكلام الذي تقوله الأنبياء هو كلامهم وقولهم، وهؤلاء الذين يقولون عن القرآن: ﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٥]، فإن الوحيد الذي هو الوليد بن المغيرة كان من جنسهم؛ كان من المشركين الذين هم صابئون أيضاً؛ فإن الصابئين - كأهل الكتاب - تارة يجعلهم الله قسماً من المشركين، وتارة يجعلهم الله قسيماً لهم، كما قال تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُتَّفَكِينَ﴾ [البينة: ١] ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ﴾ [البينة: ٦].

/ وكذلك لما ذكر الملل الست في الحج فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا﴾ الآية ٢١/١٢ [الحج: ١٧]، وقال تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَابَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ الآية [التوبة: ٣١]، وهذا بعد قوله: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ [التوبة: ٣٠-٣٢]، وقال: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ٧٢]، فإذا كان اليهود والنصارى قد يكونون مشركين فالصابئون أولى، وذلك بعد تبديلهم، فحيث وصفوا بالشرك فبعد التبديل، وحيث جعلوا غير مشركين فلأن أصل دينهم الصحيح ليس فيه شرك، فالشرك مبتدع عندهم، فينبغي التفتن لهذه المعاني.

وكان الوحيد من ذوي الرأي والقياس والتدبير من العرب، وهو معدود من حكمائهم وفلاسفتهم.

ولهذا أخبر الله عنه بمثل حال المتفلسفة في قوله: ﴿إِنَّهُمْ فَكَّرَ وَقَدَّرَ . فَقِيلَ كَيْفَ قَدَّرَ . ثُمَّ قِيلَ كَيْفَ قَدَّرَ . ثُمَّ نَظَرَ . ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ . ثُمَّ أَدْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ . فَقَالَ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَرُ . إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ [المدثر: ١٨ - ٢٥].

٢٢/١٢ / ثم إن هؤلاء فيما تقوله الأنبياء حيارى متهوكون؛ فإنه بهرهم نور النبوة، ولم تقع على أصولهم الفاسدة، فصاروا على أنحاء، منهم من لا يؤمن بكثير مما تقوله الأنبياء والمرسلون، بل يعرض عنه أو يشك فيه أو يكذب به، ومنهم من يقول: يجوز الكذب لمصلحة راجحة، والأنبياء فعلوا ذلك، ومنهم من يقول: يجوز هذا لصالح العامة دون الخاصة، وأمثلهم من يقول: بل هذه تخيلات وأمثلة مضروبة لتقريب الحقائق إلى قلوب العامة، وهذه طريقة الفارابي، وابن سينا، لكن ابن سينا أقرب إلى الإيمان من بعض الوجوه، وإن لم يكن مؤمناً.

فمن أدركته رسالة محمد ﷺ وبهرته براهينها وأنوارها ورأى ما فيها من أصناف العلوم النافعة، والأعمال الصالحة - حتى قال ابن سينا: اتفق فلاسفة العالم على أنه لم يطرق العالم ناموس أفضل من هذا الناموس . فلا بد أن يتأول نصوص الكتاب والسنة على عادة إخوانه في تحريف الكلم عن مواضعه، فيحرفون ما أخبرت به الرسل عن كلام الله، تحريفاً يصيرون به كفاراً ببعض تأويل الكتاب في بعض صفات تنزيهه.

فلما رأوا أن الرسل سمّت هذا الكلام كلام الله، وأخبرت أنه نزلت به ملائكة الله، ٢٣/١٢ مثل الروح الأمين جبريل - أطلقت هذه العبارة في الظاهر، وكفرت بمعناها في الباطن، وردوها إلى أصلهم أصل الصابئين، وصاروا منافقين في المسلمين وفي غيرهم من أهل الملل.

فيقولون: هذا القرآن كلام الله، وهذا الذي جاءت به الرسل كلام الله، ولكن المعنى: أنه فاض على نفس النبي ﷺ من العقل الفعّال، وربما قالوا: إن العقل هو جبريل، الذي ليس على الغيب بضنين، أي بخيل؛ لأنه فياض. ويقولون: إن الله كلم موسى من سماء عقله، وإن أهل الرياضة والصفاء يصلون إلى أن يسمعوا ما سمعه موسى كما سمعه موسى.

وقد ضل بكلامه كثير من المشهورين، مثل أبي حامد الغزالي، ذكر هذا المعنى في بعض كتبه، وصنفوا «رسائل إخوان الصفا» وغيرها، وجمعوا فيها على زعمهم بين

مقالات الصابئة المتأخرين التي هي الفلسفة المبتدعة، وبين ما جاءت به الرسل عن الله، فأتوا بما زعموا أنه معقول ولا دليل على كثير منه، وربما ذكروا أنه منقول . وفيه من الكذب والتحريف أمر عظيم، وإنما يضلون به كثيراً بما فيه من الأمور الطبيعية والرياضية، التي لا تعلق لها بأمر النبوت والرسالة لا بنفي ولا بإثبات، ولكن ينتفع بها في مصالح الدنيا؛ كالصناعات من الحراثة والحياكة، والبناء والخياطة ونحو ذلك.

/ فإذا عرف أن حقيقة قول هؤلاء المشركية الصابئة، أن القرآن قول البشر كغيره، لكنه ٢٤/١٢ أفضل من غيره، كما أن بعض البشر أفضل من بعض، وأنه فاض على نفس النبي ﷺ من المحل الأعلى كما تفيض سائر العلوم والمعارف على نفوس أهلها، فاعلم أن هذا القول كثر في كثير من المتأخرين المظهرين للإسلام، وهم منافقون وزنادقة، وإن ادعوا كمال المعارف من المتفلسفة والمتكلمة، والمتصوفة والمتفقهين، حتى يقول أحدهم - كالتلمساني -: كلامنا يوصل إلى الله والقرآن يوصل إلى الجنة، وقد يقول بعضهم - كابن عربي - : إن الولي يأخذ من حيث ما يأخذ الملك الذي يوحى إلى النبي ﷺ . ويقول كثير منهم: إن القرآن للعامّة، وكلامنا للخاصة.

فهؤلاء جعلوا القرآن عضيّن^(١)، وضربوا له الأمثال؛ مثل ما فعل المشركون قبلهم، كما فعلوا بالنبي ﷺ؛ فإن هؤلاء منهم من يفضل الولي الكامل والفيلسوف الكامل على النبي ﷺ، ومنهم من يفضل بعض الأولياء على زعمه، أو بعض الفلاسفة :- مثل نفسه أو شيخه أو متبوعه - على النبي ﷺ. وربما قالوا: هو أفضل من وجه، والنبي أفضل من وجه، فلهم من الإلحاد والافتراء في رسل الله نظير ما لهم من الإلحاد والافتراء في رسالات الله، فيقيسون الكلام الذي بلغته الرسل عن الله بكلامهم، ويسيرون رسل الله بأنفسهم.

وقد بين الله حال هؤلاء في مثل قوله: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ ٢٥/١٢ عَلَيَّ بَشَرٌ مِّنْ شَيْءٍ﴾ إلى أن قال: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيَّ شَيْءٌ وَمَنْ قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٩١ - ٩٣] فذكر الله إنزال الكتابين، اللذين لم ينزل من عند الله كتاب أهدى منهما - التوراة والقرآن - كما جمع بينهما في قوله: ﴿قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا وَقَالُوا إِنَّا بِكُلِّ كَفِيرُونَ . قُلْ فَاتُوا بِي كِتَابٍ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ هُوَ أَهْدَىٰ

(١) أي: أجزاء متفرقة، بعضه شعر، وبعضه سحر، وبعضه كهانة، ونحو ذلك. انظر: تفسير ابن كثير، تفسير الآية (٩١) من سورة الحجر.

مِنْهُمَا أَتَّبَعُهُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٤٨، ٤٩﴾ [القصص: ٤٨، ٤٩].

وكذلك الجن لما استمعت القرآن ﴿قَالُوا يَنْقُومَنَا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى﴾ الآية [الأحقاف: ٣٠]، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكُفْرْتُمْ بِهِ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى مِثْلِهِ فَأَمَنْ﴾ [الأحقاف: ١٠]؛ ولهذا قال النجاشي - لما سمع القرآن - : إن هذا والذي جاء به موسى ليخرج من مشكاة واحدة.

ثم ذكر - تعالى - حال الكذاب والمتنبئ، فقال: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَنْ قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٩٣] فجمع في هذا بين من أضاف ما يفتره إلى الله، وبين من يزعم أنه يوحى إليه ولا يعين من أوحاه ؛ فإن الذي يدعي الوحي لا يخرج عن هذين القسمين.

٢٦/١٢ ويدخل في «القسم الثاني» من يُرِي عينيه في المنام ما لا تريا،/ومن يقول : ألقى في قلبي وألهمت ونحو ذلك، إذا كان كاذبًا.

ويدخل في «القسم الأول» من يقول : قال الله لي، أو أمرني الله، أو وافقني، أو قال لي ونحو ذلك، بخيالات أو إلهامات يجدها في نفسه، ولا يعلم أنها من عند الله، بل قد يعلم أنها من الشيطان، مثل مُسَيَّلَمَةَ الكذاب ونحوه، ثم قال تعالى: ﴿وَمَنْ قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٩٣]، فهذه حال من زعم أن البشر يمكنهم أن يأتوا بمثل كلام الله، أو أن هذا الكلام كلام البشر بفضيلة وقوة من صاحبه ، فإذا اجتهد المرء أمكن أن يأتي بمثله . وهذا يعم من قال: إنه يمكن معارضة القرآن، كابن أبي سرح في حال رده، وطائفة متفرقين من الناس، ويعم المتفلسفة الصابئة المنافقين والكافرين، ممن يزعم أن رسالة الأنبياء كلام فاض عليهم قد يفيض على غيرهم مثله، فيكون قد أنزل مثل ما أنزل الله في دعوى الرسل؛ لأن القائل: سأنزل مثل ما أنزل الله، قد يقوله غير معتقد أن الله أنزل شيئًا، وقد يقوله معتقدًا أن الله أنزل شيئًا.

فصل

ولهذا كان أول من أظهر إنكار التكليم والمخاللة الجعد بن درهم، في أوائل المائة الثانية، وأمر علماء الإسلام - كالحسن البصري وغيره/ - بقتله؛ فضحّي به خالد بن ٢٧/١٢ عبد الله القسري أمير العراق بـ «واسط». فقال أيها الناس، ضحّوا تقبل الله ضحاياكم، فإني مّضحّ بالجد بن درهم؛ فإنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً! تعالى الله عما يقول الجعد علواً كبيراً. ثم نزل فذبحه. وأخذ ذلك عنه الجهم بن صفوان، فأنكر أن يكون الله يتكلم، ثم ناقق المسلمين فأقر بلفظ الكلام، وقال: كلامه يخلق في محل كالهواء وورق الشجر.

ودخل بعض أهل الكلام والجدل من المنتسبين إلى الإسلام من المعتزلة ونحوهم إلى بعض مقالة الصابئة والمشرّكين، متابعة للجدد والجهم. وكان مبدأ ذلك أن الصابئة في «الخلق» على قولين: منهم من يقول: إن السموات مخلوقة بعد أن لم تكن، كما أخبرت بذلك الرسل، وكتب الله - تعالى - ومنهم من ابتدع فقال: بل هي قديمة أزلية، لم تزل موجودة بوجود الأول، واجب الوجود بنفسه، ومنهم من قد ينكر الصانع بالكلية، ولهم مقالات كثيرة الاضطراب في الخلق والبعث، والمبدأ والمعاد؛ لأنهم لم يكونوا معتصمين بحبل الله - تعالى - فيجمعهم. والظنون لا تجمع الناس في مثل هذه الأمور التي تعجز الآراء عن إدراك حقائقها إلا بوحى من الله - تعالى.

وهم إنما يناظر بعضهم بعضاً بالقياس المأخوذ مقدماته من الأمور الطبيعية السفلية، وقوى الطبائع الموجودة في التراب والماء، والهواء/والحيوان، والمعدن والنبات، ويريدون ٢٨/١٢ بهذه المقدمات السفلية أن ينالوا معرفة الله وعلم ما فوق السموات، وأول الأمر وآخره؛ وهذا غلط بين اعترف به أساطينهم بأن هذا غير ممكن، وأنهم لا سبيل لهم إلى إدراك اليقين، وأنهم إن يتبعون إلا الظن.

فلما كان هذا حال هذه الصابئة المتبدعة الضالة، ومن أضلوه من اليهود والنصارى، وكان قد اتصل كلامهم ببعض من لم يهد بهدى الله، الذي بعث به رسله، من أهل الكلام والجدل، صاروا يريدون أن يأخذوا مأخذهم، كما أخبر النبي ﷺ بقوله: «لتأخذن مأخذ الأمم قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع» قالوا: يا رسول الله، فارس والروم؟! قال: «ومن الناس إلا فارس والروم؟!»^(١) فاحتجوا على حدوث العالم بنحو من مسالك هذه

(١) البخارى فى الاعتصام (٧٣١٩) .

الصابئة، وهو الكلام في الأجسام والأعراض، بأن تثبت الأعراض ثم يثبت لزومها للأجسام ثم حدوثها، ثم يقال: ما لا يسبق الحوادث فهو حادث، واعتمد كثير من أهل الجدل على هذا في إثبات حدوث العالم، فلما رأوا أن الأعراض – التي هي الصفات – تدل عندهم على حدوث الموصوف الحامل للأعراض التزموا نفيها عن الله؛ لأن ثبوتها مستلزم حدوثه، وبطلان دليل حدوث العالم – الذي اعتقدوا ألا دليل سواه، بل ربما اعتقدوا أنه لا يصح إيمان أحد إلا به – معلوم بالاضطرار من دين الإسلام.

٢٩/١٢ / وهؤلاء يخالفون «الصابئة الفلاسفة» الذين يقولون بقدوم العالم، وبأن النبوة كمال تفيض على نفس النبي؛ لأن هؤلاء المتكلمين أكثر حقا، وأتبع للأدلة العقلية والسمعية لما تنورت به قلوبهم من نور الإسلام والقرآن، وإن كانوا قد ضلوا في كثير مما جاءت به الرسل؛ لكن هم خير من أولئك من وجوه أخرى وافقوا فيها أهل السنة فوافقوا أولئك على أن الله لم يتكلم، كما وافقوهم على أنه لا علم له ولا قدرة ولا صفة من الصفات، ورأوا أن إثباته متكلما يقتضى أن يكون جسما، والجسم حادث؛ لأنه من الصفات الدالة على حدوث الموصوف، بل هو عندهم أدل على حدوث المتكلم من غيره؛ بل الله يفتقر من الخارج إلى ما لا يفتقر إليه غيره؛ ولأن فيه من الترتيب والتقديم والتأخير ما ليس في غيره؛ ولما رأوا أن الرسل اتفقت على أنه متكلم والقرآن مملوء بإثبات ذلك صاروا تارة يقولون متكلما مجازاً لا حقيقة، وهذا قولهم الأول لما كانوا في بدعتهم على الفطرة، قبل أن يدخلوا في المعاندة والجحود.

ثم إنهم رأوا أن هذا شنيع، فقالوا بل هو متكلم حقيقة، وربما حكى بعض متكلميهم الإجماع وليس عندهم كذلك، بل حقيقة قولهم وأصله عند من عرفه وابتدعه أن الله ليس بمتكلم، وقالوا المتكلم من فعل الكلام ولو في محل منفصل عنه؛ ففسروا المتكلم في اللغة/بمعنى لا يعرف في لغة العرب ولا غيرهم؛ لا حقيقة ولا مجازاً، وهذا قول من يقول: إن القرآن مخلوق، وهو أحد قولي الصابئة يوافقون الرسل في حدوث العالم، وهو وإن كان كفراً بما جاءت به الرسل فليس هو في الكفر مثل القول الأول؛ لأن هؤلاء لا يقولون: إن الله أراد أن يبعث رسولا معيّنًا، وأن ينزل عليه هذا الكلام الذي خلقه، وأنكروا أن يكون متكلما على الوجه الذي دلت عليه الكتب الإلهية، واتفقت عليه أهل الفطرة السليمة.

ونشأ بين هؤلاء الذين هم فروع الصابئة، وبين المؤمنين أتباع الرسل الخلاف، فكفر هؤلاء ببعض ما جاءت به الرسل من وصف الله بالكلام والتكليم، واختلفوا في كتاب

الله، فأمنوا ببعض وكفروا ببعض.

واتبع المؤمنون ما أنزل إليهم من ربهم، من أن الله تكلم بالقرآن، وأنه كلم موسى تكليماً، وأنه يتكلم، ولم يحرفوا الكلم عن مواضعه كما فعل الأولون، بل ردوا تحريف أولئك ببصائر الإيمان، الذي علموا به مراد الرسل من إخبارهم برسالة الله وكلامه، واتبعوا هذا القرآن والحديث وإجماع السلف من الصحابة والتابعين وسائر أتباع الأنبياء، وعلموا أن قول هؤلاء أخص من قول اليهود والنصارى، حتى كان ابن المبارك - إمام المسلمين - يقول: إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية.

/ وكان قد كثر ظهور هؤلاء، الذين هم فروع المشركين ومن اتبعهم من مبدلة الصابئين، ٣١/١٢ ثم مبدلة اليهود والنصارى في أوائل المائة الثانية، وأوائل الثالثة في إمارة أبي العباس الملقب بالمأمون، بسبب تعريب كتب الروم المشركين الصابئين، الذين كانوا قبل النصارى، ومن أشبههم من فارس والهند، وظهرت علوم الصابئين المنجمين ونحوهم.

وقدم تقدم أن أهل الكلام المبتدع في الإسلام هم من فروع الصابئين، كما يقال: المعتزلة مخانيث الفلاسفة. فظهرت هذه المقالة في أهل العلم والكلام، وفي أهل السيف والإمارة، وصار في أهلها من الخلفاء والأمراء، والوزراء والقضاة، والفقهاء ما امتحنوا به المؤمنين والمؤمنات، والمسلمين والمسلمات، الذين اتبعوا ما أنزل إليهم من ربهم، ولم يبدلوا ولم يبتدعوا، وذلك لقصور وتفريط من أكثرهم في معرفة حقيقة ما جاء به الرسول واتباعه، وإلا فلو كان ذلك كثيراً فيهم لم يتمكن أولئك المبتدعة لما يخالف دين الإسلام من التمكن منهم.

فصل

فجاء قوم من متكلمي الصفاتية، الذين نصرروا أن الله له علم وقدرة وبصر وحياة، بالمقاييس العقلية المطابقة للنصوص النبوية، وفرقوا بين الصفات القائمة بالجواهر فجعلوها أعراضاً، وبين الصفات القائمة بالرب فلم يسموها أعراضاً، لأن العَرَضَ ما لا يدوم ولا يبقى، أو ما يقوم بمتحيز أو/جسم، فصفات الرب لازمة دائمة ليست من جنس الأعراض ٣٢/١٢ القائمة بالأجسام.

وهؤلاء أهل الكلام القياسي من الصفاتية، فارقوا أولئك المبتدعة المعطلة الصابئة في

كثير من أمورهم، وأثبتوا الصفات التي قد يستدل بالقياس العقلي عليها، كالصفات السبع، وهي: الحياة، والعلم، والقدرة، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام. ولهم نزاع في السمع والبصر والكلام، هل هو من الصفات العقلية أو الصفات النبوية الخبرية السمعية؟ ولهم اختلاف في البقاء والقدم، وفي الإدراك الذي هو إدراك المشمومات والمذوقات والملموسات، ولهم-أيضاً-اختلاف في الصفات السمعية القرآنية الخبرية كالوجه واليد، فأكثر متقدميهم أو كلهم يثبتها، وكثير من متأخريهم لا يثبتها، وأما ما لا يرد إلا في الحديث فأكثرهم لا يثبتها، ثم منهم من يصرف النصوص عن دلالتها لأجل ما عرضها من القياس العقلي عنده، ومنهم من يفرض معناها.

وليس الغرض هنا تفصيل مقالات الناس فيما يتعلق بسائر الصفات، وإنما المقصود القول في «رسالة الله، وكلامه» الذي بلغته رسله، فكان هؤلاء بينهم وبين أهل الوراثة النبوية قدر مشترك بما سلكوه من الطرق الصابئة في أمر الخالق، وأسمائه وصفاته، فصار في مذهبهم في الرسالة تركيب من الوراثة، لبسوا حق وراثته الأنبياء بباطل وراثته أتباع الصابئة، كما كان في مذهب أهل الكلام المحض المبتدع - كالمعتزلة - تركيب، ٣٣/١٢ وليس بين الأثر (١) النبوية وبين الأثر الصابئة، لكن أولئك أشد اتباعاً للأثر النبوية، وأقرب إلى مذهب أهل السنة من المعتزلة، ونحوهم من وجوه كثيرة.

ولهذا وافقهم في بعض ما ابتدعوه كثير من أهل الفقه، والحديث والتصوف؛ لوجوه:

أحدها: كثرة الحق الذي يقولونه، وظهور الأثر النبوية عندهم.

الثاني: لبسهم ذلك بمقاييس عقلية بعضها موروث عن الصابئة، وبعضها مما ابتدع في الإسلام، واستيلاء ما في ذلك من الشبهات عليهم، وظنهم أنه لم يمكن التمسك بالأثر النبوية من أهل العقل والعلم، إلا على هذا الوجه.

الثالث: ضعف الأثر النبوية الدافعة لهذه الشبهات، والموضحة لسبيل الهدى عندهم.

الرابع: العجز والتفريط الواقع في المنتسبين إلى السنة والحديث؛ تارة يروون ما لا يعلمون صحته، وتارة يكونون كالأمين الذين لا يعلمون الكتاب إلا أماني، ويعرضون عن بيان دلالة الكتاب والسنة على حقائق الأمور.

(١) الأثر: بقية الشيء، من علم أو خير. انظر: القاموس، مادة «أثر».

فلما كان هذا منهاجهم ، وقالوا: إن القرآن غير مخلوق لما دل على ذلك من ٣٤/١٢
النصوص وإجماع السلف ، ولما رأوا أنه مستقيم على الأصل الذي قرره في الصفات ،
ورأوا أن التوفيق بين النصوص النبوية السمعية ، وبين القياس العقلي لا يستقيم إلا أن
يجعلوا القرآن معنى قائماً بنفس الله تعالى – كسائر الصفات ، كما جعله الأولون من
باب المصنوعات المخلوقات ، لا قديماً كسائر الصفات – ورأوا أنه ليس إلا مخلوق أو
قديم ، فإن إثبات قسم ثالث قائم بالله يقتضى حلول الحوادث بذاته ، وهو دليل على
حدوث الموصوف ، ومبطل لدلالة حدوث العالم .

ثم رأوا أنه لا يجوز أن يكون معاني كثيرة ، بل إما معنى واحد عند طائفة ، أو
معاني أربعة عند طائفة ، والتزموا على هذا أن حقيقة الكلام هي المعنى القائم بالنفس ،
وأن الحروف والأصوات ليست من حقيقة الكلام ، بل دالة عليه فتسمى باسمه ؛ إما
مجاز عند طائفة ، أو حقيقة بطريق الاشتراك عند طائفة ، وإما مجاز في كلام الله حقيقة
في غيره عند طائفة .

وخالفهم الأولون وبعض من يتسنن أيضاً ، وقالوا : لا حقيقة للكلام إلا الحروف
والأصوات ، وليس وراء ذلك معنى إلا العلم ونوعه ، أو الإرادة ونوعها ، فصار النزاع
بين الطائفتين .

وأورد على هؤلاء : أن الأمر والنهي والخبر صفات للكلام إضافية ليست أنواعاً له ٣٥/١٢
وأقساماً ، وأن كلام الله معنى واحد؛ إن عبر عنه بالعربية فهو قرآن ، وبالعبرية فهو
توراة ، وبالسريانية فهو إنجيل ، وقال لهم أكثر الناس : هذا معلوم الفساد بالضرورة ، كما
قال الأولون : إنه خلق الكلام في الهواء فصار متكلماً به ، وإن المتكلم من أحدث الكلام
ولو في ذات غير ذاته ؛ وقال لهم أكثر الناس : إن هذا معلوم الفساد بالضرورة .

وقال الجمهور من جميع الطوائف : إن الكلام اسم للفظ والمعنى جميعاً ، كما أن
الإنسان المتكلم اسم للروح والجسم جميعاً ، وأنه إذا أطلق على أحدهما بقرينة ، وأن
معاني الكلام متنوعة ليست منحصرة في العلم والإرادة ، كتشعب ألفاظه ، وإن كانت
المعاني أقرب إلى الاتحاد والاجتماع ، والألفاظ أقرب إلى التعدد والافتراق .

والتزم هؤلاء أن حروف القرآن مخلوقة ، وإن لم يكن عندهم الذي هو كلام الله
مخلوقاً ، وفرقوا بين كتاب الله وكلامه ، فقالوا : كتاب الله هو الحروف وهو مخلوق ،
وكلام الله هو معناها غير مخلوق . وهؤلاء والأولون متفقون على خلق القرآن الذي قال
الأولون : إنه مخلوق ، واختلف هؤلاء أين خلقت هذه الحروف؟ هل خلقت في الهواء؟

أو في نفس جبرائيل؟ أو أن جبرائيل هو الذي أحدثها أو محمداً؟

٣٦/١٢ / وأما جمهور الأمة وأهل الحديث والفقهاء والتصوف فعلى ما جاءت به الرسل ، وما جاء عنهم من الكتب والأثر من العلم، وهم المتبعون للرسالة اتباعاً محضاً، لم يشوبوه بما يخالفه من مقالة الصابئين، وهو أن القرآن كلام الله، لا يجعلون بعضه كلام الله وبعضه ليس كلام الله، والقرآن هو القرآن - الذي يعلم المسلمون أنه القرآن - حروفه ومعانيه، والأمر والنهي هو اللفظ والمعنى جميعاً.

ولهذا كان الفقهاء المصنفون في أصول الفقه من جميع الطوائف؛ الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية - إذا لم يخرجوا عن مذاهب الأئمة والفقهاء - إذا تكلموا في الأمر والنهي ذكروا ذلك، وخالفوا من قال: إن الأمر هو المعنى المجرد، ويعلم أهل الأثر النبوية - أهل السنة والحديث، عامة المسلمين الذين هم جماهير أهل القبلة - أن قوله تعالى: ﴿الْمَرْءَ الَّذِي كَتَبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ١، ٢] ونحو ذلك هو كلام الله لا كلام غيره، وكلام الله هو ما تكلم به لا ما خلقه في غيره، ولم يتكلم به.

/وسئل شيخ الإسلام - قدس الله روحه - عن رجلين تجادلا في « ٣٧/١٢ »
الأحرف التي أنزلها الله على آدم» فقال أحدهما: إنها قديمة ليس لها مبتدأ ، و شكلها
ونقطها محدث . فقال الآخر: ليست بكلام الله وهي مخلوقة بشكلها ونقطها، والقديم
هو الله، وكلامه منه بدأ وإليه يعود ، منزل غير مخلوق، ولكنه كُتِبَ بها. وسألا: أيهما
أصوب قولاً وأصح اعتقاداً؟

فأجاب:

الحمد لله رب العالمين ، أصل هذه المسألة هو معرفة «كلام الله تعالى». ومذهب
سلف الأمة وأئمتها من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وسائر أئمة المسلمين - كالأئمة
الأربعة وغيرهم - ما دل عليه الكتاب و السنة، وهو الذي يوافق الأدلة العقلية الصريحة
أن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، فهو المتكلم بالقرآن والتوراة
والإنجيل وغير ذلك من كلامه، ليس ذلك/مخلوقاً منفصلاً عنه، وهو - سبحانه - ٣٨/١٢
يتكلم بمشيئته وقدرته، فكلامه قائم بذاته، ليس مخلوقاً بائناً عنه، وهو يتكلم بمشيئته
وقدرته، لم يقل أحد من سلف الأمة: إن كلام الله مخلوق بائن عنه، ولا قال أحد
منهم: إن القرآن أو التوراة أو الإنجيل لازمة لذاته أزلاً وأبداً، وهو لا يقدر أن يتكلم
بمشيئته وقدرته، ولا قالوا: إن نفس ندائه لموسى أو نفس الكلمة المعينة قديمة أزلية، بل
قالوا: لم يزل الله متكلماً إذا شاء، فكلامه قديم، بمعنى أنه لم يزل متكلماً إذا شاء.

وكلمات الله لا نهاية لها، كما قال تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ
أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِثْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]، والله - سبحانه - تكلم بالقرآن
العربي، وبالتوراة العبرية، فالقرآن العربي كلام الله، كما قال تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَوِذْ
بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ إلى قوله: ﴿لِسَانَ عَاكِرٍ مُّبِينٍ﴾ [النحل: ٩٨-١٠٣] فقد بين -
سبحانه - أن القرآن الذي يبذل منه آية مكان آية نزله روح القدس وهو جبريل - وهو الروح
الأمين كما ذكر ذلك في موضع آخر - من الله بالحق، وبين بعد ذلك أن من الكفار من قال:
﴿إِنَّمَا يَعْلَمُهُ سَرُّهُ﴾ كما قال بعض المشركين: يعلمه رجل بمكة أعجمي، فقال تعالى:
﴿لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ﴾ أي الذي يضيفون إليه هذا التعليم أعجمي ﴿وَهَذَا
لِسَانُ عَاكِرٍ مُّبِينٍ﴾ [النحل: ١٠٣].

/ففي هذا ما يدل على أن الآيات التي هي لسان عربي مبين، نزلها روح القدس من ٣٩/١٢

الله بالحق، كما قال في الآية الأخرى: ﴿أَفَصَبَّرَ اللَّهُ ابْتِغَىٰ حَكْمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ [الأنعام: ١١٤] ، والكتاب الذي أنزل مفصلاً هو القرآن العربي باتفاق الناس، وقد أخبر أن الذين أتاهم الكتاب يعلمون أنه منزل من الله بالحق، والعلم لا يكون إلا حقاً فقال: ﴿يَعْلَمُونَ﴾ ولم يقل: يقولون، فإن العلم لا يكون إلا حقاً بخلاف القول، وذكر علمهم ذكر مستشهد به.

وقد فرق - سبحانه - بين إيجائه إلى غير موسى وبين تكليمه لموسى في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَىٰ نُوحٍ﴾ إلى قوله: ﴿حُجَّةً بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٣-١٦٥] فرق - سبحانه - بين تكليمه لموسى وبين إيجائه لغيره، ووكد تكليمه لموسى بالمصدر، وقال تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُم عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ إلى قوله: ﴿بُرُوجٍ﴾^(١) [الأنبياء: ٢٥٣]، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا﴾ [الشورى: ٥١] إلى آخر السورة. فقد بين - سبحانه - أنه لم يكن لبشر أن يكلمه الله إلا على أحد الأوجه الثلاثة؛ إما وحياً، وإما من وراء حجاب، وإما أن يرسل رسولا فيوحى بإذنه ما يشاء، فجعل الوحي غير التكليم، والتكليم من وراء حجاب كان لموسى.

٤٠/١٢ / وقد أخبر في غير موضع أنه ناداه كما قال: ﴿وَتَذَرْتَهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ﴾ الآية [مريم: ٥٢]، وقال: ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ﴾ الآية [القصص: ٣٠]. و«النداء» باتفاق أهل اللغة لا يكون إلا صوتاً مسموعاً، فهذا مما اتفق عليه سلف المسلمين وجمهورهم. وأهل الكتاب يقولون: إن موسى ناداه ربه نداء سمعه بأذنه، وناداه بصوت سمعه موسى، والصوت لا يكون إلا كلاماً، والكلام لا يكون إلا حروفاً منظومة، وقد قال تعالى: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [الجاثية: ٢]، وقال: ﴿حَمَّ . تَنْزِيلٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [فصلت: ١، ٢]، وقال: ﴿حَمَّ . تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [الجاثية: ١، ٢] فقد بين في غير موضع أن الكتاب والقرآن العربي منزل من الله.

وهذا معنى قول السلف: منه بدأ، قال أحمد بن حنبل - رحمه الله - : منه بدأ: أي هو المتكلم به؛ فإن الذين قالوا: إنه مخلوق، قالوا: خلقه في غيره، فبدأ من ذلك المخلوق، فقال السلف: منه بدأ، أي هو المتكلم به لم يخلقه في غيره فيكون كلاماً لذلك المحل الذي خلقه فيه؛ فإن الله - تعالى - إذا خلق صفة من الصفات في محل كانت الصفة صفة لذلك المحل ولم تكن صفة لرب العالمين؛ فإذا خلق طعماً أو لوناً في

(١) في المطبوعة: «روح» والصواب ما أثبتناه.

محل كان ذلك المحل هو المتحرك المتلون به، وكذلك إذا خلق حياة أو إرادة أو قدرة أو علماً أو كلاماً في محل كان ذلك المحل هو المرید،/القادر ، العالم، المتكلم بذلك الكلام، ٤١/١٢ ولم يكن ذلك المعنى المخلوق في ذلك المحل صفة لرب العالمين، وإنما يتصف الرب - تعالى - بما يقوم به من الصفات ، لا بما يخلقه في غيره من المخلوقات، فهو الحي، العليم، القدير، السميع ، البصير، الرحيم، المتكلم بالقرآن وغيره من الكلام، بحياته وعلمه وقدرته وكلامه القائم به، لا بما يخلقه في غيره من هذه المعاني.

ومن جعل كلامه مخلوقاً لزمه أن يقول المخلوق هو القائل لموسى ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ [طه: ١٤]، وهذا ممنوع، لا يجوز أن يكون هذا كلاماً إلا لرب العالمين، وإذا كان الله قد تكلم بالقرآن والتوراة وغير ذلك من الكتب بمعانيها وألفاظها المنتظمة من حروفها لم يكن شيء من ذلك مخلوقاً، بل كان ذلك كلاماً لرب العالمين.

وقد قيل للإمام أحمد بن حنبل: إن فلاناً يقول: «لما خلق الله الأحرف سجدت له إلا الألف، فقالت: لا أسجد حتى أؤمر»، فقال: هذا كفر. فأنكر على من قال: إن الحروف مخلوقة؛ لأنه إذا كان جنس الحروف مخلوقاً لزم أن يكون القرآن العربي والتوراة العبرية وغير ذلك مخلوقاً، وهذا باطل مخالف لقول السلف والأئمة، مخالف للأدلة العقلية والسمعية، كما قد بسط في غير هذا الموضع.

/والناس قد تنازعوا في كلام الله نزاعاً كثيراً، والطوائف الكبار نحو ست فرق، ٤٢/١٢ فأبعدها عن الإسلام قول من يقول من المتفلسفة والصابئة: إن كلام الله إنما هو ما يفيض على النفوس؛ إما من العقل الفعال، وإما من غيره، وهؤلاء يقولون: إنما كلم الله موسى من سماء عقله، أي بكلام حدث في نفسه لم يسمعه من خارج.

وأصل قول هؤلاء: أن الأفلاك قديمة أزلية، وأن الله لم يخلقها بمشيئته وقدرته في ستة أيام كما أخبرت به الأنبياء، بل يقولون: إن الله لا يعلم الجزئيات، فلما جاءت الأنبياء بما جاؤوا به من الأمور الباهرة جعلوا يتأولون ذلك تأويلات يحرفون فيها الكلم عن مواضعه، ويريدون أن يجمعوا بينها وبين أقوال سلفهم الملاحدة، فقالوا مثل ذلك. وهؤلاء أكفر من اليهود والنصارى، وهم كثيرون التناقض، كقولهم: إن الصفة هي الموصوف، وهذه الصفة هي الأخرى، فيقولون: هو عقل وعقل وعقل، ولذيذ وملذ ولذة، وعاشق ومعشوق وعشقى. . وقد يعبرون عن ذلك بأنه حي عالم معلوم، محب محبوب. ويقولون: نفس العلم هو نفس المحبة، وهو نفس القدرة، ونفس العلم هو نفس العالم، ونفس المحبة هي نفس المحبوب.

٤٣/١٢ ويقولون: إنه علة تامة في الأزلى؛ فيجب أن يقارنها معلولها في الأزلى في الزمن، وإن كان متقدماً عليها بالعلة لا بالزمان. ويقولون: إن العلة التامة ومعلولها يقتزمان في الزمان ويتلازمان، فلا يوجد معلول إلا بعلة تامة، ولا تكون علة تامة إلا مع معلولها في الزمان. ثم يعترفون بأن حوادث العالم حدثت شيئاً بعد شيء من غير أن يتجدد من المبدع الأول ما يوجب أن يصير علة للحوادث المتعاقبة، بل حقيقة قولهم أن الحوادث حدثت بلا مُحَدِّث، وكذلك عدت بعد حدوثها من غير سبب يوجب عدمها على أصلها.

وهؤلاء قابلهم طوائف من أهل الكلام، ظنوا أن المؤثر التام يتراخى عنه أثره، وأن القادر المختار يرجح أحد مقدوريه على الآخر بلا مرجح، والحوادث لها ابتداء، وقد حدثت بعد أن لم تكن بدون سبب حادث. ولم يهتد الفريقان للقول الوسط، وهو أن المؤثر التام مستلزم أن يكون عقب تأثيره التام لا مع التأثير ولا متراخياً عنه، كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، فهو - سبحانه - يكون كل شيء فيكون عقب تكوينه لا مع تكوينه في الزمان، ولا متراخياً عن تكوينه، كما يكون الانكسار عقب الكسر والانقطاع عقب القطع، ووقوع الطلاق عقب التطلق لا متراخياً عنه، ولا مقارناً له في الزمان.

٤٤/١٢ والقائلون بالتراخي ظنوا امتناع حوادث لا تتناهى، فلزمهم أن/الرب لا يمكنه فعل ذلك، فالتزموا أن الرب يمتنع أن يكون لم يزل متكلماً بمشيئته، ويمتنع أن يكون لم يزل قادراً على الفعل والكلام بمشيئته، فافترقوا بعد ذلك، منهم من قال: كلامه لا يكون إلا حادثاً؛ لأن الكلام لا يكون إلا مقدوراً مراداً. وما كان كذلك لا يكون إلا حادثاً، وما كان حادثاً كان مخلوقاً منفصلاً عنه؛ لامتناع قيام الحوادث به، وتسلسلها في ظنهم.

ومنهم من قال: بل كلامه لا يكون إلا قائماً به، وما كان قائماً به لم يكن متعلقاً بمشيئته وإرادته، بل لا يكون إلا قديماً العين؛ لأنه لو كان مقدوراً مراداً لكان حادثاً، فكانت الحوادث تقوم به، ولو قامت به لم يسبقها ولم يخل منها، وما لم يخل من الحوادث فهو حادث؛ لامتناع حوادث لا أول لها.

ومنهم من قال: بل هو متكلم بمشيئته وقدرته، لكنه يمتنع أن يكون متكلماً في الأزلى، أو أنه لم يزل متكلماً بمشيئته وقدرته؛ لأن ذلك يستلزم وجود حوادث لا أول لها، وذلك ممتنع.

قالت هذه الطوائف: ونحن بهذا الطريق علمنا حدوث العالم، فاستدللنا على حدوث الأجسام بأنها لا تخلو من الحوادث ولا تسبقها، وما لم يسبق الحوادث فهو حادث. ثم ٤٥/١٢ من هؤلاء من ظن أن هذه/قضية ضرورية ولم يتفطن لإجمالها. ومنهم من تفطن للفرق

بين مالم يسبق الحوادث المحصورة المحدودة وما يسبق جنس الحوادث المتعاقبة شيئاً بعد شيء. أما الأول فهو حادث بالضرورة؛ لأن تلك الحوادث لها مبدأ معين، فما لم يسبقها يكون معها أو بعدها وكلاهما حادث.

وأما جنس الحوادث شيئاً بعد شيء فهذا شيء تنازع فيه الناس، فقيل: إن ذلك ممنوع في الماضي والمستقبل، كقول الجهم وأبي الهذيل. فقال الجهم بقاء الجنة والنار. وقال أبو الهذيل بقاء حركات أهلها. وقيل: بل هو جائز في المستقبل دون الماضي؛ لأن الماضي دخل في الوجود دون المستقبل. وهو قول كثير من طوائف النظائر. وقيل: بل هو جائز في الماضي والمستقبل، وهذا قول أئمة أهل الملل وأئمة السنة - كعبد الله بن المبارك وأحمد بن حنبل، وغيرهما - ممن يقول بأن الله لم يزل متكلماً إذا شاء، وأن كلمات الله لا نهاية لها، وهي قائمة بذاته، وهو متكلم بمشيئته وقدرته. وهو - أيضاً - قول أئمة الفلاسفة.

لكن أرسطو وأتباعه مدعون ذلك في حركات الفلك، ويقولون: إنه قديم أزلي، وخالفوا في ذلك جمهور الفلاسفة، مع مخالفة الأنبياء والمرسلين وجماهير العقلاء. فإنهم متفقون على أن الله خلق السموات والأرض، بل هو خالق كل شيء، وكل ما سوى الله مخلوق حادث، كائن بعد أن لم يكن. وإن القديم الأزلي هو الله - تعالى - بما هو متصف به من صفات الكمال وليست صفاته خارجة عن مسمى اسمه، بل من ٤٦/١٢ قال: عبدت الله ودعوت الله، فإنما عبد ذاته المتصفة بصفات الكمال التي تستحقها، ويمتنع وجود ذاته بدون صفاتها اللازمة لها.

ثم لما تكلم في «النبات» من اتباع أرسطو - كابن سينا وأمثاله - ورأوا ما جاءت به الأنبياء من إخبارهم بأن الله يتكلم، وأنه كلم موسى تكليماً. وأنه خالق كل شيء، أخذوا يحرفون كلام الأنبياء عن مواضعه، فيقولون: الحدوث نوعان، ذاتي وزماني، ونحن نقول: إن الفلك محدث الحدوث الزماني؛ بمعنى أنه معلول وإن كان أزلياً لم يزل مع الله، وقالوا: إنه مخلوق بهذا الاعتبار، والكتب الإلهية أخبرت بأن الله خلق السموات والأرض في ستة أيام، والقديم الأزلي لا يكون في أيام.

وقد علم بالاضطرار أن ما أخبرت به الرسل - من أن الله خلق كل شيء، وأنه خلق كذا - إنما أرادوا بذلك أنه خلق المخلوق، وأحدثه بعد أن لم يكن، كما قال: ﴿وَقَدْ خَلَقْتَكُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا﴾ [مریم: ٩]، والعقول الصريحة توافق ذلك، وتعلم أن المفعول المخلوق المصنوع لا يكون مقارناً للفاعل في الزمان ولا يكون إلا بعده، وأن الفعل لا يكون إلا بإحداث المفعول.

٤٧/١٢ / وقالوا لهؤلاء قولكم: « إنه مؤثر تام في الأزل» لفظ مجمل يراد به التأثير العام في كل شيء، ويراد به التأثير المطلق في شيء بعد شيء، ويراد به التأثير في شيء معين دون غيره؛ فإن أردتم الأول لزم ألا يحدث في العالم حادث، وهذا خلاف المشاهدة . وإن أردتم الثاني لزم أن يكون كل ما سوى الله مخلوقاً حادثاً كائناً بعد أن لم يكن، وكان الرب لم يزل متكلماً بمشيئته فعلاً لما يشاء، وهذا يناقض قولكم، ويستلزم أن كل ما سواه مخلوق، ويوافق ما أخبرت به الرسل، وعلى هذا يدل العقل الصريح، فتبين أن العقل الصريح يوافق ما أخبرت به الأنبياء. وإن أردتم الثالث فسد قولكم؛ لأنه يستلزم أنه يشاء حدوثها بعد أن لم يكن فاعلاً لها من غير تجدد سبب يوجب الإحداث، وهذا يناقض قولكم؛ فإن صح هذا جاز أن يحدث كل شيء بعد أن لم يكن محدثاً لشيء، وإن لم يصح هذا بطل، فقولكم باطل على التقديرين.

وحقيقة قولكم أن المؤثر التام لا يكون إلا مع أثره، ولا يكون الأثر إلا مع المؤثر التام في الزمن، وحيث لا يزلزمكم ألا يحدث شيء، ويلزمكم أن كل ما حدث حدث بدون مؤثر، ويلزمكم بطلان الفرق بين أثر وأثر، وليس لكم أن تقولوا: بعض الآثار يقارن المؤثر التام، وبعضها يتراخى عنه.

٤٨/١٢ / أيضاً، فكونه فاعلاً لمفعول معين مقارن له أزلاً وأبداً، باطل في صريح العقل. وأيضاً، فأنتم وسائر العقلاء موافقون على أن الممكن الذي لا يكون إلا ممكناً يقبل الوجود والعدم، وهو الذي جعلتموه الممكن الخاص الذي قسمه الضروري الواجب، والضروري الممتنع لا يكون إلا موجوداً تارة ومعدوماً أخرى، وأن القديم الأزلي لا يكون إلا ضرورياً واجباً يمتنع عدمه، وهذا مما اتفق عليه أرسطو وأتباعه حتى ابن سينا، وذكره في كتبه المشهورة كـ«الشفاء» وغيره. ثم تناقض فزعم أن الفلك ممكن مع كونه قديماً أزلياً لم يزل ولا يزال، وزعم أن الواجب بغيره، القديم الأزلي الذي يمتنع عدمه يكون ممكناً يقبل الوجود والعدم. وزعم أن له ماهية غير وجوده. وقد بسط الكلام على فساد قول هؤلاء وتناقضه في غير هذا الموضوع.

والقول الثاني للناس - في كلام الله تعالى - قول من يقول: إن الله لم يقم به صفة من الصفات، لا حياة ولا علم، ولا قدرة ولا كلام، ولا إرادة ولا رحمة، ولا غضب ولا غير ذلك، بل خلق كلاماً في غيره فذلك المخلوق هو كلامه، وهذا قول الجهمية والمعتزلة. وهذا القول - أيضاً - مخالف للكتاب والسنة وإجماع السلف، وهو مناقض لأقوال الأنبياء ونصوصهم، وليس مع هؤلاء عن الأنبياء قول يوافق قولهم، بل لهم شبهة ٤٩/١٢ عقلية فاسدة، قد بينا فسادها في غير هذا الموضوع، وهؤلاء زعموا أنهم يقيمون الدليل

على حدوث العالم بتلك الحجج، وهم لا للإسلام نصرُوا، ولا لأعدائه كسروا.

والقول الثالث: قول من يقول: إنه يتكلم بغير مشيئته وقدرته بكلام قائم بذاته أزلا وأبداً، وهؤلاء موافقون لمن قبلهم في أصل قولهم، لكن قالوا: الرب تقوم به الصفات، ولا يقوم به ما يتعلق بمشيئته وقدرته من الصفات الاختيارية .

وأول من اشتهر عنه أنه قال هذا القول في الإسلام عبد الله بن سعيد بن كُلاب ، ثم افترق موافقوه ، فمنهم من قال: ذلك الكلام معنى واحد هو الأمر بكل مأمور، والنهي عن كل محظور، والخبر عن كل مخبر عنه، إن عبر عنه بالعربية كان قرآناً، وإن عبر عنه بالعبرية كان توراة. وقالوا: معنى القرآن والتوراة والإنجيل واحد، ومعنى آية الكرسي هو معنى آية الدين. وقالوا: الأمر والنهي والخبر صفات للكلام لا أنواع له، ومن محققهم من جعل المعنى يعود إلى الخبر، والخبر يعود إلى العلم.

وجمهور العقلاء يقولون: قول هؤلاء معلوم الفساد بالضرورة، وهؤلاء يقولون:

تكليمه لموسى ليس إلا خلق إدراك يفهم به موسى ذلك المعنى. فقيل لهم : أفهم كل الكلام أم بعضه؟ إن كان فهمه كله/ فقد عَلِمَ عَلِمَ الله ، وإن كان فهم بعضه فقد ٥٠/١٢ تبعض، وعندهم كلام الله لا يتبعض ولا يتعدد.

وقيل لهم : قد فرق الله بين تكليمه لموسى وإيحائه لغيره، وعلى أصلكم: لا فرق.

وقيل لهم: قد كَفَرَ اللَّهُ من جعل القرآن العربي قول البشر، وقد جعله تارة قول رسول من البشر، وتارة قول رسول من الملائكة، فقال في موضع: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ . وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ . وَلَا يَقُولُ كَاهِنٍ قَلِيلًا مَّا تَدْكُرُونَ﴾ [الحاقة: ٤٠ - ٤٢]، فهذا الرسول محمد ﷺ، وقال في الآية الأخرى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ . ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ . مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ﴾ [التكوير: ١٩ - ٢١]، فهذا جبريل، فأضافه تارة إلى الرسول الملكي، وتارة إلى الرسول البشري، والله يصطفى من الملائكة رسلا ومن الناس.

وكان بعض هؤلاء ادعى أن القرآن العربي أحدثه جبريل أو محمد، فقيل لهم : لو أحدثه أحدهما لم يجز إضافته إلى الآخر. وهو - سبحانه - أضافه إلى كل منهما باسم الرسول الدال على مرسله لا باسم الملك والنبى، فدل ذلك على أنه قول رسول بلغه عن مرسله، لا قول ملك أو نبي أحدثه من تلقاء نفسه، بل قد كفر من قال: إنه قول البشر.

/ والطائفة الأخرى - التي وافقت ابن كلاب على أن الله لا يتكلم بمشيئته وقدرته - ٥١/١٢ قالت: بل الكلام القديم هو حروف، أو حروف وأصوات لازمة لذات الرب أزلا وأبداً

لا يتكلم بها بمشيئته وقدرته، ولا يتكلم بها شيئاً بعد شيء . ولم يفرق هؤلاء بين جنس الحروف وجنس الكلام، وبين عين حروف قديمة أزلية، وهذا - أيضاً- مما يقول جمهور العقلاء أنه معلوم الفساد بالضرورة؛ فإن الحروف المتعاقبة شيئاً بعد شيء يمتنع أن يكون كل منها قديماً أزلياً، وإن كان جنسها قديماً؛ لإمكان وجود كلمات لا نهاية لها، وحروف متعاقبة لا نهاية لها، وامتناع كون كل منها قديماً أزلياً؛ فإن المسبوق بغيره لا يكون أزلياً.

وقد فرق بعضهم بين وجودها وماهيتها، فقال: الترتيب في ماهيتها لا في وجودها، وبطلان هذا القول معلوم بالاضطرار لمن تدبره، فإن ماهية الكلام الذي هو حروف لا يكون شيئاً بعد شيء، والصوت لا يكون إلا شيئاً بعد شيء، فامتنع أن يكون وجود الماهية المعينة أزلياً متقدماً عليها به، مع أن الفرق بينهما بين لو قدر الفرق بينهما، ويلزم من هذين الوجهين أن يكون وجودها - أيضاً- مترتباً ترتيباً متعاقباً.

ثم من هؤلاء من يزعم أن ذلك القديم هو ما يسمع من العباد من الأصوات بالقرآن ٥٢/١٢ والتوراة والإنجيل أو بعض ذلك، وكان أظهر/فساداً مما قبله، فإنه يعلم بالضرورة حدوث أصوات العباد.

و طائفة خامسة قالت: بل الله يتكلم بمشيئته وقدرته بالقرآن العربي وغيره، لكن لم يكن يمكنه أن يتكلم بمشيئته في الأزل؛ لامتناع حوادث لا أول لها، وهؤلاء جعلوا الرب في الأزل غير قادر على الكلام بمشيئته، ولا على الفعل كما فعله أولئك، ثم جعلوا الفعل والكلام ممكناً مقدوراً من غير تجدد شيء أوجب القدرة والإمكان، كما قال أولئك في المفعولات المنفصلة.

وأما السلف فقالوا: لم يزل الله متكلماً إذا شاء، وأن الكلام صفة كمال، ومن يتكلم أكمل ممن لا يتكلم، كما أن من يعلم ويقدر أكمل ممن لا يعلم ولا يقدر، ومن يتكلم بمشيئته وقدرته أكمل ممن يكون الكلام لازماً لذاته، ليس له عليه قدرة ولا له فيه مشيئة، والكمال إنما يكون بالصفات القائمة بالموصوف لا بالأمور المباشرة له، ولا يكون الموصوف متكلماً عالماً قادراً إلا بما يقوم به من الكلام والعلم والقدرة.

وإذا كان كذلك فمن لم يزل موصوفاً بصفات الكمال أكمل ممن حدثت له بعد أن لم يكن متصفاً بها لو كان حدوثها ممكناً، فكيف إذا كان ممتنعاً؟ فتبين أن الرب لم يزل ولا يزال موصوفاً بصفات الكمال، منعوتاً بنعوت الجلال؛ ومن أجلها الكلام . فلم يزل ٥٣/١٢ متكلماً إذا شاء ولا يزال كذلك، وهو يتكلم إذا شاء بالعربية كما تكلم بالقرآن/العربي، وما تكلم الله به فهو قائم به ليس مخلوقاً منفصلاً عنه، فلا تكون الحروف التي هي مباني أسماء الله الحسنی وكتبه المنزلة مخلوقة؛ لأن الله تكلم بها.

فصل

ثم تنازع بعض المتأخرين في الحروف الموجودة في كلام الأدميين. وسبب نزاعهم أمران:

أحدهما: أنهم لم يفرقوا بين الكلام الذي يتكلم الله به فيسمع منه، وبين ما إذا بلغه عنه مبلغ فسمع من ذلك المبلغ؛ فإن القرآن كلام الله، تكلم به بلفظه ومعناه بصوت نفسه، فإذا قرأه القراء قرؤوه بأصوات أنفسهم، فإذا قال القارئ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢، ٣] كان هذا الكلام المسموع منه كلام الله لا كلام نفسه، وكان هو قرأه بصوت نفسه لا بصوت الله، فالكلام كلام الباري، والصوت صوت القارئ، كما قال النبي ﷺ: «زينوا القرآن بأصواتكم»^(١)، وكان يقول: «ألا رجل يحملني إلى قومه لأبلغ كلام ربي؟ فإن قريشاً قد منعوني أن أبلغ كلام ربي»^(٢)، وكلا الحديثين ثابت، فبين أن الكلام الذي يبلغه كلام ربه، وبين أن القارئ يقرؤه بصوت ٥٤/١٢ نفسه، وقال ﷺ: «ليس منا من لم يتغنَّ بالقرآن»^(٣). قال أحمد والشافعي وغيرهما: هو تحسينه بالصوت. قال أحمد بن حنبل: يحسنه بصوته، فبين أحمد أن القارئ يحسن القرآن بصوت نفسه.

والسبب الثاني: أن السلف قالوا: القرآن كلام الله منزل غير مخلوق. وقالوا: لم يزل متكلماً إذا شاء. فبينوا أن كلام الله قديم، أي جنسه قديم لم يزل. ولم يقل أحد منهم: إن نفس الكلام المعين قديم، ولا قال أحد منهم: القرآن قديم، بل قالوا: إنه كلام الله منزل غير مخلوق، وإذا كان الله قد تكلم بالقرآن بمشيئته كان القرآن كلامه، وكان منزلاً منه غير مخلوق، ولم يكن مع ذلك أزلياً قديماً بقدم الله، وإن كان الله لم يزل متكلماً إذا شاء، فجنس كلامه قديم. فمن فهم قول السلف وفرق بين هذه الأقوال زالت عنه الشبهات في هذه المسائل المعضلة التي اضطرب فيها أهل الأرض.

فمن قال: إن حروف المعجم كلها مخلوقة، وأن كلام الله تعالى مخلوق، فقد قال قولاً مخالفاً للمعقول الصحيح، والمنقول الصحيح. ومن قال: نفس أصوات العباد أو مدادهم أو شيئاً من ذلك قديم، فقد خالف— أيضاً — أقوال السلف، وكان فساد قوله ظاهراً لكل أحد، وكان مبتدعاً قولاً لم يقله أحد من أئمة المسلمين، ولا قالته طائفة كبيرة من

(١) البخاري في التوحيد مغلطاً (الفتح ١٣/٥١٨) وأبو داود في الصلاة (١٤٦٨) والنسائي في الافتتاح (١٠١٥، ١٠١٦) وابن ماجه في إقامة الصلاة والسنة فيها (١٣٤٢) والدارمي في فضائل القرآن ٤/٤٧٤، وأحمد ٤/٢٨٥ كلهم عن البراء بن عازب.

(٢) أبو داود في السنة (٤٧٣٤)، والترمذي في فضائل القرآن (٢٩٢٥)، وابن ماجه في المقدمة (٢٠١)، والدارمي في فضائل القرآن (٤٤٠/٢)، وأحمد ٣/٣٣٢، ٣٣٩، كلهم عن جابر بن عبد الله.

(٣) البخاري في التوحيد (٧٥٢٧) وأبو داود في الوتر (١٤٦٩).

٥٥/١٢ / طوائف المسلمين، بل الأئمة الأربعة وجمهور أصحابهم يريؤون من ذلك. ومن قال: إن الحرف المعين أو الكلمة المعينة قديمة العين، فقد ابتدع قولاً باطلاً في الشرع والعقل.

ومن قال: إن جنس الحروف التي تكلم الله بها بالقرآن وغيره ليست مخلوقة، وأن الكلام العربي الذي تكلم به ليس مخلوقاً، والحروف المنتظمة منه جزء منه ولازمة له، وقد تكلم الله بها فلا تكون مخلوقة - فقد أصاب.

وإذا قال: إن الله هدَى عباده وعَلَّمهم البيان، فأنطقهم بها باللغات المختلفة، وأنعم عليهم بأن جعلهم ينطقون بالحروف التي هي مباني كتبه وكلامه وأسمائه - فهذا قد أصاب، فالإنسان - وجميع ما يقوم به من الأصوات والحركات وغيرها - مخلوق كائن بعد أن لم يكن، والرب - تعالى - بما يقوم به من صفاته وكلماته وأفعاله غير مخلوق، والعباد إذا قرؤوا كلامه فإن كلامه الذي يقرؤونه (١) هو كلامه لا كلام غيره، وكلامه الذي تكلم به لا يكون مخلوقاً، وكان ما يقرؤون (٢) به كلامه من حركاتهم وأصواتهم مخلوقاً، وكذلك ما يكتب في المصاحف من كلامه فهو كلامه مكتوباً في المصاحف وكلامه غير مخلوق، والمداد الذي يكتب به كلامه وغير كلامه مخلوق.

٥٦/١٢ / وقد فرق - سبحانه وتعالى - بين كلامه وبين مداد كلماته بقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لَكَلَّمْتُ رَبِّي لَنفَدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩] وكلمات الله غير مخلوقة، والمداد الذي يكتب به كلمات الله مخلوق، والقرآن المكتوب في المصاحف غير مخلوق، وكذلك المكتوب في اللوح المحفوظ وغيره، قال تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢١، ٢٢]، وقال: ﴿كَلَّا إِنَّهَا تَذِكْرَةٌ لِّذِكْرِكُمْ. فَمَنْ شَاءَ ذَكَّرْهُ. فِي صُحُفٍ مُّكْرَمَةٍ. تَرْوَعُهُ مَطَهَّرَةٌ﴾ [عبس: ١١ - ١٤]، وقال تعالى: ﴿يَنلُؤُوا صُحُفًا مَّطَهَّرَةً. فِيهَا كُتِبَ قِيمَةٌ﴾ [البينة: ٢، ٣] وقال: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ. فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ. لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٧ - ٧٩].

(١) في المطبوعة «يقرؤنه» وهو خطأ.

(٢) في المطبوعة: «يقرؤون» وهو خطأ.

فصل

فهذان المتنازعان اللذان تنازعا في الأحرف التي أنزلها الله على آدم، فقال أحدهما: إنها قديمة وليس لها مبتدأ، وشكلها ونقطها محدث. وقال الآخر: إنها ليست بكلام الله، وأنها مخلوقة بشكلها ونقطها، وأن القديم هو الله، وكلامه منه بدأ وإليه يعود، منزل غير مخلوق، ولكنه كتب بها. وسؤالهما أن نبين لهما الصواب وأيهما أصح اعتقاداً، يقال لهما:

يحتاج بيان الصواب إلى بيان ما في السؤال من الكلام المجمل،/ فإن كثيراً من نزاع ٥٧/١٢ العقلاء لكونهم لا يتصورون مورد النزاع تصوراً بينا، وكثير من النزاع قد يكون الصواب فيه في قول آخر غير القولين اللذين (١) قالاهما، وكثير من النزاع قد يكون مبنياً على أصل ضعيف إذا بين فساده ارتفع النزاع.

فأول ما في هذا السؤال قولهما: الأحرف التي أنزلها الله على آدم، فإنه قد ذكر بعضهم أن الله أنزل عليه حروف المعجم مفرقة مكتوبة، وهذا ذكره ابن قتيبة في «المعارف»، وهو ومثله يوجد في التواريخ كتاريخ ابن جرير الطبري ونحوه، وهذا ونحوه منقول عن ينقل الأحاديث الإسرائيلية ونحوها من أحاديث الأنبياء المتقدمين، مثل وهب بن منبه وكعب الأحبار، ومالك بن دينار، ومحمد بن إسحاق وغيرهم.

وقد أجمع المسلمون على أن ما ينقله هؤلاء عن الأنبياء المتقدمين لا يجوز أن يجعل عمدة في دين المسلمين، إلا إذا ثبت ذلك بنقل متواتر، أو أن يكون منقولاً عن خاتم المرسلين، وأيضاً فهذا النقل قد عارضه نقل آخر وهو: «إن أول من خط وخط إدريس» (٢). فهذا منقول عن بعض السلف وهو مثل ذلك وأقوى، فقد ذكروا فيه أن إدريس أول من خط الثياب، وخط بالقلم، وعلى هذا فبنو آدم من قبل إدريس لم يكونوا يكتبون بالقلم ولا يقرؤون (٣) كتباً. والذي في حديث أبي ذر المعروف، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ: «إن آدم كان نبياً مكلِّماً كلَّمه الله قبلاً» (٤) وليس فيه أنه أنزل عليه ٥٨/١٢ شيئاً مكتوباً، فليس فيه أن الله أنزل على آدم صحيفة ولا كتاباً، ولا هذا معروف عند أهل الكتاب، فهذا يدل على أن هذا لا أصل له، ولو كان هذا معروفاً عند أهل الكتاب لكان هذا النقل ليس هو في القرآن، ولا في الأحاديث الصحيحة عن النبي ﷺ، وإنما

(١) في المطبوعة: «الذين» والصواب ما أثبتناه.

(٢) ابن حبان في صحيحه في البر والإحسان (٣٦٢).

(٣) في المطبوعة: «يقرؤون» والصواب ما أثبتناه.

(٤) أحمد ٥/٢٦٥.

هو من جنس الأحاديث الإسرائيلية التي لا يجب الإيمان بها، بل ولا يجوز التصديق بصحتها إلا بحجة ، كما قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: « إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم ؛ فإما أن يحدثوكم بحق فتكذبوه، وإما أن يحدثوكم بباطل فتصدقوه»(١).

والله - سبحانه - علم آدم الأسماء كلها، وأنطقه بالكلام المنظوم، وأما تعليم حروف مقطعة - لا سيما إذا كانت مكتوبة - فهو تعليم لا ينفع، ولكن لما أرادوا تعليم المبتدئ بالخط صاروا يعلمونه الحروف المفردة حروف الهجاء، ثم يعلمونه تركيب بعضها إلى بعض، فيعلم «أبجد هوز» ، وليس هذا وحده كلاماً.

فهذا المنقول عن آدم من نزول حروف الهجاء عليه لم يثبت به نقل. ولم يدل عليه عقل، بل الأظهر في كليهما نفيه، وهو من جنس ما يروونه عن النبي ﷺ من تفسير ١٢/٥٩، ب، ت، ث، وتفسير «أبجد، هوز، حطي»، ويروونه عن المسيح أنه قاله لمعلمه في الكتاب، وهذا كله من الأحاديث الواهية بل المكذوبة، ولا يجوز باتفاق أهل العلم بالنقل أن يحتج بشيء من هذه، وإن كان قد ذكرها طائفة من المصنفين في هذا الباب ، كالشريف الزيدي، والشيخ أبي الفرج، وابنه عبد الوهاب وغيرهم. وقد يذكر ذلك طائفة من المفسرين والمؤرخين، فهذا كله عند أهل العلم بهذا الباب باطل لا يعتمد عليه في شيء من الدين.

وهذا وإن كان قد ذكره أبو بكر النقاش وغيره من المفسرين، وعن النقاش ونحوه نقله الشريف الزيدي الحراني وغيره، فأجل من ذكر ذلك من المفسرين أبو جعفر محمد ابن جرير الطبري، وقد بين في تفسيره أن كل ما نقل في ذلك عن النبي ﷺ فهو باطل. فذكر في آخر تفسيره اختلاف الناس في تفسير «أبجد ، هوز، حطي»، وذكر حديثاً رواه من طريق محمد بن زياد الجزري، عن فرات بن أبي الفرات، عن معاوية ابن قرة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «تعلموا أبجاء وتفسيرها ، ويل لعالم جهل تفسير أبي جاد» قال: قالوا: يا رسول الله، وما تفسيرها؟ قال «أما الألف فالآء الله ١٢/٦٠ وحرف من أسمائه، وأما الباء فبهاء الله، وأما الجيم فجلال الله، وأما الدال فدين/الله، وأما الهاء فالهاوية، وأما الواو فويل لمن سها، وأما الزاي فالزاوية، وأما الحاء فحطوط الخطايا عن المستغفرين بالأسحار»(٢) وذكر تمام الحديث من هذا الجنس.

(١) البخارى فى التفسير (٤٤٨٥) وأبو داود فى العلم (٣٦٤٤) وأحمد ٤/١٣٦ .

(٢) الديلمي (٢٢٤٧) عن ابن عباس.

وذكر حديثاً ثانياً من حديث عبد الرحيم بن واقد، حدثني الفرات بن السائب، عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس، قال: « ليس شيء إلا وله سبب، وليس كل أحد يفتن له ولا بلغه ذلك، إن لأبي جاد حديثاً عجيباً، أما أبو جاد: فأبى آدم الطاعة وجد في أكل الشجرة، وأما هوز: فزل آدم فهوى من السماء إلى الأرض، وأما حطي: فحطت عنه خطيئته. وأما كلمن: فأكله من الشجرة ومنَّ عليه بالتوبة » وساق تمام الحديث من هذا الجنس.

وذكر حديثاً ثالثاً من حديث إسماعيل بن عياش، عن إسماعيل بن يحيى، عن ابن أبي مليكة، عن حدثه عن ابن مسعود ومِسْعَر بن كُدَام، عن أبي سعيد، قال: قال رسول الله ﷺ: « إن عيسى ابن مريم أسلمته أمه إلى الكتاب ليعلمه، فقال له المعلم: اكتب بسم الله، فقال له عيسى: وما اسم الله؟ فقال له المعلم: وما أدري؟ فقال له عيسى: الباء بهاء الله، والسين سناؤه، والميم ملكه، والله إله الآلهة، والرحمن رحمن الدنيا والآخرة، والرحيم رحيم الآخرة. أبو جاد: أَلَفَ آلاء الله، وباء بهاء الله، وجيم جمال الله، ودال الله الدائم، وهوز: هاء الهاوية» وذكر حديثاً من هذا الجنس، وذكره ٦١/١٢ عن الربيع بن أنس موقوفاً عليه. وروى أبو الفرج المقدسي عن الشريف المزيدي حديثاً، عن عمر، عن النبي ﷺ في تفسير: أ، ب، ت، ث من هذا الجنس.

ثم قال ابن جرير: ولو كانت الأخبار التي رويت عن النبي ﷺ في ذلك صحاح الأسانيد، لم يعدل عن القول بها إلى غيرها، ولكنها واهية الأسانيد غير جائز الاحتجاج بمثلها؛ وذلك أن محمد بن زياد الجزري الذي حدث حديث معاوية بن قُرة عن فُرات عنه غير موثوق بنقله، وإن عبد الرحيم بن واقد الذي خالفه في رواية ذلك عن الفرات مجهول غير معروف عند أهل النقل، وإن إسماعيل بن يحيى الذي حدث عن ابن أبي مليكة غير موثوق بروايته ولا جائز عند أهل النقل الاحتجاج بأخباره.

قلت: إسماعيل بن يحيى هذا يقال له التيمي، كوفي معروف بالكذب، ورواية إسماعيل بن عياش في غير الشاميين لا يحتج بها، بل هو ضعيف فيما ينقله عن أهل الحجاز وأهل العراق، بخلاف ما ينقله عن شيوخه الشاميين؛ فإنه حافظ لحديث أهل بلده، كثير الغلط في حديث أولئك، وهذا متفق عليه بين أهل العلم بالرجال. وعبد الرحمن بن واقد لا يحتج به باتفاق أهل العلم وفرات بن السائب ضعيف أيضاً/ لا ٦٢/١٢٢ يحتج به، فهو فرات بن أبي الفرات، ومحمد بن زياد الجزري ضعيف أيضاً.

وقد تنازع الناس في «أبجد ، هوز ، حطي»، فقال طائفة: هي أسماء قوم، قيل: أسماء ملوك مدين، أو أسماء قوم كانوا ملوكًا جابرة. وقيل: هي أسماء الستة الأيام التي خلق الله فيها الدنيا. والأول اختيار الطبري. وزعم هؤلاء أن أصلها أبو جاد مثل أبي عاد. وهواز مثل رواد وجواب، وأنها لم تعرب لعدم العقد والتركيب.

والصواب: أن هذه ليست أسماء لمسميات، وإنما ألفت ليعرف تأليف الأسماء من حروف المعجم بعد معرفة حروف المعجم. ولفظها: «أبجد ، هوز ، حطي»، ليس لفظها أبو جاد، هواز. ثم كثير من أهل الحساب صاروا يجعلونها علامات على مراتب العدد، فيجعلون الألف واحدًا. والباء اثنين، والجيم ثلاثة، إلى الياء، ثم يقولون: الكاف عشرون... (١) وآخرون من أهل الهندسة والمنطق يجعلونها علامات على الخطوط المكتوبة، أو على ألفاظ الأقيسة المؤلفة كما يقولون: كل ألف ب، وكل ب ج، فكل ألف ج. ومثلوا بهذه لكونها ألفاظًا تدل على صورة الشكل، والقياس لا يختص بمادة دون مادة.

٦٣/١٢ كما جعل أهل التصريف لفظ «فعل» تقابل الحروف الأصلية، والزائدة ينطقون بها. ويقولون: وزن استخراج «استفعل»، وأهل العروض يزنون بالألف مؤلفة من ذلك؛ لكن يراعون الوزن من غير اعتبار بالأصل، والزائد؛ ولهذا سئل بعض هؤلاء عن وزن «نكتل» فقال: نفعل، وضحك منه أهل التصريف. ووزنه عندهم: نفتل، فإن أصله: نكتال، وأصل نكتال: نكتيل. تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا، ثم لما جزم الفعل سقطت، كما نقول مثل ذلك في «نعتد» و «نقتد» من اعتاد يعتاد واقتاد البعير يقتاده. ونحو ذلك في نقتيل، فلما حذفوا الألف التي تسمى لام الكلمة صار وزنها... (٢).

وجعلت «ثمانية» تكون متحركة؛ وهي الهمزة، وتكون ساكنة وهي حرفان على الاصطلاح الأول، وحرف واحد على الثاني، والألف تقرن بالواو والياء لأنهن حروف العلة؛ ولهذا ذكرت في آخر حروف المعجم، ونطقوا بأول لفظ كل حرف منها إلا الألف فلم يمكنهم أن ينطقوا بها ابتداء، فجعلوا اللام قبلها فقالوا: «لا» والتي في الأول هي الهمزة المتحركة، فإن الهمزة في أولها، وبعض الناس ينطق بها «لام ألف»، والصواب أن ينطق بها «لا»، وبسط هذا له موضع آخر.

والمقصود هنا أن العلم لا بد فيه من نقل مصدق ونظر محقق، وأما النقول الضعيفة لا سيما المكذوبة فلا يعتمد عليها، وكذلك النظريات الفاسدة، والعقليات الجهلية الباطلة لا يحتاج بها.

(١ ، ٢) يياض بالأصل.

/الثاني: أن يقال : هذه الحروف الموجودة في القرآن العربي قد تكلم الله بها بأسماء ٦٤/١٢ حروف، مثل قوله: (الم) وقوله: (المص) وقوله: (الم - طس - حم - كهيعص - حم - عسق - ن - ق) فهذا كله كلام الله غير مخلوق.

الثالث: أن هذه الحروف إذا وجدت في كلام العباد، وكذلك الأسماء الموجودة في القرآن إذا وجدت في كلام العباد مثل آدم، ونوح، ومحمد، وإبراهيم وغير ذلك، فيقال: هذه الأسماء وهذه الحروف قد تكلم الله بها، لكن لم يتكلم بها مفردة؛ فإن الاسم وحده ليس بكلام، ولكن تكلم بها في كلامه الذي أنزله في مثل قوله: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩]، وقوله: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا﴾ إلى قوله: ﴿رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾ [إبراهيم: ٣٥-٤٠]، وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٣٣] ونحو ذلك، ونحن إذا تكلمنا بكلام ذكرنا فيه هذه الأسماء ، فكلامنا مخلوق وحروف كلامنا مخلوقة، كما قال أحمد بن حنبل لرجل: ألسنت مخلوقًا؟ قال: بلى ، قال : أليس كلامك منك؟ قال: بلى ، قال: أليس كلامك مخلوقًا؟ قال : بلى ، قال : فالله تعالى غير مخلوق، وكلامه منه ليس بمخلوق.

فقد نص أحمد وغيره على أن كلام العباد مخلوق، وهم إنما يتكلمون بالأسماء ٦٥/١٢ والحروف التي يوجد نظيرها في كلام الله - تعالى - لكن الله - تعالى - تكلم بها بصوت نفسه وحروف نفسه وذلك غير مخلوق، وصفات الله - تعالى - لا تماثل صفات العباد؛ فإن الله - تعالى - ليس كمثله شيء لا في ذاته، ولا صفاته ، ولا أفعاله، والصوت الذي ينادي به عباده يوم القيامة، والصوت الذي سمعه منه موسى، ليس كأصوات شيء من المخلوقات، والصوت المسموع هو حروف مؤلفة وتلك لا يماثلها شيء من صفات المخلوقين، كما أن علم الله القائم بذاته ليس مثل علم عباده؛ فإن الله لا يماثل المخلوقين في شيء من الصفات، وهو - سبحانه - قد علم العباد من علمه ما شاء، كما قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] وهم إذا علمهم الله ما علمهم من علمه، فنفس علمه الذي اتصف به ليس مخلوقًا، ونفس العباد وصفاتهم مخلوقة ، لكن قد ينظر الناظر إلى مسمى العلم مطلقًا، فلا يقال : إن ذلك العلم مخلوق لاتصاف الرب به، وإن كان ما يتصف به العبد مخلوقًا.

وأصل هذا : أن ما يوصف الله به ويوصف به العباد، يوصف الله به على ما يليق به، ويوصف به العباد بما يليق بهم من ذلك؛ مثل الحياة والعلم والقدرة، والسمع والبصر والكلام؛ فإن الله له حياة وعلم وقدرة، وسمع وبصر وكلام. فكلامه يشتمل على

حروف وهو يتكلم بصوت نفسه، والعبد له حياة وعلم وقدرة، وسمع وبصر وكلام، ٦٦/١٢/وكلام العبد يشتمل على حروف وهو يتكلم بصوت نفسه.

فهذه الصفات لها ثلاث اعتبارات: تارة تعتبر مضافة إلى الرب، وتارة تعتبر مضافة إلى العبد، وتارة تعتبر مطلقة لا تختص بالرب ولا بالعبد. فإذا قال العبد: حياة الله وعلم الله وقدرة الله وكلام الله ونحو ذلك، فهذا كله غير مخلوق، ولا يماثل صفات المخلوقين، وإذا قال: علم العبد وقدرة العبد وكلام العبد، فهذا كله مخلوق، ولا يماثل صفات الرب. وإذا قال: العلم والقدرة والكلام، فهذا مجمل مطلق لا يقال عليه كله: إنه مخلوق ولا أنه غير مخلوق، بل ما اتصف به الرب من ذلك فهو غير مخلوق، وما اتصف به العبد من ذلك فهو مخلوق، فالصفة تتبع الموصوف، فإن كان الموصوف هو الخالق فصفاته غير مخلوقة، وإن كان الموصوف هو العبد المخلوق فصفاته مخلوقة.

ثم إذا قرأ بأمر القرآن وغيرها من كلام الله، فالقرآن في نفسه كلام الله غير مخلوق، وإن كان حركات العباد وأصواتهم مخلوقة، ولو قال الجُنب: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] ينوي به القرآن منع من ذلك، وكان قرآنًا، ولو قاله ينوي به حمد الله لا يقصد به القراءة لم يكن قارئًا، وجاز له ذلك.

٦٧/١٢ ومنه قول النبي ﷺ: «أفضل الكلام بعد القرآن أربع، وهن من القرآن: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر» رواه مسلم في صحيحه (١). فأخبر أنها أفضل الكلام بعد القرآن وقال: هي من القرآن. فهي من القرآن باعتبار، وليست من القرآن باعتبار، ولو قال القائل: ﴿يَبْحَثُ خِذَ الْكِتَابِ﴾ [مريم: ١٢] ومقصوده القرآن كان قد تكلم بكلام الله ولم تبطل صلاته باتفاق العلماء، وإن قصد مع ذلك تنبيه غيره لم تبطل صلاته عند جمهور العلماء، ولو قال لرجل اسمه يحيى وبحضرته كتاب: يا يحيى خذ الكتاب لكان هذا مخلوقًا؛ لأن لفظ يحيى هنا مراد به ذلك الشخص، وبالكتاب ذلك الكتاب ليس مرادًا به ما أراده الله بقوله: ﴿يَبْحَثُ خِذَ الْكِتَابِ﴾، والكلام كلام المخلوق بلفظه ومعناه.

وقد تنازع الناس في «مسمى الكلام» في الأصل، فقيل: هو اسم اللفظ الدال على المعنى. وقيل: المعنى المدلول عليه باللفظ. وقيل: لكل منهما بطريق الاشتراك اللفظي. وقيل: بل هو اسم عام لهما جميعًا يتناولهما عند الإطلاق، وإن كان مع التقييد يراد به هذا تارة وهذا تارة. هذا قول السلف وأئمة الفقهاء وإن كان هذا القول لا يعرف في كثير

(١) مسلم في الآداب (١٢/٢١٣٧) وابن ماجه في الأدب (٣٨١١).

من الكتب .

وهذا كما تنازع الناس في مسمى « الإنسان » : هل هو الروح فقط أو الجسد فقط؟ والصحيح أنه اسم للروح والجسد جميعاً، وإن كان مع القرينة قد يراد به هذا تارة وهذا ٦٨/١٢ تارة، فتنازعهم في مسمى النطق كتنازعهم في مسمى الناطق . فمن سمي شخصاً محمداً وإبراهيم، وقال : جاء محمد وجاء إبراهيم، لم يكن هذا محمداً^(١) وإبراهيم المذكورين في القرآن . ولو قال : محمد رسول الله، وإبراهيم خليل الله، يعني به خاتم الرسل و خليل الرحمن، لكان قد تكلم بمحمد وإبراهيم الذي في القرآن، لكن قد تكلم بالاسم وألفه كلاماً، فهو كلامه لم يتكلم به في القرآن العربي الذي تكلم الله به .

ومما يوضح ذلك أن الفقهاء قالوا في « آداب الخلاء » : إنه لا يستصحب ما فيه ذكر الله، واحتجوا بالحديث الذي في السنن : أن النبي ﷺ كان إذا دخل الخلاء نزع خاتمه^(٢) . وكان خاتمه مكتوباً عليه : « محمد رسول الله »^(٣) محمد سطر، رسول سطر ، الله سطر . ولم يمنع أحد من العلماء أن يستصحب ما يكون فيه كلام العباد وحروف الهجاء مثل ورق الحساب الذي يكتب فيه أهل الديوان الحساب، ومثل الأوراق التي يكتب فيها الباعة ما يبيعونه ونحو ذلك .

وفي السيرة أن النبي ﷺ لما صالح غطفان على نصف تمر المدينة، أتاه سعد فقال له : أهدا شيء أمر الله به فسمّماً وطاعة، أم شيء تفعله لمصلحتنا؟ فبين له النبي ﷺ أنه لم يفعل ذلك بوحى، بل فعله باجتهاده، فقال : لقد كنا في الجاهلية/وما كانوا يأكلون ٦٩/١٢ منها تمرة إلا بقري^(٤) أو بشراء، فلما أعزنا الله بالإسلام يريدون أن يأكلوا تمرنا! لا يأكلون تمرة واحدة، ويصق سعد في الصحيفة وقطعها . فأقره النبي ﷺ على ذلك^(٥) ولم يقل هذه حروف ، فلا يجوز إهانتها والبصاق فيها، وأيضاً، فقد كره السلف محو القرآن بالرجل ولم يكرهوا محو ما فيه كلام الآدميين .

وأما قول القائل : إن الحروف قديمة أو حروف المعجم قديمة، فإن أراد جنسها فهذا صحيح، وإن أراد الحرف المعين فقد أخطأ ؛ فإن له مبدأ ومنتهى، وهو مسبوق بغيره، وما كان كذلك لم يكن إلا محدثاً .

(١) في المطبوعة : « محمد » والصواب ما أثبتناه .

(٢) أبو داود في الطهارة (١٩) ، والترمذي في اللباس (١٧٤٦) والنسائي في الزينة (٥٢١٣) ، وابن ماجه في الطهارة (٣٠٣) .

(٣) البخارى في اللباس (٥٨٧٢) ومسلم في اللباس (٥٦/٢٠٩٢ ، ٥٨) .

(٤) أي : بضيافة الضيف . انظر : القاموس ، مادة « قري » .

(٥) ابن هشام في السيرة ١٧٤/٣ ، ١٧٥ ، وتاريخ الطبري ٦٠٣/٢ ، ٦٠٤ .

وأيضاً، فلفظ الحروف مجمل، يراد بالحروف الحروف المنطوقة المسموعة التي هي مباني الكلام، ويراد بها الحروف المكتوبة، ويراد بها الحروف المتخيلة في النفس، والصوت لا يكون كلاماً إلا بالحروف باتفاق الناس، وأما الحروف فهل تكون كلاماً بدون الصوت؟ فيه نزاع . والحرف قد يراد به الصوت المقطع، وقد يراد به نهاية الصوت وحده، وقد يراد بالحروف المداد، وقد يراد بالحروف شكل المداد، فالحروف التي تكلم الله بها غير مخلوقة، وإذا كتبت في المصحف قيل كلام الله المكتوب في المحف غير مخلوق، وأما نفس أصوات العباد فمخلوقة، والمداد مخلوق وشكل المداد مخلوق ، فالمداد ٧٠/١٢مخلوق بمادته وصورته، وكلام الله المكتوب بالمداد غير مخلوق. ومن كلام الله/الحروف التي تكلم الله بها. فإذا كتبت بالمداد لم تكن مخلوقة وكان المداد مخلوقاً، وأشكال الحروف المكتوبة مما يختلف فيها اصطلاح الأمم.

والخط العربي قد قيل: إن مبدأه كان من الأنبار، ومنها انتقل إلى مكة وغيرها، والخط العربي تختلف صورته؛ العربي القديم فيه تكوف، وقد اصطلاح المتأخرون على تغيير بعض صورته، وأهل المغرب لهم اصطلاح ثالث حتى في نقط الحروف وترتيبها، وكلام الله المكتوب بهذه الخطوط -كالقرآن العربي- هو في نفسه لا يختلف باختلاف الخطوط التي يكتب بها.

فإن قيل : فالحرف من حيث هو مخلوق أو غير مخلوق مع قطع النظر عن كونه في كلام الخالق أو كلام المخلوق؟ فإن قلتم: هو من حيث هو غير مخلوق، لزم أن يكون غير مخلوق في كلام العباد، وإن قلتم: مخلوق لزم أن يكون مخلوقاً في كلام الله؟ قيل: قول القائل الحرف من حيث هو هو كقوله الكلام من حيث هو هو، والعلم من حيث هو هو، والقدرة من حيث هي هي، والوجود من حيث هو هو ، ونحو ذلك.

والجواب عن ذلك : أن هذه الأمور وغيرها إذا أخذت مجردة مطلقة غير مقيدة ولا ٧١/١٢مشخصة لم يكن لها حقيقة في الخارج عن الأذهان/إلا شيء معين، فليس ثم وجود إلا وجود الخالق أو وجود المخلوق، ووجود كل مخلوق مختص به وإن كان اسم الوجود عاماً يتناول ذلك كله، وكذلك العلم والقدرة اسم عام يتناول أفراد ذلك، وليس في الخارج إلا علم الخالق وعلم المخلوق، وعلم كل مخلوق مختص به قائم به، واسم الكلام والحروف يعم كل ما يتناوله لفظ الكلام والحروف وليس في الخارج إلا كلام الخالق وكلام المخلوقين. وكلام كل مخلوق مختص به واسم الكلام يعم كل ما يتناوله هذا اللفظ، وليس في الخارج إلا الحروف التي تكلم الله بها الموجودة في كلام الخالق، والحروف الموجودة في كلام المخلوقين. فإذا قيل: إن علم الرب وقدرته وكلامه غير

مخلوق، وحروف كلامه غير مخلوقة، لم يلزم من ذلك أن يكون علم العبد وقدرته وكلامه غير مخلوق، وحروف كلامه غير مخلوقة.

وأيضاً ، فلفظ «الحرف» يتناول الحرف المنطوق والحرف المكتوب، وإذا قيل: إن الله تكلم بالحروف المنطوقة كما تكلم بالقرآن العربي وبقوله: ﴿الم - وحم - وطسم - وطس - ويس - وق - ون﴾ ونحو ذلك، فهذا كلامه وكلامه غير مخلوق، وإذا كتب في المصاحف كان ما كتب من كلام الرب غير مخلوق وإن كان المداد وشكله مخلوقاً.

وأيضاً، فإذا قرأ الناس كلام الله، فالكلام في نفسه غير مخلوق إذا كان الله قد تكلم به، وإذا قرأه المبلغ لم يخرج عن أن يكون/كلام الله؛ فإن الكلام كلام من قاله مبتدئاً ٧٢/١٢ أمراً يأمر به، أو خبراً يخبره، ليس هو كلام المبلغ له عن غيره؛ إذ ليس على الرسول إلا البلاغ المبين. وإذا قرأه المبلغ فقد يشار إليه من حيث هو كلام الله، فيقال: هذا كلام الله، مع قطع النظر عما بلغه به العباد من صفاتهم، وقد يشار إلى نفس صفة العبد كحركته وحياته، وقد يشار إليهما، فالمشار إليه الأول غير مخلوق، والمشار إليه الثاني مخلوق، والمشار إليه الثالث فمنه مخلوق ومنه غير مخلوق، وما يوجد في كلام الآدميين من نظير هذا هو نظير صفة العبد لا نظير صفة الرب أبداً.

وإذا قال القائل: القاف في قوله: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ [طه: ١٤] كالقاف في قوله:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومترل

قيل: ما تكلم الله به وسمع منه لا يماثل صفة المخلوقين، ولكن إذا بلغنا كلام الله، فإنما بلغنا بصفاتنا وصفاتنا مخلوقة، والمخلوق يماثل المخلوق.

وفي هذا جواب للطائفتين؛ لمن قاس صفة المخلوق بصفة الخالق فجعلها غير مخلوقة، فإن الجهمية المعطلة أشباه اليهود، والحلولية الممثلة/أشباه النصارى، دخلوا في ٧٣/١٢ هذا وهذا، أولئك مثلوا الخالق بالمخلوق فوصفوه بالنقائص التي تختص بالمخلوق؛ كالفقر والبخل، وهؤلاء مثلوا المخلوق بالخالق فوصفوه بخصائص الربوبية التي لا تصلح إلا لله، والمسلمون يصفون الله بما وصف به نفسه، وبما وصفته به رسله، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكيف ولا تمثيل، بل يشبتون له ما يستحقه من صفات الكمال، وينزهونه عن الأكفاء والأمثال، فلا يعطلون الصفات ولا يمثلونها بصفات المخلوقات؛ فإن المعطل يعبد عدماً، والممثل يعبد صنماً، والله - تعالى - ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وبما ينبغي أن يعرف: أن كلام المتكلم في نفسه واحد، وإذا بلغه المبلغون تختلف أصواتهم به، فإذا أنشد المنشد قول لبيد:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل

كان هذا الكلام كلام لبيد، لفظه ومعناه، مع أن أصوات المنشدين له تختلف، وتلك الأصوات ليست صوت لبيد، وكذلك من روى حديث النبي ﷺ بلفظه، كقوله: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى»^(١) كان هذا الكلام كلام رسول الله ﷺ، لفظه ومعناه، ويقال لمن رواه: أدى الحديث بلفظه، وإن كان صوت المبلغ ليس هو صوت الرسول، فالقرآن أولى أن يكون كلام الله، لفظه ومعناه، وإذا قرأه القراء فإنما يقرؤونه بأصواتهم.

ولهذا كان الإمام أحمد بن حنبل وغيره من أئمة السنة يقولون: من قال: اللفظ بالقرآن أو لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي، ومن قال: إنه غير مخلوق فهو مبتدع. وفي بعض الروايات عنه: من قال: لفظي بالقرآن مخلوق- يعني به القرآن- فهو جهمي؛ لأن اللفظ يراد به مصدر لفظ يلفظ لفظًا، ومسمى هذا فعل العبد وفعل العبد مخلوق، ويراد باللفظ القول الذي يلفظ به اللفظ، وذلك كلام الله لا كلام القارئ، فمن قال: إنه مخلوق فقد قال: إن الله لم يتكلم بهذا القرآن، وأن هذا الذي يقرؤه المسلمون ليس هو كلام الله، ومعلوم أن هذا مخالف لما علم بالاضطرار من دين الرسول.

وأما صوت العبد فهو مخلوق، وقد صرح أحمد وغيره بأن الصوت المسموع صوت العبد، ولم يقل أحد قط: من قال: إن صوتي بالقرآن مخلوق فهو جهمي، وإنما قال: من قال: لفظي بالقرآن، والفرق بين لفظ الكلام وصوت المبلغ له فرق واضح، فكل من بلغ كلام غيره بلفظ ذلك الرجل فإنما بلغ لفظ ذلك الغير لا لفظ نفسه، وهو إنما بلغه بصوت نفسه لا بصوت ذلك الغير، ونفس اللفظ والتلاوة والقراءة والكتابة ونحو ذلك لما كان يراد به المصدر الذي هو حركات العباد، وما يحدث عنها من أصواتهم وشكل المداد، ويراد به نفس الكلام الذي يقرأه التالي ويتلوه ويلفظ به ويكتبه، منع أحمد وغيره من إطلاق النفي والإثبات، الذي يقتضى جعل صفات الله مخلوقة، أو جعل صفات العباد ومدادهم غير مخلوق.

وقال أحمد: نقول: القرآن كلام الله غير مخلوق حيث تصرف، أي حيث تلى وكتب وقرئ مما هو في نفس الأمر كلام الله، فهو كلامه، وكلامه غير مخلوق، وما كان من

(١) البخارى فى بدء الوحي (١) ومسلم فى الإمارة (١٥٥/١٩٠٧).

صفات العباد وأفعالهم التي يقرؤون (١) ويكتبون بها كلامه كأصواتهم ومدادهم فهو مخلوق، ولهذا من لم يهتد إلى هذا الفرق يحار؛ فإنه معلوم أن القرآن واحدٌ وقرؤه خلق كثير، والقرآن لا يكثر في نفسه بكثرة قراءة القراء، وإنما يكثر ما يقرؤون (٢) به القرآن، فما يكثر ويحدث في العباد فهو مخلوق، والقرآن نفسه لفظه ومعناه الذي تكلم الله به، وسمعه جبريل من الله، وسمعه محمد من جبريل، وبلغه محمد إلى الناس، وأنذر به الأمم؛ لقوله تعالى: ﴿لَا تُذِرْكُم بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩] قرآن واحد، وهو كلام الله ليس بمخلوق.

وليس هذا من باب ما هو واحد بالنوع متعدد الأعيان، كالإنسانية الموجودة في زيد وعمرو، ولا من باب ما يقول الإنسان مثل قول غيره، كما قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ [البقرة: ١١٨]، فإن القرآن لا يقدر أحد أن يأتي بمثله، كما ٧٦/١٢ قال تعالى: ﴿قُلْ لَنْ أَجْتَمِعَ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨]، فالإنس والجن إذا اجتمعوا لم يقدرُوا أن يأتوا بمثل هذا القرآن، مع قدرة كل قارئ على أن يقرأه ويبلغه.

فعلم أن ما قرأه هو القرآن ليس هو مثل القرآن، وأما الحروف الموجودة في القرآن إذا وجد نظيرها في كلام غيره، فليس هذا هو ذلك بعينه، بل هو نظيره، وإذا تكلم الله باسم من الأسماء؛ كآدم ونوح وإبراهيم، وتكلم بتلك الحروف والأسماء التي تكلم الله بها، فإذا قرئت في كلامه فقد بلغ كلامه، فإذا أنشأ الإنسان لنفسه كلاماً لم يكن عين ما تكلم الله به من الحروف والأسماء هو عين ما تكلم به العبد حتى يقال: إن هذه الأسماء والحروف الموجودة في كلام العباد غير مخلوقة؛ فإن بعض من قال: إن الحروف والأسماء غير مخلوقة في كلام العباد ادعى أن المخلوق إنما هو النظم والتأليف دون المفردات، وقائل هذا يلزمه أن يكون -أيضاً- النظم والتأليف غير مخلوق إذا وجد نظيره في القرآن كقوله: ﴿يَتَّبِعُونَ خُذِ الْكِتَابَ﴾ [مريم: ١٢] وإن أراد بذلك شخصاً اسمه يحيى وكتاباً بحضرته.

فإن قيل: يحيى هذا والكتاب الحاضر ليس هو يحيى والكتاب المذكور في القرآن، وإن كان اللفظ نظير اللفظ. قيل: كذلك/سائر الأسماء والحروف إنما يوجد نظيرها في ٧٧/١٢ كلام العباد لا في كلام الله، وقولنا: «يوجد نظيرها في كلام الله» تقريب، أي يوجد فيما نقرؤه ونتلوه؛ فإن الصوت المسموع من لفظ محمد ويحيى وإبراهيم في القرآن هو مثل الصوت المسموع من ذلك في غير القرآن، وكلا الصوتين مخلوق.

(١، ٢) في المطبوعة: «يقرؤون» والصواب ما أثبتناه.

وأما الصوت الذي يتكلم الله به فلا مثل له يماثل صفات المخلوقين ، وكلام الله هو كلامه بنظمه ونثره ومعانيه، وذلك الكلام ليس مثل كلام المخلوقين، فإذا قلنا: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] وقصد بذلك قراءة القرآن الذي تكلم الله به فذلك القرآن تكلم الله بلفظه ومعناه، لا يماثل لفظ المخلوقين ومعناهم ، وأما إذا قصدنا به الذكر ابتداء من غير أن نقصد قراءة كلام الله فإنما نقصد ذكراً ننشئه نحن يقوم معناه بقلوبنا، وننطق بلفظه بالاستئنا، وما أنشأناه من الذكر فليس هو من القرآن، وإن كان نظيره في القرآن.

ولهذا قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «أفضل الكلام بعد القرآن أربع، وهن من القرآن: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر»^(١) ، فجعل النبي ﷺ هذه الكلمات أفضل الكلام بعد القرآن . فجعل درجتها دون درجة القرآن، وهذا يقتضى أنها ليست من القرآن. ثم قال: «هي من القرآن» ، وكلا قوليه حق وصواب؛ ٧٨/١٢ ولهذا منع أحمد أن يقال: الإيمان مخلوق. وقال : لا إله إلا الله من القرآن. وهذا الكلام لا يجوز أن يقال: إنه مخلوق وإن لم يكن من القرآن، ولا يقال في التوراة والإنجيل : إنهما مخلوقان، ولا يقال في الأحاديث الإلهية التي يرويها عن ربه: إنها مخلوقة، كقوله: «ياعبادي، إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا»^(٢)، فكلام الله قد يكون قرآناً وقد لا يكون قرآناً، والصلاة إنما تجوز وتصح بالقرآن، وكلام الله كله غير مخلوق.

فإذا فهم هذا في مثل هذا، فليفهم في نظائره، وأن ما يوجد من الحروف والأسماء في كلام الله ويوجد في غير كلام الله يجوز أن يقال: إنه من كلام الله باعتبار، ويقال: ليس من كلام الله باعتبار ، كما أنه يكون من القرآن باعتبار وغير القرآن باعتبار، لكن كلام الله القرآن وغير القرآن غير مخلوق، وكلام المخلوقين كله مخلوق، فما كان من كلام الله فهو غير مخلوق، وما كان من كلام غيره فهو مخلوق.

وهؤلاء الذين يحتجون على نفي الخلق أو إثبات القدم بشيء من صفات العباد وأعمالهم – لوجود نظير ذلك فيما يضاف إلى الله وكلامه والإيمان به- شاركتهم في هذا الأصل الفاسد من احتج على خلق ما هو من كلام الله وصفاته، بأن ذلك قد يوجد نظيره فيما يضاف إلى العبد. مثال ذلك: أن القرآن الذي يقرؤه المسلمون هو كلام الله، ٧٩/١٢ قرأوه بحركاتهم وأصواتهم. فقال الجهمي: أصوات العباد ومدادهم مخلوقة، وهذا هو المسمى بكلام الله، أو يوجد نظيره في المسمى بكلام الله، فيكون كلام الله مخلوقاً.

(٢) مسلم في البر والصلة (٥٥/٢٥٧٧) .

(١) سبق تخريجه ص ٤٢٠ .

وقال الحلولي الاتحادي - الذي يجعل صفة الخالق هي عين صفة المخلوق-الذي نسمعه من القراء هو كلام الله، وإنما نسمع أصوات العباد، فأصوات العباد بالقرآن كلام الله، وكلام الله غير مخلوق فأصوات العباد بالقرآن غير مخلوقة، والحروف المسموعة منهم غير مخلوقة، ثم قالوا: الحروف الموجودة في كلامهم هي هذه أو مثل هذه فتكون غير مخلوقة، وزاد بعض غلاتهم فجعل أصوات كلامهم غير مخلوقة، كما زعم بعضهم أن الأعمال من الإيمان وهو غير مخلوق، والأعمال غير مخلوقة. وزاد بعضهم أعمال الخير والشر، وقال: هي القدر والشرع المشروع، وقال عمر: ما مرادنا بالأعمال الحركات، بل الثواب الذي يأتي يوم القيامة، كما ورد في الحديث الصحيح: «إنه تأتي البقرة وآل عمران كأنهما غمامتان أو غيايتان، أو فرقان من طير صواف»^(١)، فيقال له: وهذا الثواب مخلوق. وقد نص أحمد وغيره من الأئمة على أنه غير مخلوق، وبذلك أجابوا من احتج على خلق القرآن بمثل هذا الحديث، فقالوا له: الذي يجيء يوم القيامة هو ثواب القرآن لا نفس القرآن، وثواب القرآن مخلوق، إلى أمثال هذه الأقوال التي ابتدئها طوائف، والبدع تنشأ شيئاً فشيئاً، وقد بسط الكلام في هذا الباب في مواضع أخرى.

/وقد بينا أن الصواب في هذا الباب هو الذي دل عليه الكتاب والسنة وإجماع السابقين ٨٠/١٢ الأولين والتابعين لهم بإحسان، وهو ما كان عليه الإمام أحمد بن حنبل ومن قبله من أئمة الإسلام ومن وافق هؤلاء، فإن قول الإمام أحمد وقول الأئمة قبله هو القول الذي جاء به الرسول، ودل عليه الكتاب والسنة، ولكن لما امتحن الناس بمحنة الجهمية، وطلب منهم تعطيل الصفات، وأن يقولوا بأن القرآن مخلوق، وأن الله لا يرى في الآخرة ونحو ذلك - ثبت الله الإمام أحمد في تلك المحنة؛ فدفع حجج المعارضين النفاة، وأظهر دلالة الكتاب والسنة، وأن السلف كانوا على الإثبات، فاتاه الله من الصبر واليقين ما صار به إماماً للمتقين، كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا^(٢) مِنْهُمْ أَيْمَةً يَهْتَدُونَ يَا مَرْيَمُ لِمَا صَبَرْتِ وَأَنْتِ صَابِرَةٌ وَكُنْتِ إِذْ تَبْتَئِينَ أَنْ يَكْفُرُوكَ وَإِن يَتَّبِعُونَكَ مِنْكُمْ فَرِحْنَاهُ لَكَ وَأَنْتِ سَالِمٌ﴾ [السجدة: ٢٤].

ولهذا قيل فيه - رحمه الله - : عن الدنيا ما كان أصبره، وبالماضين ما كان أشبهه، أتته البدع فنفاها، والدنيا فأباها، فلما ظهر به من السنة ما ظهر كان له من الكلام في بيانها وإظهارها أكثر وأعظم مما لغيره، فصار أهل السنة من عامة الطوائف يعظمونه وينتسبون إليه.

وقد ذكرت كلامه وكلام غيره من الأئمة ونصوص الكتاب والسنة في هذه الأبواب

(١) مسلم في صلاة المسافرين (٤/٨٠٤) وأحمد ٤/١٨٣.

(٢) في المطبوعة: «وجعلناهم» والصواب ما أثبتناه.

في غير هذا الموضع، وبيننا أن كل ما يدل عليه الكتاب والسنة فإنه موافق لصريح ١٢/٨١ المعقول، وأن العقل الصريح لا يخالف/النقل الصحيح، ولكن كثيراً من الناس يغلطون، إما في هذا وإما في هذا، فمن عرف قول الرسول ومراده به كان عارفاً بالأدلة الشرعية، وليس في المعقول ما يخالف المنقول؛ ولهذا كان أئمة السنة على ما قاله أحمد بن حنبل، قال: معرفة الحديث والفقه فيه أحب إليّ من حفظه، أي معرفته بالتمييز بين صحيحه وسقيمه. والفقه فيه: معرفة مراد الرسول وتنزيله على المسائل الأصولية والفروعية، أحب إليّ من أن يحفظ من غير معرفة وفقه. وهكذا قال علي بن المديني وغيره من العلماء، فإنه من احتج بلفظ ليس بثابت عن الرسول أو بلفظ ثابت عن الرسول وحمله على ما لم يدل عليه، فإنما أتى من نفسه.

وكذلك العقلية الصريحة، إذا كانت مقدماتها وترتيبها صحيحاً لم تكن إلا حقاً، لا تناقض شيئاً مما قاله الرسول، والقرآن قد دل على الأدلة العقلية التي بها يعرف الصانع وتوحيده، وصفاته وصدق رسله، وبها يعرف إمكان المعاد. ففي القرآن من بيان أصول الدين التي تعلم مقدماتها بالعقل الصريح ما لا يوجد مثله في كلام أحد من الناس، بل عامة ما يأتي به حذاق النظار من الأدلة العقلية يأتي القرآن بخلاصتها، وبما هو أحسن منها، قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣]، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ﴾ [الروم: ٥٨]، وقال: ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَلُ لِنَّاسٍ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الحشر: ٢١].

١٢/٨٢ | وأما الحجج الداحضة التي يحتاج بها الملاحدة، وحجج الجهمية معطلة الصفات، وحجج الدهرية وأمثالها؛ كما يوجد مثل ذلك في كلام المتأخرين الذين يصنفون في الكلام المبتدع وأقوال المتفلسفة ويدعون أنها عقليات — ففيها من الجهل والتناقض والفساد، ما لا يحصيه إلا رب العباد، وقد بسط الكلام على هؤلاء في مواضع آخر.

وكان من أسباب ضلال هؤلاء تقصير الطائفتين، أو قصورهم عن معرفة ما جاء به الرسول، وما كان عليه السلف، ومعرفة المعقول الصريح؛ فإن هذا هو الكتاب، وهذا هو الميزان: وقد قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحديد: ٢٥].

وهذه المسألة لا تحتمل البسط على هذه الأمور؛ إذ كان المقصود هنا التنبيه على أن هؤلاء المتنازعين أجمعوا على أصل فاسد، ثم تفرقوا فأجمعوا على أن جعلوا عين صفة الرب الخالق هي عين صفة المخلوق، ثم قال هؤلاء: وصفة المخلوق مخلوقة، فصفة الرب

مخلوقة ، فقال هؤلاء: صفة الرب قديمة فصفة المخلوق قديمة. ثم احتاج كل منهما إلى طرد أصله، فخرجوا إلى أقوال ظاهرة الفساد؛ خرج النفاة إلى أن الله لم يتكلم بالقرآن، ولا بشيء من الكتب الإلهية، لا التوراة ولا الإنجيل ولا غيرهما، وأنه لم يناد ٨٣/١٢ موسى بنفسه نداء يسمعه منه موسى، ولا تكلم بالقرآن العربي ولا التوراة العبرية، وخرج هؤلاء إلى أن ما يقوم بالعباد ويتصفون به يكون قديماً أزلياً، وأن ما يقوم بهم ويتصفون به لا يكون قائماً بهم حالا فيهم، بل يكون ظاهراً عنهم من غير قيام بهم.

ولما تكلموا في «حروف المعجم» صاروا بين قولين: طائفة فرقت بين المتماثلين ، فقالت: الحرف حرفان، هذا قديم وهذا مخلوق، كما قال ابن حامد والقاضي أبو يعلى وابن عقيل وغيرهم، فأنكر ذلك عليهم الأكترون وقالوا: هذا مخالفة للحس والعقل؛ فإن حقيقة هذا الحرف هي حقيقة هذا الحرف، وقالوا: الحرف حرف واحد. وصنف في ذلك القاضي يعقوب البرزبيني (١) مصنفاً خالف به شيخه القاضي أبا يعلى مع قوله في مصنفه: وينبغي أن يعلم أن ما سطرته في هذه المسألة أن ذلك مما استفدته وتفرع عندي من شيخنا وإمامنا القاضي أبي يعلى بن الفراء، وإن كان قد نصر خلاف ما ذكرته في هذا الباب، فهو العالم المقتدى به في علمه ودينه، فإني ما رأيت أحسن سمناً منه، ولا أكثر اجتهاداً منه، ولا تشاغلاً بالعلم، مع كثرة العلم والصيانة والانتقطاع عن الناس والزهادة فيما بأيديهم، والقناعة في الدنيا باليسير، مع حسن التجمل، وعظم حشمته عند الخاص والعام، ولم يعدل بهذه الأخلاق شيئاً من نفر من الدنيا.

وذكر القاضي يعقوب في مصنفه: أن ما قاله قول أبي بكر أحمد بن المسيب ٨٤/١٢ الطبري، وحكاه عن جماعة من أفضل أهل طبرستان، وأنه سمع الفقيه عبد الوهاب بن حلبه قاضي حرّان يقول: هو مذهب العلوي الحراني، وجماعة من أهل حران. وذكره أبو عبد الله بن حامد عن جماعة من أهل طبرستان ممن ينتمي إلى مذهبنا؛ كأبي محمد الكشغل وإسماعيل الكلّواذاني في خلق من أتباعهم يقولون: إنها قديمة، قال القاضي أبو يعلى: وكذلك حكى لي عن طائفة بالشام أنها تذهب إلى ذلك منهم النابلسي وغيره، وذكر القاضي حسين أن أباه رجع في آخر عمره إلى هذا. وذكره عن الشريف أبي علي ابن أبي موسى، وتبعهم في ذلك الشيخ أبو الفرج المقدسي وابنه عبد الوهاب وسائر أتباعه، وأبو الحسن بن الزاغوني وأمثاله. وذكر القاضي يعقوب أن كلام أحمد يحتمل القولين.

(١) في المطبوعة: «البرزبيني» وهو خطأ. انظر: اللباب في تهذيب الأنساب ١/١٣٧. وهو يعقوب بن إبراهيم البرزبيني، من فقهاء الخنابلة، من أهل «برزين» من قرى بغداد، تفقه ببغداد، وولى بها قضاء باب الأراج، له كتب في الأصول والفروع منها «التعليقة» في الفقه والخلاف، ولد سنة ٤٠٩ هـ، وتوفى سنة ٤٨٦ هـ. [اللباب ١/١٣٧، والأعلام ٨/١٩٤].

وهؤلاء تعلقوا بقول أحمد لما قيل له: إن سريا السقطي قال: لما خلق الله الأحرف سجدت له إلا الألف فقالت: لا أسجد حتى أومر. فقال أحمد: هذا كفر. وهؤلاء تعلقوا من قول أحمد بقوله: كل شيء من المخلوقين على لسان المخلوقين فهو مخلوق، ويقوله: لو كان كذلك لما تمت صلواته بالقرآن، كما لا تتم بغيره من كلام الناس. ويقول ٨٥/١٢ أحمد/أحمد بن الحسن الترمذي: ألسنت مخلوقاً؟ قال: بلى، قال: أليس كل شيء منك مخلوقاً؟ قال: بلى، قال: فكلامك منك وهو مخلوق.

قلت: الذي قاله أحمد في هذا الباب صواب يصدق بعضه بعضاً، وليس في كلامه تناقض، وهو أنكره على من قال: إن الله خلق الحروف؛ فإن من قال: إن الحروف مخلوقة كان مضمون قوله: إن الله لم يتكلم بقرآن عربي، وأن القرآن العربي مخلوق، ونص أحمد - أيضاً - على أن كلام الآدميين مخلوق، ولم يجعل شيئاً منه غير مخلوق، وكل هذا صحيح، والسري - رحمه الله - إنما ذكر ذلك عن بكر بن حنيس العابد، فكان مقصودهما بذلك أن الذي لا يعبد الله إلا بأمره، هو أكمل ممن يعبده برأيه من غير أمر من الله، واستشهدا على ذلك بما بلغهما: «أنه لما خلق الله الحروف سجدت له إلا الألف، فقالت: لا أسجد حتى أومر»، وهذا الأثر لا يقوم بمثله حجة في شيء، ولكن مقصودهما ضرب المثل أن الألف منتصبة في الخط، ليست هي مضطجعة كالباء والتاء، فمن لم يفعل حتى يؤمر أكمل ممن فعل بغير أمر.

وأحمد أنكروا قول القائل: «إن الله لما خلق الحروف»، وروي عنه أنه قال: من قال: إن حرفاً من حروف المعجم مخلوق فهو جهمي؛ لأنه سلك طريقاً إلى البدعة، ومن قال: إن ذلك مخلوق فقد قال: إن القرآن مخلوق. وأحمد قد صرح هو وغيره من الأئمة أن ١٨٦/١٢ الله لم يزل متكلماً إذا شاء، وصرح أن الله يتكلم بمشيئته، ولكن أتباع ابن كلاب كالقاضي وغيره تأولوا كلامه على أنه أراد بذلك إذا شاء الإسماع؛ لأنه عندهم لم يتكلم بمشيئته وقدرته.

وصرح أحمد وغيره من السلف أن القرآن كلام الله غير مخلوق، ولم يقل أحد من السلف: إن الله تكلم بغير مشيئته وقدرته، ولا قال أحد منهم: إن نفس الكلام المعين كالقرآن أو نداءه لموسى أو غير ذلك - من كلامه المعين - أنه قديم أزلي لم يزل ولا يزال، وأن الله قامت به حروف معينة أو حروف وأصوات معينة قديمة أزلية لم تزل ولا تزال، فإن هذا لم يقله ولا دل عليه قول أحمد ولا غيره من أئمة المسلمين، بل كلام أحمد وغيره من الأئمة صريح في نقيض هذا، وأن الله يتكلم بمشيئته وقدرته، وأنه لم يزل يتكلم إذا شاء، مع قولهم: إن كلام الله غير مخلوق، وأنه منه بدأ، ليس بمخلوق ابتداءً

من غيره، ونصوصهم بذلك كثيرة معروفة في الكتب الثابتة عنهم، مثل ما صنف أبو بكر الخلال في «كتاب السنة» وغيره، وما صنفه عبد الرحمن بن أبي حاتم من كلام أحمد وغيره، وما صنفه أصحابه وأصحاب أصحابه؛ كنيه صالح وعبد الله، وحنبل، وأبي داود السجستاني صاحب «السنن» والأثرم، والمروزي، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والبخاري صاحب الصحيح، وعثمان بن سعيد الدارمي، وإبراهيم الحربي، وعبد الوهاب الوراق،/وعباس بن عبد العظيم العنبري، وحرب بن إسماعيل الكرمانى، ومن ٨٧/١٢ لا يحصى عدده من أكابر أهل العلم والدين، وأصحاب أصحابه ممن جمع كلامه وأخباره؛ كعبد الرحمن بن أبي حاتم وأبي بكر الخلال، وأبي الحسن البنانى الأصبهاني، وأمثال هؤلاء، ومن كان - أيضاً - يأتى به وبأمثاله من الأئمة في الأصول والفروع، كأبي عيسى الترمذي - صاحب الجامع - وأبي عبد الرحمن النسائي وأمثالهما، ومثل أبي محمد بن قتيبة وأمثاله، ويسط هذا له موضع آخر.

وقد ذكرنا في «المسائل الطبرستانية» و «الكيلانية» بسط مذاهب الناس، وكيف تشعبت وتفرعت في هذا الأصل.

والمقصود هنا أن كثيراً من الناس المتأخرين لم يعرفوا حقيقة كلام السلف والأئمة، فمنهم من يعظمهم ويقول: إنه متبع لهم، مع أنه مخالف لهم من حيث لا يشعر، ومنهم من يظن أنهم كانوا لا يعرفون أصول الدين ولا تقريرها بالدلائل البرهانية، وذلك لجهله بعلمهم، بل لجهله بما جاء به الرسول من الحق الذي تدل عليه الدلائل العقلية مع السمعية، فلهذا يوجد كثير من المتأخرين يشتركون في أصل فاسد، ثم يفرع كل قوم عليه فروعاً فاسدة يلتزمون بها، كما صرحوا في تكلم الله - تعالى - بالقرآن العربي، وبالتوراة العبرية، وما فيهما من حروف الهجاء مؤلفاً أو مفرداً، لما رأوا أن ذلك بلغ بصفات المخلوقين اشتبه بصفات المخلوقين، فلم يهتدوا لموضع الجمع والفرق، ٨٨/١٢ فقال هؤلاء: هذا الذي يقرأ ويسمع مثل كلام المخلوقين فهو مخلوق.

وقال هؤلاء: هذا الذي من كلام الأدميين هو مثل كلام الله فيكون غير مخلوق. كما ذكر ابن عقيل في «كتاب الإرشاد» عن بعض القائلين بأن القرآن مخلوق، فقال: شبهة اعترض بها على بعض أئمتهم. فقال: أقل ما في القرآن من أمارات الحدث كونه مشبهاً لكلامنا، والتقديم لا يشبه المحدث، ومعلوم أنه لا يمكن دفع ذلك؛ لأن قول القائل لغلامه يحيى: يا يحيى خذ الكتاب بقوة، يضاهاى قوله سبحانه، حتى لا يميز السامع بينهما من حيث حسه، إلا أن يخبره أحدهما بقصده والآخر بقصده، فيميز بينهما بخبر القائل لا بحسه، وإذا اشتبهت إلى هذا الحد فكيف يجوز دعوى قدم ما يشابه المحدث ويسد مسده،

مع أنه إن جاز دعوى قدم الكلام مع كونه مشاهدًا للمحدث جاز دعوى التشبيه بظواهر الآي والأخبار، ولا مانع من ذلك، فلما فزعنا نحن وأتمم إلى نفي التشبيه خوفًا من جواب دخول القرآن بالحدث علينا، كذلك يجب أن تفزعوا من القول بالقدم مع وجود الشبه، حتى إن بعض أصحابكم يقول لقوة ما رأى من الشبه بينهما: إن الكلام واحد والحروف غير مخلوقة، فكيف يجوز أن يقال في الشيء الواحد: إنه قديم محدث.

١٢/٨٩ /قلت: وهذا الذي حكى عنه ابن عقيل من بعض الأصحاب المذكورين منهم القاضي يعقوب البرزبيني^(١) ذكره في مصنفه فقال: (دليل عاشر) وهو أن هذه الحروف بعينها وصفتها ومعناها وفائدتها هي التي في كتاب الله -تعالى- وفي أسمائه وصفاته والكتاب بحروفه قديم؛ وكذلك هاهنا. قال: فإن قيل: لا نسلم أن تلك لها حرمة وهذه لا حرمة لها، قيل: لا نسلم، بل لها حرمة.

فإن قيل: لو كان لها حرمة لوجب أن تمتنع الحائض والنفساء من مسها وقراءتها، قيل: قد لا تمتنع من قراءتها ومسها ويكون لها حرمة كبعض آية لا تمتنع من قراءتها ولها حرمة وهي قديمة، وإنما لم تمتنع من قراءتها ومسها للحاجة إلى تعليمها، كما يقال في الصبي: يجوز له مس المصحف على غير طهارة للحاجة إلى تعليمه.

فإن قيل: فيجب إذا حلف بها حالف أن تعتقد يمينه وإذا خالف يمينه أن يحنث، قيل له: كما في حروف القرآن مثله نقول هنا.

فإن قيل: أليس إذا وافقها في هذه المعاني دل على أنها هي، ألا ترى أنه إذا تكلم متكلم بكلمة يقصد بها خطاب آدمي فوافق صفتها صفة مافي كتاب الله -تعالى- مثل قوله: يا داود، يا نوح، يا يحيى، وغير ذلك؛ فإنه موافق لهذه الأسماء التي في كتاب ١٢/٩٠ الله، وإن كانت في كتاب الله قديمة وفي خطاب الآدمي محدثة؟

قيل: كل ما كان موافقًا لكتاب الله من الكلام في لفظه ونظمه وحروفه فهو من كتاب الله، وإن قصد به خطاب آدمي.

فإن قيل: فيجب إذا أراد بهذه الأسماء آدميًا وهو في الصلاة ألا تبطل صلاته.

قيل له: كذلك نقول، وقد ورد مثل ذلك عن علي وغيره، إذ ناداه رجل من الخوارج: ﴿لَيْنَ أَشْرَكَتَ لِيَجْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلِتَكُونَنَّ مِنَ الْخَيْرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥] قال: فأجابه علي وهو في الصلاة: ﴿فَأَصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَا يَسْتَخِفَّنكَ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ﴾

(١) في المطبوعة: «البرزني» وهو خطأ.

[الروم: ٦٠]. وعن ابن مسعود أنه استأذن عليه بعض أصحابه فقال: ﴿أَدْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٩].

قال: فإن قيل: أليس إذا قال: ﴿يَيْحَىٰ خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ﴾ [مريم: ١٢] ونوى به خطاب غلام اسمه يحيى يكون الخطاب مخلوقاً؟ وإن نوى به القرآن يكون قديماً، قيل له: في كلا الحالين يكون قديماً؛ لأن القديم عبارة عما كان موجوداً فيما لم يزل، والمحدث عبارة عما حدث بعد أن لم يكن، والنية لا تجعل المحدث قديماً ولا القديم محدثاً، قال: ومن قال هذا فقد بالغ في الجهل والخطأ.

/ وقال - أيضاً - : كل شيء يشبه بشيء ما وإنما يشبهه في بعض الأشياء دون ٩١/١٢ بعض، ولا يشبهه من جميع أحواله؛ لأنه إذا كان مثله في جميع أحواله كان هو لا غيره، وقد بينا أن هذه الحروف تشبه حروف القرآن فهي غيرها. اهـ.

قلت: هذا كلام القاضي يعقوب وأمثاله، مع أنه أجلّ من تكلم في هذه المسألة، ولما كان جوابه مشتملاً على ما يخالف النص والإجماع والعقل خالفه ابن عقيل وغيره من أئمة المذهب الذين هم أعلم به.

وأجاب ابن عقيل عن سؤال الذين قالوا: هذا مثل هذا، بأن قال الاشتراك في الحقيقة لا يدل على الاشتراك في الحدوث، كما أن كونه عالماً هو تبيينه للشئ على أصلكم، ومعرفته به على قولنا على الوجه الذي يبينه الواحد منا، وليس مماثلاً لنا في كوننا عالمين. وكذلك كونه قادراً هو صحة الفعل منه - سبحانه وتعالى - وليست قدرته على الوجه الذي قدرنا عليها، فليس الاشتراك في الحقيقة حاصلًا، والافتراق في القدم والحدوث حاصل.

قال: وجواب آخر: لا نقول: إن الله يتكلم بكلامه على/الوجه الذي يتكلم به زيد، ٩٢/١٢ بمعنى: أنه يقول: يا يحيى، فإذا فرغ من ذلك انتقل إلى قوله: خذ الكتاب بقوة، وترتب في الوجود كذلك، بل هو - سبحانه وتعالى - يتكلم به على وجه تعجز عن مثله أدواتنا، فما ذكرته من الاشتباه من قول القائل: يا يحيى خذ الكتاب، يعود إلى اشتباه التلاوة بالكلام المحدث، فأما أنه يشابه الكلام القائم بذاته فلا.

قال ابن عقيل: قالوا: فهذا لا يجيء على مذهبكم؛ فإن عندكم التلاوة هي المتلو والقراءة هي المقروء. قيل: ليس معنى قولنا: هي المتلو، أنها هذه الأصوات المقطعة، وإنما نريد به ما يظهر من الحروف القديمة في الأصوات المحدثة، وظهورها في المحدث لا بد أن يكسبها صفة التقطيع لاختلاف الأنفاس، وإدارة اللهوات؛ لأن الآلة التي تظهر عليها لا تحمل الكلام إلا على وجه التقطيع، وكلام الباري قائم بذاته على خلاف هذا التقطيع، والابتداء، والانتهاء، والتكرار، والبعدية، والقبلية.

ومن قال ذلك لم يعرف حد القديم، وادعى قدم الأعراض وتقطع القديم ، وتقطع القديم عرض لا يقوم بقديم، ومن اعتقد أن كلام الله القائم بذاته على حد تلاوة التالي من القطع والوصل، والتقريب والتباعد والبعدية والقبلية فقد شبه الله بخلقه؛ ولهذا روى في الخبر «أن موسى سأله بنو إسرائيل: كيف سمعت كلام ربك؟ قال: كالرعد الذي لا يترجع»^(١) يعني : ينقطع ، لعدم قطع الأنفاس وعدم الأنفاس، والآلات ٩٣/١٢ والشفاه/واللهوات، ومن قال غير ذلك وتوهم أن الله تكلم على لسان التالي، أو الكلام الذي قام بذاته على هذه الصفة من التقطيع والوصل، والتقريب والتباعد- فقد حكم به محدثاً؛ لأن الدلالة على حدوث العالم هو الاجتماع والافتراق؛ ولأن هذه من صفات الأدوات. اهـ.

قلت : فهذا الذي قاله ابن عقيل أقل خطأ مما قاله البرزبيني^(٢) ، فإن ذلك مخالف للنص والإجماع والعقل مخالفة ظاهرة؛ فإنه قد ثبت بالنص والإجماع أن من تكلم في الصلاة بكلام الأدميين عامداً لغير مصلحتها عالماً بالتحريم بطلت صلاته بالإجماع ، خلاف ما ذكره القاضي يعقوب ، ومتى قصد به التلاوة لم تبطل بالإجماع ، وإن قصد به التلاوة والخطاب ففيه نزاع، وظاهر مذهب أحمد: لا تبطل ، كمذهب الشافعي وغيره. وقيل : تبطل ، كقول أبي حنيفة وغيره.

وما ذكروه عن الصحابة حجة عليهم، فإن قول علي بن أبي طالب: ﴿فَأَصْبِرْ إِنْ وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا وَلَا يَسْتَخَفَنَّكَ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ﴾ [الروم: ٦٠] هو كلام الله، ولم يقصد علي أن يقول للخارجي: ولا يستخفك الخارج؛ وإنما قصد أن يسمعه الآية، وأنه عامل بها صابر، لا يتخفه الذين لا يوقنون، وابن مسعود قال لهم وهو بالكوفة: ﴿أَدْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِينَ﴾ [يوسف: ٩٩]، ومعلوم أن مصر - بلا تنوين - هي مصر المدينة، وهذه لم تكن بالكوفة. وابن مسعود إنما كان بالكوفة؛ فعلم أنه قصد تلاوة الآية، ٩٤/١٢ وقصد مع ذلك تنبيه الحاضرين على الدخول: فإنهم سمعوا قوله: «ادخلوا». فعلموا أنه أذن لهم في الدخول، وإن كان هو تلا الآية فهذا هذا.

وأما جواب ابن عقيل فبناه على أصل ابن كلاب الذي يعتقده هو وشيخه وغيرهما، وهو الأصل الذي وافقوا فيه ابن كلاب ومن اتبعه كالأشعري وغيره، وهو أن الله لا يتكلم بمشيئته وقدرته، وأنه ليس فيما يقوم به شيء يكون بمشيئته وقدرته؛ لامتناع قيام

(١). ابن الجوزي في الموضوعات ١/١١٢، ١١٣.

(٢) في المطبوعة: «البرزني» والصواب ما أثبتناه.

الأمور الاختيارية به عندهم؛ لأنها حادثة، والله لا يقوم به حادث عندهم؛ ولهذا تأولوا النصوص المناقضة لهذا الأصل، كقوله تعالى: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسِرِّيَ اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥] فإن هذا يقتضي أنه سيرى الأعمال في المستقبل، وكذلك قوله: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ [يونس: ١٤]، وقوله: ﴿أَعْمَلُوا فَسِرِّيَ اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ﴾، وكذلك قوله: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، فإن هذا يقتضي أنه يجبهم بعد اتباع الرسول، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ [الأعراف: ١١]، فإن هذا يقتضي أنه قال لهم بعد خلق آدم، وكذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ﴾ [طه: ١١] يقتضي أنه نودي لما أتاه، لم يناد قبل ذلك، وكذلك قوله: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢] ومثل هذا في القرآن كثير.

/وهذا الأصل هو مما أنكره الإمام أحمد على ابن كلاب وأصحابه، حتى على الحارث ٩٥/١٢ المحاسبي مع جلالة قدر الحارث، وأمر أحمد بهجره وهجر الكلابية، وقال: احذروا من حارث، الآفة كلها من حارث، فمات الحارث وما صلى عليه إلا نفر قليل بسبب تحذير الإمام أحمد عنه، ومع أن فيه من العلم والدين ما هو أفضل من عامة من وافق ابن كلاب على هذا الأصل، وقد قيل: إن الحارث رجع عن ذلك وأقر بأن الله يتكلم بصوت، كما حكى عنه ذلك صاحب «التعرف لمذهب التصوف» أبو بكر محمد بن إسحاق الكلابادي.

وكثير من المتأخرين من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وأبي حنيفة، وافقوا ابن كلاب على هذا الأصل، كما قد بسط الكلام على ذلك في مواضع أخرى.

واختلف كلام ابن عقيل في هذا الأصل، فتارة يقول بقول ابن كلاب، وتارة يقول بمذهب السلف وأهل الحديث: أن الله تقوم به الأمور الاختيارية، ويقول: إنه قام به أبصار متجددة حين تجدد المرئيات لم تكن قبل ذلك، وقام به علم بأن كل شيء وجد غير العلم الذي كان أولاً أنه سيوجد، كما دل على ذلك عدة آيات في القرآن، كقوله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ﴾ [البقرة: ١٤٣] وغير ذلك، وكلامه في هذا الأصل

وغيره يختلف، تارة يقول بهذا، وتارة يقول بهذا؛ فإن هذه المواضع /مشكلة كثر ٩٦/١٢ فيها غلط الناس؛ لما فيها من الاشتباه والالتباس.

والجواب الحق: أن كلام الله لا يماثل كلام المخلوقين، كما لا يماثل في شيء من صفاته صفات المخلوقين، وقول القائل: إن الاشتراك في الحقيقة لا يدل على الاشتراك

في الحدوث لفظ مجمل، فإننا إذا قلنا: لله علم ولنا علم، أو له قدرة ولنا قدرة، أو له كلام ولنا كلام، أو تكلم بصوت ونحن نتكلم بصوت، وقلنا: صفة الخالق وصفة المخلوق اشتركتنا في الحقيقة- فإن أريد بذلك أن حقيقتهما واحدة بالعين فهذا مخالف للحس والعقل والشريع، وإن أريد بذلك أن هذه مماثلة لهذه في الحقيقة، وإنما اختلفتا في الصفات العرضية، كما قال ذلك طائفة من أهل الكلام- وقد بين فساد ذلك في الكلام على «الأربعين» للرازي وغير ذلك فهذا أيضاً من أبطل الباطل، وذلك يستلزم أن تكون حقيقة ذات الباري - عز وجل - مماثلة لحقيقة ذوات المخلوقين.

وإن أريد بذلك أنهما اشتركا في مسمى العلم والقدرة والكلام فهذا صحيح، كما أنه إذا قيل: إنه موجود أو أن له ذاتا فقد اشتركا في مسمى الوجود والذات، لكن هذا المشترك أمر كلي لا يوجد كلياً إلا في الأذهان لا في الأعيان، فليس في الخارج شيء اشترك فيه مخلوقان كاشتركا الجزئيات في كلياتها بخلاف اشتراك الأجزاء في الكل، ٩٧/١٢ فإنه يجب الفرق بين قسمة الكلى إلى جزئياته، كقسمة الحيوان إلى/ناطق وغير ناطق، وقسمة الإنسان إلى مسلم وكافر، وقسمة الاسم إلى معرب ومبني، وقسمة الكل إلى أجزائه؛ كقسمة العقار بين الشركاء، وقسمة الكلام إلى اسم وفعل وحرف، ففي الأول إنما اشتركت الأقسام في أمر كلي، فضلاً عن أن يكون الخالق والمخلوقون مشتركين في شيء موجود في الخارج، وليس في الخارج صفة لله مماثل بها صفة المخلوق، بل كل ما يوصف به الرب - تعالى - فهو مخالف بالحد والحقيقة، لما يوصف به المخلوق أعظم مما يخالف المخلوق المخلوق، وإذا كان المخلوق مخالفاً بذاته وصفاته لبعض المخلوقات في الحد والحقيقة، فمخالفة الخالق لكل مخلوق في الحقيقة أعظم من مخالفة أي مخلوق فرض لأي مخلوق فرض، ولكن علمه ثبت له حقيقة العلم، ولقدرته حقيقة القدرة، ولكلامه حقيقة الكلام، كما ثبت لذاته حقيقة الذاتية، ولوجوده حقيقة الوجود، وهو أحق بأن تثبت له صفات الكمال على الحقيقة من كل ما سواه.

فهذا هو المراد بقولنا: علمه يشارك علم المخلوق في الحقيقة، فليس ما يسمع من العباد من أصواتهم مشابهاً ولا مماثلاً لما سمعه موسى من صوته، إلا كما يشبه ويمائل غير ذلك من صفاته لصفات المخلوقين، فهذا في نفس تكلمه- سبحانه وتعالى - بالقرآن، والقرآن عند الإمام أحمد وسائر أئمة السنة كلامه تكلم به، وتكلم بالقرآن العربي بصوت نفسه، وكلم موسى بصوت نفسه الذي لا يماثل شيئاً من أصوات العباد.

٩٨/١٢ /ثم إذا قرأنا القرآن فإنما نقرؤه بأصواتنا المخلوقة التي لا تماثل صوت الرب، فالقرآن الذي نقرؤه هو كلام الله مبلغاً عنه لا مسموعاً منه، وإنما نقرؤه بحركاتنا وأصواتنا، الكلام

كلام الباري، والصوت صوت القارئ، كما دل على ذلك الكتاب والسنة مع العقل، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ ابْنِ أَلْيَقَهُ مَأْمَرًا﴾ [التوبة: ٦]، وقال النبي ﷺ: «زينوا القرآن بأصواتكم»^(١)، وقال الإمام أحمد في قول النبي ﷺ: «ليس منا من لم يتغنَّ بالقرآن»^(٢) قال: يزينه ويحسنه بصوته، كما قال: «زينوا القرآن بأصواتكم».

فنص أحمد على ما جاء به الكتاب والسنة أنا نقرأ القرآن بأصواتنا، والقرآن كلام الله كله، لفظه ومعناه، سمعه جبريل من الله وبلغه إلى محمد، وسمعه محمد منه، وبلغه محمد إلى الخلق، والخلق يبلغه بعضهم إلى بعض، وسمعه بعضهم من بعض، ومعلوم أنهم إذا سمعوا كلام النبي ﷺ وغيره فبلغوه عنه، كما قال: «نَصَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مِنْهُ حَدِيثًا فَلَبَّغَهُ كَمَا سَمِعَهُ»^(٣)، فهم سمعوا اللفظ من الرسول بصوت نفسه بالحروف التي تكلم بها وبلغوا لفظه بأصوات أنفسهم، وقد علم الفرق بين من يروي الحديث بالمعنى لا باللفظ، واللفظ المبلغ هو لفظ الرسول وهو كلام الرسول؛ فإنه كان صوت/المبلغ ليس صوت الرسول، وليس ما قام بالرسول من الصفات والأعراض فارقته ٥٩/١٢ وما قامت بغيره، بل ولا تقوم الصفة والعرض بغير محله، وإذا كان هذا معقولاً في صفات المخلوقين فصفات الخالق أولى بكل صفة كمال، وأبعد عن كل صفة نقص، والتباين الذي بين صفة الخالق والمخلوق أعظم من التباين الذي بين صفة مخلوق ومخلوق، وامتناع الاتحاد والحلول بالذات للمخلوق وصفاته في المخلوق أعظم من الاتحاد والحلول بالذات للمخلوق وصفاته في المخلوق، وهذه جمل قد بسطت في مواضع أخرى. هذا مع أن احتجاج الجهمية والمعتزلة بأن كلام المخلوق بقوله: ﴿يَبْحَثُ خُدَّ الْأَكْتَابِ يَقُوقُ﴾ [مريم: ١٢] مثل كلام الخالق، غلط باتفاق الناس حتى عندهم؛ فإن الذين يقولون: هو مخلوق يقولون: إنه خلقه في بعض الأجسام، إما الهواء أو غيره، كما يقولون: إنه خلق الكلام في نفس الشجرة فسمعه موسى.

ومعلوم أن تلك الحروف والأصوات التي خلقها الله ليست مماثلة لما يسمع من العبد، وتلك هي كلام الله المسموع منه عندهم، كما أن أهل السنة يقولون: الذي تكلم هو الله بمشيئته، وليس ذلك مماثلاً لصوت العبد.

(١)، (٢) سبق تخريجهما ص ٤١٣.

(٣) أبو داود في العلم (٣٦٦٠) عن زيد بن ثابت، والترمذي في العلم (٢٦٥٧) وقال: «حسن صحيح»، وابن ماجه في المقدمة (٢٣٠) وأحمد ١/٣٢٧، كلهم عن عبد الله بن مسعود. وقوله: «نَصَرَ»: من النضارة، وهي حسن الوجه والبريق وإنما أراد: حسن الله خلقه وقدره. انظر: النهاية ٧١/٥.

١٠٠/١٢ / وأما القائلون بقدوم الكلام المعين، سواء كان معنى أو حرفاً أو أصواتاً، فيقولون: خلق لموسى إدراكاً أدرك به ذلك القديم، وبكل حال فكلام المتكلم إذا سمع من المبلغ عنه غير ما قام بنفس المتكلم المنشئ فكيف لا يكون ذلك في كلام الله تعالى؟

فيجب على الإنسان في «مسألة الكلام» أن يتحرى أصليين:

أحدهما: تكلم الله بالقرآن وغيره، هل تكلم به بمشيئته وقدرته أم لا؟ وهل تكلم بكلام قائم بذاته أم خلقه في غيره؟

والثاني: تبليغ ذلك الكلام عن الله، وأنه ليس مما يتصف به الثاني، وإن كان المقصود بالتبليغ الكلام المبلغ، وبسط هذا له موضع آخر.

وأيضاً، فهذان المتنازعان إذا قال أحدهما: إنها قديمة، وليس لها مبتدأ، وشكلها ونقطها محدث، وقال الآخر: إنها ليست بكلام الله وأنها مخلوقة بشكلها ونقطها، قد يفهم من هذا أنهما أرادا بالحروف المكتوبة دون المنطوقة، والحروف المكتوبة قد تنازع الناس في شكلها ونقطها؛ فإن الصحابة لما كتبوا المصاحف كتبوها غير مشكولة ولا منقوطة؛ لأنهم إنما كانوا يعتمدون في القرآن على حفظه في صدورهم لا على المصاحف، وهو منقول بالتواتر محفوظ في الصدور، ولو عدت المصاحف لم يكن للمسلمين بها حاجة؛ فإن المسلمين ليسوا كأهل الكتاب الذين يعتمدون على الكتب التي تقبل التغيير، والله أنزل القرآن على محمد فتلقاه تلقياً وحفظه في قلبه، لم ينزله مكتوباً ١٠١/١٢ كالتوراة، وأنزله منجماً مفرقاً ليحفظ فلا يحتاج إلى كتاب، كما قال تعالى: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْكَ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ [الفرقان: ٣٢]، وقال تعالى: ﴿وَقَرَأْنَاكَ فَرْقَتَهُ﴾ الآية [الإسراء: ١٠٦]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ﴾ الآية [طه: ١١٤]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ الآية [القيامة: ١٧].

وفي الصحيح عن ابن عباس قال: كان النبي ﷺ يعالج من التنزيل شدة، وكان يحرك شفثيه، فقال ابن عباس: أنا أحركهما لك كما كان النبي ﷺ يحركهما، فحرك شفثيه، فأنزل الله تعالى: ﴿لَا تُحْرِكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ. إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ قال: جمعه في صدرك ثم تقرأه ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ قال: فاستمع له وأنصت ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ [القيامة: ١٦-١٩] أي: نبينه بلسانك، فكان النبي ﷺ إذا أتاه جبريل استمع، فإذا انطلق جبريل قرأه النبي ﷺ كما أقرأه؛ فهذا لم تكن الصحابة ينقون المصاحف ويشكلونها، وأيضاً كانوا عرباً لا يلحنون؛ فلم يحتاجوا إلى تقيدها بالنقط، وكان في اللفظ الواحد قراءتان يقرأ بالياء والتاء مثل: يعملون وتعملون. فلم يقيدوه بأحدهما ليمنعوه من الأخرى.

ثم إنه في زمن التابعين لما حدث اللحن صار بعض التابعين يشكل المصاحف وينقطها، وكانوا يعملون ذلك بالحمرة، ويعملون الفتح بنقطة حمراء فوق الحرف، والكسرة بنقطة حمراء تحته، والضمة بنقطة حمراء/أمامه، ثم مدوا النقطة وصاروا ١٠٢/١٢ يعملون الشدة بقولك: «شد»، ويعملون المدة بقولك: «مد»، وجعلوا علامة الهمزة تشبه العين؛ لأن الهمزة أخت العين، ثم خففوا ذلك حتى صارت علامة الشدة مثل رأس السين، وعلامة المدة مختصرة كما يختصر أهل الديوان ألفاظ العدد وغير ذلك، وكما يختصر المحدثون «أخبرنا وحدثنا»، فيكتبون أول اللفظ وآخره على شكل «أنا» وعلى شكل «ثنا».

وتنازع العلماء، هل يكره تشكيل المصاحف وتنقيطها؟ على قولين معروفين، وهما روايتان عن الإمام أحمد، لكن لا نزاع بينهم أن المصحف إذا شكل ونقط وجب احترام الشكل والنقط، كما يجب احترام الحرف، ولا تنازع بينهم أن مداد النقطة والشكل مخلوق، كما أن مداد الحرف مخلوق، ولا نزاع بينهم أن الشكل يدل على الإعراب، والنقط يدل على الحروف، وأن الإعراب من تمام الكلام العربي.

ويروى عن أبي بكر وعمر أنهما قالوا: حفظ إعراب القرآن أحب إلينا من حفظ بعض حروفه، ولا ريب أن النقطة والشكلة بمجردهما لا حكم لهما ولا حرمة ولا ينبغي أن يجرد الكلام فيهما، ولا ريب أن إعراب القرآن العربي من تمامه، ويجب الاعتناء بإعرابه، والشكل يبين إعرابه كما تبين الحروف المكتوبة للحرف المنطوق، كذلك يبين الشكل المكتوب للإعراب المنطوق.

/فهذه المسائل إذا تصورها الناس على وجهها تصوراً تاماً ظهر لهم الصواب، وقلَّت ١٠٣/١٢ الأهواء والعصبيات، وعرفوا موارد النزاع، فمن تبين له الحق في شيء من ذلك اتبعه، ومن خفي عليه توقف حتى يبينه الله له، وينبغي له أن يستعين على ذلك بدعاء الله، ومن أحسن ذلك ما رواه مسلم - في صحيحه - عن عائشة: أن النبي ﷺ كان إذا قام من الليل يصلي يقول: «اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم»^(١).

وقول القائل الآخر: «كلامه كتب بها»: يقتضي أنه أراد بالحروف ما يتناول المنطوق والمكتوب، كما قال النبي ﷺ: «من قرأ القرآن فله بكل حرف عشر حسنات، أما إنني لا أقول: ألم حرف، ولكن ألف حرف ولام حرف وميم حرف»، قال الترمذي: حديث

(١) مسلم في صلاة المسافرين (٧٧٠/٢٠٠) والترمذي في الدعوات (٣٤٢٠).

صحيح^(١) . فهنا لم يرد النبي ﷺ بالحرف نفس المداد وشكل المداد، وإنما أراد الحرف المنطوق، وفي مراده بالحرف قولان: قيل هذا اللفظ المفرد. وقيل: أراد ﷺ بالحرف الاسم، كما قال: ألف حرف، ولام حرف، ونيم حرف.

١٠٤/١٢ ولفظ «الحرف» و «الكلمة» له في لغة العرب التي كان النبي ﷺ يتكلم بها معنى، وله في اصطلاح النحاة معنى. فالكلمة في لغتهم هي الجملة التامة، الجملة الإسمية أو الفعلية، كما قال النبي ﷺ - في الحديث المتفق على صحته -: «كلمتان خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان، حبيبتان إلى الرحمن: سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم»^(٢)، وقال ﷺ: «إن أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد: ألا كل شيء ما خلا الله باطل»^(٣)، وقال: «إن العبد ليتكلم بالكلمة من رضوان الله، ما يظن أن تبلغ ما بلغت، يكتب له بها رضوانه إلى يوم القيامة، وإن العبد ليتكلم بالكلمة من سخط الله، ما يظن أن تبلغ ما بلغت، يكتب له بها سخطه إلى يوم القيامة»^(٤)، وقال لام المؤمنين: «لقد قلت بعدك أربع كلمات لو وزنت بما قلت منذ اليوم لوزنتهن: سبحان الله عدد خلقه، سبحان الله رضا نفسه، سبحان الله زنة عرشه، سبحان الله مداد كلماته»^(٥)، ومنه قوله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥]، وقوله: ﴿وَالزَّمَهُمْ كَلِمَةً النَّفْوَى وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا﴾ [الفتح: ٢٦]، وقوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَمَنَّوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَامٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَسُبَّكَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [آل عمران: ٦٤]، وقوله: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقْبِهِمْ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الزخرف: ٢٨]، وقوله: ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾ [التوبة: ٤٠]، وقول النبي ﷺ: «من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله»^(٦) ونظائره كثيرة.

١٠٥/١٢ ولا يوجد قط في الكتاب والسنة وكلام العرب لفظ «الكلمة» إلا والمراد به الجملة التامة. فكثير من النحاة أو أكثرهم لا يعرفون ذلك، بل يظنون أن اصطلاحهم في مسمى الكلمة ينقسم إلى اسم وفعل وحرف هو لغة العرب، والفاضل منهم يقول:

وكلمة بها كلام قد يؤم

ويقولون: العرب قد تستعمل الكلمة في الجملة التامة وتستعملها في المفرد، وهذا

(١) الترمذي في فضائل القرآن (٢٩١٠) عن ابن مسعود، وقال: «حسن صحيح غريب».

(٢) البخاري في التوحيد (٧٥٦٣) ومسلم في الذكر والدعاء (٣١/٢٦٩٤).

(٣) البخاري في الأدب (٦١٤٧) ومسلم في الشعر (٣/٢٢٥٦).

(٤) البخاري في الرقاق (٦٤٧٨) والترمذي في الزهد (٢٣١٩).

(٥) مسلم في الذكر والدعاء (٧٩/٢٧٢٦) والترمذي في الدعوات (٣٥٥٥).

(٦) البخاري في العلم (١٢٣) ومسلم في الإمامة (١٤٩/١٩٠٤) وأبو داود في الجهاد (٢٥١٧).

غلط لا يوجد قط في كلام العرب لفظ الكلمة إلا للجملة التامة .

ومثل هذا اصطلاح المتكلمين على أن القديم هو ما لا أول لوجوده أو ما لم يسبقه عدم ، ثم يقول بعضهم : وقد يستعمل القديم في المتقدم على غيره، سواء كان أزلياً أو لم يكن، كما قال تعالى : ﴿ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ ﴾ [يس : ٣٩] ، وقال : ﴿ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَمَسَّبُوا بِهَذَا آفَكٌ قَدِيرٌ ﴾ [الأحقاف : ١١] ، وقوله تعالى : ﴿ قَالُوا تَاللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ الْقَدِيمِ ﴾ [يوسف : ٩٥] ، وقال : ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ . أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ ﴾ [الشعراء : ٧٥ ، ٧٦] ، وتخصيص القديم بالأول عرف اصطلاحى ، ولا ريب أنه أولى بالقدم في لغة العرب ؛ ولهذا كان لفظ المحدث في لغة العرب بإزاء القديم، قال تعالى : ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ ﴾ [الأنبياء : ٢] ، وهذا يقتضى أن الذي نزل قبله ليس بمحدث بل متقدم . وهذا موافق للغة العرب التي نزل بها القرآن ، ونظير هذا لفظ ١٠٦/١٢ «القضاء» ، فإنه في كلام الله وكلام الرسول المراد به إتمام العبادة ، وإن كان ذلك في وقتها، ما قال تعالى : ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾ [الجمعة : ١٠] ، وقوله : ﴿ فَإِذَا قُضِيَتُمْ شَأْسِكُمْ ﴾ [البقرة : ٢٠٠] ، ثم اصطلاح طائفة من الفقهاء فجعلوا لفظ «القضاء» مختصاً بفعالها في غير وقتها، ولفظ «الآداء» مختصاً بما يفعل في الوقت، وهذا التفريق لا يعرف قط في كلام الرسول ، ثم يقولون : قد يستعمل لفظ القضاء في الآداء ، فيجعلون اللغة التي نزل القرآن بها من النادر .

ولهذا يتنازعون في مراد النبي ﷺ : « فما أدركتم فصلوا ، وما فاتكم فاقضوا » (١) وفي لفظ : « فأتوا » فيظنون أن بين اللفظين خلافاً وليس الأمر كذلك ، بل قوله : « فاقضوا » كقوله : « فأتوا » لم يرد بأحدهما الفعل بعد الوقت ، بل لا يوجد في كلام الشارع أمر بالعبادة في غير وقتها، لكن الوقت وقتان : وقت عام ووقت خاص لأهل الأعدار ؛ كالثائم والناسي إذا صليا بعد الاستيقاظ والذكر ، وإنما صليا في الوقت الذي أمر الله به ؛ فإن هذا ليس وقتاً في حق غيرهما .

ومن أعظم أسباب الغلط في فهم كلام الله ورسوله ، أن ينشأ الرجل /على اصطلاح ١٠٧/١٢ حادث، فيريد أن يفسر كلام الله بذلك الاصطلاح ويحملة على تلك اللغة التي اعتادها .

وما ذكر في مسمى «الكلام» ما ذكره سيبويه في كتابه عن العرب ، فقال : واعلم «أن» في كلام العرب إنما وقعت على أن تحكى وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاماً قولاً ؛ وإلا

(١) البخاري في الأذان (٦٣٦) والترمذي في الصلاة (٣٢٧) وابن ماجه في المساجد والجماعات (٧٧٥) كلهم عن أبي هريرة .

فلا يوجد قط لفظ الكلام والكلمة إلا للجملة التامة في كلام العرب، ولفظ الحرف يراد به الاسم والفعل وحروف المعاني واسم حروف الهجاء؛ ولهذا سأل الخليل أصحابه: كيف تنطقون بالزاي من زيد؟ فقالوا: زاي، فقال نطقتم بالاسم، وإنما الحرف زه؛ فبين الخليل أن هذه التي تسمى حروف الهجاء هي أسماء.

وكثيراً ما يوجد في كلام المتقدمين هذا «حرف من الغريب» يعبرون بذلك عن الاسم التام، فقوله ﷺ: «فله بكل حرف» مثله بقوله: «ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف»^(١). وعلى نهج ذلك؛ وذلك حرف، والكتاب حرف، ونحو ذلك. وقد قيل: إن ذلك أحرف والكتاب أحرف، وروى ذلك مفسراً في بعض الطرق.

١٠٨/١٢ والنحاة اصطلاحوا اصطلاحاً خاصاً، فجعلوا لفظ «الكلمة» يراد به الاسم أو الفعل أو الحرف الذي هو من حروف المعاني؛ لأن سيبويه قال في أول كتابه: الكلام اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. فجعل هذا حرفاً خاصاً، وهو الحرف الذي جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل؛ لأن سيبويه كان حديث العهد بلغة العرب، وقد عرف أنهم يسمون الاسم أو الفعل حرفاً، فقيده كلامه بأن قال: وقسموا الكلام إلى اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، وأراد سيبويه أن الكلام ينقسم إلى ذلك قسمة الكل إلى أجزائه لا قسمة الكلى إلى جزئياته كما يقول الفقهاء بأن القسمة كما يقسم العقار والمنقول بين الورثة، فيعطى هؤلاء قسم غير قسم هؤلاء، كذلك الكلام هو مؤلف من الأسماء والأفعال وحروف المعاني فهو مقسوم إليها وهذا التقسيم غير تقسيم الجنس إلى أنواعه، كما يقال: الاسم ينقسم إلى معرب ومبني.

وجاء الجزولي^(٢) وغيره، فاعترضوا على النحاة في هذا ولم يفهموا كلامهم، فقالوا: كل جنس قسم إلى أنواعه أو أشخاص أنواعه، فاسم المقسوم صادق على الأنواع والأشخاص وإلا فليست أقساماً له، وأرادوا بذلك الاعتراض على قول الزجاج: الكلام اسم وفعل وحرف. والذي ذكره الزجاج هو الذي ذكره سيبويه وسائر أئمة النحاة، وأرادوا بذلك القسمة الأولى المعروفة، وهي قسمة الأمور الموجودة إلى أجزائها كما يقسم العقار ١٠٩/١٢ والمال، ولم يريدوا بذلك قسمة الكليات - التي لا توجد كليات إلا في الذهن - كقسمة الحيوان إلى ناطق وبهيم، وقسمة الاسم إلى المعرب والمبني؛ فإن المقسم هنا هو معنى

(١) سبق تخريجه ص ٤٤٠.

(٢) هو أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن بلبيخت الجزولي المراكشي، من علماء العربية، ولى خطابة مراكش، من كتبه: «الجزولية» رسالة في النحو، و«شرح قصيدة: بانت سعاد»، ولد سنة ٥٤٠هـ، وتوفى بمراكش سنة ٦٠٧. [الأعلام ٥/١٠٤].

عقلي كلي لا يكون كلياً إلا في الذهن .

فصل

ولفظ « الحرف » يراد به حروف المعاني التي هي قسيمة الأسماء والأفعال، مثل حروف الجر والجزم، وحرفي التنفيس، والحروف المشبهة للأفعال مثل: «إن وأخواتها»، وهذه الحروف لها أقسام معروفة في كتب العربية، كما يقسمونها بحسب الإعراب إلى ما يختص بالأسماء وإلى ما يختص بالأفعال، ويقولون: ما اختص بأحد النوعين ولم يكن كالجزء منه كان عاملاً كما تعمل حروف الجر، وإن وأخواتها في الأسماء، وكما تعمل النواصب والجوازم في الأفعال، بخلاف حرف التعريف وحرفي التنفيس؛ كالسين وسوف فإنهما لا يعملان لأنهما كالجزء من الكلمة، ويقولون: كان القياس في «ما» أنها لا تعمل؛ لأنها تدخل على الجمل الإسمية والفعلية، ولكن أهل الحجاز أعملوها لمشابتها لـ «ليس»، وبلغتهم جاء القرآن في قوله: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١] ﴿مَا هُنَّ أَهْنُهُنَّ﴾ [المجادلة: ٢].

/ويقسمون الحروف باعتبار معانيها إلى حروف استفهام، وحروف نفي، وحروف ١١٠/١٢ تحضيض وغير ذلك، ويقسمونها باعتبار بنيتها كما تقسم الأفعال والأسماء إلى مفرد وثنائي وثلاثي ورباعي وخماسي. فاسم الحرف هنا منقول عن اللغة إلى عرف النحاة بالتخصيص، وإلا فلفظ الحرف في اللغة يتناول الأسماء والحروف والأفعال، وحروف الهجاء تسمى حروفًا وهي أسماء كالحروف المذكورة في أوائل السور؛ لأن مسماها هو الحرف الذي هو حرف الكلمة.

وتقسم تقسيمًا آخر إلى حروف حَلْقِيَّةٍ وَشَفَهِيَّةٍ، والمذكورة في أوائل السور في القرآن هي نصف الحروف، واشتملت من كل صنف على أشرف نصفيه: على نصف الحلقية، والشفهية، والمطبقة، والمصمتة، وغير ذلك من أجناس الحروف.

فإن لفظ «الحرف» أصله في اللغة هو: الحد والطرف، كما يقال: حروف الرغيف وحرف الجبل. قال الجوهري: حرف كل شيء طرفه وشفيره وحده، ومنه حرف الجبل وهو أعلاه المحدد، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ إلى قوله: ﴿وَالْآخِرَةُ﴾ [الحج: ١١]، فإن طرف الشيء إذا كان الإنسان عليه لم يكن مستقرًا؛ فلهذا كان من عِبَدَ اللَّهَ عَلَى السَّرَّاءِ دون الضراء عابدًا له على حرف؛ تارة يظهره وتارة ينقلب

/على وجهه، كالواقف على حرف الجبل، فسميت حروف الكلام حروفًا لأنها طرف الكلام ١١١/١٢ وحده ومنتهاه؛ إذ كان مبدأ الكلام من نفس المتكلم، ومنتهاه حده وحرفه القائم بشفتيه

ولسانه؛ ولهذا قال تعالى: ﴿أَلَمْ نَجْعَلْ لَهُ عَيْنَيْنِ وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ﴾ [البلد: ٨، ٩] فلفظ الحرف يراد به هذا وهذا وهذا.

ثم إذا كتب الكلام في المصحف سَمَّوا ذلك حروفاً، فيراد بالحرف الشكل المخصوص، ولكل أمة شكل مخصوص هي خطوطهم التي يكتبون بها كلامهم، ويراد به المادة، ويراد به مجموعها، وهذه الحروف المكتوبة تطابق الحروف المنطوقة وتبينها وتدل عليها فسميت بأسمائها؛ إذا كان الإنسان يكتب اللفظ بقلمه؛ ولهذا كان أول ما أنزل الله على نبيه: ﴿اقْرَأْ بِأَسْمَاءِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ إلى قوله: ﴿مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ١-٥]، فيبين - سبحانه - في أول ما أنزله أنه - سبحانه - هو الخالق الهادي الذي خلق فسوّى، والذي قدّر فهدى، كما قال موسى: ﴿رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾ [طه: ٥٠]، فالخالق يتناول كل ما سواه من المخلوقات ثم خص الإنسان فقال: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾، ثم ذكر أنه علم؛ فإن الهدى والتعليم هو كمال المخلوقات.

١١٢/١٢ والعلم له ثلاث مراتب: علم بالجنان، وعبارة باللسان، وخط/بالبنان؛ ولهذا قيل: إن لكل شيء أربع وجودات: وجود عيني، وعلمي، ولفظي، ورسمي. وجود في الأعيان، ووجود في الأذهان، واللسان، والبنان، لكن الوجود العيني هو وجود الموجودات في أنفسها والله خالق كل شيء، وأما الذهني الجنائي فهو العلم بها الذي في القلوب، والعبارة عن ذلك هو اللساني، وكتابة ذلك هو الرسمي البنائي، والتعليم الخط يستلزم تعليم العبارة واللفظ، وذلك يستلزم تعليم العلم فقال: ﴿عَلَّمَ بِالْقَلَمِ﴾ [العلق: ٤] لأن التعليم بالقلم يستلزم المراتب الثلاث، وأطلق التعليم، ثم خص، فقال: ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾.

وقد تنازع الناس في وجود كل شيء، هل هو عين ماهيته أم لا؟ وقد بسط الكلام على ذلك في غير هذا الموضع، وبين أن الصواب من ذلك أنه قد يراد بالوجود ما هو ثابت في الأعيان، وبالماهية ما يتصور في الأذهان، فعلى هذا فوجود الموجودات الثابت في الأعيان ليس هو ماهيتها المتصورة في الأذهان، لكن الله خلق الموجود الثابت في الأعيان وعلم الماهيات المتصورة في الأذهان، كما أنزل بيان ذلك في أول سورة أنزلها من القرآن، وقد يراد بالوجود والماهية كلاهما؛ ما هو متحقق في الأعيان، وما هو متحقق في الأذهان، فإذا أريد بهذا وهذا ما هو متحقق في الأعيان أو ما هو متصور في الأذهان، فليس هما في الأعيان اثنان، بل هذا هو هذا. وكذلك الذهن إذا تصور شيئاً فتلك الصورة/هي المثال الذي تصورها، وذلك هو وجودها الذهني الذي تصوره الأذهان، فهذا فصل الخطاب في هذا الباب.

ومن تدبر هذه المسائل وأمثالها تبين له أن أكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الأسماء ﴿وَمَنْ لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾ [النور: ٤٠].

وقد بسط الكلام على أصول هذه المسائل وتفصيلها في مواضع أخرى؛ فإن الناس كثر نزاعهم فيها حتى قيل: «مسألة الكلام حيرت عقول الأنام». ولكن سؤال هذين لا يحتمل البسط الكثير؛ فإنهما سألًا بحسب ما سمعاه واعتقدها وتصورها، فإذا عرف المسائل أصل مسألته ولوازمها وما فيها من الألفاظ المجملة والمعاني المشتبهة، تبين له أن من الخلق من تكلم في مثل هذه الأسماء بالنفي والإثبات من غير تفصيل، فلا بد له أن يقابله آخر بمثل إطلاقه.

ومن الأصول الكلية أن يعلم أن الألفاظ نوعان: نوع جاء به الكتاب والسنة، فيجب على كل مؤمن أن يقر بموجب ذلك، فيثبت ما أثبتته الله ورسوله وينفي ما نفاه الله ورسوله، فاللفظ الذي أثبتته الله، أو نفاه حق؛ فإن الله يقول الحق وهو يهدي السبيل، والألفاظ/الشرعية لها حرمة. ومن تمام العلم أن يبحث عن مراد رسوله بها ليثبت ما ١١٤/١٢ أثبتته وينفي ما نفاه من المعاني؛ فإنه يجب علينا أن نصدق في كل ما أخبر، ونطيعه في كل ما أوجب وأمر، ثم إذا عرفنا تفصيل ذلك كان ذلك من زيادة العلم والإيمان. وقد قال تعالى: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة: ١١].

وأما الألفاظ التي ليست في الكتاب والسنة ولا اتفق السلف على نفيها أو إثباتها، فهذه ليس على أحد أن يوافق من نفاها أو أثبتها حتى يستفسر عن مراده، فإن أراد بها معنى يوافق خبر الرسول أقر به، وإن أراد بها معنى يخالف خبر الرسول أنكره.

ثم التعبير عن تلك المعاني، إن كان في ألفاظه اشتباه أو إجمال عبر بغيرها أو بين مراده بها؛ بحيث يحصل تعريف الحق بالوجه الشرعي؛ فإن كثيراً من نزاع الناس سببه ألفاظ مجملة مبتدعة، ومعانٍ مشتبهة، حتى تجد الرجلين يتخاصمان ويتعاديان على إطلاق ألفاظ ونفيها، ولو سئل كل منهما عن معنى ما قاله لم يتصوره، فضلاً عن أن يعرف دليله، ولو عرف دليله لم يلزم أن من خالفه يكون مخطئاً بل يكون في قوله نوع من الصواب، وقد يكون هذا مصيباً من وجه وهذا مصيباً من وجه، وقد يكون الصواب في قول ثالث.

/ وكثير من الكتب المصنفة في «أصول علوم الدين» وغيرها، تجد الرجل المصنف فيها ١١٥/١٢ في «المسألة العظيمة» كمسألة القرآن والرؤية، والصفات والمعاد، وحدث العالم وغير ذلك يذكر أقوالاً متعددة، والقول الذي جاء به الرسول وكان عليه سلف الأمة ليس في تلك الكتب، بل ولا عرفه مصنفوها ولا شعروا به، وهذا من أسباب توكيد التفريق

والاختلاف بين الأمة، وهو مما نهيت الأمة عنه، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ . يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: ١٠٥، ١٠٦] قال ابن عباس: تَبْيَضُّ وجوه أهل السنة والجماعة، وتَسْوَدُّ وجوه أهل البدعة والفرقة.

وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٥٩]، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ [البقرة: ١٧٦]. وقد خرج النبي ﷺ على أصحابه وهم يتنازعون في القدر، وهذا يقول: ألم يقل الله كذا؟ وهذا يقول: ألم يقل الله كذا؟ فقال: «أبهذا أمرتم؟ أم إلى هذا دعيتم؟ إنما هلك من كان قبلكم بهذا؛ أن ضربوا كتاب الله بعضه ببعض، انظروا ما أمرتم به فافعلوه، وما نهيتم عنه فاجتنبوه» (١). ومما أمر الناس به: أن يعملوا بمحكم القرآن، ويؤمنوا بمتشابهه.

١١٦/١٢ | قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وقد كتبت في أصول هذه المسائل قواعد متعددة وأصول كثيرة، ولكن هذا الجواب كتب وصاحبه مستوفز في قعدة واحدة، والله تعالى يهدينا وسائر إخواننا لما يحبه ويرضاه، والحمد لله رب العالمين.

(١) الترمذي في القدر (٢١٣٣) وقال: «حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث صالح المري، وصالح المري له غرائب ينفرد بها لا يتابع عليها» وأبو يعلى (٦٠٤٥)، كلاهما عن أبي هريرة، ورواه أبو يعلى (٣١٢١) عن أنس بن مالك، والهيثمي في مجمع الزوائد ٧/٢٠٥ وقال: «رواه أبو يعلى وفيه يوسف ابن عطية متروك».

فصل

في بيان أن القرآن العظيم كلام الله العزيز العليم، ليس شيء منه كلاماً لغيره لا جبريل ولا محمد ولا غيرهما، قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ. إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ. إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ. وَإِذَا بَدَلْنَا ءَايَةً مَكَانَ ءَايَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَزَيِّفُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ. قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ. وَلَقَدْ نَعَلِمَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجِبُوا وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ [النحل: ٩٨ - ١٠٣].

فأمره أن يقول: ﴿نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾، فإن الضمير في قوله: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ﴾ عائد على ما في قوله: ﴿بِمَا يَزَيِّفُ﴾ والمراد به القرآن، كما يدل عليه سياق الكلام وقوله: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَزَيِّفُ﴾ فيه إخبار الله بأنه أنزله، لكن ليس في هذه اللفظة بيان أن ١١٨/١٢ روح القدس نزل به، ولا أنه منزل منه.

ولفظ «الإنزال» في القرآن قد يرد مقيداً بالإنزال منه؛ كتزول القرآن، وقد يرد مقيداً بالإنزال من السماء ويراد به العلو؛ فيتناول نزول المطر من السحاب، ونزول الملائكة من عند الله وغير ذلك، وقد يرد مطلقاً فلا يختص بنوع من الإنزال، بل ربما يتناول الإنزال من رؤوس الجبال، كقوله: ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ [الحديد: ٢٥]، والإنزال من ظهور الحيوان كإنزال الفحل الماء وغير ذلك. فقوله: ﴿نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [النحل: ١٠٢]، بيان لنزول جبريل به من الله؛ فإن روح القدس هنا هو جبريل؛ بدليل قوله: ﴿مَنْ كَانَتْ عُدْوًا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٩٧] وهو الروح الأمين كما في قوله: ﴿وَلَنْبُؤُا لِنَزِيلِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. نَزَّلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينَ. عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ. بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٢ - ١٩٥]، وفي قوله: ﴿الْأَمِينَ﴾ دلالة على أنه مؤتمن على ما أرسل به، لا يزيد فيه ولا ينقص منه؛ فإن الرسول الخائن قد يغير الرسالة، كما قال في صفته في الآية الأخرى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ

كِرْبَرٍ. ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ ﴿التكوير: ١٩ - ٢١﴾.

وفي قوله: ﴿مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ﴾ [الأنعام: ١١٤] دلالة على أمور.

١١٩/١٢ منها: بطلان قول من يقول: إنه كلام مخلوق خلقه في جسم/من الأجسام المخلوقة كما هو قول الجهمية الذين يقولون بخلق القرآن من المعتزلة والنجارية والضرارية وغيرهم؛ فإن السلف كانوا يسمون كل من نفى الصفات وقال: إن القرآن مخلوق وإن الله لا يرى في الآخرة جهميًّا؛ فإن جهما أول من ظهرت عنه بدعة نفى الأسماء والصفات، وبالغ في نفى ذلك، فله في هذه البدعة مزية المبالغة في النفي والابتداء بكثرة إظهار ذلك والدعوة إليه، وإن كان الجعد بن درهم قد سبقه إلى بعض ذلك.

فإن الجعد بن درهم أول من أحدث ذلك في الإسلام؛ فضحى به خالد بن عبد الله القسري بواسطة يوم النحر. وقال: يا أيها الناس، ضحوا، تقبل الله ضحاياكم، فإني مضح بالجعد بن درهم، إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً، تعالى الله عما يقول الجعد بن درهم علواً كبيراً. ثم نزل فذبحه. ولكن المعتزلة وإن وافقوا جهما في بعض ذلك فهم يخالفونه في مسائل غير ذلك؛ كمسائل القدر والإيمان، وبعض مسائل الصفات أيضاً، ولا يبالغون في النفي مبالغته.

وجهم يقول: إن الله - تعالى - لا يتكلم. أو يقول: إنه يتكلم بطريق المجاز، وأما المعتزلة فيقولون: إنه يتكلم حقيقة، لكن قولهم في المعنى هو قول جهم، وجهم ينفي الأسماء أيضاً، كما نفتها الباطنية ومن وافقهم من الفلاسفة، وأما جمهور المعتزلة فلا ينفون الأسماء.

١٢٠/١٢ / والمقصود أن قوله: ﴿مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ﴾ فيه بيان أنه منزل من الله لا من مخلوق من المخلوقات؛ ولهذا قال السلف: منه بدأ، أي: هو الذي تكلم به لم يبتدأ من غيره، كما قالت الخلقية.

ومنها: أن قوله: ﴿مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ﴾ فيه بطلان قول من يجعله فاض على نفس النبي ﷺ من العقل الفعال أو غيره، كما يقول ذلك طوائف من الفلاسفة والصابئة، وهذا القول أعظم كفراً وضلالاً من الذي قبله.

ومنها: أن هذه الآية - أيضاً - تبطل قول من يقول: إن القرآن العربي ليس منزلاً من الله بل مخلوق؛ إما في جبريل أو محمد أو جسم آخر غيرهما، كما يقول ذلك الكلابية والأشعرية، الذين يقولون: إن القرآن العربي ليس هو كلام الله، وإنما كلامه المعنى القائم بذاته، والقرآن العربي خلق ليدل على ذلك المعنى، ثم إما أن يكون خلق في بعض

الأجسام - الهواء أو غيره - أو ألهمه جبريل فعبر عنه بالقرآن العربي، أو ألهمه محمد فعبر عنه بالقرآن العربي، أو يكون أخذه جبريل من اللوح المحفوظ أو غيره، فهذه الأقوال التي تقدمت هي تفرع على هذا القول؛ فإن هذا القرآن العربي لا بد له من متكلم تكلم به أولاً قبل أن يصل إلينا.

/ وهذا القول يوافق قول المعتزلة ونحوهم في إثبات خلق القرآن العربي، وكذلك ١٢/١٢١ التوراة العبرية، ويفارقه من وجهين:

أحدهما: أن أولئك يقولون: إن المخلوق كلام الله، وهؤلاء يقولون: إنه ليس كلام الله، لكن يسمى كلام الله مجازاً، وهذا قول أئمتهم وجمهورهم. وقالت طائفة من متأخريهم: بل لفظ الكلام يقال على هذا وهذا بالاشتراك اللفظي، لكن هذا ينقض أصلهم في إبطال قيام الكلام بغير المتكلم به، وهم مع هذا لا يقولون: إن المخلوق كلام الله حقيقة، كما تقوله المعتزلة مع قولهم: إنه كلامه حقيقة، بل يجعلون القرآن العربي كلاماً لغير الله وهو كلام حقيقة، وهذا شر من قول المعتزلة، وهذا حقيقة قول الجهمية. ومن هذا الوجه، فقول المعتزلة أقرب وقول الآخرين هو قول الجهمية المحضة، لكن المعتزلة في المعنى موافقون لهؤلاء، وإنما ينازعونهم في اللفظ.

الثاني: أن هؤلاء يقولون: لله كلام هو معنى قديم قائم بذاته، والخلقية يقولون: لا يقوم بذاته كلام. ومن هذا الوجه، فالكلابية خير من الخلقية في الظاهر، لكن جمهور الناس يقولون: إن أصحاب هذا القول عند التحقيق لم يثبتوا له كلاماً حقيقة غير المخلوق؛ فإنهم يقولون: إنه معنى واحد هو الأمر والنهي والخبر؛ فإن عبر عنه بالعربية كان قرآناً، وإن عبر عنه بالعبرية كان تورا، وإن عبر عنه بالسريانية/ كان إنجيلاً. ١٢/١٢٢ ومنهم من قال: هو خمس معان.

وجمهور العقلاء يقولون: إن فساد هذا معلوم بالضرورة بعد التصور التام، والعقلاء الكثيرون لا يتفقون على الكذب وجحد الضرورات من غير تواطؤ واتفاق؛ كما في الأخبار المتواترة. وأما مع التواطؤ فقد يتفقون على الكذب عمداً، وقد يتفقون على جحد الضرورات وإن لم يعلم كل منهم أنه جاحد للضرورة، ولو لم يفهم حقيقة القول الذي يعتقد حسن ظنه فيمن يقلد قوله، ولمحبته لنصر ذلك القول، كما اتفقت النصارى والرافضة وغيرهم من الطوائف على مقالات يعلم فسادها بالضرورة.

وقال جمهور العقلاء: نحن إذا عربنا التوراة والإنجيل لم يكن معنى ذلك معنى القرآن، بل معاني هذا ليست معاني هذا، ومعاني هذا ليست معاني هذا، وكذلك معنى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] ليس هو معنى ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾ [المسد: ١] ولا معنى

آية الكرسي هو معنى آية الدين . وقالوا: إذا جوزتم أن تكون الحقائق المتنوعة شيئاً واحداً، فجوزوا أن يكون العلم والقدرة والكلام والسمع والبصر صفة واحدة، فاعترف أئمة هذا القول بأن هذا الإلزام ليس لهم عنه جواب عقلي .

١٢/١٢٣ | ثم منهم من قال : الناس في الصفات إما مثبت لها وقائل بالتعدد، وإما ناف لها، وأما إثباتها واتحادها فخلاف الإجماع . وهذه طريقة القاضي أبي بكر وأبي المعالي وغيرهما . ومنهم من اعترف بأنه ليس له عنه جواب ، كأبي الحسن الأمدى وغيره .

والمقصود هنا أن هذه الآية تبين بطلان هذا القول، كما تبين بطلان غيره، فإن قوله : ﴿ قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ ﴾ [النحل: ١٠٢] يقتضي نزول القرآن من ربه ، والقرآن اسم للقرآن العربي لفظه ومعناه، بدليل قوله : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ ﴾ [النحل: ٩٨] وإنما يقرأ القرآن العربي لا يقرأ معانيه المجردة . وأيضاً، فضمير المفعول في قوله : ﴿ نَزَّلَهُ ﴾ عائد على ما في قوله : ﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُزِيلُ ﴾ [النحل: ١٠١] فالذي أنزله الله هو الذي نزله روح القدس، فإذا كان روح القدس نزل بالقرآن العربي لزم أن يكون نزله من الله، فلا يكون شيء منه نزله من عين من الأعيان المخلوقة، ولا نزله من نفسه .

وأيضاً، فإنه قال عقيب هذه الآية : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ ﴾ [النحل: ١٠٣] وهم كانوا يقولون : إنما يعلمه هذا القرآن العربي بشر، لم يكونوا يقولون إنما يعلمه بشر معانيه فقط، بدليل قوله : ﴿ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ ﴾ فإنه - تعالى - أبطل قول الكفار ١٢٤/١٢ | بأن لسان الذي ألدوا إليه، بأن أضافوا إليه هذا القرآن، فجعلوه هو الذي يعلم محمداً القرآن لسان أعجمي، والقرآن لسان عربي مبين، وعبر عن هذا المعنى بلفظ ﴿ يُلْحِدُونَ ﴾ لما تضمن من معنى ميلهم عن الحق وميلهم إلى هذا الذي أضافوا إليه هذا القرآن، فإن لفظ «الإلحاد» يقتضي ميلاً عن شيء إلى شيء بباطل، فلو كان الكفار قالوا: يعلمه معانيه فقط لم يكن هذا رداً لقولهم؛ فإن الإنسان قد يتعلم من الأعجمي شيئاً بلغة ذلك الأعجمي ، ويعبر عنه هو بعبارة .

وقد اشتهر في التفسير أن بعض الكفار كانوا يقولون: هو تعلمه من شخص كان بمكة أعجمي . قيل : إنه كان مولى لابن الحضرمي، وإذا كان الكفار جعلوا الذي يعلمه ما نزل به روح القدس بشراً، والله أبطل ذلك بأن لسان ذلك أعجمي وهذا لسان عربي مبين، علم أن روح القدس نزل باللسان العربي المبين، وأن محمداً لم يؤلف نظم القرآن بل سمعه من روح القدس، وإذا كان روح القدس نزل به من الله، علم أنه سمعه منه ولم يؤلفه هو، وهذا بيان من الله أن القرآن الذي هو اللسان العربي المبين، سمعه روح

القدس من الله ونزل به منه .

ونظير هذه الآية قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطَانِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ﴾ إلى قوله: ﴿فَذَرَهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ١١٢]، وكذلك قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ [١٢/١٢٥/الأنعام: ١١٤] ، و «الكتاب» اسم للقرآن العربي بالضرورة والاتفاق ؛ فإن الكلاية أو بعضهم يفرق بين كلام الله وكتاب الله، فيقول : كلامه هو المعنى القائم بالذات وهو غير مخلوق ، وكتابه هو المنظوم المؤلف العربي، وهو مخلوق .

و «القرآن» يراد به هذا تارة وهذا تارة، والله -تعالى - قد سمي نفس مجموع اللفظ والمعنى قرآناً وكتاباً وكلاماً، فقال تعالى: ﴿الرَّ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَقُرْآنٍ مُبِينٍ﴾ [الحجر: ١]، وقال: ﴿طَسَّ تِلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ وَكِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [النمل: ١]، وقال: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَنْقُومًا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أَنْزَلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [الأحقاف: ٢٩، ٣٠] فيبين أن الذي سمعوه هو القرآن وهو الكتاب، وقال: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ . فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢١، ٢٢]، وقال: ﴿إِنَّهُمْ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ﴾ [الواقعة: ٧٧، ٧٨] وقال: ﴿يَتْلُوا صُحُفًا مُطَهَّرَةً . فِيهَا كُتُبٌ قِيمَةٌ﴾ [البينة: ٢، ٣]، وقال: ﴿وَالطُّورِ . وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ . فِي رَقٍ مَنشُورٍ﴾ [الطور: ١-٣] وقال: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ﴾ [الأنعام: ٧].

ولكن لفظ الكتاب قد يراد به المكتوب فيكون هو الكلام، وقد يراد به ما يكتب فيه ، كما قال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ﴾ وقال: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا﴾ [الإسراء: ١٣].

/والمقصود هنا أن قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا﴾ يتناول نزول القرآن ١٢/١٢٦ العربي على كل قول . وقد أخبر: ﴿وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١١٤] إخبار مستشهد بهم لا مكذب لهم، وقال : إنهم يعلمون ذلك ولم يقل : إنهم يظنونه أو يقولونه، والعلم لا يكون إلا حقاً مطابقاً للمعلوم، بخلاف القول والظن الذي ينقسم إلى حق وباطل، فعلم أن القرآن العربي منزل من الله لا من الهواء، ولا من اللوح، ولا من جسم آخر، ولا من جبريل، ولا من محمد ولا غيرهما، وإذا كان أهل الكتاب يعلمون ذلك فمن لم يقر بذلك من هذه الأمة كان من أهل الكتاب المقرون بذلك خيراً منه من هذا الوجه .

وهذا لا ينافي ما جاء عن ابن عباس وغيره من السلف في تفسير قوله: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي

لَيْلَةَ الْقَدْرِ ﴿ [القدر: ١] أنه أنزله إلى بيت العزة في السماء الدنيا، ثم أنزله بعد ذلك مُتَجَمَّأً مفرقاً بحسب الحوادث، ولا ينافي أنه مكتوب في اللوح المحفوظ قبل نزوله، كما قال تعالى ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢١، ٢٢] وقال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٧، ٧٩]، وقال تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَنَذْكُرٌ لَّنَّا فَمَنْ شَاءَ ذَكَّرْهُ فِي صُحُفٍ مُّكْرَمَةٍ مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ بِأَيْدِي سَفَرَةٍ كِرَامٍ بَرَرَةٍ﴾ [عبس: ١١٢٧/١٢ - ١٦] وقال تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِّ حَكِيمٌ﴾ [الزخرف: ٤] إِنْ كونه مكتوباً في اللوح المحفوظ، وفي صحف مطهرة بأيدي الملائكة، لا ينافي أن يكون جبريل نزل به من الله، سواء كتبه الله قبل أن يرسل به جبريل أو بعد ذلك، وإذا كان قد أنزله مكتوباً إلى بيت العزة جملة واحدة في ليلة القدر، فقد كتبه كله قبل أن ينزله.

والله - تعالى - يعلم ما كان وما يكون وما لا يكون أن لو كان كيف كان يكون، وهو - سبحانه - قد قدر مقادير الخلائق، وكتب أعمال العباد قبل أن يعملوها، كما ثبت ذلك في صريح الكتاب والسنة وآثار السلف، ثم إنه يأمر الملائكة بكتابتها بعد ما يعملونها، فيقابل بين الكتابة المتقدمة على الوجود والكتابة المتأخرة عنه، فلا يكون بينهما تفاوت هكذا قال ابن عباس وغيره من السلف - وهو حق - فإذا كان ما يخلقه باثنا عنه قد كتبه قبل أن يخلقه، فكيف يستبعد أن يكتب كلامه الذي يرسل به ملائكته قبل أن يرسلهم به.

ومن قال: إن جبريل أخذ القرآن من الكتاب لم يسمعه من الله، كان هذا باطلاً من وجوه:

منها: أن يقال: إن الله - سبحانه وتعالى - قد كتب التوراة لموسى بيده، فبنو إسرائيل أخذوا كلام الله من الكتاب الذي كتبه هو - سبحانه وتعالى - فيه، فإن كان ١٢٨/١٢ محمد أخذه عن جبريل، وجبريل عن الكتاب/ كان بنو إسرائيل أعلا من محمد بدرجة.

وكذلك من قال: إنه ألقى إلى جبريل المعاني، وأن جبريل عبر عنها بالكلام العربي، فقولُه يستلزم أن يكون جبريل ألهمه إلهاماً، وهذا الإلهام يكون لآحاد المؤمنين، كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ ءَامِنُوا بِي وَبِرَسُولِي﴾ [المائدة: ١١١]، وقال: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِي﴾ [القصص: ٧] وقد أوحى إلى سائر النبيين فيكون هذا الوحي الذي يكون لآحاد الأنبياء والمؤمنين أعلى من أخذ محمد القرآن عن جبريل؛ لأن جبريل الذي علمه لمحمد هو بمنزلة الواحد من هؤلاء؛ ولهذا زعم ابن عربي أن خاتم الأولياء أفضل من خاتم الأنبياء، وقال: لأنه يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يوحى به إلى الرسول. فجعل أخذه وأخذ الملك الذي جاء إلى الرسول من معدن واحد، وادعى أن

أخذه عن الله أعلى من أخذ الرسول للقرآن، ومعلوم أن هذا من أعظم الكفر، وأن هذا القول من جنسه .

وأيضاً، فالله - تعالى - يقول: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّنَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ﴾ إلى قوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٣، ١٦٤]، ففضل موسى بالتكليم على غيره ممن أوحى إليهم، وهذا يدل على أمور: على أن الله يكلم عبده تكلماً زائداً عن الوحي الذي هو قسيم التكليم الخاص؛ فإن لفظ/التكليم والوحي كل منهما ينقسم إلى عام وخاص، فالتكليم هو المقسوم ١٢٩/١٢ في قوله: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكَلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَائِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١] والتكليم المطلق هو قسيم الوحي الخاص ليس هو قسماً منه، وكذلك لفظ الوحي قد يكون عاماً فيدخل فيه التكليم الخاص، كما في قوله لموسى: ﴿فَأَسْتَجِبْ لِمَا يُوْحَىٰ﴾ [طه: ١٣] وقد يكون قسيم التكليم الخاص، كما في سورة الشورى، وهذا يبطل قول من يقول: الكلام معنى واحد قائم بالذات؛ فإنه حينئذ لا فرق بين التكليم الذي خص به موسى والوحي العام الذي يكون لأحد العباد.

ومثل هذا قوله في الآية الأخرى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكَلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَائِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بَأُذُنِهِ مَا يَشَاءُ﴾، فإنه فرق بين الإيحاء وبين التكليم من وراء الحجاب، وبين إرسال رسول يوحى بأذنه ما يشاء، فدل على أن التكليم من وراء حجاب - كما كلم موسى - أمر غير الإيحاء.

وأيضاً فقوله: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [الأحقاف: ٢] وقوله: ﴿حَمَّ . تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [غافر: ١، ٢] وقوله: ﴿حَمَّ . تَنْزِيلٌ مِنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [فصلت: ١، ٢] وأمثال ذلك يدل على أنه منزل من الله لا من غيره. وكذلك قوله: ﴿يَلْفَغُ مَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ [المائدة: ٦٧]. فإنه يدل على إثبات أن ما أنزل إليه من ربه، وأنه مبلغ مأمور بتبليغ ذلك.

أو أيضاً، فهم يقولون: إنه معنى واحد؛ فإن كان موسى سمع جميع المعنى فقد سمع ١٣٠/١٢ جميع كلام الله، وإن سمع بعضه فقد تبعض، وكلاهما ينقض قولهم؛ فإنهم يقولون: إنه معني واحد لا يتعدد ولا يتبعض، فإن كان ما يسمعه موسى والملائكة هو ذلك المعنى كله كان كل منهم علم جميع كلام الله، وكلامه متضمن لجميع خبره وجميع أمره، فيلزم أن يكون كل واحد ممن كلمه الله أو أنزل عليه شيئاً من كلامه عالماً بجميع أخبار الله وأوامره، وهذا معلوم بالفساد بالضرورة. وإن كان الواحد من هؤلاء إنما يسمع بعضه، فقد

تبعض كلامه وذلك يناقض قولهم .

وأيضاً، فقوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، وقوله: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وقوله: ﴿وَنَدَيْتُهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقَرَّبْتَهُ بَحِيًّا﴾ [مريم: ٥٢]، وقوله: ﴿فَلَمَّا آتَاهَا نُودَىٰ يَمُوسَىٰ . إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْأَمْرِئِ طَوًى . وَأَنَا أَخَذْتُكَ فَاسْتَمِعَ لِمَا يُوحَىٰ﴾ [طه: ١١ - ١٣] الآيات، دليل على تكليم سمعه موسى . والمعنى المجرد لا يسمع بالضرورة، ومن قال: إنه يسمع فهو مكابر، ودليل على أنه ناداه، والنداء لا يكون إلا صوتاً مسموعاً، ولا يعقل في لغة العرب لفظ النداء بغير صوت مسموع، لا حقيقة ولا مجازاً .

وأيضاً، فقد قال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهَا نُودَىٰ أَنْ بُورِكَ مَن فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ رَبِّ الْأَعْلَمِينَ﴾ [النمل: ٨]، وقوله: ﴿فَلَمَّا آتَاهَا نُودَىٰ مِنْ شَطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبْرَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَمُوسَىٰ إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [القصص: ٣٠]، وقال: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكَ حَدِيثَ مُوسَىٰ . إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْأَمْرِئِ طَوًى﴾ [النازعات: ١٥ ، ١٦]، وقال: ﴿فَلَمَّا آتَاهَا نُودَىٰ يَمُوسَىٰ . إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾ وفي هذا دليل على أنه حينئذ نودي ولم يناد قبل ذلك، وكما فيها من معنى الظرف كما في قوله: ﴿وَأَنْتُمْ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِيَدًّا﴾ [الجن: ١٩]، ومثل هذا قوله: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٦٥]، ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٧٤] فإنه وقت النداء بظرف محدود، فدل على أن النداء يقع في ذلك الحين دون غيره من الظروف، وجعل الظرف للنداء لا يسمع النداء إلا فيه .

ومثل هذا قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]، وقوله: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَأِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ [البقرة: ٣٤] وأمثال ذلك، مما فيه توقيت بعض أقوال الرب بوقت معين؛ فإن الكلابية- ومن وافقهم من أصحاب الأئمة الأربعة- يقولون: إنه لا يتكلم بمشيئته وقدرته، بل الكلام المعين لازم لذاته كلزوم الحياة لذاته .

ثم من هؤلاء من قال: إنه معنى واحد؛ لأن الحروف والأصوات متعاقبة، يمتنع أن تكون قديمة. ومنهم من قال: بل الحروف والأصوات قديمة الأعيان، وأنها مترتبة في ذاتها متقاربة في وجودها، لم تزل ولا/تزال قائمة بذاته، والنداء الذي سمعه موسى قديم أزلي، لم يزل ولا يزال. ومنهم من قال: بل الحروف قديمة الأعيان، بخلاف الأصوات، وكل هؤلاء يقولون: إن التكليم والنداء ليس إلا مجرد خلق إدراك المخلوق، بحيث

يسمع مالم يزل ولا يزال لا أنه يكون هناك كلام يتكلم الله به بمشيئته وقدرته، ولا تكليم، بل تكليمه عندهم جعل العبد سامعاً لما كان موجوداً قبل سماعه، بمنزلة جعل الأعمى بصيراً لما كان موجوداً قبل رؤيته من غير إحداث شيء منفصل عن الأعمى، فعندهم لما جاء موسى لميقات ربه سمع النداء القديم لا أنه حينئذ نودي .

ولهذا يقولون: إنه يسمع كلامه لخلقته يدل عن قول الناس إنه يكلم خلقه، وهؤلاء يردون على الخلقية الذين يقولون: القرآن مخلوق، ويقولون عن أنفسهم: إنهم أهل السنة الموافقون للسلف، الذين قالوا: إن القرآن كلام الله غير مخلوق، وليس قولهم قول السلف، لكن قولهم أقرب إلى قول السلف من وجه، وقول الخلقية أقرب إلى قول السلف من وجه.

أما كون قولهم أقرب فلأنهم يثبتون لله كلاماً قائماً بنفس الله، وهذا قول السلف، بخلاف الخلقية الذين يقولون: ليس كلامه إلا ما خلقه في غيره؛ فإن قول هؤلاء مخالف لقول السلف. وأما كون قول الخلقية أقرب فلأنهم يقولون: إن الله يتكلم بمشيئته وقدرته ١٣٣/١٢ وهذا قول السلف، وهؤلاء عندهم لا يقدر الله على شيء من كلامه، وليس كلامه بمشيئته واختياره، بل كلامه عندهم كحياته، وهم يقولون: الكلام عندنا (١) صفة ذات لا صفة فعل. والخلقية يقولون: صفة فعل لا صفة ذات، ومذهب السلف أنه صفة ذات وصفة فعل معاً، فكل منهما موافق للسلف من وجه دون وجه.

واختلافهم في كلام الله - تعالى - شبيه اختلافهم في أفعاله - تعالى - ورضاه وغضبه، وإرادته وكرهاته، وحبه وبغضه، وفرحه وسخطه ونحو ذلك. فإن هؤلاء يقولون: هذه كلها أمور مخلوقة بائنة عنه ترجع إلى الثواب والعقاب. والآخرون يقولون: بل هذه كلها أمور قديمة الأعيان قائمة بذاته. ثم منهم من يجعلها كلها تعود إلى إرادة واحدة بالعين متعلقة بجميع المخلوقات. ومنهم من يقول: بل هي صفات متعددة الأعيان، لكن يقول: كل واحدة واحدة العين، قديمة قبل وجود مقتضياتها، كما قالوا مثل ذلك في الكلام، والله - تعالى - يقول: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ آتَّبَعُوا مَا سَخَطَ اللَّهُ وَكَرَّهُوا رِضْوَانَهُ﴾ [محمد: ٢٨] فأخبر أن أفعالهم أسخطته، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا آسَفُونَا أُنْتَقِمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٥٥] أي أغضبونا. وقال تعالى: ﴿أَدْعُوهُمْ أَسْجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] إلى أمثال ذلك، مما يبين أنه سخط على الكفار لما كفروا، ورضى عن المؤمنين لما آمنوا.

/ونظير هذا اختلافهم في أفعاله - تعالى - ومسائل القدر؛ فإن المعتزلة يقولون: إنه ١٣٤/١٢

(١) في المطبوعة: «عبدنا» وهو خطأ.

يفعل لحكمة مقصودة، وإرادة الإحسان إلى العباد، لكن لا يثبتون لفعله حكمة تعود إليه، وأولئك يقولون لا يفعل لحكمة ولا لمقصود أصلاً. فأولئك أثبتوا حكمة لكن لا تقوم به، وهؤلاء لا يثبتون له حكمة ولا قصداً يتصف به، والفريقان لا يثبتون له حكمة ولا مقصودا يعود إليه.

وكذلك في «الكلام»: أولئك أثبتوا كلاماً هو فعله لا يقوم به، وهؤلاء يقولون: ما لا يقوم به لا يعود حكمه إليه. والفريقان ينعون أن يقوم به حكمة مرادة له، كما يمنع الفريقان أن يقوم به كلام وفعل يريده، وقول أولئك أقرب إلى قول السلف والفقهاء؛ إذ أثبتوا الحكمة والمصلحة في أحكامه وأفعاله وأثبتوا كلاماً يتكلم به بقدرته ومشيتته، وقول هؤلاء أقرب إلى قول السلف؛ إذ أثبتوا الصفات، وقالوا: لا يوصف بمجرد المخلوق المنفصل عنه الذي لم يقم به أصلاً، ولا يعود إليه حكم من شيء لم يقم به، فلا يكون متكلاماً بكلام لم يقم به، ولا يكون حكيماً كريماً ورحيماً بحكمة ورحمة لم تقم به، كما لا يكون عليماً بعلم لم يقم به، وقديراً بقدرة لم تقم به، ولا يكون محبباً راضياً غضباناً بحب ورضى وغضب لم يقم به.

١٣٥/١٢ فكل من المعتزلة والأشعرية في مسائل كلام الله وأفعال الله، بل/وسائر صفاته، وافقوا السلف والأئمة من وجه، وخالفوهم من وجه، وليس قول أحدهما هو قول السلف دون الآخر، لكن الأشعرية في جنس مسائل الصفات، بل وسائر الصفات والقدر، أقرب إلى قول السلف والأئمة من المعتزلة.

فإن قيل: فقد قال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [الحاقة: ٤٠، التكوير: ١٩] وهذا يدل على أن الرسول أحدث الكلام العربي. قيل: هذا باطل؛ وذلك لأن الله ذكر هذا في القرآن في موضعين، والرسول في أحد الموضعين محمد، والرسول في الآية الأخرى جبريل. قال تعالى - في سورة الحاقة -: ﴿إِنَّهُمْ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ . وَمَا هُوَ يَقُولُ سَاعِرٌ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ . وَلَا يَقُولُ كَاهِنٌ قَلِيلًا مَّا تَدَّكَّرُونَ . نَزَّلَهُ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الحاقة: ٤٠ - ٤٣] فالرسول هنا محمد ﷺ، وقال في سورة التكوير: ﴿إِنَّهُمْ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ . ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ . مُطَاعٌ تَمَّ أَمِينٍ﴾ [التكوير: ١٩ - ٢١] فالرسول هنا جبريل، فلو كان أضافه إلى الرسول لكونه أحدث حروفه أو أحدث منه شيئاً لكان الخبران متناقضين، فإنه إن كان أحدهما هو الذي أحدثها امتنع أن يكون الآخر هو الذي أحدثها.

وأيضاً، فإنه قال: ﴿لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ ولم يقل: لقول ملك ولا نبي، ولفظ ١٣٦/١٢ «الرسول» يستلزم مرسلًا له، فدل ذلك على أن/الرسول مبلغ له عن مرسله؛ لا أنه أنشأ منه شيئاً من جهة نفسه، وهذا يدل على أنه أضافه إلى الرسول؛ لأنه بلغه وأداه، لا لأنه

أنشأ منه شيئاً وابتداه .

وأيضاً، فإن الله قد كفر من جعله قول البشر بقوله: ﴿إِنَّهُ فَكَرَ وَقَدَّرَ . فَقِيلَ كَيْفَ قَدَّرَ . ثُمَّ قِيلَ كَيْفَ قَدَّرَ . ثُمَّ نَظَرَ . ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ . ثُمَّ أَدْبَرَ وَأَسْتَكْبَرَ . فَقَالَ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَرُ . إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ [المدثر: ١٨ - ٢٥] ومحمد بشر، فمن قال: إنه قول محمد فقد كفر، ولا فرق بين أن يقول: هو قول بشر أو جني أو ملك، فمن جعله قولاً لأحد من هؤلاء فقد كفر، ومع هذا قال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ . وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ﴾ فجعله قول الرسول البشري مع تكفيره من يقول: إنه قول البشر، فعلم أن المراد بذلك أن الرسول بلغه عن مرسله، لا أنه قول له من تلقاء نفسه، وهو كلام الله الذي أرسله، كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، فالذي بلغه الرسول هو كلام الله لا كلام الرسول .

ولهذا كان النبي ﷺ يعرض نفسه على الناس بالمواسم ويقول: «ألا رجل يحملني إلى قومه لأبلغ كلام ربي، فإن قریشاً قد منعوني أن أبلغ كلام ربي» رواه أبو داود وغيره (١)، والكلام كلام من/قال مبتدئاً لا كلام من قاله مبلغاً مؤدياً، وموسى سمع كلام ١٣٧/١٢ الله من الله بلا واسطة، والمؤمنون يسمعه بعضهم من بعض، فسماع موسى سماع مطلق بلا واسطة، وسماع الناس سماع مقيد بواسطة، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَائِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ﴾ [الشورى: ٥١] .

ففرق بين التكليم من وراء حجاب - كما كلم موسى - وبين التكليم بواسطة الرسول - كما كلم الأنبياء بإرسال رسول إليهم - والناس يعلمون أن النبي ﷺ إذا تكلم بكلام تكلم به بحروفه ومعانيه بصوته ﷺ، ثم المبلغون عنه يبلغون كلامه بحركاتهم وأصواتهم، كما قال ﷺ: «نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَلَبَّغَهُ كَمَا سَمِعَهُ» (٢)، فالستمع منه يبلغ حديثه كما سمعه، لكن بصوت نفسه لا بصوت الرسول، فالكلام هو كلام الرسول تكلم به بصوته، والمبلغ بلغ كلام الرسول، لكن بصوت نفسه، وإذا كان هذا معلوماً فيمن يبلغ كلام المخلوق فكلام الخالق أولى بذلك .

ولهذا قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾

(١) أبو داود في السنة (٤٧٣٤) والترمذي في فضائل القرآن (٢٩٢٥) وابن ماجه في المقدمة (٢٠١) والدارمي في

فضائل القرآن ٢/ ٤٤٠، كلهم عن جابر بن عبد الله .

(٢) سبق تخريجه ص ٤٣٧ .

[التوبة: ٦] وقال النبي ﷺ «زينوا القرآن بأصواتكم»^(١) ، فجعل الكلام كلام الباري وجعل الصوت الذي يقرأ به العبد صوت القارئ، وأصوات العباد ليست هي عين الصوت ١٣٨/١٢ الذي ينادى/الله به ويتكلم به ، كما نطقت النصوص بذلك، بل ولا مثله؛ فإن الله ليس كمثل شئ لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، فليس علمه مثل علم المخلوقين، ولا قدرته مثل قدرتهم، ولا كلامه مثل كلامهم، ولا نداؤه مثل نداءهم، ولا صوته مثل أصواتهم .

فمن قال عن القرآن الذي يقرؤه المسلمون: ليس هو كلام الله، أو هو كلام غيره، فهو ملحد مبتدع ضال. ومن قال: إن أصوات العباد أو المداد الذي يكتب به القرآن قديم أزلي فهو ملحد مبتدع ضال، بل هذا القرآن هو كلام الله، وهو مثبت في المصاحف، هو كلام الله مبلغاً عنه مسموعاً من القراء ، ليس هو مسموعاً منه، والإنسان يرى الشمس والقمر والكواكب بطريق المباشرة، ويراها في ماء أو مرآة ، فهذه رؤية مقيدة بالواسطة ، وتلك رؤية مطلقة بطريق المباشرة، وكذلك الكلام يسمع من المتكلم به بطريق المباشرة، ويسمع من المبلغ عنه بواسطة ، والمقصود بالسمع هو كلامه في الموضوعين، كما أن المقصود بالرؤية هو المرئي في الموضوعين .

فمن عرف ما بين الحالين من الاجتماع والافتراق، والاختلاف والاتفاق ، زالت عنه الشبهة التي تصيب كثيراً من الناس في هذا الباب، فإن طائفة قالت: هذا المسموع كلام الله، والمسموع صوت العبد وصوته مخلوق، فكلام الله مخلوق، وهذا جهل: فإنه ١٣٩/١٢ مسموع من/المبلغ، ولا يلزم إذا كان صوت المبلغ مخلوقاً أن يكون نفس الكلام مخلوقاً .

وقالت طائفة : هذا المسموع صوت العبد وهو مخلوق، والقرآن ليس بمخلوق، فلا يكون هذا المسموع كلام الله، وهذا جهل؛ فإن المخلوق هو الصوت لا نفس الكلام الذي يسمع من المتكلم به ومن المبلغ عنه .

وطائفة قالت: هذا كلام الله وكلام الله غير مخلوق، فيكون هذا الصوت غير مخلوق وهذا جهل؛ فإنه إذا قيل : هذا كلام الله فالشار إليه هو الكلام من حيث هو هو، وهو الثابت إذا سمع من الله وإذا سمع من المبلغ عنه، وإذا قيل للمسموع : إنه كلام الله فهو كلام الله مسموعاً من المبلغ عنه لا مسموعاً منه، فهو مسموع بواسطة صوت العبد، وصوت العبد مخلوق . وأما كلام الله نفسه فهو غير مخلوق حيث ما تصرف . وهذه

(١) البخاري في التوحيد تعليقا، الفتح (٥١٨/١٣) وأبو داود في الصلاة (١٤٦٨) والنسائي في الافتتاح (١٠١٥، ١٠١٦) وابن ماجه في إقامة الصلاة والسنة فيها (١٣٤٢) والدارمي في فضائل القرآن ٤٧٤/٢ ، وأحمد ٢٨٥/٤ كلهم عن البراء بن عازب .

نكت قد بسط الكلام فيها في غير هذا الموضع .

١٤٠/١٢

فصل /

فإن قيل : ما منشأ هذا النزاع والاشتباه والتفرق والاختلاف؟ قيل : منشؤه هو الكلام الذي ذمه السلف وعابوه، وهو الكلام المشتبه المشتمل على حق وباطل، فيه ما يوافق العقل والسمع، وفيه ما يخالف العقل والسمع، فيأخذ هؤلاء جانب النفي المشتمل على نفي الحق والباطل، وهؤلاء جانب الإثبات المشتمل على إثبات حق وباطل، وجماعه هو الكلام المخالف للكتاب والسنة وإجماع السلف، فكل كلام خالف ذلك فهو باطل، ولا يخالف ذلك إلا كلام مخالف للعقل والسمع، وذلك أنه لما تناظروا في مسألة حدوث العالم وإثبات الصانع، استدلت الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم من طوائف أهل الكلام على ذلك، بأن ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث.

ثم إن المستدلين بذلك على حدوث الأجسام، قالوا: إن الأجسام لا تخلو عن الحوادث، وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث، ثم تنوعت طرقهم في المقدمة الأولى: فتارة يثبتونها بأن الأجسام لا تخلو عن الحركة والسكون وهما حادثان، وتارة يثبتونها بأن الأجسام لا تخلو عن الاجتماع والافتراق وهما حادثان، وتارة يثبتونها بأن الأجسام لا تخلو عن الأكوان الأربعة: الاجتماع والافتراق، والحركة والسكون، وهي حادثة. وهذه طرق المعتزلة ومن وافقهم على أن الأجسام لا تخلو عن بعض أنواع الأعراض.

وتارة يثبتونها بأن الجسم لا يخلو من كل جنس من الأعراض عن عرض منه، ويقولون : القابل للشيء لا يخلو عنه وعن ضده، ويقولون: إن الأعراض يمتنع بقاؤها؛ لأن العرض لا يبقى زمانين، وهذه الطريقة هي التي اختارها الأمدي، وزيف ما سواها، وذكر أن جمهور أصحابه اعتمدوا عليها، وقد وافقهم عليها طائفة من الفقهاء من أصحاب الأئمة الأربعة، كالقاضي أبي يعلى وأبي المعالي الجويني، وأبي الوليد الباجي وأمثالهم.

وأما الهشامية والكرامية وغيرهم من الطوائف، الذين يقولون بحدوث كل جسم، ويقولون: إن القديم تقوم به الحوادث، فهؤلاء إذا قالوا: بأن ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث، كما هو قول الكرامية وغيرهم موافقة للمعتزلة في هذا الأصل، فإنهم يقولون: إن الجسم القديم يخلو عن الحوادث بخلاف الأجسام المحدثه، فإنها لا تخلو عن الحوادث.

والناس متنازعون في «السكون»، هل هو أمر وجودي أو عدمي؟ فمن قال: إنه ١٤٢/١٢

وجودي قال: إن الجسم الذي لا يخلو عن الحركة والسكون إذا انتفت عنه الحركة قام به السكون الوجودي، وهذا قول من يحتج بتعاقب الحركة والسكون على حدوث المتصف بذلك، ومن قال: إنه عديمي لم يلزم من عدم الحركة عن المحل ثبوت سكون وجودي، فمن قال: إنه تقوم به الحركة أو الحوادث بعد أن لم تكن مع قوله بامتناع تعاقب الحوادث، كما هو قول الكرامية وغيرهم- يقولون: إذا قامت به الحركة لم يعدم بقيامها سكون وجودي، بل ذلك عندهم بمنزلة قولهم مع المعتزلة والأشعرية وغيرهم أنه يفعل بعد أن لم يكن فاعلا، ولا يقولون: إن عدم الفعل أمر وجودي- كذلك الحركة عند هؤلاء، وكان كثير من أهل الكلام يقولون: ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث، أو ما لا يسبق الحوادث فهو حادث بناءً على أن هذه مقدمة ظاهرة فإن ما لا يسبق الحادث فلا بد أن يقارنه أو يكون بعده، وما قارن الحادث فهو حادث وما كان بعده فهو حادث.

وهذا الكلام مجمل، فإنه إذا أريد به ما لا يخلو عن الحادث المعين أو ما لا يسبق الحادث المعين، فهو حق بلا ريب، ولا نزاع فيه، وكذلك إذا أريد بالحادث جملة ما له أول أو ما كان بعد العدم ونحو ذلك، وأما إذا أريد بالحوادث الأمور التي تكون شيئاً بعد شيء لا إلى أول. وقيل: إنه ما لا يخلو عنها وما لم يخل عنها فهو حادث لم يكن ذلك ظاهراً ولا بيناً، بل هذا المقام حار فيه كثير من الأفهام، وكثر فيه النزاع والخصام؛ ولهذا صار المستدلون بقولهم: ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث، يعلمون أن هذا الدليل لا يتم إلا إذا أثبتوا امتناع حوادث لا أول لها، فذكروا في ذلك طرقاً قد تكلمنا عليها في غير هذا الموضوع.

وهذا الأصل تنازع الناس فيه على ثلاثة أقوال:

ف قيل: ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث، وبامتناع حوادث لا أول لها مطلقاً، وهذا قول المعتزلة ومن اتبعهم من الكرامية والأشعرية، ومن دخل معهم من الفقهاء وغيرهم.

وقيل: بل يجوز دوام الحوادث مطلقاً، وليس كل ما قارن حادثاً بعد حادث لا إلى أول يجب أن يكون حادثاً، بل يجوز أن يكون قديماً، سواء كان واجباً بنفسه أو بغيره، وربما عبر عنه بالعلة والمعلول، والفاعل والمفعول ونحو ذلك، وهذا قول الفلاسفة القائلين بقدم العالم والأفلاك، كأرسطو وأتباعه مثل ثامسطيوس، والأسكندر الإفريديوسي وبرقلس، والفارابي، وابن سينا وأمثالهم.

وَأما جمهور الفلاسفة المتقدمين على أرسطو، فلم يكونوا يقولون/بقدم الأفلاك. ثم الفلاسفة من هؤلاء وهؤلاء متنازعون في قيام الصفات والحوادث بواجب الوجود على قولين معروفين لهم، وإثبات ذلك قول كثير من الأساطين القدماء، وبعض المتأخرين،

كأبي البركات صاحب المعبر وغيره، كما بسطت أقوالهم في غير هذا الموضوع .

وقيل: بل إن كان المستلزم للحوادث ممكنًا بنفسه، وأنه هو الذي يسمى مفعولا ومعلولا، ومربوبًا ونحو ذلك من العبارات وجب أن يكون حادثًا ، وإن كان واجبًا بنفسه لم يجز أن يكون حادثًا، وهذا قول أئمة أهل الملل وأساطين الفلاسفة ، وهو قول جماهير أهل الحديث، وصاحب هذا القول يقول ما لا يخلو عن الحوادث وهو ممكن بنفسه فهو حادث، أو ما لا يخلو عن الحوادث وهو معلول أو مفعول أو مبتدع أو مصنوع فهو حادث؛ لأنه إذا كان مفعولا مستلزما للحوادث امتنع أن يكون قديمًا؛ فإن القديم المعلول لا يكون قديمًا إلا إذا كان له موجب قديم بذاته يستلزم معلوله، بحيث يكون معه أزليا لا يتأخر عنه ، وهذا ممتنع .

فإن كونه مفعولا ينافي كونه قديمًا، بل قدمه ينافي كونه ممكنًا، فلا يكون ممكنًا إلا ما كان محدثًا عند جماهير العقلاء من الأولين والآخرين، وهذا قول الفلاسفة القدماء قاطبة كأرسطو وأتباعه، وإنما أثبت ممكنًا قديمًا بعض متأخريهم كابن سينا وأتباعه، خالفوا في ذلك الفلاسفة القدماء قاطبة، كما خالفوا في ذلك جماهير العقلاء من سائر الطوائف؛ ١٢/١٤٥ ولهذا تناقضوا في أحكام الممكن، وورد عليه فيه من الأسئلة ما لا جواب لهم عنه، كما ذكرت ذلك في الرد على الأربعين وغير ذلك من المواضع .

وما يدعى من أن المعلول قد يقارن علته إنما يعقل فيما كان شرطًا فاعلا، كقولهم : حركت يدي فتحرك الخاتم، فإن حركة اليد شرط في تحريك الخاتم، والشرط والمشروط قد يتلازمان، وليست فاعلة مبدعة لها، وكذلك الشعاع مع النار والشمس ونحو ذلك، وأما ما يكون فاعلا فلا يتصور أن يقارن مفعوله في الزمان، سواء كان فاعلا بالإرادة أو قدر أنه فاعل بغير إرادة، وسواء سمي فاعلا بالذات أو بالطبع، أو ما قدر، لا يتصور أن يكون المفعول مقارنًا لفاعله في الزمان، كما اعترف بذلك جماهير العقلاء من الأولين والآخرين .

وأرسطو وأتباعه لم يقولوا : إن الفلك مفعول للرب ، ولا أنه معلول لعلة فاعلية أبدعت ذاته، بل زعموا أنه قديم واجب بنفسه، وأن له علة غائية يتشبه بها، نحو حركة المشوق يجب أن يقتدى به، والفلك عندهم يتحرك للتشبه بتلك العلة؛ ولهذا قالوا: الفلسفة: هي التشبه بالإله بحسب الطاقة ، وقولهم - وإن كان فيه من الكفر والجهل بالله أعظم مما في قول ابن سينا وأتباعه، وفيهم من التناقض في الإلهيات/ ما ليس هذا ١٢/١٤٦ موضع بسطه - فلم يتناقضوا في إثبات ممكن قديم كتناقض متأخريهم .

ولهذا لما كانت هذه القضية مستقرة في فطر العقلاء، وكان مجرد العلم والخبر بأن

السموات مخلوقة أو مصنوعة أو مفعولة موجبا للعلم بأنها حادثة، لا يخطر بالفطر السليمة إمكان كونها مفعولة لفاعل فعلها، مع كونها قديمة لم تزل معه؛ ولهذا لم يدع هذا إلا هذه الشردمة القليلة من المتفلسفة.

وأيضاً، فإن ما استلزم الحوادث يمتنع أن يكون فاعله موجبا بذاته يستلزم معلوله في الأزل؛ فإن الحوادث المتعاقبة شيئاً بعد شيء، لا يكون مجموعها في الأزل، ولا يكون شيء منها أزلياً، بل الأزلي هو دوامها واحداً بعد واحد، والموجب بذاته المستلزم لمعلوله في الأزل لا يكون معلوله شيئاً بعد شيء، سواء كان صادراً عنه بواسطة أو بغير واسطة؛ فإن ما كان واحداً بعد واحد يكون متعاقباً حادثاً شيئاً بعد شيء، فيمتنع أن يكون معلولاً مقارناً لعلته في الأزل بخلاف ما إذا قيل: إن المقارن لذلك هو الموجب بذاته الذي يفعل شيئاً بعد شيء، فإنه على هذا التقدير لا يكون في الأزل موجبا بذاته، ولا علة سابقة تامة لشيء من العالم، فلا يكون معه في الأزل من المخلوقات شيء لكن فاعليته للمفعولات تكون شيئاً بعد شيء، وكل مفعول يوجد عنده وجود كمال فاعليته، إذ المؤثر التام المستلزم لجميع شروط التأثير لا يتخلف عنه أثره، إذ لو تخلف لم يكن مؤثراً تاماً، فوجود الأثر يستلزم وجود المؤثر التام، ووجود المؤثر التام يستلزم وجود الأثر، فليس في الأزل مؤثر تام، فليس مع الله شيء من مخلوقاته قديم بقدمه، والأزل ليس هو حداً محدوداً ولا وقتاً معيناً، بل كل ما يقدره العقل من الغاية التي ينتهي إليها فالأزل قبل ذلك، كما هو قبل ما قدره، فالأزل لا أول له، كما أن الأبد لا آخر له.

وفي الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه كان يقول: «أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء»^(١)، فلو قيل: إنه مؤثر تام في الأزل لشيء من الأشياء لزم أن يكون مقارناً له دائماً، وذلك ينافي كونه مفعولاً له، وإنما يصح مثل هذا في الصفة اللازمة للموصوف، فإنه إذا قيل: الذات مقتضى تام للصفة كان المعنى أن الذات مستلزمة للصفة، ليس المراد بذلك أن الذات مبدعة للصفة؛ فإنه إذا تصور معنى المبدع امتنع في المقارن بصريح المعقول، سواء سمي علة فاعلة أو خالقاً أو غير ذلك، وامتنع أن يقوم بالأثر شيء من الحوادث؛ لأن كل حادث يحدث لا يحدث إلا إذا وجد مؤثره التام عند حدوثه، وإن كانت ذات المؤثر موجودة قبل ذلك، لكن لا بد من كمال وجود شروط التأثير عند وجود الأثر/ وإلا لزم الترجيح بلا مرجح، وتختلف المعلول عن العلة التامة، ووجود الممكن بدون المرجح التام. وكل هذا ممتنع، فامتنع أن يكون مؤثراً لشيء من

(١) مسلم في الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار (٦١/٢٧١٣) وأبو داود في الأدب (٥٠٥١) والترمذي في الدعوات (٣٤٨١) وابن ماجه في الدعاء (٣٨٣١، ٣٨٧٣) وأحمد ٢/٣٨١، ٤٠٤، كلهم عن أبي هريرة.

الحوادث في الأزل، وامتنع أن يكون مؤثراً في الأزل فيما يستلزم الحوادث، لأن وجود الملزوم بدون اللازم محال، فامتنع أن يكون المفعول المستلزم للحوادث قديماً.

وإذا قيل : ذاته مقتضية للحوادث الثاني بشرط انقضاء الأول. قيل : فليس هو مقتضياً لشيء واحد دائماً، فلا يكون معه قديم من مفعولاته، وقيل - أيضاً - : هذا إنما يكون إذا كانت لذاته أحوال متعاقبة تختلف المفعولات لأجلها ، فأما إذا قدر ألا يقوم بها شيء من الأحوال المتعاقبة، بل حالها عند وجود الحادث كحالها قبله، كان امتناع فعله للحوادث المتعاقبة البائدة أعظم من امتناع فعله لحادث معين، فإذا كان الثاني ممتنعاً عندهم فالأول أولى بالامتناع، ومتى كان للذات أحوال متعاقبة تقوم بها بطلت كل حجة لهم على قدم شيء من العالم، وامتنع - أيضاً - قدم شيء من العالم إذا كان المفعول لا بد له من فاعل، والفعل الحادث لا يكون مفعوله إلا حادثاً، وهذا مبسوط في غير هذا الموضع.

١٤٩/١٢

فصل

وإذا عرف الأصل الذي منه تفرع نزاع الناس في «مسألة كلام الله» ، فالذين قالوا: مالا يسبق الحوادث فهو حادث مطلقاً، تنازعوا في كلام الله - تعالى .

فقال كثير من هؤلاء : الكلام لا يكون إلا بمشيئة المتكلم وقدرته، فيكون حادثاً كغيره من الحوادث ، ثم قالت طائفة : والرب لا تقوم به الحوادث ، فيكون الكلام مخلوقاً في غيره، فجعلوا كلامه مخلوقاً من المخلوقات، ولم يفرقوا بين قال وفعل. وقد علم أن المخلوقات لا يتصف بها الخالق ، فلا يتصف بما يخلقه في غيره من الألوان والأصوات، والروائح والحركة، والعلم والقدرة ، والسمع والبصر، فكيف يتصف بما يخلقه في غيره من الكلام ، ولو جاز ذلك لكان ما يخلقه من إنطاق الجمادات كلامه، ومن علم أنه خالق كلام العباد وأفعالهم يلزمه أن يقول : كل كلام في الوجود فهو كلامه، كما قال بعض الاتحادية .

وكل كلام في الوجود كلامه سواء علينا نثره ونظامه

وهذا قول الجهمية والنجارية والضرارية وغيرهم؛ فإن هؤلاء يقولون : إنه خالق أفعال ١٥٠/١٢ العباد وكلامهم، مع قولهم: إن كلامه مخلوق ، فيلزمهم هذا.

وأما المعتزلة فلا يقولون: إن الله خالق أفعال العباد، لكن الحجة توجب القول بذلك .

وقالت طائفة : بل الكلام لا بد أن يقوم بالمتكلم ، ويمتنع أن يكون كلامه مخلوقاً في.

غيره ، وهو متكلم بمشيئته وقدرته فيكون كلامه حادثاً بعد أن لم يكن؛ لامتناع حوادث لا أول لها. وهذا قول الكرامية وغيرهم. ثم من هؤلاء من يقول: كلامه كله حادث لا محدث. ومنهم من يقول: هو حادث ومحدث. وقال كثير من هؤلاء الذين يقولون بامتناع حوادث لا أول لها مطلقاً: الكلام لازم لذات الرب، كلزوم الحياة ليس هو متعلقاً بمشيئته، وقدرته بل هو قديم كقدم الحياة؛ إذ لو قلنا: إنه بقدرته ومشيئته لازم أن يكون حادثاً، وحينئذ فيلزم أن يكون مخلوقاً أو قائماً بذات الرب، فيلزم قيام الحادث به وذلك يستلزم تسلسل الحوادث؛ لأن القابل للشيء لا يخلو عنه أو عن ضده. قالوا: وتسلسل الحوادث ممتنع؛ إذ التفريع على هذا الأصل.

١٥١/١٢ ثم إن هؤلاء لما قالوا بقدم عين الكلام تنازعوا فيه، فقالت طائفة: القديم لا يكون حروفاً ولا أصواتاً؛ لأن الصوت يستحيل بقاءه كما يستحيل بقاء الحركة، وما امتنع بقاءه امتنع قدم عينه بطريق الأولى والأحرى، فيمتنع قدم شيء من الأصوات المعينة، كما يمتنع قدم شيء من الحركات المعينة؛ لأن تلك لا تكون كلاماً إلا إذا كانت متعاقبة، والقديم لا يكون مسبوقاً بغيره، فلو كانت الميم من (بسم الله) قديمة مع كونها مسبوقة بالسین والباء لكان القديم مسبوقاً بغيره، وهذا ممتنع، فيلزم أن يكون القديم هو المعنى فقط، ولا يجوز تعدده؛ لأنه لو تعدد لكان اختصاصه بقدر دون قدر ترجيحاً بلا مرجح، وإن كان لا يتناهى لزم وجود أعداد لا نهاية لها في آن واحد. قالوا: وهذا ممتنع، فيلزم أن يكون معنى واحداً هو الأمر والخبر، وهو معنى التوراة والإنجيل والزيور والقرآن، وهذا أصل قول الكلاية والأشعرية.

وقالت طائفة من أهل الكلام والحديث والفقهاء وغيرهم: بل هو حروف قديمة الأعيان لم تزل ولا تزال، وهي مترتبة في ذاتها لا في وجودها، كالحروف الموجودة في المصحف وليس بأصوات قديمة.

ومنهم من قال: بل هو - أيضاً - أصوات قديمة ولم يفرق هؤلاء بين الحروف المنطوقة التي لا توجد إلا متعاقبة، وبين الحروف المكتوبة التي توجد في آن واحد، كما يفرق بين الأصوات والمداد؛ فإن الأصوات لا تبقى بخلاف المداد، فإنه جسم يبقى، ١٥٢/١٢ وإذا كان الصوت لا يبقى امتنع أن يكون الصوت المعين قديماً؛ لأن ما وجب قدمه لازم بقاءه وامتنع عدمه، والحروف المكتوبة قد يراد بها نفس الشكل القائم بالمداد أو ما يقدر بقدر المداد، كالشكل المصنوع في حجر وورق، فيزالة بعض أجزائه تدل على حدوثه، وقد يراد بالحروف نفس المداد.

وأما الحروف المنطوقة، فقد يراد بها - أيضاً - الأصوات المقطعة المؤلفة، وقد يراد

بها حدود الأصوات وأطرافها، كما يراد بالحرف في الجسم حده ومنتهاه، فيقال: حرف الرغيف وحرف الجبل ونحو ذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَبْغِدُ اللَّهُ عَلَيَّ حَرْفٍ﴾ [الحج: ١١] ، وقد يراد بالحروف الحروف الخيالية الباطنة، وهي ما يتشكل في باطن الإنسان من الكلام المؤلف المنظوم قبل أن يتكلم به.

وقد تنازع الناس، هل يمكن وجود حروف بدون أصوات في الحي الناطق؟ على قولين لهم، وعلى هذا تنازعت هذه الطائفة القائلة بقدم أعيان الحروف، هل تكون قديمة بدون أصوات قديمة أم لا بد من أصوات قديمة لم تزل ولا تزال؟

ثم القائلون بقدم الأصوات المعينة تنازعوا في المسموع من القارئ، هل يسمع منه الصوت القديم؟ فقول: المسموع هو الصوت القديم وقيل: بل المسموع هو صوتان: أحدهما: القديم، والآخر: المحدث، فما لا بد منه في وجود القرآن فهو القديم، وما زاد على ذلك فهو المحدث.

١٥٣/١٢

/ وقيل: بل الصوت القديم غير المسموع من العبد.

وتنازعوا في القرآن هل يقال: إنه حال في المصحف والصدور أم لا يقال ذلك؟ على قولين. فقيل: هو ظاهر في المحدث ليس بحال فيه. وقيل: بل القرآن حال في الصدور والمصاحف، فهؤلاء الخلقية والحادثية، والاتحادية والافتراضية، أصل قولهم: أن ما لا يسبق الحوادث فهو حادث مطلقاً. ومن قال بهذا الأصل. فإنه يلزمه بعض هذه الأقوال أو ما يشبه ذلك، فإن من الناس من يجعله حادثاً، يريد أنه كائن بعد أن لم يكن، ويجعل الحادثان إرادات وتصورات لا حروف وأصوات. والداربي وغيره يميلون إلى هذا القول؛ فإنه إما أن يجعل كلام الله حادثاً أو قديماً، وإذا كان حادثاً فإما أن يكون حادثاً في غيره، وإما أن يكون حادثاً في ذاته، وإذا كان قديماً فإما أن يكون القديم المعنى فقط، أو اللفظ فقط، أو كلاهما، فإذا كان القديم هو المعنى فقط لزم ألا يكون الكلام المقروء كلام الله - تعالى - ثم الكلام في ذلك المعنى قد عرف.

وأما قدم اللفظ فقط، فهذا لم يقل به أحد، لكن من الناس من يقول: إن الكلام القديم هو اللفظ، وأما معناه فليس هو داخلاً في مسمى الكلام، بل هو العلم والإرادة وهما قديمان، لكن ليس ذلك داخلاً في مسمى الكلام، فهذا يقول: الكلام القديم هو اللفظ فقط إما الحروف المؤلفة وإما الحروف والأصوات، لكنه يقول: إن معناه قديم. ١٥٤/١٢

وأما الفريق الثاني - الذين قالوا بجواز حوادث لا أول لها مطلقاً، وأن القديم الواجب بنفسه يجوز أن تتعقب عليه الحوادث مطلقاً، وإن كان ممكناً لا واجباً بنفسه -

فهؤلاء القائلون بقدم العالم كما يقولون بقدم الأفلاك ، وأنها لم تزل ولا تزال معلولة لعلة قديمة أزلية، لكن المنتسبون إلى الملل- كابن سينا ونحوه- منهم ، قالوا: إنها صادرة عن الواجب بنفسه الموجب لها بذاته، وأما أرسطو وأتباعه فإنهم قالوا: إن لها علة غائبة تتحرك للتشبه بها في تحركها، كما يحرك المعشوق عاشقه، ولم يثبتوا لها مبدعاً موجبا ولا موجباً قائماً بذاته، ولا قالوا إن الفلك ممكن بنفسه واجب بغيره، بل الفلك عندهم واجب بنفسه، لكن قالوا مع ذلك: إن له علة غائية يتحرك للتشبه بها لا قوام له إلا بها، فجعلوا الواجب بنفسه الذي لا فاعل له مفتقراً إلى علة غائية منفصلة عنه، هذه حقيقة قول أرسطو وأتباعه؛ ولهذا لم يثبتوا الأول عالماً بغيره؛ إذ لم يكن الأول عندهم مبدعاً للفلك؛ فإنه إذا كان مبدعاً يجب أن يكون عالماً بمفعوله، كما قال:

﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤].

ولهذا كانت أقوالهم في الإلهيات من أعظم الأقوال فساداً، بخلاف أقوالهم في ١٥٥/١٢ الطبيعيات؛ ولهذا كان قولهم أشد فساداً في العقل والدين/من قول ابن سينا وأتباعه ، ولم يثبت أرسطو وأتباعه «العللة الأولى» بطريقة الوجود، ولا قسموا الوجود القديم إلى واجب وممكن، بل الممكن عندهم لا يكون إلا حادثاً، ولا أثبتوا للموجود الواجب الخصائص المميزة للرب عن الأفلاك، بل هذا من تصرف متأخريهم الذين خلطوا فلسفتهم بكلام المعتزلة ونحوهم، وإنما أثبت واجب الوجود بطريقة الوجود ابن سينا وأتباعه.

وحقيقة قول هؤلاء وجود الحوادث بلا محدث أصلاً، أما على قول من جعل الأول علة غائية للحركة فظاهر، فإنه لا يلزم من ذلك أن يكون هو فاعلاً لها، فقولهم في حركات الأفلاك نظير قول القدرية في حركة الحيوان، وكل من الطائفتين قد تناقض قولهم؛ فإن هؤلاء يقولون بأن فعل الحيوان صادر عن غيره؛ لكون القدرة والداعي مستلزمين وجود الفعل ، والقدرة والداعي كلاهما من غير العبد.

فيقال لهم : فقولوا هكذا في حركة الفلك بقدرته وداعيه ؛ فإنه يجب أن يكونا صادرين عن غيره، وحينئذ فيكون الواجب بنفسه هو المحدث لتلك الحوادث شيء بعد شيء ، وإن كان ذلك بواسطة العقل، وهذا القول هو الذي يقوله ابن سينا وأتباعه، وهو باطل أيضاً؛ لأن الموجب بذاته القديم الذي يقارنه موجهه ومقتضاه يمتنع أن يصدر ١٥٦/١٢ عنه/حادث بواسطة أو بلا واسطة، فإن صدور الحوادث عن العلة التامة الأزلية يمتنع لذاته.

وإذا قالوا: الحركة بتوسطه، أي بتوسط حركة الفلك، قيل لهم: فالكلام إنما هو في حدوث الحركة الفلكية؛ فإن الحركة الحادثة شيئاً بعد شيء يمتنع أن يكون المقتضى لها علة تامة أزلية، مستلزمة لمعلولها؛ فإن ذلك جمع بين النقيضين؛ إذ القول بمقارنة المعلول لعلته

في الأزل ووجوده معها يناقض أن يتخلف المعلول أو شيء من المعلول عن الأزل، بل
يُمْتَنَعُ أن يكون المقتضى لها ذاتا بسيطة لا يقوم بها شيء من الصفات والأحوال
المقتضية لحدوث الحوادث المتعاقبة المختلفة، بل يُمْتَنَعُ أن يكون المقتضى لها ذاتا موصوفة لا
يقوم بها شيء من الأحوال الموجبة لحدوث الحوادث المذكورة، فإن التجدد والتعدد الموجود
في المعلولات يُمْتَنَعُ صدوره عن علة واحدة بسيطة من كل وجه، فصار حقيقة قولهم أن
الحوادث العلوية والسفلية لا محدث لها.

وهؤلاء يقولون: كلام الله ما يفيض على النفوس الصافية، كما أن ملائكة الله
عندهم ما يتشكل فيها من الصور النورانية، فلا يثبتون له كلاما خارجا عما في نفوس
البشر، ولا ملائكة خارجة عما في نفوسهم غير «العقول العشرة»، و«النفوس الفلكية
التسعة»، مع أن أكثرهم يقولون: إنها أعراض، وقد بين في غير هذا الموضوع أن ما يثبتونه
من المجردات/العقلية التي هي العقول والنفوس والمواد والصور، إنما وجودها في الأذهان ١٥٧/١٢
لا في الأعيان.

وأما الصنف الثالث، الذين فرقوا بين الواجب والممكن، والخالق والمخلوق، والغنى
الذي لا يفتقر إلى غيره، والفقير الذي لا قوام له إلا بالغني، فقالوا: كل ما قارن
الحوادث من الممكنات فهو محدث كائن بعد أن لم يكن، وهو مخلوق مصنوع مربوب،
وأنه يُمْتَنَعُ أن يكون فيما هو فقير ممكن مربوب شيء قديم، فضلا عن أن تقارنه حوادث لا
أول لها؛ ولهذا كانت حركات الفلك دليلا على حدوثه كما تقدم التنبيه على ذلك.

وأما الرب - تعالى - إذا قيل: لم يزل متكلمًا إذا شاء، أو لم يزل فاعلا لما يشاء، لم
يكن دوام كونه متكلمًا بمشيئته وقدرته، ودوام كونه فاعلا بمشيئته وقدرته ممتنعًا، بل هذا
هو الواجب؛ لأن الكلام صفة كمال لا نقص فيه، فالرب أحق أن يتصف بالكلام من
كل موصوف بالكلام؛ إذ كل كمال لا نقص فيه ثبت للمخلوق فالخالق أولى به؛ لأن
القديم الواجب الخالق أحق بالكمال المطلق من المحدث الممكن المخلوق؛ ولأن كل كمال
ثبت للمخلوق فإنما هو من الخالق، وما جاز اتصافه به من الكمال وجب له؛ فإنه لو لم
يجب له لكان إما ممتنعًا وهو محال بخلاف الفرض، وإما ممكنًا، فيتوقف ثبوته له على
غيره، والرب/لا يحتاج في ثبوت كماله إلى غيره؛ فإن معطى الكمال أحق بالكمال، فيلزم ١٥٨/١٢
أن يكون غيره أكمل منه لو كان غيره معطياً له الكمال، وهذا ممتنع؛ بل هو بنفسه المقدسة
مستحق لصفات الكمال، فلا يتوقف ثبوت كونه متكلمًا على غيره، فيجب ثبوت كونه
متكلمًا، وإن ذلك لم يزل ولا يزال، والمتكلم بمشيئته وقدرته أكمل ممن يكون الكلام
لازمًا له بدون قدرته ومشيئته، والذي لم يزل متكلمًا إذا شاء أكمل ممن صار الكلام يمكنه

بعد أن لم يكن الكلام ممكناً له .

وحيثئذ ، فكلامه قديم مع أنه يتكلم بمشيئته وقدرته، وإن قيل: إنه ينادى ويتكلم بصوت ولا يلزم من ذلك قدم صوت معين، وإذا كان قد تكلم بالتوراة والقرآن والإنجيل بمشيئته وقدرته لم يمتنع أن يتكلم بالباء قبل السين، وإن كان نوع الباء والسين قديماً لم يستلزم أن تكون الباء المعينة والسين المعينة قديمة؛ لما علم من الفرق بين النوع والعين، وهذا الفرق ثابت في الإرادة والكلام، والسمع والبصر وغير ذلك من الصفات، وبه تنحل الإشكالات الواردة على وحدة هذه الصفات وتعددتها، وقدمها وحدوثها، وكذلك تزول به الإشكالات الواردة في أفعال الرب، وقدمها وحدوثها، وحدوث العالم .

وإذا قيل: إن حروف المعجم قديمة - بمعنى النوع - كان ذلك ممكناً، بخلاف ما إذا قيل: إن عين اللفظ الذي نطق به زيد وعمرو قديم، فإن هذا مكابرة للحس. والمتكلم يعلم أن حروف المعجم كانت موجودة قبل وجوده بنوعها. وأما نفس الصوت المعين الذي قام به التقطيع أو التأليف المعين لذلك الصوت، فيعلم أن عينه لم تكن موجودة قبله، والمنقول عن الإمام أحمد وغيره من أئمة السنة مطابق لهذا القول؛ ولهذا أنكروا على من زعم أن حرفاً من حروف المعجم مخلوق، وأنكروا على من قال: «لما خلق الله الحروف سجدت له إلا الألف، فقالت: لا أسجد حتى أوامر» ، مع أن هذه الحكاية نقلت لأحمد عن سري السقطي. وهو نقلها عن بكر بن خنيس العابد، ولم يكن قصد أولئك الشيوخ بها إلا بيان أن العبد الذي يتوقف فعله على الأمر والشرع هو أكمل من العبد الذي يعبد الله بغير شرع، فإن كثيراً من العباد يعبدون الله بما تحبه قلوبهم، وإن لم يكونوا مأمورين به، فقصد أولئك الشيوخ أن من عبد الله بالأمر ولم يفعل شيئاً حتى يؤمر به، فهو أفضل ممن عبده بما لم يؤمر به، وذكروا هذه الحكاية الإسرائيلية شاهداً لذلك، مع أن هذه لا إسناد لها، ولا يثبت بها حكم، ولكن الإسرائيلية إذا ذكرت على طريق الاستشهاد بها لما عرف صحته لم يكن بذكرها بأس، وقصدوا بذلك الحروف المكتوبة؛ لأن الألف منتصبة وغيرها ليس كذلك، مع أن هذا أمر اصطلاحي، وخط غير العربي لا يماثل خط العربي، ولم يكن قصد أولئك الأشياخ أن نفس الحروف المنطوقة التي هي مباني أسماء الله الحسنى، وكتبه المنزلة، مخلوقة بآئنة عن الله، بل هذا شيء لعله لم يخطر بقلوبهم، والحروف المنطوقة لا يقال فيها: إنها منتصبة ولا ساجدة، فمن احتج بهذا من قولهم على أنهم يقولون: إن الله لم يتكلم بالقرآن العربي ولا بالتوراة العبرية، فقد قال عنهم ما لم يقولوه.

وأما الإمام أحمد، فإنه أنكر إطلاق هذا القول، وما يفهم منه عند الإطلاق، وهو أن نفس حروف المعجم مخلوقة، كما نقل عنه أنه قال: ومن زعم أن حرفاً من حروف

المعجم مخلوق، فهذا جهمي يسلك طريقاً إلى البدعة، فإنه إذا قال: إن ذلك مخلوق، فقد قال: إن القرآن مخلوق- أو كما قال. ولا ريب أن من جعل نوع الحروف مخلوقاً بئناً عن الله كائناً بعد أن لم يكن، لزم عنده أن يكون كلام الله العربي والعبري ونحوهما مخلوقاً، وامتنع أن يكون الله متكلماً بكلامه، الذي أنزله على عبده محمد ﷺ، فلا يكون شيء من ذلك كلامه، فطريقة الإمام أحمد وغيره من السلف مطابقة للقول الثالث، الموافق لصريح المعقول وصحيح المنقول.

وقال الشيخ الإمام أبو الحسن محمد بن عبد الملك الكرخي الشافعي في كتابه الذي سماه: «الفصول في الأصول»: سمعت الإمام أبا منصور محمد بن أحمد يقول: سمعت الإمام أبا بكر عبد الله بن أحمد يقول: سمعت الشيخ أبا حامد الإسفرائيني يقول: مذهبي ومذهب الشافعي/وفقهاء الأمصار أن القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن قال: إنه ١٦١/١٢ مخلوق فهو كافر، والقرآن حملة جبريل- عليه السلام - مسموعاً من الله، والنبي ﷺ سمعه من جبريل، والصحابة سمعوه من رسول الله ﷺ، وهو الذي نزلوه نحن مقروءاً بالستنا، وفيما بين الدفتين، وما في صدورنا مسموعاً ومكتوباً، ومحفوظاً ومقروءاً، وكل حرف منه كالباء والتاء كله كلام الله غير مخلوق، ومن قال: إنه مخلوق فهو كافر، عليه لعائن الله والملائكة والناس أجمعين.

والكلام على هذه الأمور مبسوط في غير هذا الموضع، وذكر ما يتعلق بهذا الباب من الكلام في سائر الصفات، كالعلم والقدرة والإرادة، والسمع والبصر والكلام في تعدد الصفة واتحادها، وقدمها وحدوثها، أو قدم النوع دون الأعيان، أو إثبات صفة كلية عمومية متناولة الأعيان، مع تجدد كل معين من الأعيان، أو غير ذلك مما قيل في هذا الباب، فإن هذه مواضع مشكلة، وهي من محارات العقول؛ ولهذا اضطرب فيها طوائف من أذكى الناس ونظارهم، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

١٦٢/١٢ / وسئل شيخ الإسلام - قدس الله روحه - عن قال : اختلاف المسلمين في كلام الله - على ثلاثة أنحاء: فقوم إلى أنه قديم الحرف والصوت وهم الحشوية، وقوم إلى أنه حادث بالصوت والحرف وهم الجهمية ومن تابعهم ، وقوم إلى أنه قديم لا بصوت ولا حرف إلا معنى قائم بذات الله وهم الأشعرية؟

فأجاب - رضي الله عنه وأرضاه - :

الحمد لله رب العالمين . قول القائل: « إن اختلاف المسلمين في كلام الله على ثلاثة أنحاء» إلخ هو كلام بحسب ما بلغه من ذلك ، وأكثر من تكلم في هذه المسألة من المتأخرين إنما يذكر فيها بعض اختلاف الناس ، فقوم يحكون أربعة أقوال ، كأبي المعالي ونحوه . وقوم يحكون خمسة أو ستة ، كالشهرستاني ونحوه .

١٦٣/١٢ / والأقوال التي قالها المنتسبون إلى القبلة في هذه المسألة تبلغ سبعة أو أكثر .

الأول : قول المتفلسفة ومن وافقهم من متصوف ، ومتكلم ، كابن سينا وابن عربي الطائي ، وابن سبعين ، وأمثالهم ممن يقول بقول الصابئة ، الذين يقولون: إن كلام الله ليس له وجود خارج عن نفوس العباد، بل هو ما يفيض على النفوس من المعاني؛ إعلاما وطلباً؛ إما من العقل الفعال كما يقوله كثير من المتفلسفة، وإما مطلقاً كما يقوله بعض متصوفة الفلاسفة ، وهذا قول الصابئة ونحوهم، وهؤلاء يقولون: الكلام الذي سمعه موسى لم يكن موجوداً إلا في نفسه، وصاحب «مشكاة الأنوار» وأمثاله في كلامه ما يضاهاه كلام هؤلاء أحياناً، وإن كان أحياناً يكفرهم، وهذا القول أبعد عن الإسلام ممن يقول: القرآن مخلوق .

والقول الثاني: قول الجهمية من المعتزلة وغيرهم، الذين يقولون: كلام الله مخلوق، يخلقه في بعض الأجسام، فمن ذلك الجسم ابتداء، لا من الله، ولا يقوم - عندهم - بالله كلام ولا إرادة ، وأول هؤلاء الجعد بن درهم، الذي ضحى به خالد بن عبد الله القسري- لما خطب الناس يوم عيد النحر- وقال: ضحوا، تقبل الله ضحاياكم، فإني ١٦٤/١٢ مُضَحٌّ بالجعد بن درهم؛ إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً، تعالى الله عما يقول الجعد علواً كبيراً، ثم نزل فذبحه(١).

(١) البخاري في خلق أفعال العباد ص ٧ .

وهؤلاء هم الذين دعوا من دعوه من الخلفاء إلى مقاتلتهم ، حتى امتحن الناس في القرآن بالحنة المشهورة في إمارة المأمون، والمعتمصم والواثق ، حتى رفع الله شأن من ثبت فيها من أئمة السنة؛ كالإمام أحمد- رحمه الله - وموافقيه، وكشفها الله عن الناس في إمارة المتوكل وظهر في الأمة « مقالة السلف » : أن القرآن كلام الله غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، أي هو المتكلم به، لم يبدأ من بعض المخلوقات - كما قالت الجهمية- بل هو منه نزل، كما قال تعالى: ﴿ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ﴾ [الأحقاف: ٢]، وقال: ﴿ وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ ﴾ [الأنعام: ١١٤]، وقال: ﴿ حَمْدُ تَنْزِيلٍ مِنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ [فصلت: ١، ٢] وقوله: ﴿ قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ ﴾ [النحل: ١٠٢].

ثم لما شاعت المحنة كثر اضطراب الناس وتنازعهم في ذلك ، حتى صار أهل السنة والجماعة - المتفقون على أن كلام الله منزل غير مخلوق - يقول كل منهم قولاً يخالف به صاحبه، وقد لا يشعر أحدهم بخلاف الأدلة، وصار أتباع الأئمة الأربعة - كأبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، مع كون الظاهر المشهور عندهم أن القرآن كلام الله غير مخلوق- بين كل طائفة منهم تنازع في تحقيق ذلك، كما سننبه على ذلك.

/ والقول الثالث: قول أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب البصري ومن اتبعه؛ ١٢٥/١٢ هو الأمر كالقلانسى وأبي الحسن الأشعري وغيرهم، أن كلام الله معنى قائم بذات الله، هو الأمر بكل مأمور أمر الله به، والخبر عن كل مخبر أخبر الله عنه، إن عبر عنه بالعربية كان قرآناً، وإن عبر عنه بالعبرية كان تورا، وإن عبر عنه بالسريانية كان إنجيلاً.

والأمر والنهي والخبر ليست أنواعاً له ينقسم الكلام إليها، وإنما كلها صفات له إضافية، كما يوصف الشخص الواحد بأنه ابن لزيد وعم لعمر، وخال لبكر.

والقائلون بهذا القول منهم من يقول: إنه معنى واحد في الأزل، وأنه في الأزل أمر ونهي وخبر، كما يقوله الأشعري.

ومنهم من قال: بل يصير أمراً ونهياً عند وجود المأمور والمنهي.

ومنهم من يقول: هو عدة معان، الأمر والنهي، والخبر، والاستخبار.

وقد ألزم الناس أصحاب هذا القول أن يجعلوا العلم والقدرة والإرادة والحياة شيئاً واحداً، فاعترف محققوهم بصحة الإلزام.

/ وجمهور العقلاء - من أهل السنة وأهل البدعة- يقولون: إن فساد هذا القول معلوم ١٢٦/١٢ بالضرورة ، كما يقولون : إن فساد قول من يقول : إن الأصوات المسموعة من العباد

قديمة معلوم بالضرورة كما يقولون إن فساد قول من يقول: إن المتكلم يكون متكلمًا بكلام يقوم بغيره، وأن العالم يكون عالمًا بعلم يقوم بغيره، والقادر يكون قادرًا بقدرة تقوم بغيره، معلوم بالضرورة.

وكما يقول جمهور العقلاء: إن فساد قول من يقول: إن العلم هو القدرة، والقدرة هي الإرادة، وأن العلم هو العالم، والقدرة هي القادر، معلوم بالضرورة.

القول الرابع: قول طوائف من أهل الكلام والحديث من السامية وغيرهم يقولون: إن كلام الله حروف وأصوات قديمة أزلية، ولها مع ذلك معان تقوم بذات المتكلم، وهؤلاء يوافقون الأشعرية والكلابية في أن تكليم الله لعباده ليس إلا مجرد خلق إدراك للمتكلم، ليس هو أمرًا منفصلا عن المستمع.

ثم إن جمهور هؤلاء لا يقولون: إن تلك الأصوات هي المسموعة من القارئ، بل ١٦٧/١٢ يفرقون بين هذا وهذا. ومنهم طائفة وهم أهل/... (١) يقولون: إن الصوت القديم يسمع من القارئ. ثم قد يقولون تارة: إن القديم نفس الصوت المسموع من القارئ، وتارة يقولون: إنه يسمع من القارئ صوتين، قديمًا ومحدثًا. وكثير منهم - أو أكثرهم - لا يقولون بحلول القديم في المحدث، بل يقولون ظهر فيه كما يظهر الوجه في المرأة.

ومنهم من يقول بحلول القديم في المحدث، وليس هذا القول ولا الأقوال قبله قول أحد من سلف الأمة ولا أئمتها، ولم يقل ذلك لا الإمام أحمد، ولا أئمة أصحابه، ولا غيره من الأئمة، بل هم متفقون على الإنكار على من قال: إن لفظي بالقرآن غير مخلوق، فكيف بمن قال: صوتي غير مخلوق؟ فكيف بمن قال: صوتي قديم؟!

وأما القول بأن المداد الذي في المصحف قديم، فهذا ما رأيناه في كتاب أحد من طوائف الإسلام، ولا نقله أحد عن رجل معروف من العلماء أنه سمعه منه، ولكن طائفة يستكتون عن التكلم في المداد بنفي أو إثبات، ويقولون: لا نقول: إنه قديم، ولكن نسكت سداً للذريعة: إنهم يقولون: إن المداد الذي في المصحف قديم، وأنه لما كان في المحبرة كان محدثًا، فلما صار في الورق صار قديمًا.

١٦٨/١٢ / ورأينا طوائف يكذبون هؤلاء في النقل، وكأن حقيقة الأمر أن أولئك يقولون قول غيرهم بمجرد ما بلغهم من إطلاق قولهم، أو لما ظنوه لازماً لهم، أو لما سمعوه ممن يجازف في النقل ولا يحزره، وربما سمعوه من بعض عوامهم إن كان ذلك قد وقع.

وهذا الباب وقع فيه غلط بهذا السبب، حتى غلط الناس على من يعظمونه؛ وبهذا

(١) يياض بالأصل.

السبب غلط أبا طالب الإمام أحمد فيما نقله عنه، فإنه قرأ عليه: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] وسأله: هذا مخلوق؟ فقال له أحمد: هذا ليس بمخلوق . فبلغه أن أبا طالب حكى عنه أنه قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق ، فغضب عليه أحمد، وقال: أنا قلت لك: لفظي بالقرآن غير مخلوق؟ فقال: لا . ولكن قرأت عليك: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ فقلت لك: هذا غير مخلوق، فقلت: نعم . فقال: فلم حكيت عني أني قلت لك: لفظي بالقرآن غير مخلوق؟ فقال: لم أحكه عنك، وإنما حكيتك عن نفسي ، قال: فلا تقل هذا، فإني لم أسمع عالماً يقول هذا ، ولكن قل : القرآن حيث تصرف كلام الله غير مخلوق .

ولهذا قال البخاري في « كتاب خلق الأفعال » : إن « اللفظية » هؤلاء يذكرون قولهم عن أحمد وهم لا يفهمون دقة قوله، وموضع الشبهة أنه إذا قال هذا، فالإشارة تكون إلى الكلام من حيث هو كلام، مع قطع النظر عما بلغ به من حركات العبد وصوته، كما أن الرجل إذا كتب اسم الله – تبارك وتعالى – وسمع قائلاً يذكر الله فقال: هذا ١٦٩/١٢ ربي كان صادقاً ، ولو قيل له : أتعبد هذا؟ لقال : نعم – لأن المشار إليه هو المسمى بذلك – ألا تعلم المكتوب ؟ والاسم يراد به من الكلام المؤلف المسمى، فإذا قال: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ [الفتح: ٢٩] فالمراد أن المسمى الذي اسمه محمد هو رسول الله، ليس المراد أن نفس اللفظ والخط هو رسول الله .

ومن هنا تنازع الناس في « الاسم » ، هل هو المسمى أو غيره، وكان الصواب أن يمنع من كلا الإطلاقين، ويقال كما قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الأعراف: ١٨٠] وكما قال ﷺ : « إن لله تسعة وتسعين اسماً، من أحصاها دخل الجنة » (١) . والذين أطلقوا أنه المسمى كان أصل مقصودهم أن المراد به هو المسمى، وأنه إذا ذكر الاسم فالإشارة به إلى مسماه، وإذا قال العبد: حمدت الله، ودعوت الله، وعبدت الله، فهو لا يريد إلا أنه عبد المسمى بهذا الاسم .

والذين نفوا ذلك رأوا أن نفس اللفظ أو الخط ليس هو الأعيان المسماة بذلك، وآخرون فرقوا بين التسمية والاسم ، فجعلوا الألفاظ هي التسمية ، وجعلوا الاسم هو الأعيان المسماة بالألفاظ، فخرجوا عن موجب اللغة المعروفة التي جاء بها الكتاب والسنة .

وأصل مقصود الطوائف كلها صحيح، إلا من توسل منهم بقوله إلى قول باطل؛ ١٧٠/١٢ مثل قول الجهمية: إن الاسم غير المسمى؛ فإنهم توسلوا بذلك إلى أن يقولوا: أسماء الله غيره . ثم قالوا: وما كان غير الله فهو مخلوق بائن عنه، فلا يكون الله – تعالى – سمي

(١) البخاري في التوحيد (٧٣٩٢) ومسلم في الذكر والدعاء (٥/٢٦٧٧ ، ٦) .

نفسه باسم، ولا تكلم باسم من أسمائه، ولا يكون له كلام تكلم به، بل لا يكون كلامه إلا ما كان مخلوقاً بائناً عنه.

فهؤلاء لما علم السلف أن مقصودهم باطل أنكروا إطلاقهم القول بأن كلام الله غير الله، وأن علم الله غير الله وأمثال ذلك؛ لأن لفظ «الغير» مجمل، يحتمل الشيء البائن عن غيره، ويحتمل الشيء الذي ليس هو إياه ولا هو بائن عنه. فمن قال: إنه غيره ليجعله بائناً عنه، كان كلا المعنيين صحيحاً، وإن كان في العبارة تقصير.

وهكذا أنكروا الأئمة قول من قال: لفظي بالقرآن مخلوق أو غير مخلوق. وقالوا: من قال: هو مخلوق، فهو جهمي، ومن قال غير مخلوق فهو مبتدع. وكذلك قالوا في «التلاوة، والقراءة»؛ لأن اللفظ والتلاوة والقراءة يراد بهما المصدر الذي هو فعل العبد، وأفعال العباد مخلوقة، فمن جعل شيئاً من أفعالهم وأصواتهم وغير ذلك من صفاتهم غير مخلوق فهو مبتدع، ويراد بـ«اللفظ» نفس الملفوظ، كما يراد بالتلاوة والقراءة نفس الكلام، وهو القرآن نفسه. ومن قال: كلام/الله الذي أنزله على نبيه ﷺ وقرأه المسلمون مخلوق فهو جهمي.

ومن المعلوم أنه إذا سمع الناس كلاماً مُحدّث يُحدّث بحديث النبي ﷺ، كقوله: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى»^(١) قالوا: هذا كلام النبي ﷺ، أو هذا كلامه بعينه؛ لأنهم قد علموا أن النبي ﷺ تكلم بذلك الكلام، لفظه ومعناه، وتكلم بصوته، ثم المبلغ له عنه بلغه بصوت نفسه، فالكلام كلام النبي ﷺ، هو الذي تكلم بمعانيه وألف حروفه بصوته، والمبلغ له بلغه بفعل نفسه وصوت نفسه.

فإذا قالوا: هذا كلام النبي ﷺ، كانت إشارتهم إلى نفس الكلام الذي هو الكلام حروفه ونظمه ومعانيه، لا إلى ما اختص به المبلغ من حركاته وأصواته؛ بل يضيفون الصوت إلى المبلغ فيقولون: صوت حسن، وما كان في الكلام من فصاحة حروفه ونظمه وبلاغة معانيه فإنما يضاف إلى المتكلم به ابتداءً، لا إلى المبلغ له؛ ولكن يضاف إلى المبلغ حسن الأداء؛ كتجويد الحروف، وتحسين الصوت؛ ولهذا قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦].

١٧٢/١٢ / وكان النبي ﷺ يعرض نفسه على الناس، فيقول: «ألا رجل يحملني إلى قومه لأبلغ كلام ربي؟»^(٢)، وقال النبي ﷺ: «زينوا القرآن بأصواتكم»^(٣)، وقال: «الله أشد أذنًا

(١) سبق تخريجه ص ٤٢٤.

(٢، ٣) سبق تخريجهما ص ٤١٣.

إلى الرجل يحسن الصوت بالقرآن من صاحب القَيْتَةِ إلى قَيْتِهِ»(١).

فبين الله ورسوله أن القرآن المسموع كلام الله لا كلام أحد من المخلوقين، والناس يقرؤونه بأصواتهم ، فمن قال: إن هذا القرآن المسموع ليس هو كلام الله، أو هو كلام القارئ كان فساد قوله معلوماً بالضرورة شرعاً وعقلاً، كما أن من قال: إن هذا الصوت المسموع ليس هو صوت العبد أو هو صوت الله، كان فساد قوله معلوماً بالضرورة شرعاً وعقلاً، بل هذا هو كلام الله لا كلام غيره، سمعه جبريل من الله، وسمعه النبي ﷺ من جبريل، وسمعه المسلمون من نبيهم، ثم بلغه بعضهم إلى بعض ، وليس لأحد من الوسائط فيه إلا التبليغ بأفعاله وصوته، لم يحدث منهم أحد شيئاً من حروفه، ولا نظمه، ولا معانيه، بل جميع ذلك كلام الله - تعالى .

القول الخامس: قول الهشامية والكرامية ومن وافقهم: أن كلام الله حادث قائم بذات الله بعد أن لم يكن متكلماً بكلام، بل ما زال عندهم قادراً على الكلام، وهو عندهم لم يزل متكلماً ؛ بمعنى أنه لم يزل قادراً على الكلام، وإلا فوجود الكلام عندهم في الأزل ممتنع، كوجود الأفعال عندهم، وعند من وافقهم من أهل الكلام، كالمعتزلة وأتباعهم. ١٧٣/١٢ وهم يقولون: إنه حروف وأصوات حادثة بذات الرب، بقدرته ومشيئته. ولا يقولون: إن الأصوات المسموعة، والمداد الذي في المصحف قديم، بل يقولون: إن ذلك محدث.

القول السادس: قول الجمهور وأهل الحديث وأئمتهم: إن الله - تعالى - لم يزل متكلماً إذا شاء ، وأنه يتكلم بصوت، كما جاءت به الآثار، والقرآن وغيره من الكتب الإلهية. كلام الله تكلم الله به بمشيئته وقدرته، ليس ببائن عنه مخلوقاً. ولا يقولون: إنه صار متكلماً بعد أن لم يكن متكلماً، ولا أن كلام الله - تعالى - من حيث هو هو حادث، بل ما زال متكلماً إذا شاء ، وإن كان كلم موسى وناذاه بمشيئته وقدرته، فكلامه لا ينفد، كما قال تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لَكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفَذَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نُنْفِذَ كَلِمَاتِ رَبِّي وَلَوْ جِثْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩].

ويقولون: ما جاءت به النصوص النبوية الصحيحة، ودلت عليه العقول الزكية الصريحة، فلا ينفون عن الله - تعالى - صفات الكمال - سبحانه وتعالى - فيجعلونه كالجمادات التي لا تتكلم، ولا تسمع ولا تبصر، فلا تكلم عابديها، ولا تهديهم سبيلاً،

(١) ابن ماجه في إقامة الصلاة والسنة فيها (١٣٤٠) وفي الزوائد: «إسناده حسن»، وأحمد ١٩/٦، ٢٠، كلاهما

عن فضالة بن عبيد.

«أذنا»: أي استماعاً. انظر: النهاية ٣٣/١.

ولا ترجع إليهم قولاً ولا تملك لهم ضرراً ولا نفعاً.

١٧٤/١٢ / ومن جعل كلام الله لا يقوم إلا بغير الله كان المتصف به هو ذلك الغير، فتكون الشجرة هي القائلة لموسى: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ﴾ [طه: ١٤]؛ ولهذا اشتد نكير السلف على من قال ذلك، وقالوا: هذا نظير قول فرعون: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾ [النازعات: ٢٤] أي: هذا كلام قائم بغير الله؛ ولهذا صرح بحقيقة ذلك الاتحادية - كابن عربي ونحوه - الذين يقولون:

وكل كلام في الوجود كلامه سواء علينا نثره ونظامه

وأهل هذا القول - الموافقون للسلف والأئمة - لا يقولون: إن الرب كان مسلوباً صفات الكمال في الأزل، وأنه كان عاجزاً عن الكلام حتى حدث له قدرة عليه، كالطفل. والذين يقولون: إن القرآن مخلوق يجعلون الكلام لغيره، فيسلبونه صفات الكمال، ويقولون: إنه لا يقدر على الكلام في الأزل، لا على كلام مخلوق ولا غيره. وهم إن لم يصرحوا بالعجز عن الكلام في الأزل فهو لازم لقولهم. والكرامية فروا من الأول، وجعلوه متكلماً بكلام يقوم به، لكن لم يجعلوه متكلماً في الأزل، بل ولا قادراً على الكلام في الحقيقة في الأزل.

والكلابية - ومن وافقهم من السالية ونحوهم - وصفوه بالكلام في الأزل، وقالوا: إنه موصوف به أزلاً وأبداً، لكن لم يجعلوه قادراً على الكلام، ولا متكلماً بمشيئته ١٧٥/١٢ واختياره، ولا يقدر أن يحدث شيئاً/ يكون به مكلماً لغيره، لكن يخلق لغيره إدراكاً بما لم يزل، كما يزيل العمى عن الأعمى الذي لا يرى الشمس التي كانت ظاهرة متجلية، لا أن الشمس في نفسها تجلت وظهرت، وهذا يقوله كثير من هؤلاء في رؤيته: إنها ليست إلا مجرد خلق الإدراك، ليس هناك حجب منفصلة عن الرأى، فلا يكشف، حجاباً، ولا يرفع حجاباً.

والقرآن مع الحديث ومع العقل يرد على هؤلاء؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١] ولو كان الحجاب هو عدم الرؤية لكان الوحي وإرسال الرسل من وراء حجاب، وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَوِقًا﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وفي الصحيح: «إذا دخل أهل الجنة الجنة نادى نادى مناد: يا أهل الجنة، إن لكم عند الله موعداً يريد أن ينجزكموه، فيقولون: ما هو؟ ألم يبيض وجوهنا، ويثقل موازيننا، ويدخلنا الجنة، وينجيننا من النار؟». قال: «فيكشف الحجاب فينظرون إليه، فما أعظاهم شيئاً أحب إليهم من النظر»^(١) والآثار في

(١) مسلم في الإيمان (٢٩٧/١٨١).

ذلك كثيرة .

وأيضاً، فقول الكلابية : إن الحقائق المتنوعة شيء واحد، وقول الآخرين: إن الأصوات المتضادة تجتمع في آن واحد، مما يقول أكثر العلماء العقلاء أنه معلوم الفساد بالضرورة ، وقد بسط الكلام على هذه الأقوال في غير هذا الموضع .

/والمقصود هنا الجواب عن قول هذا القائل: فقوم إلى أنه قديم الصوت والحرف، وهم ١٧٦/١٢ الحشوية، إن أراد بذلك قول من يقول: إن نفس الأصوات مجتمعة في الأزل ، فهذا قول من تقدم من السالمية، وغيرهم من أهل الكلام والحديث .

وأما قول القائل: «حشوية» ، فهذا اللفظ ليس له مسمى معروف لا في الشرع، ولا في اللغة، ولا في العرف العام، ولكن يذكر أن أول من تكلم بهذا اللفظ عمرو بن عبيد . وقال : كان عبد الله بن عمر حشويًا، وأصل ذلك: أن كل طائفة قالت قولًا تخالف به الجمهور والعامية ينسب إلى أنه قول الحشوية، أي الذين هم حشو في الناس ليسوا من المتأهلين عندهم، فالمعتزلة تسمى من أثبت القدر حشويًا، والجهمية يسمون مشبته الصفات حشوية، والقرامطة- كأتباع الحاكم- يسمون من أوجب الصلاة والزكاة والصيام والحج حشويًا .

وهذا كما أن الرافضة يسمون قول أهل السنة والجماعة قول الجمهور ، وكذلك الفلاسفة تسمى ذلك قول الجمهور، فقول الجمهور وقول العامة من جنس واحد .

فإن كان قائل ذلك يعتقد أن الخاصة لا تقوله، وإنما تقوله العامة والجمهور، فأضافه إليهم وسماه حشوية، والطائفة تضاف تارة إلى الرجل الذي هو رأس مقالته، كما يقال: الجهمية، والأباضية، والأزارقة، والكلابية، والأشعرية، والكرامية،/ويقال في ١٧٧/١٢ أئمة المذاهب: مالكية، وحنفية، وشافعية، وحنبلية، وتارة تضاف إلى قولها وعملها، كما يقال: الروافض، والخوارج ، والقدرية، والمعتزلة ، ونحو ذلك، ولفظة الحشوية لا ينسب لا عن هذا ولا عن هذا .

وأما قوله : « وقوم ذهبوا إلى أنه حادث بالصوت والحرف- وهم الجهمية » فهو كلام من لا يعرف مقالات الناس؛ فإن الجهمية يقولون: إن الله لا يتكلم ، وليس له كلام، وإنما خلق شيئاً فعبّر عنه، ومنهم من قال: إنه يتكلم بكلام يخلقه في غيره، وهو قول المعتزلة .

وأما الكرامية فتقول: إن القرآن كلام الله غير مخلوق، وهو متكلم به بحرف وصوت. ويقولون مع ذلك: إنه حادث قائم به، وهم ليسوا من الجهمية، بل يردون

عليهم أعظم الرد، وهم أعظم مباينة لهم من الأشعرية. ويقولون مع ذلك: إن القرآن حادث في ذات الله.

ثم من هؤلاء من يقول: إن كلام الله كله حادث ومنهم من لا يقول ذلك، وهذا القول معروف عن أبي معاذ التومني، وزهير البابي، وداود بن علي الأصبهاني، بل والبخاري صاحب الصحيح وغيره، وطوائف كثيرة يذكر عنهم هذا، فليس كل من قال: إنه حادث كان من الجهمية، ولا يقول: إنه مخلوق.

١٧٨/١٢ / وأما قوله: «وقوم نحوا إلى أنه قديم لا بصوت ولا حرف، إلا معنى قائم بذات الله - وهم الأشعرية» فهذا صحيح، ولكن هذا القول أول من قاله في الإسلام عبد الله بن كلاب؛ فإن السلف والأئمة كانوا يشتون لله - تعالى - ما يقوم به من الصفات، والأفعال، المتعلقة بمشيئته وقدرته. والجهمية تنكر هذا وهذا، فوافق ابن كلاب السلف على القول بقيام الصفات القديمة، وأنكر أن يقوم به شيء يتعلق بمشيئته وقدرته.

وجاء أبو الحسن الأشعري بعده - وكان تلميذاً لأبي علي الجبائي المعتزلي ثم إنه رجع عن مقالة المعتزلة، وبين تناقضهم في مواضع كثيرة، وبالغ في مخالفتهم في مسائل القدر، والإيمان، والوعد والوعيد، حتى نسبوه بذلك إلى قول المرجئة، والجبرية والواقفة - وسلك في الصفات طريقة ابن كلاب. وهذا القول في القرآن هو قول ابن كلاب في الأصل، وهو قول من اتبعه كالأشعري وغيره.

وقوله: «فمن قال: إن الحرف والصوت الملفوظ بهما عين الكلام القديم فلاهل الحق فيه رأيان: رأي بتكفيره، ورأي بتبديعه»، إلى قوله: «وليعلم أن الحرف اللساني والحرف البناني كلاهما مقيد بزمام تصرفه».

١٧٩/١٢ / فيقال: أما القول بأن المداد المكتوب قديم فما علمنا قائلًا معروفًا قال به، وما رأينا ذلك في كتاب أحد من المصنفين، لامن أصحاب أبي حنيفة، ولا مالك، ولا الشافعي ولا أحمد، بل رأينا في كتب طائفة من المصنفين من أصحاب مالك، والشافعي، وأحمد، إنكار القول بأن المداد قديم، وتكذيب من نقل ذلك، وفي كلام بعضهم ما يدل على أن في المصحف حرفاً قديماً ليس هو المداد.

ثم منهم من يقول: هو ظاهر فيه، ليس بحال، ومنهم من يقول هو حال. وفي كلام بعضهم ما يقتضي أن يكون ذلك هو الشكل؛ شكل الحرف وصورته، لا مادته التي هي مداده، وهذا القول - أيضاً - باطل، كما أن القول بأن شيئاً من أصوات الآدميين قديم هو قول باطل، وهو قول قاله طائفة من أصحاب مالك، والشافعي، وأحمد، وجمهور

هؤلاء ينكرون هذا القول. وكلام الإمام أحمد وجمهور أصحابه في إنكار هذا القول كثير مشهور.

ولا ريب أن من قال: إن أصوات العباد قديمة فهو مفتر مبتدع، له حكم أمثاله، كما أن من قال: إن هذا القرآن ليس هو كلام الله فهو مفتر مبتدع، له حكم أمثاله.

ومن قال: إن القرآن العربي ليس هو كلام الله، بل بعضه كلام الله وبعضه ليس ١٢/١٨٠ كلام الله فهو مفتر مبتدع، له حكم أمثاله. ومن قال: إن معنى آية الكرسي، وآية الدين، ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ و﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ معنى واحد فهو مفتر مبتدع، له حكم مثله.

وأما التكفير، فالصواب أنه من اجتهد من أمة محمد ﷺ، وقصد الحق، فأخطأ لم يكفر، بل يغفر له خطؤه. ومن تبين له ما جاء به الرسول، فشق الرسول من بعد ما تبين له الهدى، واتبع غير سبيل المؤمنين، فهو كافر. ومن اتبع هواه، وقصر في طلب الحق، وتكلم بلا علم، فهو عاص مذنب، ثم قد يكون فاسقاً، وقد تكون له حسنات ترجع على سيئاته.

فالتكفير يختلف بحسب اختلاف حال الشخص، فليس كل مخطئ ولا مبتدع، ولا جاهل ولا ضال، يكون كافراً، بل ولا فاسقاً، بل ولا عاصياً، لا سيما في مثل «مسألة القرآن»، وقد غلط فيها خلق من أئمة الطوائف، المعروفين عند الناس بالعلم والدين.

وغال بهم يقصد وجها من الحق فيتبعه، ويعزب عن وجه آخر لا يحققه، فيبقى عارفاً ببعض الحق جاهلاً ببعضه، بل منكراً له.

ومن هاهنا نشأ نزاعهم، فالذين قالوا: إنه مخلوق، رأوا أن الكلام لا يكون إلا ١٢/١٨١ بقدرة المتكلم ومشيتته، وإن كلاماً لازماً لذات المتكلم لا يعقل؛ فإنه إن جعل معنى واحداً كان مكابرة للعقل، وكذلك إن جعل أصواتاً أزلية، ثم ظنوا أن ما كان بقدرة الرب ومشيتته لا يكون إلا منفصلاً عنه، وما انفصل عنه فهو مخلوق، ولهذا أنكروا أن يجيء، أو يأتي، أو ينزل، وغير ذلك مما جاء به الكتاب والسنة.

وآخرون وافقوهم على هذا الأصل الذي أحدثه أولئك، وهو أنه لا يقوم به ما يتعلق بمشيتته وقدرته، لكن رأوا أن كلاماً لا يقوم بالمتكلم لا يكون كلاماً له، فقالوا: إن كلامه قائم به.

ثم رأى فريق أن قدم الأصوات ممتنع، فجعلوا القديم هو المعنى، ثم رأوا أن تعدد المعاني القديمة ممتنع، وأنه يفضي إلى وجود معاني لا نهاية لها، فقالوا: هو معنى واحد.

ورأى فريق آخر أن كون المعاني المتنوعة معنى واحداً ممتنع، وكون الرب لم يتكلم بحروف القرآن، بل خلقها في غيره موافقة لمن جعل الكلام لا يقوم بالتكلم؛ فإن تلك الحروف المنظومة - كالقرآن العربي - إن قالوا: هو كلام الله لزم ألا يكون كلامه قائماً به بل بغيره، وإن قالوا: ليس كلاماً لله لزم أن يكون كلاماً لمن خلقت فيه، فلا يكون الكلام العربي كلاماً لله، بل كلاماً لمن خلق فيه. وهذا هو الذي أنكروه على من قال: القرآن مخلوق. والذي قال إنه مخلوق، لم يقل إلا هذا، فلزمهم أن يوافقوا في الحقيقة قول من يقول: القرآن مخلوق، وإن ضموا إلى ذلك قولاً لا حقيقة له يخالف العقل والنقل، وهو إثبات معنى واحد يكون هو جميع معاني التوراة، والإنجيل، والقرآن، لكنهم إنما قالوا ذلك فراراً من أقوال ظنوها باطلة، فلم يقصدوا إلا الفرار عما رأوه باطلاً، فوقعوا في أقوال لها لوازم تقتضي بطلانها - أيضاً.

فلما رأى هذا الفريق الثاني ما أجاب به هؤلاء، قالوا: إنه حروف وأصوات، قديمة أزلية. فرد عليهم غيرهم. وقالوا: إن الأصوات متضادة في نفسها، والضدان لا يجتمعان، وأقل ما في الأمور القديمة أن تكون مجتمعة، وقالوا لهم: الأصوات مستلزمة للحركات المستلزمة للقدرة والإرادة، فلا تكون الأصوات إلا بقدرة وإرادة، وما كان كذلك لم يكن قديم العين، لكن النزاع في كونه قديم النوع. وقالوا: الأصوات هي في نفسها يمتنع بقاؤها، وما امتنع بقاؤه امتنع قدمه، فامتنع قدم الأصوات.

وقال آخرون: إذا كان الأمر كذلك كان متكلماً بحروف، وأصوات، حادثة بمشيئته وقدرته، قائمة بذاته، لكن يمتنع قدم شيء من ذلك؛ لأن الحوادث لا تكون أزلية، ورأوا أن هذا القول ينجيهم من/سائر ما وقع فيه غيرهم، وليس فيه ما ينكر أولئك عليهم، إلا أن يقوم بذات الرب ما يتعلق بمشيئته وقدرته.

فإن المعتزلة نفت أن يقوم به شيء من المعاني، وعبروا عن ذلك بأنه لا يقوم به شيء من الأعراض والحوادث، فسموا ما يقوم به من العلم، والقدرة، والحياة، أعراضاً. وما يقوم به من الخلق، والإحسان والإتيان، والمجيء، والنزول حوادث. وقالوا - لسلف الأمة وأئمتها وجمهورها - إن قلت: الكلام المعين لازم له، فقد قلت: إنه تقوم به الأعراض، وإن قلت: يتكلم باختياره وقدرته، فقد قلت: تقوم به الحوادث.

فقال هؤلاء: كلام المعتزلة وقولهم: لا تقوم به هذه الأمور، كلام باطل، مخالف للكتاب والسنة، ولإجماع سلف الأمة، وهو - أيضاً - مخالف لصريح العقل؛ فإن إثبات عالم بلا علم، وقادر بلا قدرة، وحي بلا حياة، ممتنع في صريح العقل، وكذلك إثبات خالق وعادل بلا خلق ولا عدل، وإثبات فاعل لا يقوم به فعل، وإثبات رب لا يقدر على

التصرف بنفسه، بل يكون بمنزلة الجماد سلب لصفات الكمال عنه، كما أن إثبات رب لا يعلم ولا يقدر سلب لصفات الكمال عنه.

/قال هؤلاء : فإذا قلنا : إنه تكلم بالكلام، حروفه ومعانيه، بمشيئته وقدرته، سلمنا ١٢/١٨٤ من هذه المحاذير، ولم يكن منا محذور شرعي ولا عقلي.

فقال لهم الفريق السابع: ولكن جعلتموه عاجزاً عن الكلام في الأزل، مسلوباً للكمال، ولزمتكم أن يقال: إذا كان من الأزل إلى الأبد لم يتكلم ثم تكلم، كان ذلك أمراً حادثاً، فيحتاج إلى سبب حادث، والقول في ذلك الحادث كالقول في الأول، فيلزم تسلسل الحوادث، فإن كان ذلك ممتنعاً بطل قولكم، وإن كان جائزاً فقولوا: لم يزل متكلماً إذا شاء، كما قاله أئمة السنة وجماهير أهل الحديث، فإنكم - حينئذ - تكونون قد وصفتم ربكم بصفات الكمال أزلاً وأبداً.

قالوا: وهذا القول خير من سائر الأقوال، مع موافقته المعقول وصحيح المنقول. فقال لهم أولئك: هذا يستلزم حوادث لا أول لها. وذلك ممنوع، فقال لهم هؤلاء: هذا كلام مبتدع، وإنما أخذتموه عن المعتزلة لم يأت به كتاب ولا سنة، ولا قاله أحد من سلف الأمة وأئمتها، ولا دل عليه العقل؛ بل العقل يدل على نقيضه.

والذين قالوا هذا القول من المعتزلة ومن تبعهم من الكرامية والأشعرية، ظنوا أنهم بهذا القول يثبتون حدوث العالم، بناء على أن الأجسام لا تخلو من الأعراض المحدثة، وما لا يخلو من الحوادث فهو/محدث، وهذا القول هو الذي سلط عليهم الفلاسفة ١٢/١٨٥ الدهرية القائلين بقدم العالم؛ فإن هذا القول الذي قالوه وجعلوه مستلزماً لحدوث العالم هو مناقض لحدوث العالم، بل هو مناقض لإثبات الصانع، فهم قصدوا نصر الإسلام بما ينافي دين الإسلام.

ولهذا كثر ذم السلف لمثل هذا الكلام، وهذا هو أصل الكلام المذموم عند سلف الأمة وأئمتها، وذلك لأن الشيء إذا كان يمكن وجوده ويمكن عدمه فلا يوجد إلا بمقتضى يستلزم وجوده، وإن جاز وجوده بدون ذلك أمكن أن تكون المخلوقات - التي يمكن وجودها وعدمها - وجدت بلا فاعل، فلا بد للممكنات من وجود واجب يحصل به وجودها، ولا تكون مع وجود المقتضى التام محتملة للوجود والعدم، بل يكون وجودها لازماً حتماً؛ فإن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وإذا شاء الرب شيئاً لم يمكن ألا يكون، بل يجب كونه بمشيئة الرب - تعالى - المستلزمة لقدرته.

قالوا: وإذا كان كذلك، فالحوادث الذي يمكن وجوده ويمكن عدمه إذا حدث بدون

سبب حادث مع استواء نسبته إلى جميع الأوقات، واستواء نسبة جميع الحوادث والأوقات إلى مشيئة الرب وقدرته لزم من ذلك أن يكون قد تخصص بعض الحوادث بالحدوث، ١٨٦/١٢ وبعض/الأزمنة بالحدوث، من غير مخصص يقتضى ذلك، ومن غير سبب حادث يقتضى الحادث.

وهذا، مع أنه فاسد في صريح العقول، فهو يبطل ما استدلوا به على إثبات الصانع، فلا بد - حينئذ - أن يكون لحدوث الحوادث سبب حادث، وحينئذ فما من حادث إلا وهو مسبق بحادث، وحينئذ فهذا يقتضى أن الله إذا كان متكلماً بمشيئته وقدرته، أمكن أنه لا يزال متكلماً بمشيئته وقدرته، ولم يجر أن يصير متكلماً بعد أن لم يكن متكلماً بحال؛ لأن ذلك يقتضى حدوث الحادث بلا سبب حادث وهو ممتنع، ويقتضى أنه تجدد له من صفات الكمال ما أمكن ثبوته في الأزل، وذلك ممتنع؛ وذلك لأن صفات الكمال التي يمكن اتصاف الرب بها لا يجوز أن يتوقف ثبوتها له على غيره؛ لأنه يلزم أن يكون ذلك الغير هو المعطي له صفات الكمال، ومعطي غيره صفات الكمال أولى بأن يكون هو الرب - تعالى - ورب العالمين، الخالق ما سواه، الذي يعطيه صفات الكمال لا يكون غيره ربا له بوجه من الوجوه، سبحانه وتعالى عن ذلك.

وحينئذ فيجب اتصافه بالكلام إذا شاء أزلاً وأبداً.

١٨٧/١٢ قال هؤلاء: وهذا الأصل يبطل حجة الفلاسفة الدهرية، التي/احتجوا بها على قدم العالم، وعجزتم أنتم معاصر المعتزلة وأتباعكم - من المتكلمين القائلين بامتناع دوام الحوادث - عنها، فإنهم ألزموكم على أصولكم؛ إذ قدرتم ثبوت موجود لا يتكلم بمشيئته وقدرته، ولا يفعل شيئاً، بل يمتنع منه في الأزل كل شيء يكون منه؛ من كلام أو فعل. فقالوا: إذا قدرنا وجود هذا، وأنه يبقى دائماً أبداً، لا يتكلم ولا يفعل شيئاً، ثم تكلم وفعل، فلا بد من سبب أوجب حدوث هذا الكلام والفعل، إما حدوث قدرة أو إرادة، أو علم أو غير ذلك من الأسباب. فأما إذا قدر حاله فيما لا يزال كحالهما فيما لم يزل، امتنع أن يتجدد له كلام، أو فعل، أو غير فعل.

فهذه حجة الفلاسفة عليكم، وأنتم لم تحيئوهم إلا بالمكابرة أو بالإلزام، فالمكابرة: دعوكم حدوث الحوادث بلا حدوث سبب، بل جعلتم نفس القدرة أو الإرادة القديمة تخصص أحد المتماثلين عن المثل الآخر بلا سبب أصلاً، مع أن نسبتها إلى جميع المتماثلات نسبة واحدة، وهذا مع أنه معلوم البطلان بالضرورة، فهو يسد عليكم طريق «إثبات الصانع»، فإنه مبني على أن الحوادث لا بد لها من محدث، والمخصص لا بد له من مخصص، والترجيح لا بد له من مرجح، إذا كان المخصص أو المرجح من

الممكنات، أو المحدثات.

وأما الإلزام : فقولكم : إن هذا الإشكال لازم للفلاسفة ، كما هو لازم لنا؛ فإن ١٢/١٨٨ الحوادث إذا امتنع حدوثها عن علة تامة أزلية- وليس عندكم إلا العلة التامة الأزلية- لزم ألا يكون للحوادث محدث.

وأما نحن إذا سلطنا طريق سلف الأمة وأئمتها، فنقول لهؤلاء الفلاسفة : بل خلق الله السموات والأرض في ستة أيام، كما أخبرت به الرسل، فحدثت بأسباب حدثت قبل ذلك، وإذا قلنا: إنه لم يزل متكلما إذا شاء - ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢] كان ما يحدث حادثاً بما شاء أن يتكلم به من كلامه، لا سيما إذا قيل بنظير ذلك في إرادته - سبحانه وتعالى - وأمكنا أن نجيب الفلاسفة بجواب آخر، مركب عنا وعنكم.

فنقول لهم : وجود حوادث لا أول لها ممكن أو ممتنع؟

فإن قلتم : ممتنع، لزمكم القول بحدوث العالم، وأمكنا - حينئذ - صحة قول الكرامية ونحوهم.

وإن قلتم: هو ممكن . قيل : فممكنا - حينئذ - أن يكون هذا العالم حدث بسبب حادث قبله . وكذلك السبب الآخر لا إلى غاية، والكلام على هذه الأمور مبسوط في غير هذا الموضع .

والمقصود هنا التنبيه على أن هذه مقامات دقيقة، مشكلة، بسببها افتقرت الأمة ١٢/١٨٩ واختلفت، فإذا اجتهد الرجل في متابعة الرسول، والتصديق بما جاء به، وأخطأ في المواضع الدقيقة التي تشبه على إذكاء المؤمنين، غفر الله له خطاياه؛ تحقيقاً لقوله: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] وقد ثبت في الصحيح أن الله قال: «قد فعلت»^(١).

وأما قول القائل: «ومن قال: كلام الله منزه عن سمات الحدوث إذ الصوت والحرف لازمهما الحدوث، فكما لذاته التنزيه عن سمات الخلق كذلك لقوله الحق فيقال له:

لا نزاع بين المسلمين- بل وسائر أهل الملل وغيرهم من العقلاء - أن الخالق منزه عن سمات الحدوث؛ فإن قدمه ضروري، فيمتنع أن يقوم دليل على حدوثه، و«السمة» هي العلامة والدليل. ولكن منازعوك في الصوت والحرف جمهور الخلائق؛ إذ لم يوافق

(١) مسلم في الإيمان (١٢٦/٢٠٠) عن ابن عباس.

الكلاية على قولهم أحد من الطوائف، لا الجهمية، ولا المعتزلة، ولا الضرارية، ولا النجارية، ولا الكرامية، ولا السالمية، ولا جمهور المرجئة والشيعة، ولا جمهور أهل الحديث والفقه والتصوف، ولا الفلاسفة؛ لا الإلهيون، ولا الطبايعيون على اختلاف أصنافهم.

وخصومهم منهم من يقول: الحروف محدثة مخلوقة في محل منفصل عن الله، كما ١٩٠/١٢ يقولون هم ذلك، لكن يقولون: هذا كلام الله ليس لله/كلام غيره، كما أجمع المسلمون على أن هذا كلام الله، بل أجمعت الأمم على أن الكلام لا يعقل إلا كذلك.

فإن قلتم: هذا هو كلام الله، لزمكم أن يكون كلامه مخلوقاً، وإن قلتم: ليس ذلك كلام الله، خالفتم المعلوم بالاضطرار من الشرع واللغة، وإن قلتم: نسمى هذا كلام الله، وهذا كلام الله، كلاهما حقيقة بطريق الاشتراك اللفظي. قيل لكم: فإذا ثبت أن الكلام المخلوق في غيره هو كلام له حقيقة، بطل أصل حجبتكم، التي احتججتم بها، حيث قلتم: الكلام لا يكون كلاماً إلا لمن قام به، ولا يكون المتكلم متكلماً بكلام يحل في غيره.

وقالوا لكم - أيضاً - : إثبات المعنى الذي أثبتموه غير هذه الحروف، والأصوات يحتاج إلى إثبات وجوده، ثم إثبات قدمه، ثم إثبات حدوثه، وكل من هذه المقامات أنتم فيها منقطعون، كما هو مبسوط في موضعه، وكما اعترف بذلك فضلاء هذه المقالة.

والفريق الثاني يقول لكم: إنا نسلم لكم أن الحروف والأصوات محدثة، لكن نقول: هي كلام الله القائم بذاته، فإن قلتم: هذا يستلزم كونه محلاً للحوادث، قالوا لكم: ونفس هذا من كلام المعتزلة الذي تلقيتموه عنهم، وليس لكم على ذلك حجة، ١٩١/١٢ لا عقلية ولا شرعية، وقد اعترف فضلائكم بأن هذا القول يلزم جمهور الطوائف، وقال لكم منازعوكم: قد دل على هذا الأصل الأدلة الشرعية والعقلية.

والفريق الثالث: يقول لكم: هب أنها محدثة، أهي محدثة الأعيان أم نوعها محدث؟ فإن قلتم: إن كل فرد من أفرادها محدث لم ينفعكم. وإن قلتم: بل النوع محدث لامتناع حوادث لا تنهاى. قيل لكم: هذا مما ينازعكم فيه جمهور أهل الحديث، مع جمهور الفلاسفة، وينازعكم فيه أئمة الملل وأئمة النحل، وينازعكم فيه الأئمة من أهل التوراة والإنجيل، والقرآن، والأئمة، من الصابئة، والفلاسفة، والمجوس وغيرهم، وإنما ابتدع هذا القول في الإسلام طائفة من أهل الكلام، الذين ذمهم أئمة الدين، وأعلام المسلمين، وهذا القول ليس معلوماً بالكتاب والسنة والإجماع، ولا قاله أحد من السلف والأئمة؛ وإنما هو قول مبتدع، ومبتدعه يزعم أن العقل دل عليه، ويثبت به حدوث العالم، والعلم

بإثبات الصانع .

وهؤلاء يقولون له : العقل يدل على نقيضه، وأنه مناف مضاد لحدوث العالم، وإثبات الصانع، وهذا مبسوط في موضعه، وإنما المقصود التنبيه على ما في هذا الكلام من موارد النزاع، ومواقع الإجماع.

/ وقول القائل : كما لذاته التنزيه عن سمات الخلق، فكذلك لقوله الحق . فهذا من ١٩٢/١٢
جنس سجع الكهان، الذي لا يقيم حقًا ولا يبطل باطلا، فهل تقول: إن كل ما وصف به الرب من الصفات يتصف به كل ما له من الكلمات، أو غيرها من الصفات؟ وإذا قيل: إن الرب تعالى إله قادر، خالق معبود، فهل يجب أن يكون شيء من كلماته وصفاته إلهًا قادرًا، خالقًا، معبودًا؟ وهذا القول يضاوي قول النصارى، الذين قالوا: كما أن أقنوم الوجود إله، فكذلك أقنوم الكلمة والروح، فيثبتون للصفات الإلهية، التي أثبتوها للذات.

والرب - تعالى - له كلام قائم بمحل لا يوجد بغيره، إذ لا بد للكلام من محل لا يوجد الكلام بدونه، فهل يجب أن يفتقر الرب إلى محل يقوم به، كما يفتقر الكلام إلى ذلك؟ ولكن يجب تنزيه كلامه عن كل نقص وعيب؛ إذ هو المستحق للكمال في ذاته، وصفاته، وأفعاله، ويمتنع أن يخلو عن صفات الكمال من الحياة، والعلم، والقدرة، والكلام، وغير ذلك من صفات الكمال، مع أنه يتصف بها بعض مخلوقاته، فالموصوف الواجب الوجود القديم الأزلي أحق بصفات الكمال من المخلوقات، وكل كمال ثبت لمخلوق فمن الخالق استفاده، والخالق أوجه إياه، وأعطاه فواهب الكمال، ومعطيه أحق به وأولى.

وهذا مما يعبر عنه كل قوم باصطلاحهم، حتى تقول المتفلسفة: / كل كمال ثبت ١٩٣/١٢
للمعلول فهو من كمال العلة. ومعلوم أن المخلوق الذي خلق من قبل، ولم يك شيئًا ليس له من نفسه شيء أصلا، بل كل ما له فمن خالقه - سبحانه وتعالى.

وأما قوله: ولتعلم أن الحرف اللساني والحرف البنائي كلاهما مقيد بزمان، بصرفه المولى متكلم قبل الزمان، فتعالى كلامه عن أن تكتنفه الحدثان، فقد عرف منازعة المنازعين له في هذا، ولم يذكر إلا مجرد الدعوى، وقد علم أن تصور الدعوى معلوم الفساد بالضرورة عند أكثر العقلاء، وأن الدليل عليها مقدمات ينازعه فيها جمهور العقلاء، وآخرها ينتهي إلى مقدمات تلقوها عن شيوخهم المعتزلة؛ فإن الكلابية والأشعرية إنما أخذوا مقدمات هذا الكلام، ومادته منهم. وقد عرف حالهم في ذلك.

وقوله: المولى متكلم قبل الزمان، إن أراد أنه - سبحانه وتعالى - قبل السموات

والأرض ، والليل والنهار، وقبل جميع المخلوقات، فهذا حق ، لكن من أين له أن كل ما كلم به عباده، ويكلمهم به يوم القيامة، يجب أن يكون قبل جميع المخلوقات؟ ومن أين له أنه قبل خلق العالم كان منادياً لموسى، قائلاً له: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ [طه: ١٤].

١٩٤/١٢ / وإن أراد أنه - سبحانه وتعالى - قبل ما يوصف بالقبل فهذا ممتنع، فإنه - سبحانه - موصوف بأنه الأول قبل كل شيء، وإن أراد بذلك أن الزمان مقدار الفعل والحركة، وأن ذلك ممتنع في الأزل، فقد عرف أن أئمة الملل والنحل ينازعونه في هذا، مع اتفاق أهل الملل على أن الله خالق السموات والأرض في ستة أيام، وقوله: إن الحرف والصوت أداتان يعبر بهما عن المعنى القائم بذات الله، كما يعبر الإنسان عما قام به من الطلب؛ تارة بالبنان، وتارة باللسان، وتارة بالرأس عند طلب الرواح، وعند طلب الإتيان - فهذا مذهب الحق، ومركب الصدق .

فيقال له : هذا عليه اعتراضات:

أحدها : أن يقال: ما ذلك المعنى القائم بالذات؟ أهو واحد كما يقوله الأشعري، وهو عنده مدلول التوراة ، والإنجيل ، والقرآن ومدلول آية الكرسي والدين، ومدلول سورة الإخلاص وسورة الكوثر؟ أم هو معان متعددة؟ فإن قال بالأول، كان فسادة معلوماً بالاضطرار. ثم يقال: التصديق فرع التصور، ونحن لا نتصور هذا ، فبين لنا معناه، ثم تكلم على إثباته، فإن قال: هو نظير المعاني الموجودة فينا كان هذا الكلام بعد النزول عما يحتمله من التشبيه والتمثيل باطلاً؛ لأن الذي فينا معان متعددة متنوعة، وإما معنى واحد هو أمر بكل مأمور به، وخبر عن كل مخبر عنه، فهذا غير متصور.

١٩٥/١٢ / الثاني: أن يقال: هب أنه متصور. فما الدليل على ثبوته؟ وما الدليل على قدمه؟

الثالث: أن يقال: قولك: الصوت والحرف عبارة عنه، أتعنى به الأصوات المسموعة من القراء، أو الحروف الموجودة في التلاوة والمصاحف ، وإما حروفاً وأصواتاً غير هذه؟ فإن قلت بالأول ، كان باطلاً من وجوه:

أحدها : أنه كل من أجاد القراءة عبر عما في نفس الله، من غير أن يكون الله عبر عما في نفسه، فيكون المخلوق أفدر من الخالق.

الثاني: أن كثيراً من القراء - أو أكثرهم- لا يفقهون أكثر معاني القرآن، والتعبير عما في نفس المعبر فرع على معرفته، فمن لم يفهم جميع معاني القرآن- كلام الله- فكيف

يعبر عن تلك المعاني؟!!

الثالث: أن الناس لا يفهمون معاني القرآن، إلا بدلالة ألفاظ القرآن على معانيه، فإذا سمعوا ألفاظه وتدبروه كان اللفظ لهم دليلاً على المعاني، والمستدل باللفظ على المعنى الذي أراده المتكلم يمتنع أن يكون هو المعبر باللفظ عن المعنى؛ فإن المعبر باللفظ عن المعنى يعرف المعنى أولاً، ثم يدل غيره عليه بالعبارة، والناس في القرآن على ضد ١٩٦/١٢ هذه الحال، فيمتنع أن يكونوا هم المعبرين به.

الرابع: أن كل واحد منهم يعلم أنه تعلم القرآن العربي من غيره، وأنه ليس له فيه إلا الحفظ، والتبليغ، والأداء، بل يعلم أنه إذا حفظ خطب الخطباء، وشعر الشعراء، لم يكن هو المعبر عما في أنفسهم بذلك الكلام، بل يكون الكلام كلامهم، وهو قد حفظه، وأداه، وبلغه. فكيف بكلام رب العالمين؟!!

الخامس: أن كل واحد يعلم بالاضطرار أن نفس القرآن العربي كان موجوداً قبل وجود كل القراء. وأن الناس إنما تلقوه عن محمد ﷺ وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً. وبالجملة، فالدلالة على فساد هذا القول أكثر من أن تحصر.

وإن قلت: بل الحروف والأصوات المعبر بها عن المعاني التي أرادها الله من حروف وأصوات كانت موجودة قبل وجود القراء، ولكن كل من القراء حفظ ذلك النظم العربي، الذي كان موجوداً قبله، قيل لك: فحيث قد كان ثم حروف وأصوات غير هذه الأصوات المسموعة من القراء، وغير المداد المكتوب في المصاحف، وهذا هو الحق الذي ١٩٧/١٢ اتفق عليه جميع الخلق.

فقول القائل: إنه ما ثم إلا المعنى القائم بالذات، أو هذه الحروف والأصوات ليس بحق، ويقال له حيثئذ: فتلك الحروف والأصوات أهي من كلام الله الذي تكلم به؟ أم هي مخلوقة خلقها في غيره؟ فإن قلت: هي من كلام الله - تعالى - لزمت ما فررت منه، حيث أقررت أن لله كلاماً هو حروف وأصوات، كما يقوله جمهور المسلمين. وإن قلت: ليست كلاماً لله، فهذه أولى من أن تكون كلاماً لله. وحيث فلا يكون هذا القرآن كلام الله، وهذا مما يعلم بطلانه بالضرورة من دين الإسلام.

وأما قوله: من قال: لفظي عين كلام الله، فقد انسلخ عن ربة العقل، وغرق في بحر العمية والجهل. فيقال: قول القائل: لفظي عين كلام الله، كلام مجمل؛ فإن «اللفظ» في الأصل مصدر لفظ يلفظ لفظاً، كما أن «التلاوة» والقراءة» في الأصل مصدر تلا يتلو، وقرأ يقرأ، ويعبر باللفظ والتلاوة، والقراءة عن نفس الكلام الملفوظ

به، المتلو المقروء .

فإن الناس إذا قالوا : اللفظ يدل على المعنى، لم يريدوا باللفظ المصدر، بل يريدون به المفوظ به، وإذا قالوا لمن سمعوه يتكلم: هذه ألفاظ حسنة، أرادوا به ما يلفظه، كما قال تعالى: ﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨] يراد باللفظ نفس الفعل، وقد يراد به نفس القول الذي لفظه اللفظ. وهذا كـ «القرآن» قد يراد به المصدر، وقد يراد به الكلام المقروء، وقال تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ . فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَآتِجْ قُرْآنَهُ﴾ [القيامة: ١٧، ١٨] والقرآن هنا مصدر، كما في الآية عن ابن عباس، قال: علينا أن نجمعه في صدرك، ثم أن تقرأه بلسانك، فإذا قرأه جبريل فاستمع لقراءته، ثم إن علينا أن نبينه.

وقد يراد بـ «القرآن» نفس الكلام المقروء، كما قال: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُمْ وَأَنْصِتُوا﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، وقوله: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّذِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]، وقال تعالى: ﴿لَوْ أَنْزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُتَصَدِّعًا مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [الحشر: ٢١]، وقال تعالى: ﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ [الإسراء: ٨٨] ونظائره كثيرة.

إذا كان كذلك، فقول القائل: لفظي هو عين كلام الله، إن أراد به المصدر فقد أخطأ؛ فإن نفس حركاته ليست هي كلام الله، وهذا لا يقوله أحد يفهم ما يقول.

وإن أراد الثاني : كان المعنى أن هذا القرآن الذي أتى به هو عين كلام الله، وهذا هو الذي يقصده الناس، إذا قالوا: الذي يقرأ/القراء عين كلام الله، وهذا الذي نسمعه من القراء عين كلام الله، وهذا الذي يقرأ في الصلاة عين كلام الله، لا يقصد أحد أن يجعل حركات العباد نفس كلامه.

ثم إذا قال القائل هذا فقد وافق قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلِمَةَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، بل قد علم بالاضطرار من دين الاسلام أن هذا الذي يقرؤه المسلمون ويكتبونه في مصاحفهم هو كلام الله لا كلام غيره، تارة يسمع منه كما سمعه موسى بن عمران، وتارة يسمع من المتلقين عنه كما سمعه الصحابة من الرسول، فهذا الذي نسمعه هو كلام الله، متلقى عنه مسموعاً من المبلغ عنه، قال تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ لِأُنذِرْكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]، وقال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [المائدة: ٦٧]، وقال تعالى: ﴿لِيَعْلَمَ أَنَّ قَدْ أَتَوْا رِسَالَتِي رَيْبًا﴾ [الجن: ٢٨]. والناس يعلمون أن الكلام كلام من قاله أمراً

بأمره، مخبراً بخبره، مبتدئاً به، لا كلام من بلغه عن غيره وأداه.

فالناس يقرؤون القرآن، وليس هو كلامهم، ولكنه كلام يقرؤونه بأفعالهم وأصواتهم، وإذا كان كلام النبي ﷺ وكلام غيره إذا رواه الناس عنه، وبلغوه وقرؤوه، فهو كلام النبي ﷺ، وغيره من المتكلمين بذلك الكلام، والنبي ﷺ/تكلم بلفظه، ونظمه، ومعناه، ٢٠٠/١٢ وتكلم به بحروف وأصوات، مع أن أصوات الرواة ليست صوت النبي ﷺ، فالقرآن إذا قرأه الناس وبلغوه بأصواتهم وأفعالهم، كان أولى بأن يكون كلام الله، وإن كانوا لم يسموه من الله، بل من الخلق.

ومما ينبغي أن يعلم: أن قول الله ورسوله والمؤمنين: أن هذا كلام الله، بل قول الناس لما بلغ من كلام المخلوقين أن هذا كلام فلان حق، كما اتفق على ذلك الناس، لكن عرضت شبهة لكثير من المنتطعين، فلم يفرقوا بين ما إذا سمع كلام المتكلم به، وبين ما إذا سمع من غيره، فظنوا أنه إذا قال: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦] كان بمنزلة سماع موسى كلام الله.

فقال طائفة: المسموع أصوات العباد، وكلام الله ليس هو أصوات العباد، فلا يكون المسموع كلام الله.

وقالت طائفة: بل هذا كلام الله، وهذا مخلوق، فكلام الله مخلوق.

وقالت طائفة: بل هذا كلام الله، وكلام الله غير مخلوق، فهذا غير مخلوق. ٢٠١/١٢

وهذا إذا أطلقوه «مجملاً» فهو حق، لكن قال بعضهم: هذا لفظي أو تلاوتي أو صوتي؛ فلفظي أو تلاوتي أو صوتي غير مخلوق، فضلوا كما ضل غيرهم، ولو اهتمدوا لعلموا أنا إذا قلنا: هذا كلام الله، فلم نشر إليه بما امتاز قارئ عن قارئ، إذا كان من المعلوم أنه ما يسمع من كل قارئ فهو كلام الله، مع العلم بأن صوت هذا القارئ ليس هو صوت هذا القارئ، فقد اتحد من جهة كونه كلام الله، واختلف من جهة أصوات القراء، وهو كلام الله باعتبار الحقيقة المتحدة، لا باعتبار ما اختلف فيه أحوال القراء.

وهذا لأن الكلام إنما يقصد به لفظه ومعناه، ولفظه هو الحروف المقروءة المنظومة. وإن كانت الحروف أصواتاً مقطعة، أو هي أطراف الأصوات المقطعة، فهي من الكلام باعتبار صورتها الخاصة من التقطيع والتأليف، لا باعتبار المادة الصوتية التي يشترك فيها جميع الصائتين، ولهذا ما كان في الكلام من بلاغة وبيان، وحسن تأليف ونظم، وكمال معان وغير ذلك، فهو للمتكلم بلفظه ومعناه، ليس هو لمجرد صفات الذي بلغه وأداه.

وأما قول القائل: من قال: إن مذهب جهم بن صفوان هو مذهب الأشعري أو ٢٠٢/١٢ قريب أو سواء معه، فهو جاهل بمذهب الفريقين؛ إذ الجهمية/قائلون بخلق القرآن، وبخلق جميع... (١).

والأشعري يقول بقدم القرآن، وأن كلام الإنسان مخلوق للرحمن، فوضح لليب كل من المذاهب الثلاثة.

فيقال: لا ريب أن قول ابن كُلاب والأشعري - ونحوهما من المثبتة للصفات - ليس هو قول الجهمية، بل ولا المعتزلة، بل هؤلاء لهم مصنفات في الرد على الجهمية والمعتزلة، وبيان تضليل من نفاها، بل هم تارة يكفرون الجهمية والمعتزلة، وتارة يضللونهم، لا سيما والجهم هو أعظم الناس نفياً للصفات، بل وللأسماء الحسنى. قوله من جنس قول الباطنية القرامطة، حتى ذكروا عنه أنه لا يسمى الله شيئاً، ولا غير ذلك من الأسماء التي يسمى بها المخلوق؛ لأن ذلك - بزعمه - من التشبيه الممتنع، وهذا قول القرامطة الباطنية.

وحكى عنه أنه لا يسميه إلا «قادرًا فاعلاً»؛ لأن العبد عنده ليس بقادر ولا فاعل؛ إذ كان هو رأس المجبرة، وقوله في الإيمان شر من قول المرجئة؛ فإنه لا يجعل الإيمان إلا مجرد تصديق القلب. وابن كلاب - إمام الأشعرية - أكثر مخالفة لجهم، وأقرب إلى ٢٠٣/١٢ إلى السلف/من الأشعري نفسه، والأشعري أقرب إلى السلف من القاضي أبي بكر الباقلاني. والقاضي أبو بكر وأمثاله أقرب إلى السلف من أبي المعالي وأتباعه؛ فإن هؤلاء نفوا الصفات؛ كالاستواء، والوجه، واليدين.

ثم اختلفوا، هل تناول أو نفوض؟ على قولين أو طريقين، فأول قولي أبي المعالي هو تأويلها، كما ذكر ذلك في «الإرشاد» وآخر قوليه تحريم التأويل ذكر ذلك في «الرسالة النظامية»، واستدل بإجماع السلف على أن التأويل ليس بسائغ ولا واجب.

وأما الأشعري نفسه وأئمة أصحابه، فلم يختلف قولهم في إثبات الصفات الخبرية، وفي الرد على من يتأولها، كمن يقول: استوى بمعنى استولى. وهذا مذكور في كتبه كلها، كـ «الموجز الكبير» و «المقالات الصغيرة، والكبيرة»، و «الإبانة» وغير ذلك. وهكذا نقل سائر الناس عنه، حتى المتأخرون، كالرازي والأمدي ينقلون عنه إثبات الصفات الخبرية، ولا يحكون عنه في ذلك قولين.

فمن قال: إن الأشعري كان ينفىها، وإن له في تأويلها قولين، فقد افترى عليه، ولكن هذا فعل طائفة من متأخري أصحابه، كأبي المعالي ونحوه؛ فإن هؤلاء أدخلوا في

(١) بياض بالأصل.

مذهبه أشياء من أصول المعتزلة .

/والاشعري ابتلى بطائفتين؛ طائفة تبغضه، و طائفة تحبه، كل منهما يكذب عليه ٢٠٤/١٢
ويقول: إنما صنف هذه الكتب تَقِيَّةً، وإظهاراً لموافقة أهل الحديث والسنة، من الخنبلية وغيرهم. وهذا كذب على الرجل؛ فإنه لم يوجد له قول باطن يخالف الأقوال التي أظهرها، ولا نقل أحد من خواص أصحابه، ولا غيرهم عنه ما يناقض هذه الأقوال الموجودة في مصنفاته؛ فدعوى المدعى أنه كان يبطن خلاف ما يظهر دعوى مردودة شرعاً وعقلاً، بل من تدبر كلامه في هذا الباب – في مواضع – تبين له قطعاً أنه كان ينصر ما أظهره، ولكن الذين يحبونه ويخالفونه في إثبات الصفات الخبرية يقصدون نفي ذلك عنه، لئلا يقال: إنهم خالفوه، مع كون ما ذهبوا إليه من السنة، قد اقتدوا فيه بحجته التي على ذكرها يقولون، وعليها يعتمدون.

والفريق الآخر دفعوا عنه؛ لكونهم رأوا المنتسبين إليه لا يظهرون إلا خلاف هذا القول، ولكونهم اتهموه بالتقية، وليس كذلك، بل هو انتصر للمسائل المشهورة عند أهل السنة، التي خالفهم فيها المعتزلة؛ كمسألة «الرؤية» و «الكلام» وإثبات «الصفات» ونحو ذلك، لكن كانت خبرته بالكلام خبرة مفصلة، وخبرته بالسنة خبرة مجملّة فلذلك وافق المعتزلة في بعض أصولهم التي التزموا لأجلها خلاف السنة، واعتقد أنه يمكنه الجمع بين تلك الأصول، وبين الانتصار للسنة، كما فعل في مسألة الرؤية والكلام، والصفات الخبرية وغير ذلك.

/والمخالفون له من أهل السنة والحديث، ومن المعتزلة والفلاسفة يقولون: إنه ٢٠٥/١٢ متناقض، وإن ما وافق فيه المعتزلة يناقض ما وافق فيه أهل السنة، كما أن المعتزلة يتناقضون فيما نصرّوا فيه دين الإسلام، فإنهم بنوا كثيراً من الحجج على أصول تناقض كثيراً من دين الإسلام، بل جمهور المخالفين للأشعري من المثبتة والنفاة يقولون: إن ما قاله في «مسألة الرؤية والكلام» معلوم الفساد بضرورة العقل.

ولهذا يقول أتباعه: إنه لم يوافقنا أحد من الطوائف على قولنا في «مسألة الرؤية»، والكلام» فلما كان في كلامه شوبٌ^(١) من هذا وشوب من هذا، صار يقول من يقول: إن فيه نوعاً من التجهم. وأما من قال: إن قوله قول جهم، فقد قال الباطل. ومن قال: إنه ليس فيه شيء من قول جهم، فقد قال الباطل، والله يحب الكلام بعلم وعدل، وإعطاء كل ذي حق حقه، وتنزيل الناس منازلهم.

(١) أي: خلط. انظر: المصباح المنير، مادة «شوب».

وقول جهم هو النفي المحض لصفات الله - تعالى - وهو حقيقة قول القرامطة الباطنية، ومنحرفي المتفلسفة ؛ كالفارابي وابن سينا. وأما مقتصد الفلاسفة كأبي البركات صاحب «المعتبر» ، وابن رشد الحفيد- ففي قولهم من الإثبات ما هو خير من الجملة قولهم خير من قول جهم، وقول ضرار بن عمرو الكوفي خير من قولهم .

وأما ابن كلاب والقلانسي والأشعري فليسوا من هذا الباب، بل هؤلاء معروفون بالصفائية، مشهورون بمذهب الإثبات؛ لكن في أقوالهم شيء من أصول الجهمية، وما يقول الناس : إنه يلزمهم بسببه التناقض، وأنهم جمعوا بين الضدين، وأنهم قالوا ما لا يعقل، ويجعلونهم مذبذبين لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء ، فهذا وجه من يجعل قولهم شيئاً من أقوال الجهمية، كما أن الأئمة - كأحمد وغيره - كانوا يقولون: افترت الجهمية على ثلاث فرق : فرقة يقولون: القرآن مخلوق. وفرقة تقف ولا تقول : مخلوق ولا غير مخلوق. وفرقة تقول : ألفاظنا بالقرآن مخلوقة .

ومن المعلوم أنهم إنما أرادوا بذلك افتراقهم في «مسألة القرآن» خاصة، وإلا فكثير من هؤلاء يثبت الصفات والرؤية، والاستواء على العرش. وجعلوه من الجهمية في بعض المسائل ؛ أي أنه وافق الجهمية، فيها ليتبين ضعف قوله، لا أنه مثل الجهمية ولا أن حكمه حكمهم؛ فإن هذا لا يقوله من يعرف ما يقول.

ولهذا عامة كلام أحمد إنما هو يجهم اللفظية ، لا يكاد يطلق القول بتكفيرهم كما يطلقه بتكفير المخلوقية، وقد نسب إلى هذا القول غير واحد من المعروفين بالسنة والحديث؛ كالحسين الكرابيسي، ونعيم بن حماد الخزازي، والبويطي، والحارث المحاسبي، ومن الناس من نسب إليه البخاري.

٢٠٧/١٢ | والقول بأن «اللفظ غير مخلوق» نسب إلى محمد بن يحيى الذهلي وأبي حاتم الرازي، بل وبعض الناس ينسبه إلى أبي زرعة أيضاً ، ويقول : إنه هو وأبو حاتم هجرا البخاري لما هجره محمد بن يحيى الذهلي ، والقصة في ذلك مشهورة.

وبعد موت أحمد وقع بين بعض أصحابه وبعضهم، وبين طوائف من غيرهم بهذا السبب، وكان أهل الثغر مع محمد بن داود، والمصيصي شيخ أبي داود، يقولون بهذا. فلما ولي صالح بن أحمد قضاء الثغر: طلب منه أبو بكر المروزي أن يظهر لأهل الثغر «مسألة أبي طالب» فإنه قد شهدا صالح وعبد الله أبناء أحمد، والمروزي، وفوران، وغيرهم. وصنف المروزي كتاباً في الإنكار على من قال: إن لفظي بالقرآن غير مخلوق، وأرسل في ذلك إلى العلماء بمكة والمدينة، والكوفة والبصرة، وخراسان وغيرهم؛

فوافقوه، وقد ذكر ذلك أبو بكر الخلال في «كتاب السنة» وبسط القول في ذلك .

ومع هذا فطوائف من المتسبين إلى السنة، وإلى أتباع أحمد، كأبي عبد الله بن منده، وابن نصر السجزي، وأبي إسماعيل الأنصاري/وأبي العلاء الهمداني وغيرهم يقولون: ٢٠٨/١٢ لفظنا بالقرآن غير مخلوق . ويقولون: إن هذا قول أحمد، ويكذبون - أو منهم من يكذب - برواية أبي طالب، ويقولون: إنها مفتعلة عليه، أو يقولون: رجع عن ذلك، كما ذكر ذلك أبو نصر السجزي، في كتابه «الإبانة» المشهور.

وليس الأمر كما قاله هؤلاء؛ فإن أعلم الناس بأحمد وأخص الناس وأصدق الناس في النقل عنه، هم الذين رووا ذلك عنه، ولكن أهل خراسان لم يكن لهم من العلم بأقوال أحمد ما لأهل العراق، الذين هم أخص به. وأعظم ما وقعت فتنة «اللفظ» بخراسان، وتُعصَّب فيها على البخاري - مع جلالته وإمامته - وإن كان الذين قاموا عليه أيضاً أئمة أجلاء، فالبخاري - رضي الله عنه - من أجل الناس.

وإذا حسن قصدهم، واجتهد هو وهم، أثابه الله وإياهم على حسن القصد والاجتهاد، وإن كان قد وقع منه أو منهم بعض الغلط والخطأ فالله يغفر لهم كلهم، لكن من الجهال من لا يدري كيف وقعت الأمور، حتى رأيت بخط بعض الشيوخ الذين لهم علم ودين، يقول: مات البخاري بقرية خرتنك، فأرسل أحمد إلى أهل القرية يأمرهم ألا يصلوا عليه لأجل قوله في «مسألة اللفظ»، وهذا من أبين الكذب على أحمد والبخاري، وكاذبه جاهل بحالهما. فإن البخاري - رضي الله عنه - توفي سنة ست وخمسين، بعد موت أحمد بخمسة عشر سنة، فإن أحمد توفي سنة إحدى وأربعين، وكان أحمد مكرماً ٢٠٩/١٢ للبخاري معظماً، وأما تعظيم البخاري وأمثاله لأحمد فهذا أظهر من أن يذكر.

والبخاري ذكر في كتابه في «خلق الأفعال» أن كلتا الطائفتين لا تفهم كلام أحمد. ومن الطائفة الأخرى المنتسبة إلى السنة، وأتباع أحمد؛ أبو نعيم الأصبهاني، وأبو بكر البيهقي، وغيرهما ممن يقول: إنهم متبعون لأحمد، وأن قولهم في «مسألة اللفظ» موافق لقول أحمد. ووقع بين ابن منده وأبي نعيم بسبب ذلك مشاجرة، حتى صنف أبو نعيم كتابه في «الرد على الحروفية الحلولية»، وصنف أبو عبد الله كتابه في الرد على «اللفظية».

والمنتصرون للسنة - من أهل الكلام والفقه؛ كالأشعري، والقاضي أبي بكر بن الطيب، والقاضي أبي يعلى وغيرهم - يوافقون أحمد على الإنكار على الطائفتين، على من يقول: لفظي بالقرآن مخلوق، وعلى من يقول: لفظي بالقرآن غير مخلوق، ولكن يجعلون سبب الكراهة كون القرآن لا يلفظ؛ لأن اللفظ الطرح والرمي.

ثم هؤلاء منهم من ينكر تكلم الله بالصوت. ومنهم من يقر بذلك، بل منهم من يقول: إن الصوت المسموع هو الصوت القديم، وينكرون مع ذلك على من يقول: لفظي بالقرآن غير مخلوق، لظنهم أن الكراهة/في ذلك لما فيه من الطرح والرمي، وليس الأمر على ما ظنوه؛ فإن الإمام أحمد وغيره من الأئمة لم ينكروا قول القائل: لفظي بالقرآن مخلوق أو غير مخلوق لكون اللفظ الطرح؛ فإنه لو كان كذلك لما أنكروا إلا مجرد ما يتصرف من حروف لفظ يلفظ، وليس كذلك، بل أنكروا على من قال: التلاوة والقراءة مخلوقة، وعلى من قال: تلاوتي وقراءتي غير مخلوقة، مع جواز قول المسلمين: قرأت القرآن وتلوته.

وأيضاً، فإنه يجوز أن يقال: لفظت الكلام وتلفظت به، كما قال تعالى: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨]، ولكن الإمام أحمد وغيره من أئمة السنة قالوا: من قال: لفظي بالقرآن وتلاوتي أو قراءتي مخلوقة فهو جهمي. ومن قال: إنه غير مخلوق فهو مبتدع؛ لأن «اللفظ» و«التلاوة» و«القراءة» يراد به مصدر لفظ يلفظ لفظاً، ومصدر قرأ يقرأ قراءة، وتلا يتلو تلاوة، ومسمى المصدر هو فعل العبد وحركاته، ليس هو بقديم باتفاق سلف الأمة وأئمتها، حتى القدرية القائلون بأن أفعال العباد غير مخلوقة. يقولون: إن ذلك ليس بقديم. ويقولون: إنه مخلوق لله.

والسلف والأئمة – كحماد بن زيد، والمعتمر بن سليمان، ويحيى بن سعيد القطان، و٢١١/١٢ وأحمد بن حنبل وغيرهم – أنكروا على من قال: إن أقوال العباد وأفعالهم غير مخلوقة، وقال يحيى بن سعيد: ما زلت أسمع أصحابنا يقولون: إن أفعال العباد مخلوقة، وقال بعض هؤلاء: من قال إن هذا غير مخلوق فهو بمنزلة من قال: إن سماء الله وأرضه غير مخلوقة.

وقد يراد بالتلاوة والقرآن واللفظ نفس القرآن، الذي أنزله الله على نبيه محمد ﷺ، الذي هو كلام الله. ومن قال: إن كلام الله الذي أنزله على نبيه مخلوق فهو جهمي؛ ولهذا قال أحمد وغيره من السلف: القرآن كلام الله حيث تصرف غير مخلوق، ولم يقل أحد من السلف والأئمة. إن أصوات العباد بالقرآن غير مخلوقة أو قديمة، ولا قال – أيضاً – أحد منهم: إن المداد الذي يكتب به القرآن قديم، أو غير مخلوق. فمن قال: إن شيئاً من أصوات العباد، أو أفعالهم أو حركاتهم، أو مدادهم قديم، أو غير مخلوق، فهو مبتدع ضال، مخالف لإجماع السلف والأئمة.

وقد بدع أحمد بن حنبل من هو أحسن حالا من هؤلاء، وأمر بهجرهم إن لم يرجعوا عن بدعتهم.

و«مسألة القرآن» قد كثر فيها اضطراب الناس، حتى قال بعضهم: مسألة الكلام حيرت عقول الأنام، وغالبهم يقصدون وجها من/الحق، ويعزب عنهم وجه آخر، وكلام ٢١٢/١٢ الأئمة من أشد الكلام، كأحمد بن حنبل ومن قبله من أئمة المسلمين، من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وسائر الأئمة الذين لهم في الأمة لسان صدق؛ مثل سعيد بن المسيب، وعلى بن الحسين، وعلقمة، والأسود، والحسن البصري، وابن سيرين، وغيرهم من التابعين، ومثل مالك، والثوري، والأوزاعي، والليث بن سعد، وحماد ابن زيد، وحماد بن سلمة، وأبي حنيفة، وابن أبي ليلى، وشريك، وأمثالهم من تابعي التابعين، ومثل الشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم، وأبي عبيد، وأمثالهم من أتباع تابعي التابعين.

وهم أئمة أهل القرون الثلاثة، الذين دخلوا في ثناء النبي ﷺ؛ حيث قال: «خير القرون القرن الذي بعثت فيه، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم» (١).

ومن تدبر كلام أئمة المسلمين في هذا الباب وغيرهم وجده أشد الكلام المطابق لصريح المعقول، وصحيح المنقول. وهذه الجملة لا تحتمل البسط هنا، فقد بسطت في غير هذا الموضع، وبين أن «الكلام المذموم» الذي ذمه السلف هو الكلام الباطل، المخالف لصحيح المنقول، وصريح المعقول؛ وأن ما ثبت بالأدلة القطعية لا يتعارض ولا يتناقض أصلاً، فلا يتعارض دليان يقينيان أصلاً، سواء كانا عقليين/أو سمعيين، أو كان ٢١٣/١٢ أحدهما عقلياً والآخر سمعياً، ومن ظن أنهما يتعارضان كان ذلك خطأ منه؛ لاعتقاده في أحدهما أنه يقينياً، ولا يكون كذلك ولا سيما إذا كانا جميعاً غير يقينيين.

واختلاف الناس في هذا الباب وغيره كثير، منه يكون «اختلاف تنوع» مثل أن يقصد هذا حقاً فيما يشبهه، والآخر يقصد حقاً فيما نقضه، وكلاهما صادق. لكن يظنان أن بينهما نزاعاً معنوياً، ولا يكون الأمر كذلك، وكثير من النزاع يعود إلى إطلاقات لفظية، لا إلى معان عقلية، وأحسن الناس طريقة من كان إطلاقه موافقاً للإطلاقات الشرعية، والمعاني التي يقصدها معان صحيحة، تطابق الشرع والعقل... (٢).

وأصل منشأ نزاع المسلمين في هذا الباب: أن المتكلمين - من الجهمية، والمعتزلة، ومن اتبعهم - سلكوا في إثبات حدوث العالم، وإثبات الصانع طريقاً مبتدعة في الشرع،

(١) البخارى فى الشهادات (٢٦٥١، ٢٦٥٢) ومسلم فى فضائل الصحابة (٢٥٣٥/٢١٥).

(٢) بياض بالأصل.

مضطربة في العقل، وأوجوبها، وزعموا أنه لا يمكن معرفة الصانع إلا بها، وتلك الطريق فيها مقدمات مجملة ، لها نتائج مجملة ، فغلط كثير من سالكيها في مقصود الشارع ، ومقتضى العقل ، فلم يفهموا ما جاءت به النصوص النبوية، ولم يحرروا ما اقتضته ٢١٤/١٢ الدلائل العقلية ، وذلك أنهم قالوا: لا يمكن معرفة/الصانع إلا بإثبات حدوث العالم، ولا يمكن إثبات حدوث العالم إلا بإثبات حدوث الأجسام.

قالوا: والطريق إلى ذلك هو الاستدلال بحدوث الأعراض على حدوث ما قامت به الأعراض، فمنهم من استدل بالحركة والسكون فقط، ومنهم من احتج بالأكوان التي هي عندهم الاجتماع والافتراق، والحركة والسكون ، ومنهم من احتج بالأعراض مطلقاً، ومبني الدليل على أن ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث؛ لامتناع حوادث لا أول لها.

فيقول لهم المعارضون - من أهل الملل وغيرهم القائلون بأن السموات والأرض محدثة عن عدم، والقائلون بأن الأفلاك قديمة أزلية -: حدوث الحوادث بعد أن لم تكن أمر حادث، فلا بد له من سبب حادث، وإلا لزم ترجيح أحد طرفي الممكن بلا مرجح.

وقال لهم القائلون بحدوث الأفلاك - من أهل الملل وغيرهم : أتم أبتهم حدوث العالم بطريق ، وحدث العالم لا يتم إلا مع نقيض ما أبتتموه. فما جعلتموه دليلاً على حدوث العالم لا يدل على حدوثه، بل ولا يستلزم حدوثه. والدليل لا بد أن يكون مستلزماً المدلول؛ بحيث يلزم من تحقق الدليل تحقق المدلول، بل هو مناف لحدوث العالم ٢١٥/١٢ مناقض له، وهو يقتضى امتناع حدوث العالم، بل امتناع حدوث/شئ من الأشياء، وهذا يقتضي بطلانه في نفسه، وإنه لو صح لم يدل إلا على نقيض المطلوب. ونقيض ما يقوله كل عاقل.

فإن كل عاقل يعلم حدوث الحوادث في الجملة ، سواء قيل بقدم الأفلاك أم لم يقل بذلك؛ وذلك أن مبني دليلكم على أن القادر يرجح أحد مقدوريه على الآخر بلا مرجح، وأن الإرادة الأزلية- التي نسبتها إلى جميع المرادات على السواء - رجحت مراداً على مراد بلا مرجح، غير المرجح الذي نسبته إلى جميع المرجحات نسبة واحدة لا يتفاضل.

ومن المعلوم أن القول بترجيح وجود الممكن على عدمه بلا مرجح، أو ترجيح أحد المتماثلين على الآخر بلا سبب، يقتضى ذلك باطل في بديهة العقل . ولو قيل: إن ذلك صحيح لبطل الدليل الذي يستدل به على ثبوت الصانع، وحدث العالم؛ فإن مبني الدليل على أن المحدث لا بد له من محدث، وذلك يستلزم أن ترجيح الحدوث على العدم لا بد له من مرجح ، ولا بد أن يكون المحدث المرجح قد حدث منه ما يستلزم وجود المحدث،

الذي جعله موجوداً، وإذا لم يلزم وجوده كان وجوده جائزاً ممكناً، فكان محتملاً للوجود والعدم.

فترجيح الوجود على العدم لا بد له من مرجح محدث له، فكل/ ما أمكن حدوثه إن ٢١٦/١٢ لم يحصل له ما يستلزم حدوثه لم يحصل ، فما شاء الله كان لا محالة ووجب وجوده بمشيئة الله، ومالم يشأ لم يكن، بل يمتنع وجوده مع عدم مشيئة الله -تعالى - له، فما شاء الله حدوثه كان لازماً للحدوث، واجب الحدوث بمشيئة الله لا بنفسه، ومالم يشأ حدوثه كان ممتنع الحدوث، لازم العدم. واجب العدم؛ لأنه لم توجد مشيئة الله المستلزمة لحدوثه.

ثم إن الفلاسفة الدهرية القائلين بقدم العالم قالوا: ما ذكرتموه من الدليل لا يدل على الحدوث، بل يقتضى عدم الحدوث؛ لأن حدوث الحوادث بعد أن لم تكن عن ذات لم تزل معطلة من الفعل باطل، فيكون العالم قديماً، وعبروا عن ذلك بأن جميع الأمور المعبرة في كونه فاعلاً إن وجدت في الأزل لزم وجود الفعل في الأزل، وإلا لزم تخلف المقتضى عن المقتضى التام.

وحينئذ ، فإذا وجدت بعد ذلك لزم الترجيح بلا مرجح، وإن لم توجد في الأزل فوجودها بعد ذلك أمر حادث، فيقتضى أمراً حادثاً، وإلا لزم الحدوث بلا محدث، وحينئذ فيلزم تسلسل الحوادث، فإن القول في هذا الحادث كالقول في غيره. وهذا مما تنكره المعتزلة وموافقهم المتكلمون. قالوا: فأنتم بين أمرين : إما إثبات التسلسل في الحوادث، وإما إثبات الترجيح بلا مرجح، وكلاهما ممتنع عندكم .

/ ثم زعم هؤلاء الفلاسفة أن العالم قديم بناء على هذه الحجة ، ومن سلك سبيل ٢١٧/١٢ السلف. والأئمة أثبت ما أثبتته الرسل من حدوث العالم بالدليل العقلي، الذي لا يحتمل النقيض ، ويبيّن خطأ المتكلمين من المعتزلة ونحوهم ، الذين خالفوا السلف والأئمة بابتداع بدعة مخالفة للشرع والعقل، وبين أن ضلال الفلاسفة - القائلين بقدم العالم، ومخالفتهم العقل، والشرع - أعظم من ضلال أولئك ، وبين أن الاستدلال على حدوث العالم لا يحتاج إلى الطريق التي سلكها أولئك المتكلمون، بل يمكن إثبات حدوثه بطرق أخرى عقلية صحيحة، لا يعارضها عقل صريح، ولا نقل صحيح، وثبت بذلك أن ما سوى الله فإنه محدث، كائن بعد أن لم يكن، سواء سمى جسماً أو عقلاً أو نفساً أو غير ذلك.

فإن أولئك المتكلمين من المعتزلة وأتباعهم، لما لم يكن في حجّتهم إلا إثبات حدوث أجسام العالم، قالت الفلاسفة ومن وافقهم من المتأخرين - كالشهرستاني ، والرازي،

والأمدي وغيرهم - إنكم لم تقيموا دليلاً على نفي ما سوى الأجسام . وحينئذ ،
فإثبات حدوث أجسام العالم لا يقتضي حدوث ما سوى الله، إن لم تثبتوا أن كل ما
سواه جسم ، وأنتم لم تثبتوا ذلك؛ ولهذا صار بعض المتأخرين - كالأرموي ومن وافقه
من أهل مصر ، كأبي عبد الله القشيري - إلى أن أجسام العالم محدثة ، وأما العقول
والنفوس فتوقفوا عن حدوثها ، وقالوا بقدمها .

٢١٨/١٢ / وإن كان حقيقة قولهم أنه موجب بالذات لها ، وأنه محدث للأجسام بسبب حدوث
بعض التصورات ، والإرادات ، التي تحدث للنفوس ، فيصير ذلك سبباً لحدوث الأجسام ،
وهذا القول كما أنه معلوم البطلان في الشرع ، فهو - أيضاً - معلوم البطلان في العقل ،
كما سنبينه إن شاء الله - تعالى .

فنقول : الدليل الدال على أن كل ما سوى الله حدث يتناول هذا وهذا .

وأيضاً ، فإذا كان موجبا بالذات كان اختصاص حدوث أجسام العالم بذلك الوقت
دون ما قبله وما بعده يفتقر إلى مخصص ، والموجب بذاته لا يصدر عنه ما يختص بوقت
دون وقت؛ إذ لو جاز ذلك لم يكن موجبا بذاته؛ ولجاز حدوث العالم عنه؛ ولأن
النفوس التي تثبتها الفلاسفة هي عند جمهورهم عرض قائم بجسم الفلك؛ فيمتنع
وجودها به بدون الفلك ، وعند ابن سينا وطائفة أنها جوهر قائم بنفسه ، لكنها متعلقة
بالجسم تعلق التدبير والتصريف . وحينئذ ، فلو وجدت ولا تعلق لها بالجسم لم تكن
نفساً ، بل كانت عقلاً ، فعلم أن وجود النفس مستلزم لوجود الجسم .

٢١٩/١٢ فإذا قال هؤلاء : إن النفس أزلية دون الأجسام كان هذا القول/باطلاً بصريح العقل ،
مع أنه لم يعرف به قائل من العقلاء قبل هؤلاء . وإنما ألجأ هؤلاء إلى هذا ظنهم صحة
دليل المتكلمين على حدوث الأجسام وصحة قول الفلاسفة بوجود موجود وممكن غير
الأجسام ، وإثبات الموجب بالذات ، فلما بنوا قولهم على الأصل الفاسد لهؤلاء ولهؤلاء
لزم هذا ، مع أنهم متناقضون في الجمع بين هذين؛ فإن عمدة المتكلمين على إبطال
حوادث لا أول لها .

وعمدة الفلاسفة على أن المؤثرية من لوازم الواجب بنفسه ، فإذا قالوا بقدم نفس لها
تصورات وإرادات لا تنهاى ، لزم جواز حوادث لا تنهاى ، فبطل أصل قول المتكلمين
الذي بنوا عليه حدوث الأجسام ، فكان - حينئذ - موافقتهم المتكلمين بلا حجة عقلية ،
فعلم أنهم جمعوا بين المتناقضين .

وأبو عبد الله بن الخطيب^(١) وأمثاله كانوا أفضل من هؤلاء ، وعرفوا أنه لا يمكن الجمع بين هذا وهذا ، فلم يقولوا هذا القول المتناقض ، ولم يهتدوا إلى مذهب السلف والأئمة ، وإن كانوا يذكرون أصوله في مواضع آخر ، ويشتون أن جمهور العقلاء يلتزمون بها ، فلو تفتنوا لما يقوم بذات الله من كلامه وأفعاله المتعلقة بمشيتته وقدرته ودوام اتصافه بصفة الكمال ، خلصوا من هذه المحارات .

/ ونحن ننبه على بعض الطرق العقلية ، التي يعلم بها حدوث كل ما سوى الله - ٢٢٠/١٢
تعالى - فنقول :

من الطرق التي يعلم بها حدوث كل ما سوى الله هي أن يقال : لو كان فيما سوى الله شيء قديم لكان صادرا عن علة تامة ، موجبة بذاتها ، مستلزمة لمعلولها ، سواء ثبت له مشيئة أو اختيار ، أو لم يثبت ؛ فإن القديم الأزلي الممكن الذي لا يوجد بنفسه لا يتصور وجوده إن لم يكن له في الأزل مقتض تام يستلزم ثبوته .

وهذا كما أنه معلوم بضرورة العقل فلا نزاع فيه بين العقلاء ، فلا يقول أحد : إن القديم الأزلي صادر عن مؤثر لا يلزمه أثره ، فلا يقول : إنه صادر عن علة غير تامة مستلزمة لغير معلولها ، ولا يقول : إنه صادر عن موجب بذاته لا يقارنه موجب ومقتضاه ، ولا يقول : إنه صادر عن فاعل بالاختيار يمكن أن يتأخر مفعوله ؛ فإنه إذا أمكن تأخر مفعوله أمكن أن يكون ذلك القديم الأزلي قديماً أزلياً ، فيكون ثبوته في الأزل ممكناً ، وليس في الأزل ما يستلزم ثبوته في الأزل ، فيمتنع ثبوته في الأزل ؛ فإن ثبوت الممكن الأزلي بدون مقتض تام مستلزم له ممتنع بضرورة العقل ؛ إذ قد علم بصريح العقل أن شيئاً من الممكنات لا يكون حتى يحصل المقتضى التام ، المستلزم لثبوته .

/ ومن نازع في هذا من المعتزلة وغيرهم ، وقال : إنه لا ينتهي إلى حد الوجوب ، بل ٢٢١/١٢
يكون العقل بالوجود أولى منه بالعدم ، فإنه لم ينازع في أن القادر المختار يمتنع أن يكون مقدوره المعين أزلياً ، مقارناً له ، بل هذا مما لم ينازع فيه لا هؤلاء ولا غيرهم .

فتبين أنه لو كان شيء مما سوى الله أزلياً ، للزم أن يكون له مؤثر تام ، مستلزم له في الأزل ، سواء سمي علة تامة ، أو موجباً بالذات ، أو قدر أنه فاعل بالإرادة ، وأن مراده المعين يكون أزلياً مقارناً له .

(١) هو أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن التيمي فخر الدين الرازي ويقال له : « ابن خطيب الري » ، الإمام المفسر ، أوجد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل ، مولده في الري وإليها نسبه ، له تصانيف كثيرة ، منها : « مفاتيح الغيب » و« معالم أصول الدين » وغيرهما الكثير . ولد سنة ٥٤٤هـ ، وتوفي سنة ٦٠٦ هـ .
[الأعلام ٦/٣١٣] .

وإذا كان كذلك فنقول : ثبوت علة تامة أزلية ممتنع ؛ فإن العلة التامة الأزلية تستلزم معلولها، لا يتخلف عنها شيء من معلولها؛ فإنه إن تخلف عنها لم تكن علة تامة لمعلولها، فيمتنع في الشيء الواحد أن يكون موجباً بذاته، وأن يتخلف عنه موجه أو شيء من موجهه؛ فإن الموجب بالذات لشيء لا بد أن يكون ذلك الموجب جميعه مقارناً لذاته، والعلة التامة هي التي يقارنها معلولها، ولا يتأخر عنها شيء من معلولها، فلو تأخر عنها شيء من معلولها لم تكن علة تامة لذلك المستأخر. والفلاسفة يسلمون أن ليس علة تامة في الأزل لجميع الحوادث التي تحدث شيئاً بعد شيء ، فإن ذلك جمع بين النقيضين؛ إذ يمتنع أن يكون علة تامة أزلية لأمر حادث عنه غير أزلي .

٢٢٢/١٢ | وإن شئت قلت : يمتنع أن يكون موجباً بذاته في الأزل لأمر حادث ليس بأزلي، سواء كان إيجابه بواسطة أو بغير واسطة ، فإن تلك الوسطة إن كانت أزلية كان اللازم لها أزلياً، وإن كانت حادثه كان القول فيها كالقول في الحادث بتوسطها، وهذا الذي سلموه معلوم – أيضاً – بصريح العقل ، فالمقدمة برهانية مسلمة، لكن يقولون: إنه علة تامة ، لما هو قديم كالأفلاك عندهم، وليس علة تامة للحوادث ، وهذا أيضاً باطل .

وذلك أن كل ما يقال : إنه قديم كالأفلاك ، إما أن يجب أن يكون مقارناً للحوادث كما يقولون في الفلك، إنه يجب له لزوم الحركة، وأنه لم يزل متحركاً، وإما أنه لا يجب أن يكون مقارناً لشيء من الحوادث، فإن كان الأول لزم أن يكون علة تامة للحوادث، وكونه علة تامة للحوادث محال؛ لأن ما قارنته الحوادث ولم يخل منها بل هي لازمة له امتنع صدوره عن الموجب بدونها، ووجود الملزوم بدون اللازم محال، وإذا كانت الحركة لازمة للفلك – كما يقولون – فوجود الفلك بدون الحركة محال، فالموجب بذاته الذي هو علة تامة للفلك، يجب أن يكون علة تامة موجبة للوازمه، وعلة تامة في الأزل بحركته، لكن العلة التامة الأزلية لا يجوز أن تكون علة تامة أزلية للحوادث، لا ٢٢٣/١٢ الحركة ولا غيرها؛ لأنه يجب وجود معلولها الذي هو موجبها ومقتضاها/في الأزل والألا يتأخر عنها شيء من موجبها، ومقتضاها، ومعلولها.

والحركة التي توجد شيئاً فشيئاً هي وغيرها من الحوادث التي تحدث شيئاً بعد شيء ليس واحد منها قديماً، بل كل منها حادث مسبق بآخر، فيمتنع أن يكون شيء منها معلولاً للعلة التامة الأزلية، لامتناع أن يكون حادث من الحوادث قديماً، ويمتنع وجود مجموع الحوادث في الأزل، ويمتنع وجود المستلزم للحوادث إلا مع حادث من الحوادث، أو مع مجموع الحوادث، وإذا كان كلاهما يمتنع أن يكون قديماً امتنع أن يكون شيء مما يستلزم الحوادث قديماً، فامتنع أن يكون لشيء من الحوادث أو ما يستلزم الحوادث علة تامة قديمة،

فامتنع صدور الحوادث أو شيء منها، أو من ملزوماتها عن علة تامة قديمة؛ فامتنع أن يكون شيء لا يخلو عن الحوادث صادرًا عن علة تامة أزلية، فامتنع أن يكون الفلك المقارن للحوادث علة تامة أزلية قديمة. ولو كان قديمًا لصدر عن علة تامة قديمة، فإذا لم يكن قديمًا إلا إذا كان المقتضى التام ثابتًا في الأزل، وثبوت المقتضى التام له ممتنع، كما أن قدمه ممتنع.

وأما إن قيل: إن القديم شيء غير مقارن للحوادث، ولا مستلزم لها، مثل أن يقال: القديم أعيان ساكنة، هي المعلول الأول، فيقال: ذلك المعلول إما أن يجوز حدوث حال من الأحوال، إما فيه، أو عنه، أو غير ذلك، وإما ألا يجوز.

/فإن جاز حدوث حال من الأحوال له امتنع حدوث ذلك الحادث عن علة تامة أزلية - ٢٢٤/١٢ وهو الموجب بالذات كما تقدم، وكما هو معلوم ومتفق عليه بين العقلاء - ولا بد من محدث، والمحدث إن كان سوى الله فالقول في حدوثه إن كان محدثًا، أو في حدوث ذلك الإحداث له بعد أن لم يكن، كالقول في حدوث ذلك الحادث، وإن كان هو الله - تعالى - امتنع أن يكون موجبًا بالذات له؛ إذ القديم لا يكون موجبًا بالذات لحادث - كما بين - فامتنع ثبوت العلة القديمة. وإذا لم يكن الصانع موجبًا بالذات - فلا يكون علة تامة - امتنع قدم شيء من العالم؛ لأنه لا يكون قديم إلا عن علة تامة، وإن قيل: إنه لا يجوز حدوث لما فرض قديمًا معلولا للأول، فهذا مع أنه لم يقل به أحد من العقلاء فهو باطل؛ لوجوه:

أحدها: أن واجب الوجود تحدث له النسب والإضافات باتفاق العقلاء؛ فحدث ذلك لغيره أولى.

الثاني: أن الحوادث مشهودة في العالم العلوي والسفلي، وهذه الحوادث صادرة عن الله، إما بوسط أو بغير وسط، فإذا كانت بوسط فتلك الوسائط حدثت عنها أمور بعد أن لم تكن، فلزم حدوث الأحوال للقديم، سواء كان هو الصانع أو كان هو الوسائط للصانع.

/وإن قيل: القديم هو شيء ليس بواسطة في شيء آخر. قيل: لابد أن يكون ذلك ٢٢٥/١٢ قابلاً لحدوث الأحوال؛ فإنه يمكن حدوث النسب والإضافات لله - عز وجل - بالضرورة واتفاق العقلاء، فإمكان ذلك لغيره أولى، وإذا كان قابلاً لها أمكن أن تحدث له الأحوال، كما تحدث لغيره من الممكنات، فإن الله لا يمتنع حدوث الحوادث عنه، إما بوسط وإما بغير وسط؛ فإذا كان ذلك قابلاً، وصدور مثل ذلك عن الصانع ممكن، أمكن حدوث الحوادث عنه أو فيه، بعد أن لم يكن.

وحيثُ ، فالقول في حدوثها كالقول في حدوث سائر ما يحدث عنه، وذلك محال من العلة التامة المستلزمة لمعلومها، فقد بين هذا البرهان الباهر أن كون الأول علة تامة لشيء من العالم - محال، لا فرق في ذلك بين الفلك وغيره سواء قدر ذلك الغير جسمًا أو غير جسم، وسواء قدر مستلزمًا للحوادث فيه أو عنه، كما يقوله الفلاسفة الدهرية؛ كالفارابي، وابن سينا وأمثالهما، وسلفهما من اليونان، فإنهم يقولون: الفلك مستلزم للحوادث القديمة، والعقول والنفوس مستلزما للحوادث التي تحدث عنها، فكل منها مقارن للحوادث، لا يجوز تقدمه عليها مع كون ذلك جميعه معلولا للموجب بذاته، فإذا تبين أن الموجب بذاته يمتنع أن يصدر عنه في الأزل حادث، أو مستلزم لحادث، بطل كون صانع العالم علة تامة في الأزل، ومتى بطل كونه علة تامة في الأزل، امتنع أن يكون فيما سواه شيء قديم بعينه، فهذا بيان أن كل ما سوى الله محدث كائن بعد أن لم يكن، سواء قيل بجواز دوام الحوادث، أو قيل بامتناع ذلك.

فإنه إن قيل بامتناع دوام الحوادث، لزم حدوث كل ما لا يخلو عن الحوادث، وإن قيل بجواز دوام الحوادث، فكل منها حادث بعد أن لم يكن مسبقًا بالعدم، وكل من العالم مستلزم لحادث بعد أن لم يكن مسبقًا بالعدم. وكل من العالم وكل ما كان مصنوعًا وهو مستلزم للحوادث، امتنع أن يكون صانعه علة تامة قديمة موجبة له، فإذا امتنع ذلك امتنع أن يكون قديمًا، فامتنع أن يكون من العالم ما هو قديم بعينه.

وأما كون الرب لم يزل متكلما إذا شاء، أو لم يزل فاعلا تقوم به الأفعال بمشيئته ونحو ذلك - فهذا هو الذي قاله السلف والأئمة، فتبين أن الذي قاله السلف والأئمة هو الحق المطابق للمنقول والمعقول.

وأما كون قول الفلاسفة أبطل من قول المعتزلة، فإنه يقال لهم: أولئك جوزوا حدوث الحوادث عن ذات لم تزل غير فاعلة، ولا يقوم بها حادث ولا يصدر عنها حادث، وأنتم قلتم الحوادث الدائمة المختلفة تصدر عن هذه الذات، وزدتم في نفي الصفات عنها، فجعلتموها وجودًا مطلقًا بشرط الإطلاق أو ما يشبه ذلك، فقولكم في نفي الصفات عنها أعظم من قول المعتزلة.

٢٢٧/١٢ /وقلتم: هو موجب بذاته علة تامة أزلية يقارنها المعلول الأزلي، فلا يتأخر عنها. ومعلوم أن صدور الحوادث المختلفة عن العلة التامة البسيطة الأزلية، التي لا يتخلف عنها مقتضاها ومعلولها أشد امتناعا من صدور الحوادث عن قادر مختار بعد أن لم تكن صادرة عنه، فإن كان حدوث الحوادث عن القديم الذي لم يقم به حادث ممتنعًا، فقولكم أشد امتناعًا، وإن كان ممكنًا فقول المعتزلة أقرب؛ فإن قولهم: إن اقتضى ألا يكون للحوادث

سبب حادث، فقولكم يقتضى ألا يكون للحوادث محدث أصلاً، والحوادث مشهودة والمحدث لابد أن يكون موجوداً عند وجودها، ولا بد أن يكون كل ما يعتبر في الإحداث موجوداً عند الإحداث. وذلك يمتنع صدوره عن علة تامة.

فتبين أن المقدمات التي احتج بها الفلاسفة على المعتزلة وأتباعهم على قدم العالم، يحتج بها بعينها على حدوث العالم؛ فإن مبنى دليلهم على أن العلة التامة الأزلية تستلزم معلولها، وأن الباري إن لم يكن علة تامة أزلية لزم الحدوث بلا سبب، وإن كان علة تامة أزلية لزم مقارنة معلوله، فيلزم قدم العالم.

أما كونه علة تامة فممتنع، لأن العلة التامة الأزلية يقارنها معلولها كله، لا يتأخر عنها شيء من معلولها، والعالم لا ينفك من حوادث مقارنة له بالضرورة، واتفق جماهير العقلاء، وما كان مستلزماً للحوادث امتنع كونه معلول العلة التامة الأزلية، لامتناع كون الحوادث حادثة/عن علة تامة أزلية، فإنه ما من حادث إلا وهو مسبوق بالعدم، فليس هو ٢٢٨/١٢ علة تامة لشيء منها، وما من زمن يقدر إلا وفيه حادث، فليس هو في شيء من الأوقات علة تامة، لا في الماضي ولا المستقبل؛ فامتنع أن يكون علة تامة وهو المطلوب، فيلزم من ذلك كون كل ما سواه محدثاً، سواء قيل بتسلسل الحادثة أو لم يقل.

وأما قولهم: إن لم يكن علة تامة أزلية، لزم الحدوث بلا سبب. فيقال لهم: هذا إنما يلزم إذا لم يكن متكلاً إذا شاء - تقوم به الأفعال الاختيارية بقدرته تعالى - وإلا فعلى هذا التقدير لم يزل ولا يزال قادراً على الفعل متكلاً إذا شاء، وحينئذ فما حصل بمشيئته وقدرته من أقواله وأفعاله يكون هو السبب لما بعده.

وإن قالوا: هذا يستلزم قيام الحوادث به. قيل لهم أولاً: قيام الحوادث بالقديم جائز عندهم، ومن أنكر ذلك من أهل الكلام فإنما أنكره لاعتقاده أن ما قامت به الحوادث فهو حادث، فإن كان هذا الاعتقاد صحيحاً بطل قولكم بقديم الأفعال، وإن كان باطلاً بطلت حجة من قال: إن القديم لا تقوم به الحوادث، فلا يمكنكم على التقديرين أن تقولوا: إنه لا تقوم به الحوادث، لكن أنتم نفيتم ذلك بناء على نفي الصفات، وقولكم في نفي الصفات في غاية الفساد، ودليلكم عليه قد بين فساده في غير هذا الموضع، وبين بطلان ما ذكرتموه.

/وبالجملة، فإذا كان القول بحدوث العالم مستلزماً لإثبات الصفات وقيام الأفعال ٢٢٩/١٢ بالله، كان ما ذكرناه من دليل حدوثه دليلاً على أن العالم محدث، وأن محدثه موصوف بالصفات القائمة به، فاعل الأفعال الاختيارية القائمة به، كما دلت على ذلك النصوص

الإلهية المتواترة عن الأنبياء من القرآن والتوراة ، والإنجيل ، وذلك ما بين موافقة العقل الصريح للنقل الصحيح ، والقضايا العقلية التي هي أصول فطر العقلاء ، ومنتهى عقلهم توافق ذلك ، واعتبر ذلك بما ذكره أبو عبد الله بن الخطيب الرازي ، في كتابه «الأربعين» في ضبط المقدمات التي يمكن الرجوع إليها في إثبات المطالب العقلية .

قال : واعلم أن ههنا مقدمتين ، يفرع المتكلمون والفلاسفة أكثر مباحثهم عليهما .

المقدمة الأولى : مقدمة الكمال والنقصان ، كقولهم : هذه الصفة من صفات الكمال فيجب إثباتها لله ، وهذه الصفة من صفات النقصان فيجب نفيها عن الله ، وأكثر مذاهب المتكلمين مفرعة على هذه المقدمة .

إلى أن قال :

٢٣٠/١٢ أما المقدمة الثانية : وهي مقدمة الوجوب ، والإمكان ، وهذه /المقدمة في غاية الشرف والعلو ، وهي غاية عقول العقلاء . قالوا : الوجود إما واجب وإما ممكن ، والممكن لا بد له من واجب ، وكذلك الواجب لا بد أن يكون واجباً في ذاته وصفاته ؛ إذ لو كان ممكناً لافتقر إلى مؤثر آخر .

«أما المقدمة الأولى» وهي أنه واجب لذاته ، فهذا له لازمان ؛ الأول أن يكون منزهاً عن الكثرة في حقيقته ، ثم يلزم في ذاته أمور :

أحدها : ألا يكون متحيزاً ؛ لأن كل متحيز منقسم ، والمنقسم لا يكون فرداً ، وإذا لم يكن متحيزاً لم يكن في جهة .

وثانيها : ألا يكون واجب الوجود أكثر من واحد ، ولو كان أكثر من واحد لاشتركا في الوجود ، وتباينا في التعيين ، وما به الاشتراك غير ما به الامتياز ، فيلزم كون كل واحد منهما مركباً في نفسه ، وقد فرضناه فرداً هذا خالف اللازم الثاني ؛ لكونه واجب الوجود لذاته ألا يكون حالاً ولا محلاً ، والأفعال الافتقار هي .

قلت : ولقائل أن يقول : هذا هو أصل الفلاسفة في التوحيد ، الذي نفوا به صفاته -

تعالى - وهو ضعيف جداً .

٢٣١/١٢ /والأصل الذي بنوا عليه ذلك ضعيف جداً ، وإن كان اشتبه على كثير من المتأخرين .

وقولهم : إن الواجب لا يكون إلا واحداً ، قصدوا به أنه ليس له علم ولا قدرة ، ولا حياة ولا كلام يقوم به ، ولا شيء من الصفات القائمة به ؛ لأنه لو كان كذلك لكان الواجب أكثر من واحد ، كما يقوله المعتزلة : إنه ليس له صفات قديمة قائمة بذاته ؛ لأنه

لو كان كذلك لكان القديم أكثر من واحد .

ولفظ «الواجب، والقديم» يراد به الإله الخالق - سبحانه - الواجب الوجود القديم، فهذا ليس إلا واحداً، ويراد به صفاته الأزلية ، وهي قديمة واجبة بتقدم الموصوف، ووجوبه لم يجب أن تكون ماثلة له، ولا تكون إلهاً، كما أن صفة النبي ليست بنبي، وصفة الإنسان والحيوان ليست بإنسان ولا حيوان، وكما أن صفة المحدث إن كانت محدثة فموافقتها له في الحدوث لا يقتضى مماثلتها له، وما ذكروا من الحجة على ذلك ضعيفة .

فإذا قالوا: لو كان له علم واجب بوجوب العالم لكان الواجب أكثر من واحد. قيل له : ولم قلت بامتناع كون الواجب أكثر من واحد؛ إذ كانت الذات الواجبة إلهاً واحداً، موصوفاً بصفات الكمال.

/قولهم: لو كان أكثر من واحد لاشتركا في الوجود، وتباينا في التعيين، وما به ٢٣٢/١٢ الاشتراك غير ما به الامتياز ، فيلزم أن يكون كل منهما مركباً في نفسه، وقد فرضناه ، فرد هذا خلق .

يقال له في جوابه: قول القائل: اشتركا في الوجود، وتباينا في التعيين، تريد به أن الوجود الذي يختص كلا منهما شاركة الآخر فيه، أم تريد أنهما اشتركا في الوجود المطلق الكلي؟

والأول باطل لا يريده عاقل . وأما الثاني فيقال: اشتراكهما في المطلق الكلي، كاشتراكهما في التعيين المطلق الكلي؛ فإن هذا له تعيين يخصه، والتعيينان يشتركان في مطلق التعيين . وكذلك هذا له حقيقة تخصه، وهذا له حقيقة تخصه، وهما يشتركان في مطلق الحقيقة، وكذلك لهذا ذات تخصه، ولهذا ذات تخصه، وهما يشتركان في مطلق الذات . وكذلك سائر الأسماء التي تعم بالإطلاق، وتخص بالتقييد ، كاسم الموجود والنفس، والماهية وغير ذلك .

وإذا كان كذلك فمعلوم أنهما اشتركا في الوجود المطلق، وامتاز كل منهما بوجوبه بتعيين يخصه . وحيثئذ ، فلا فرق بين الوجود والتعيين .

فقول القائل : اشتركا في الوجود المطلق ، وتباينا بالتعيين الخاص، /كقول القائل: ٢٣٣/١٢ اشتركا في التعيين المطلق، وتباينا بالوجود الخاص . ومعلوم أن مثل هذا لا مندوحة عنه، سواء سمى تركيباً أو لم يسم، فلا يمكن موجود يخلو عن مثل هذه المشاركة والمباينة، لا واجب ولا غيره، وما كان من لوازم الوجود كان نفيه عن الوجود الواجب ممتنعاً . وأيضاً ، فالمشترك المطلق الكلي لا يكون كلياً مشتركاً إلا في الأذهان لا في الأعيان،

وإذا كان كذلك فليس في أحدهما شيء يشاركه الآخر فيه في الخارج ، بل كل ما اتصف به أحدهما لم يتصف الآخر بعينه، ولم يشاركه فيه، بل لا يشابهه فيه، أو يمثاله فيه. وإذا كان الاشتراك ليس إلا في ما في الأذهان لم يكن أحدهما مركباً في مشترك ومميز، بل يكون كل منهما موصوفاً بصفة تخصه، لا يشابهه الآخر فيها، وبصفة يشابهه الآخر فيها، وهذا لا محذور فيه.

وأيضاً، فيقال : هذا منقوض بالوجود ، فإن الوجود الواجب والممكن يشتركان في مسمى الوجود، ويبين أحدهما الآخر بخصوصه، فيلزم تركيب الوجود الواجب مما به الاشتراك ، ومما به الامتياز ، فما كان الواجب عن هذا كان الواجب عن ذلك.

٢٣٤/١٢ وأيضاً ، فيقال: هب أنكم سميتم هذا تركيباً، فلم قلت: إن/هذا ممتنع على موجود من الموجودات، واجباً كان أو ممكناً؟ مع أن المنازع يقول هذا المعنى الذي نفيتموه، وسميتموه تركيباً، هو لازم لكل موجود.

قولهم: وقد فرضناه فرداً. قيل: هب أنكم فرضتموه كذلك، لكن مجرد فرضكم لا يقتضى أن يكون فرداً بالمعنى الذي ادعيتموه إن لم يقم على ذلك دليل.

/ وسئل - قدس الله روحه - عن بيان ما يجب على الإنسان أن يعتقد، وبصير ٢٣٥/١٢
 به مسلماً، بأوضح عبارة وأبينها، من أن ما في المصاحف هل هو كلام الله القديم؟ أم
 هو عبارة عنه لا نفسه، وأنه حادث أو قديم، وأن كلام الله حرف وصوت؟ أم كلامه
 صفة قائمة به لا تفارقه؟ وأن قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] حقيقة
 أم لا؟ وأن الإنسان إذا أجرى القرآن على ظاهره من غير أن يتأول شيئاً منه، ويقول أو من
 به كما أنزل، هل يكفي ذلك في الاعتقاد أم يجب عليه التأويل؟

فأجاب :

الذي يجب على الإنسان اعتقاده في ذلك وغيره ما دل عليه كتاب الله، وسنة رسوله
 ﷺ، وانفق عليه سلف المؤمنين، الذين أثنى الله - تعالى - عليهم وعلى من اتبعهم،
 وذم من اتبع غير سبيلهم، وهو أن القرآن الذي أنزله الله على عبده ورسوله كلام الله -
 تعالى - وأنه منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود. وأنه قرآن كريم ﴿فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ .
 لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٨، ٧٩]، وأنه ﴿وَأَن تَحِثُّ فِي تَوَجُّحٍ مَّخْفُوظٍ﴾ ٢٣٦/١٢
 [البروج: ٢١، ٢٢]، وأنه كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيَّ
 حَكِيمٌ﴾ [الزخرف: ٤]، وأنه في الصدور، كما قال النبي ﷺ: «استذكروا القرآن،
 فلَهُوَ أَشَدُّ تَفْصِيلاً مِنْ صُدُورِ الرِّجَالِ مِنَ النَّعَمِ فِي عَقْلِهَا» (١)، وقال النبي ﷺ: «الجوف
 الذي ليس فيه شيء من القرآن كالبيت الخرب» (٢)، وأن ما بين لوحِي المصحف الذي
 كتبه الصحابة - رضي الله عنهم - كلام الله، كما قال النبي ﷺ: «لا تسافروا
 بالقرآن إلى أرض العدو؛ مخافة أن تناله أيديهم» (٣).

فهذه الجملة تكفي المسلم في هذا الباب.

وأما تفصيل ما وقع في ذلك من النزاع فكثير منه يكون كلا الإطالين خطأ، ويكون
 الحق في التفصيل، ومنه ما يكون مع كل من المتنازعين نوع من الحق، ويكون كل
 منهما ينكر حق صاحبه.

(١) البخارى في فضائل القرآن (٥٠٣٢) ومسلم في صلاة المسافرين (٢٢٨/٧٩٠).

(٢) الترمذي في فضائل القرآن (٢٩١٣) وقال: «حسن صحيح»، والدارمي في فضائل القرآن ٤٢٩/٢، وأحمد

٢٢٣/١، كلهم عن ابن عباس.

(٣) مسلم في الإمارة (١٨٦٩/٩٢ - ٩٤).

وهذا من التفرق والاختلاف الذي ذمه الله - تعالى - ونهى عنه، فقال: ﴿وَأَنَّ الَّذِينَ اٰخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ [البقرة: ١٧٦]، وقال: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاٰخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران: ١٠٥]، وقال: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وقال: ﴿وَمَا اٰخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَعِيًا بَيْنَهُمْ﴾ [البقرة: ٢١٣].

٢٣٧/١٢ / فالواجب على المسلم أن يلزم سنة رسول الله ﷺ، وسنة خلفائه الراشدين، والسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان. وما تنازعت فيه الأمة وتفرقت فيه، إن أمكنه أن يفصل النزاع بالعلم والعدل وإلا استمسك بالجمل الثابتة بالنص والإجماع، وأعرض عن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً؛ فإن مواضع التفرق والاختلاف عامتها تصدر عن اتباع الظن، وما تهوى الأنفس، ولقد جاءهم من ربهم الهدى.

وقد بسطت القول في جنس هذه المسائل ببيان ما كان عليه سلف الأمة، الذي اتفق عليه العقل والسمع، وبيان ما يدخل في هذا الباب من الاشتراك والاشتباه والغلط في مواضع متعددة، ولكن نذكر منها جملة مختصرة بحسب حال السائل.

والواجب أمر العامة بالجمل الثابتة بالنص والإجماع، ومنعهم من الخوض في التفصيل الذي يوقع بينهم الفرقة والاختلاف، فإن الفرقة والاختلاف من أعظم ما نهى الله عنه ورسوله.

والتفصيل المختصر أن نقول: من اعتقد أن المداد الذي في المصحف وأصوات العباد قديمة أزلية فهو ضال مخطئ، مخالف للكتاب والسنة، وإجماع السابقين الأولين، وسائر علماء الإسلام، ولم يقل أحد قط من علماء المسلمين: إن ذلك قديم، لا من أصحاب الإمام أحمد ولا من غيرهم، ومن نقل قدم ذلك عن أحد من علماء أصحاب الإمام أحمد ونحوهم فهو مخطئ في هذا النقل، أو متعمد للكذب، بل المنصوص عن الإمام أحمد وعامة أصحابه تبديع من قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق، كما جهموا من قال: اللفظ بالقرآن مخلوق.

وقد صنف أبو بكر المروزي - أخص أصحاب الإمام أحمد به - في ذلك رسالة كبيرة مبسطة، ونقلها عنه أبو بكر الخلال في « كتاب السنة » الذي جمع فيه كلام الإمام أحمد وغيره من أئمة السنة في أبواب الاعتقاد، وكان بعض أهل الحديث إذ ذاك أطلق القول بأن لفظي بالقرآن غير مخلوق معارضة لمن قال: لفظي بالقرآن مخلوق، فبلغ ذلك الإمام

فمن قال: إن المداد قديم فقد أخطأ، ومن قال: ليس في المصحف كلام الله وإنما فيه المداد الذي هو عبارة عن كلام الله فقد أخطأ، بل القرآن في المصحف كما أن سائر الكلام في الورق، كما أن الأمة مجمعة عليه، وكما هو في فطر المسلمين، فإن كل مرتبة لها حكم يخصها، وليس وجود الكلام في الكتاب كوجود الصفة في الموصوف، مثل وجود العلم والحياة في محلها. حتى يقال: إن صفة الله حلت بغيره، أو فارقت، ولا الوجود فيه كالدليل المحض، مثل وجود العالم الدال على الباري - تعالى - حتى ٢٤١/١٢ يقال: ليس فيه إلا ما هو علامة على كلام الله - عز وجل - بل هو قسم آخر، ومن لم يعط كل مرتبة مما يستعمل فيها أداة الظرف حقها فيفرق بين وجود الجسم في الحيز وفي المكان، ووجود العرض بالجسم، ووجود الصورة بالمرأة، ويفرق بين رؤية الشيء بالعين يقظة، وبين رؤيته بالقلب يقظة ومناماً، ونحو ذلك. وإلا اضطربت عليه الأمور.

وكذلك سؤال السائل عما في المصحف، هل هو حادث أو قديم؟ سؤال مجمل؛ فإن لفظ القديم أولاً ليس مأثوراً عن السلف، وإنما الذي اتفقوا عليه أن القرآن كلام الله غير مخلوق، وهو كلام الله حيث تلى، وحيث كتب، وهو قرآن واحد، وكلام واحد، وإن تنوعت الصور التي يتلى فيها ويكتب من أصوات العباد ومدادهم. فإن الكلام كلام من قاله مبتدئاً، لا كلام من بلغه مؤدياً، فإذا سمعنا محدثاً يحدث بقول النبي ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات»^(١) قلنا: هذا كلام رسول الله ﷺ لفظه ومعناه، مع علمنا أن الصوت صوت المبلغ، لا صوت رسول الله ﷺ، وهكذا كل من بلغ كلام غيره من نظم ونثر.

ونحن إذا قلنا: هذا كلام الله لما نسمعه من القارئ، ونرى في المصحف، فالإشارة إلى الكلام من حيث هو هو، مع قطع النظر عما اقترن به البلاغ من صوت المبلغ، ومداد الكاتب.

٢٤٢/١٢ | فمن قال: صوت القارئ ومداد الكاتب كلام الله الذي ليس بمخلوق فقد أخطأ، وهذا الفرق الذي بينه الإمام أحمد لمن سأله، وقد قرأ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [سورة الإخلاص]، فقال: هذا كلام الله غير مخلوق، فقال: نعم. فنقل السائل عنه أنه قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق فدعا به وزيره^(٢) زبراً شديداً، وطلب عقوبته وتعزيره، وقال: أنا قلت لك: لفظي بالقرآن غير مخلوق؟! فقال: لا، ولكن قلت لي لما قرأت ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾: هذا كلام الله غير مخلوق. قال: فلم تنقل عني ما لم أقله؟!

(١) سبق تخريجه ص ٤٢٤.

(٢) أي: زجره ونهّره. انظر المصباح المنير، مادة «زبر».

فبين الإمام أحمد أن القائل إذا قال لما سمعه من المبلغين المؤدين: هذا كلام الله، فالإشارة إلى حقيقته التي تكلم الله بها، وإن كنا إنما سمعناها ببلاغ المبلغ وحركته وصوته؛ فإذا أشار إلى شيء من صفات المخلوق لفظه أو صوته أو فعله، وقال: هذا غير مخلوق، فقد ضل وأخطأ فالواجب أن يقال: القرآن كلام الله غير مخلوق. فالقرآن في المصاحف. كما أن سائر الكلام في الصحف، ولا يقال: إن شيئاً من المداد والورق غير مخلوق، بل كل ورق ومداد في العالم فهو مخلوق، ويقال أيضاً - : القرآن الذي في المصحف كلام الله غير مخلوق ، والقرآن الذي يقرؤه المسلمون كلام الله غير مخلوق.

ويتبين هذا الجواب بالكلام على المسألة الثانية، وهي قوله: /إن كلام الله هل هو ٢٤٣/١٢ حرف وصوت أم لا؟ فإن إطلاق الجواب في هذه المسألة نفيًا وإثباتًا خطأ، وهي من البدع المولدة، الحادثة بعد المائة الثالثة. لما قال قوم من متكلمة الصفاتية: إن كلام الله الذي أنزل على أنبيائه، كالتوراة، والإنجيل، والقرآن، والذي لم ينزله، والكلمات التي كون بها الكائنات، والكلمات المشتملة على أمره ونهيه وخبره، ليست إلا مجرد معنى واحد، هو صفة واحدة قامت بالله، إن عبر عنها بالعبرانية كانت التوراة، وإن عبر عنها بالعربية كانت القرآن، وأن الأمر والنهي والخبر صفات لها، لا أقسام لها، وأن حروف القرآن مخلوقة، خلقها الله ولم يتكلم بها، وليست من كلامه؛ إذ كلامه لا يكون بحرف وصوت.

عارضهم آخرون من المثبتة فقالوا: بل القرآن هو الحروف والأصوات، وتوهم قوم أنهم يعنون بالحروف المداد، وبالأصوات أصوات العباد، وهذا لم يقله عالم.

والصواب الذي عليه سلف الأمة - كالإمام أحمد والبخاري صاحب الصحيح، في «كتاب خلق أفعال العباد» وغيره، وسائر الأئمة قبلهم وبعدهم - اتباع النصوص الثابتة، وإجماع سلف الأمة، وهو/أن القرآن جميعه كلام الله، حروفه ومعانيه، ليس شيء من ٢٤٤/١٢ ذلك كلاماً لغيره، ولكن أنزله على رسوله، وليس القرآن اسماً لمجرد المعنى، ولا لمجرد الحرف، بل لمجموعها، وكذلك سائر الكلام ليس هو الحروف فقط؛ ولا المعاني فقط. كما أن الإنسان المتكلم الناطق ليس هو مجرد الروح، ولا مجرد الجسد، بل مجموعهما. وأن الله - تعالى - يتكلم بصوت، كما جاءت به الأحاديث الصحاح، وليس ذلك كأصوات العباد، لا صوت القارئ ولا غيره. وأن الله ليس كمثل شيء، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، فكما لا يشبه علمه وقدرته وحياته علم المخلوق وقدرته وحياته، وكذلك لا تشبه كلامه المخلوق، ولا معانيه تشبه معانيه، ولا حروفه تشبه حروفه، ولا صوت الرب يشبه صوت العبد، فمن شبه الله بخلقه فقد ألد في أسمائه وآياته، ومن جحد ما وصف به نفسه فقد ألد في أسمائه وآياته.

وقد كتبت في الجواب المبسوط المستوفى مراتب مذاهب أهل الأرض في ذلك، وأن المتفلسفة تزعم أن كلام الله ليس له وجود إلا في نفوس الأنبياء، تفيض عليهم المعاني من العقل الفعال، فيصير في نفوسهم حروفاً، كما أن ملائكة الله عندهم ما يحدث في نفوس الأنبياء من الصور النورانية، وهذا من جنس قول فيلسوف قريش الوليد بن المغيرة: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٥]، فحقيقة قولهم أن القرآن تصنيف/الرسول الكريم، لكنه كلام شريف صادر عن نفس صافية.

وهؤلاء هم الصابئة، فتقربت منهم الجهمية. فقالوا: إن الله لم يتكلم ولا يتكلم، ولا قام به كلام، وإنما كلامه ما يخلقه في الهواء أو غيره، فأخذ ببعض ذلك قوم من متكلمة الصفاتية، فقالوا: بل نصفه - وهو المعنى - كلام الله، ونصفه - وهو الحروف - ليس هو كلام الله، بل هو خلق من خلقه.

وقد تنازع الصفاتية القائلون بأن القرآن غير مخلوق. هل يقال: إنه قديم لم يزل ولا يتعلق بمشيتته؟ أم يقال: يتكلم إذا شاء ويسكت إذا شاء؟ على قولين مشهورين في ذلك، وفي السمع والبصر ونحوهما، ذكرهما الحارث المحاسبي عن أهل السنة، وذكرهما أبو بكر عبدالعزيز عن أهل السنة، من أصحاب الإمام أحمد وغيرهم.

وكذلك النزاع بين أهل الحديث والصوفية، وفرق الفقهاء، من المالكية، والشافعية والحنفية، والحنبلية، بل وبين فرق المتكلمين والفلاسفة، في جنس هذا الباب. وليس هذا موضعاً لبسط ذلك. (هذا لفظ الجواب في الفتيا المصرية).

/وقال الإمام العلامة المحقق أبو العباس أحمد بن تيمية - رحمه ٢٤٦/١٢ الله تعالى ورضي عنه - :

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين .

أما بعد : فهذا «فصل في نزول القرآن ولفظ «النزول» حيث ذكر في كتاب الله - تعالى - فإن كثيراً من الناس فسروا النزول في مواضع من القرآن بغير ما هو معناه المعروف؛ لاشتباه المعنى في تلك المواضع، وصار ذلك حجة لمن فسر نزول القرآن بتفسير أهل البدع .

فمن الجهمية من يقول: أنزل بمعنى خلق، كقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ [الحديد: ٢٥]، أو يقول: خلقه في مكان عال ثم أنزله من ذلك المكان .

/ومن الكلائية من يقول: نزوله بمعنى الإعلام به وإفهامه للملك، أو نزول الملك بما ٢٤٧/١٢ فهمه . وهذا الذي قالوه باطل في اللغة والشرع والعقل .

والمقصود هنا ذكر النزول، فنقول وبالله التوفيق:

النزول في كتاب الله - عز وجل - ثلاثة أنواع : نزول مقيد بأنه منه، ونزول مقيد بأنه من السماء، ونزول غير مقيد لا بهذا ولا بهذا .

فالأول لم يرد إلا في القرآن، كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنَتْهُمْ أَكْتَبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١١٤]، وقال تعالى: ﴿نَزَلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [النحل: ١٠٢]، وقال تعالى: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [الجاثية: ٢]، [الأحقاف: ٢]، وفيها قولان:

أحدهما: لا حذف في الكلام، بل قوله: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ﴾ مبتدأ، وخبره ﴿مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ .

والثاني: أنه خبر مبتدأ محذوف، أي هذا ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ﴾، وعلى كلا القولين فقد ثبت أنه منزل منه، وكذلك قوله: ﴿حَمَّ﴾ . تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ﴿٢٤٨/١٢﴾ [الجاثية: ١، ٢، الأحقاف: ١، ٢] وكذلك ﴿حَمَّ﴾ . تَنْزِيلُ مِنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿فصلت: ١، ٢﴾، ﴿حَمَّ﴾ . تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴿غافر: ١، ٢﴾ والتنزيل بمعنى المنزل ، تسمية للمفعول باسم المصدر، وهو كثير ؛ ولهذا قال السلف: القرآن كلام

كلام الله من الله ليس ببائن منه، أي لم يخلقه في غيره فيكون مبتدأ منزلاً من ذلك المخلوق، بل هو منزل من الله، كما أخبر به، ومن الله بدأ لا من مخلوق، فهو الذي تكلم به لخلقه.

وأما النزول المقيد بالسماء، فقوله: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ﴾ [المؤمنون: ٢٣] والسماء اسم جنس لكل ما علا، فإذا قيد بشيء معين [تقيد به]، فقوله في غير موضع من السماء مطلق أي في العلو، ثم قد بينه في موضع آخر بقوله: ﴿ءَأَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ السَّمَاءِ﴾ [الواقعة: ٦٩]، وقوله: ﴿فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خَلَّتِهِ﴾ [النور: ٤٣] أي أنه منزل من السحاب. ومما يشبه نزول القرآن قوله: ﴿يُنزِلُ الْمَلَكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ [النحل: ٢]، فنزول الملائكة هو نزولهم بالوحي من أمره، الذي هو كلامه وكذلك قوله: ﴿نُنزِلُ الْمَلَكَةَ وَالرُّوحَ فِيهَا﴾ [القدر: ٤] يناسب قوله: ﴿فِيهَا يَفْرُقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾ [الدخان: ٤، ٥] فهذا شبيه بقوله: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ﴾ [النحل: ١٠٢].

٢٤٩/١٢ / وأما المطلق، ففي مواضع، منها: ما ذكره من إنزال السكينة بقوله: ﴿فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٦]، وقوله: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح: ٤] إلى غير ذلك.

ومن ذلك: إنزال الميزان، ذكره مع الكتاب في موضعين، وجمهور المفسرين على أن المراد به العدل، وعن مجاهد - رحمه الله - هو ما يوزن به، ولا منافاة بين القولين. وكذلك العدل، وما يعرف به العدل، منزل في القلوب، والملائكة قد تنزل على قلوب المؤمنين، كقوله: ﴿إِذْ يُوحَى رَبُّكَ إِلَى الْمَلَكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبَّتُوا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الأنفال: ١٢] فذلك الثبات نزل في القلوب بواسطة الملائكة، وهو السكينة. قال النبي ﷺ: «من طلب القضاء واستعان عليه وكل إليه، ومن لم يطلب القضاء ولم يستعن عليه أنزل الله عليه ملكاً يسدده»^(١) فالله ينزل عليه ملكاً، وذلك الملك يلهمه السداد، وهو ينزل في قلبه.

ومن حديث حذيفة - رضي الله عنه - الذي في الصحيحين، عن النبي ﷺ قال: «إن الله أنزل الأمانة في جذر قلوب الرجال، فعلموا من القرآن وعلموا من السنة»^(٢)، والأمانة هي الإيمان أنزلها في أصل قلوب الرجال، وهو كإنزال الميزان والسكينة، وفي

(١) أبو داود في الأفضية (٣٥٧٨) وأحمد ٣/ ٢٢٠، كلاهما عن أنس بن مالك.

(٢) البخاري في الرقاق (٦٤٩٧) وفي الفتن (٧٠٨٦) ومسلم في الإيمان (١٤٣/ ٢٣٠).

و«جذر»: أي أصل. انظر: النهاية ١/ ٢٥٠.

الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: « ما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله الحديث إلى آخره، فذكر أربعة: غشيان/الرحمة، وهي أن تغشاهم كما يغشى اللباس ٢٥٠/١٢ لابسه، وكما يغشى الرجل المرأة، والليل النهار. ثم قال: « ونزلت عليهم السكينة» وهو إنزالها في قلوبهم ، «وحفَّتْهُم الملائكة» أي : جلست حولهم ، « وذكرهم الله فيمن عنده»(١) من الملائكة.

وذكر الله الغشيان في مواضع، مثل قوله تعالى: ﴿يُعْشَىٰ آلَ النَّهَارِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وقوله: ﴿فَلَمَّا تَفَشَّنَا حَمَلَتْ حَمَلًا خَفِيًّا﴾ [الأعراف: ١٨٩]، وقوله: ﴿وَالْمُؤْنِفِكَةَ آهَوَىٰ فَفَشَّنَا مَا غَشِيَ﴾ [النجم: ٥٣، ٥٤]، وقوله: ﴿أَلَا حِينَ يَسْتَعْشُونَ نِيَابَهُمْ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [هود: ٥] هذا كله فيه إحاطة من كل وجه.

وذكر - تعالى - إنزال النعاس في قوله: ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، هذا يوم أحد. وقال في يوم بدر: ﴿إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ﴾ [الأنفال: ١١]، والنعاس ينزل في الرأس بسبب نزول الأبخرة التي تدخل في الدماغ، فتتعقد فيحصل منها النعاس.

وطائفة من أهل الكلام - منهم أبو الحسن الأشعري ومن اتبعه من أصحاب مالك والشافعي وأحمد - جعلوا النزول والإتيان والمجيء حدثًا يحدثه منفصلا عنه، فذاك هو إتيانه واستواؤه على العرش، فقالوا: استواؤه فعل يفعله في العرش يصير به مستويا عليه من غير فعل/يقوم بالرب ، لكن أكثر الناس خالفوهم، وقالوا: المعروف أنه لا ٢٥١/١٢ يجيء شيء من الصفات والأعراض إلا بمجيء شيء، فإذا قالوا: جاء البرد أو جاء الحر، فقد جاء الهواء الذي يحمل الحر والبرد، وهو عين قائمة بنفسها، وإذا قالوا: جاءت الحمى، فالحمى حر أو برد تقوم بعين قائمة بسبب أخلاط تتحرك وتتحول من حال إلى حال ، فيحدث الحر والبرد بذلك، وهذا بخلاف العرض الذي يحدث بلا تحول من حامل، مثل لون الفاكهة؛ فإنه لا يقال في هذا: جاءت الحمرة والصفرة والخضرة، بل يقال: أحمر وأصفر وأخضر. وإذا كان كذلك فإنزاله - تعالى - العدل والسكينة، والنعاس والأمانة - وهذه صفات تقوم بالعباد - إنما تكون إذا أفضى بها إليهم ، فالأعيان القائمة توصف بالنزول ، كما توصف الملائكة بالنزول بالوحي والقرآن، فإذا نزل بها الملائكة قيل: إنها نزلت.

(١) مسلم في الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار (٣٨/٢٦٩٩) عن أبي هريرة.

وكذلك لو نزل غير الملائكة ، كالهواء الذي نزل بالأسباب ، فيحدث الله منه البخار الذي يكون منه النعاس، فكان قد أنزل النعاس - سبحانه - بإنزال ما يحمله .

وقد ذكر - سبحانه - إنزال الحديد، والحديد يخلق في المعادن .

٢٥٢/١٢ وما يذكر عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن آدم - عليه السلام - نزل من الجنة ومعه خمسة أشياء من حديد؛ السندان والكلبتان والمنقعة، والمطرقة، والإبرة، فهو كذب لا يثبت مثله .

وكذلك الحديث الذي رواه الثعلبي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - عن النبي ﷺ: «إن الله أنزل أربع بركات من السماء إلى الأرض، فأنزل الحديد والماء والنار والملح» حديث موضوع مكذوب، في إسناده سيف بن محمد ابن أخت سفیان الثوري - رحمه الله - وهو من الكذابين المعروفين بالكذب .

قال ابن الجوزي : هو سيف بن محمد ابن أخت سفیان الثوري، يروي عن الثوري وعاصم الأحوال والأعمش ، قال أحمد - رحمه الله : هو كذاب يضع الحديث، وقال مرة : ليس بشيء . وقال يحيى : كان كذاباً خبيثاً، وقال مرة : ليس بثقة . وقال أبو داود: كذاب. وقال زكريا الساجي : يضع الحديث. وقال النسائي : ليس بثقة ولا مأمون. وقال الدارقطني : ضعيف متروك .

والناس يشهدون أن هذه الآلات تصنع من حديد المعادن . فإن قيل: إن آدم - عليه السلام - نزل معه جميع الآلات فهذه مكابرة للبيان . وإن قيل: بل نزل معه آلة واحدة، وتلك لا تعرف ، فأبي فائدة في هذا لسائر الناس؟! ثم ما يصنع بهذه الآلات إذا لم يكن ثم حديد موجود يطرق بهذه الآلات، وإذا خلق الله الحديد صنعت منه هذه الآلات مع أن المأثور: «إن أول من خطَّ وخاط إدريس - عليه السلام -» وآدم - عليه السلام - لم يخط ثوباً فما يصنع بالإبرة .

ثم أخبر أنه أنزل الحديد، فكان المقصود الأكبر بذكر الحديد هو اتخاذ آلات الجهاد منه، كالسيف والسنان والنصل وما أشبه ذلك، الذي به ينصر الله ورسوله ﷺ ، وهذه لم تنزل من السماء .

فإن قيل: نزلت الآلة التي يطبع بها، قيل: فالله أخبر أنه أنزل الحديد لهذه المعاني المتقدمة والآلة وحدها لا تكفي، بل لابد من مادة يصنع بها آلات الجهاد، لكن لفظ النزول أشكل على كثير من الناس حتى قال قَطْرُبُ - رحمه الله - : معناه جعله نزلاً، كما يقال: أنزل الأمر على فلان نزلاً حسناً: أي جعله نزلاً . قال: ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ﴾

لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمِينَةَ أَرْوَاحٍ ﴿ [الزمر: ٦] وهذا ضعيف؛ فإن النزول إنما يطلق على ما يؤكل لا على ما يقاتل به، قال الله تعالى: ﴿فَأَنْزَلْنَا مِنْ حَمِيرٍ ﴿ [الواقعة: ٩٣]، والضيافة سميت نزلا؛ لأن العادة أن الضيف يكون راكباً فينزل في مكان يؤتي إليه بضيافته فيه، فسميت نزلا لأجل نزوله، ونزل بنى فلان ضيف؛ ولهذا قال نوح - عليه السلام - : ﴿رَبِّ أَنْزِلْنِي مُنْزَلاً مُبَارَكاً وَأَنْتَ خَيْرُ الْمُنْزِلِينَ ﴿ [المؤمنون: ٢٩]؛ لأنه كان راكباً في السفينة، وسميت المواضع التي ينزل بها المسافرون منازل؛ لأنهم يكونون ركبانا فينزلون والمشاه تبع للركبان، وتسمى المساكن منازل.

/ وجعل بعضهم نزول الحديد بمعنى الخلق لأنه أخرجه من المعادن وعلمهم صنعته، ٢٥٤/١٢
فإن الحديد إنما يخلق في المعادن، والمعادن إنما تكون في الجبال، فالحديد ينزله الله من معادنه التي في الجبال ليستففع به بنو آدم، وقال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمِينَةَ أَرْوَاحٍ ﴿.

وهذا مما أشكل أيضاً. فمنهم من قال: جعل، ومنهم من قال: خلق؛ لكونها تخلق من الماء، فإن به يكون النبات الذي ينزل أصله من السماء وهو الماء، وقال قُطْرُبُ: جعلناه نزلا. ولا حاجة إلى إخراج اللفظ عن معناه المعروف لغة؛ فإن الأنعام تنزل من بطون أمهاتها، ومن أصلاب آبائها تأتي بطون أمهاتها، ويقال للرجال: قد أنزل الماء، وإذا أنزل وجب عليه الغسل، مع أن الرجل غالب إنزاله وهو على جنب، إما وقت الجماع، وإما بالاحتلام، فكيف بالأنعام التي غالب إنزالها مع قيامها على رجليها وارتفاعها على ظهور الإناث!؟.

ومما يبين هذا، أنه لم يستعمل النزول فيما خلق من السُّفْلِيَّاتِ، فلم يقل: أنزل النبات، ولا أنزل المرعى، وإنما استعمل فيما يخلق في محل عال، وأنزله الله من ذلك المحل، كالحديد والأنعام.

وقال تعالى: ﴿يَبْقَىٰ آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا يُورِي سَوَاءَ تَكُمُ وَرِيشًا ﴿ الآية [الأعراف: ٢٦]، وفيها قراءتان: إحداهما بالنصب، فيكون لباس التقوى أيضاً/منزلاً، ٢٥٥/١٢. وأما على قراءة الرفع فلا، وكلاهما حق. وقد قيل فيه: خلقناه وقيل: أنزلنا أسبابه. وقيل: ألهمناهم كيفية صنعته، وهذه الأقوال ضعيفة؛ فإن النبات الذي ذكروا لم يجيء فيه لفظ «أنزلنا»، ولم يستعمل في كل ما يصنع أنزلنا، فلم يقل: أنزلنا الدور، وأنزلنا الطبخ ونحو ذلك، وهو لم يقل: إنا أنزلنا كل لباس ورياش، وقد قيل: إن الريش والرياش المراد به اللباس الفاخر كلاهما بمعنى واحد، مثل اللبس واللباس، وقد قيل: هما المال والخصب والمعاش، وارتاش فلان: حسنت حالته.

والصحيح أن «الريش» هو الأثاث والمتاع ، قال أبو عمر: والعرب تقول: أعطاني فلان ريشه ، أي كسوته وجهازه. وقال غيره: الرياش في كلام العرب: الأثاث وما ظهر من المتاع والثياب والفرش ونحوها. وبعض المفسرين أطلق عليه لفظ المال، والمراد به مال مخصوص، قال ابن زيد: جمالا؛ وهذا لأنه مأخوذ من ريش الطائر وهو ما يروش به ويدفع عنه الحر والبرد وجمال الطائر ريشه، وكذلك ما يبني فيه الإنسان من الفرش وما يبسطه تحته ونحو ذلك، والقرآن مقصوده جنس اللباس الذي يلبس على البدن وفي البيوت، كما قال - تعالى - : ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا﴾ الآية [النحل: ٨٠]، فامتق - سبحانه - عليهم بما ينتفعون به من الأنعام في اللباس والأثاث، وهذا - والله ٢٥٦/١٢ أعلم - معنى إنزاله؛ فإنه ينزله/من ظهور الأنعام، وهو كسوة الأنعام من الأصواف والأوبار والأشعار، وينتفع به بنو آدم من اللباس والرياش. فقد أنزلها عليهم، وأكثر أهل الأرض كسوتهم من جلود الدواب، فهي لدفع الحر والبرد، وأعظم مما يصنع من القطن والكتان.

والله - تعالى - ذكر في سورة النحل إنعامه على عباده، فذكر في أول السورة أصول النعم التي لا يعيش بنو آدم إلا بها، وذكر في أثنائها تمام النعم التي لا يطيب عيشهم إلا بها، فذكر في أولها الرزق الذي لا بد لهم منه، وذكر ما يدفع البرد من الكسوة بقوله: ﴿وَالْأَنْعَمَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دَفءٌ وَمَنْفَعٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ [النحل: ٥]، ثم في أثناء السورة ذكر لهم المساكن والمنافع التي يسكنونها: مساكن الحاضرة والبادية، ومساكن المسافرين، فقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا﴾ الآية، ثم ذكر إنعامه بالظلال التي تقيهم الحر والبأس فقال: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْهَا خَلقًا ظِلَالًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا﴾ إلى قوله: ﴿كَذَلِكَ يُبَدِّلُ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [النحل: ٨١].

ولم يذكر هنا ما يبقى من البرد؛ لأنه قد ذكره في أول السورة، وذلك في أصول النعم؛ لأن البرد يقتل فلا يقدر أحد أن يعيش في البلاد الباردة بلا دفء، بخلاف الحر فإنه أذى، لكنه لا يقتل كما يقتل البرد؛ فإن الحر قد يتقي بالظلال واللباس وغيرهما، وأهله - أيضًا - لا يحتاجون إلى وقاية كما يحتاج إليه البرد، بل أدنى وقاية تكفيهم وهم في الليل وطرفي/النهار لا يتأذون به تأذيا كثيرا، بل لا يحتاجون إليه أحيانا حاجة قوية، فجمع بينهما في قوله: ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْبَأْسَ﴾ [النحل: ٨١]. ولا حذف في اللفظ ولا قصور في المعنى، كما يظنه من لم يحسن حقائق معاني القرآن، بل لفظه أتم لفظ، ومعناه أكمل المعاني، فإذا كان اللباس والرياش ينزل من ظهور الأنعام، وكسوة الأنعام منزلة من الأصلاب والبطون - كما تقدم - فهو منزل من الجهتين؛ فإنه على ظهور الأنعام لا ينتفع به بنو آدم حتى ينزل.

فقد تبين أنه ليس في القرآن ولا في السنة لفظ نزول إلا وفيه معنى النزول المعروف، وهذا هو اللائق بالقرآن؛ فإنه نزل بلغة العرب، ولا تعرف العرب نزولا إلا بهذا المعنى، ولو أريد غير هذا المعنى لكان خطاباً بغير لغتها، ثم هو استعمال اللفظ المعروف له معنى في معنى آخر بلا بيان، وهذا لا يجوز بما ذكرنا؛ وبهذا يحصل مقصود القرآن واللغة الذي أخبر الله -تعالى- أنه بينه وجعله هدى للناس، وليكن هذا آخره، والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وسلم تسليماً كثيراً.

إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَرُ . إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ ﴿ [المدرثر: ١١ - ٢٥] فمن قال: إن هذا القرآن قول البشر، كان قوله مضاهياً لقول: «الوحيد» الذي أصلاه الله سقر. ومن المعلوم لعامة العقلاء أن من بلغ كلام غيره كالمبلغ لقول النبي ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما الأجر بما عملتموه» (١) إذا سمعه الناس من المبلغ قالوا: هذا حديث رسول الله ﷺ، وهذا كلام رسول الله ﷺ. ولو قال المبلغ: هذا كلامي وقولي لكذب الناس؛ لعلمهم بأن الكلام كلام لمن قاله مبتدئاً منشئاً، لا لمن أداه راوياً مبلغاً. فإذا كان مثل هذا معلوماً في تبليغ كلام المخلوق، فكيف لا يعقل في تبليغ كلام الخالق، الذي هو أولى ألا يجعل كلاماً لغير الخالق جل وعلا؟!

وقد أخبر - تعالى - بأنه منزل منه، فقال: ﴿وَالَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ ﴿ [الأنعام: ١١٤]، وقال: ﴿حَمَّ . نَزِيلٌ مِّن رَّبِّكَ مِنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿ [فصلت: ١]، [٢]، ﴿حَمَّ . نَزِيلٌ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ﴿ [الجاثية: ١، ٢، الأحقاف: ١، ٢] فجبriel رسول الله من الملائكة جاء به إلى رسول الله ﷺ من البشر والله يصطفي من الملائكة رسلاً ومن الناس، وكلاهما مبلغ له، كما قال: ﴿يَتَأْتِيهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ﴿ [المائدة: ٦٧]، وقال: ﴿إِلَّا مَن أَرْضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُمْ يَسْلُكُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِن خَلْفِهِ رَصَدًا . لِيَعْلَمَ أَن قَدِ ابْتَلَعُوا رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ ﴿ [الجن: ٢٧، ٢٨] وهو مع هذا كلام الله ليس لجبريل ولا لمحمد فيه إلا التبليغ والأداء، كما أن المعلمين له في هذا الزمان والتالين له في الصلاة أو خارج الصلاة ليس لهم فيه إلا ذلك، لم يحدثوا شيئاً من حروفه ولا معانيه، قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴿ إلى قوله: ٢٦١/١٢ ﴿وَإِذَا بَدَأْنَا ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُرْسَلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ . قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُنَبِّتَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ . وَلَقَدْ نَعَلْنَا أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ ﴿ [النحل: ٩٨ - ١٠٣].

كان بعض المشركين يزعم أن النبي ﷺ تعلمه من بعض الأعاجم الذين بمكة، إما عبد ابن الحضرمي وإما غيره، كما ذكر المفسرون، فقال تعالى: ﴿لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَيُضَيِّقُونَ إِلَيْهِ التَّعْلِيمَ لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ ﴿ فكيف يتصور أن يعمله أعجمي وهذا الكلام عربي؟ وقد أخبر أنه نزل به روح القدس من ربك بالحق، فهذا بيان أن هذا القرآن العربي الذي تعلمه من غيره لم يكن هو المحدث لحروفه ونظمه؛ إذ يمكن لو كان كذلك أن يكون تلقى من الأعجمي معانيه وألف هو حروفه، وبيان أن هذا الذي تعلمه من غيره نزل به روح القدس من ربك بالحق يدل على أن القرآن جميعه منزل

(١) سبق تخريجه ص ٤٢٤.

من الرب - سبحانه وتعالى - لم ينزل معناه دون حروفه .

ومن المعلوم أن من بَلَّغَ كلام غيره كمن بَلَّغَ كلام النبي ﷺ أو غيره من الناس ، أو أنشد شعر غيره كما لو أنشد منشداً قول لبيد :

ألا كل شيء ما خلا الله باطل / ٢٦٢/١٢

أو قول عبد الله بن رواحة ، حيث قال :

شهدت بأن وعد الله حق وأن النار مثوى الكافرينا

وأن العرش فوق الماء طاف وفوق العرش رب العالمينا

أو قوله :

وفينا رسول الله يتلو كتابه إذا انشق معروف من الفجر ساطع

بيت يجافي جنبه عن فراشه إذا استثقلت بالمشركين المضاجع

أرانا الهدى بعد العمى فقلوبنا به موقنات أن ما قال واقع

وهذا الشعر قاله منشئه ، لفظه ومعناه ، وهو كلامه لا كلام غيره بحركته وصوته ومعناه القائم بنفسه ، ثم إذا أنشده المنشد وبلغه عنه علم أنه شعر ذلك المنشئ وكلامه ونظمه وقوله ، مع أن هذا الثاني أنشده بحركة نفسه وصوت نفسه ، وقام بقلبه من المعنى نظير ما قام بقلب الأول ، وليس الصوت المسموع من المنشد هو الصوت المسموع من المنشئ والشعر شعر المنشئ لا شعر المنشد . والمحدث عن النبي ﷺ إذا روى قوله : « إنما الأعمال بالنيات »^(١) بلغه بحركته وصوته ، مع أن النبي ﷺ تكلم به بحركته وصوته ، وليس صوت المبلغ صوت النبي ﷺ ، ولا حركته كحركته ، والكلام كلام رسول الله ﷺ لا كلام المبلغ له عنه .

فإذا كان هذا معلوماً معقولاً ، فكيف لا يعقل أن يكون ما يقرأ القارئ إذا قرأ : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ . الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ [الفاتحة : ٢-٤] أن يقال : هذا الكلام كلام البارئ ، وإن كان الصوت صوت القارئ . فمن ظن أن الأصوات المسموعة من القراء صوت الله فهو ضال مفر ، مخالف لصريح المعقول وصحيح المنقول ، قائل قولاً لم يقله أحد من أئمة المسلمين ، بل قد أنكر الإمام أحمد وغيره على من قال : لفظي بالقرآن غير مخلوق وبدعوه ، كما جهّموا^(٢) من قال : لفظي بالقرآن مخلوق . وقالوا :

(١) سبق تخريجه ص ٤٢٤ .

(٢) أي : نسبوه إلى طائفة الجهمية أتباع جهم بن صفوان الضال .

القرآن كلام الله غير مخلوق، كيف تصرف ، فكيف من قال: لفظي به قديم أو صوتي به قديم؟ فابتدع هذا وضلاله أوضح . فمن قال: إن لفظه بالقرآن غير مخلوق أو صوته أو فعله أو شيئاً من ذلك ، فهو ضال مبتدع.

وهؤلاء قد يحتجون بقوله: ﴿حَقَّ يَسْمَعُ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦] ويقولون: هذا كلام الله، وكلام الله غير مخلوق، فهذا غير مخلوق، ونحن لا نسمع/إلا صوت القارئ، ٢٦٤/١٢ وهذا جهل منهم ؛ فإن سماع كلام الله، بل وسماع كل كلام، يكون تارة من المتكلم به بلا واسطة، ويكون بواسطة الرسول المبلغ له، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَشْرِ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ﴾ [الشورى: ٥١].

ومن قال: إن الله كلمنا بالقرآن كما كلم موسى بن عمران، أو إنا نسمع كلامه كما سمعه موسى بن عمران، فهو من أعظم الناس جهلاً وضلالاً. ولو قال قائل: إنا نسمع كلام النبي ﷺ كما سمعه الصحابة منه لكان ضلاله واضحاً، فكيف من يقول: أنا أسمع كلام الله منه كما سمعه موسى؟! وإن كان الله كلم موسى تكليماً بصوت سمعه موسى فليس صوت المخلوقين صوتاً للخالق. وكذلك مناداته لعباده بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب، وتكلمه بالوحي حتى يسمع أهل السموات والأرض صوته كجر السلسلة على الصفا، وأمثال ذلك – مما جاءت به النصوص والآثار – كلها ليس فيها أن صفة المخلوق هي صفة الخالق، بل ولا مثلها، بل فيها الدلالة على الفرق بين صفة الخالق وبين صفة المخلوق، فليس كلامه مثل كلامه، ولا معناه مثل معناه، ولا حرفه مثل حرفه، ولا صوته مثل صوته، كما أنه ليس علمه مثل علمه، ولا قدرته مثل قدرته، ولا سمعه مثل سمعه، ولا بصره مثل بصره؛ فإن الله ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله.

/ ولما استقر في فطر الخلق كلهم الفرق بين سماع الكلام من المتكلم به ابتداء وبين ٢٦٥/١٢ سماعه من المبلغ عنه، كان ظهور هذا الفرق في سماع كلام الله من المبلغين عنه أوضح من أن يحتاج إلى الإطناب. وقد بين أئمة السنة والعلم – كالإمام أحمد والبخاري صاحب الصحيح في كتابه في خلق الأفعال، وغيرهما من أئمة السنة – من الفرق بين صوت الله المسموع منه وصوت العباد بالقرآن وغيره، ما لا يخالفهم فيه أحد من العلماء أهل العقل والدين.

فصل

وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [التكوير: ١٩] فهذا قد ذكره في موضعين، فقال في الحاقة: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ . وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ . وَلَا يَقُولُ كَاهِنٌ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الحاقة: ٤٠- ٤٢] فالرسول هنا محمد ﷺ، وقال في التكوير: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ . ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ . مُطَاعٌ ثَمَّ أَمِينٍ . وَمَا صَاحِبُكُمْ بِمَجْنُونٍ . وَلَقَدْ رَآهُ بِالْأُفُقِ الْمُبِينِ﴾ [التكوير: ١٩ - ٢٣] فالرسول هنا جبريل، فأضافه إلى الرسول من البشر تارة، وإلى الرسول من الملائكة تارة، باسم الرسول، ولم يقل: إنه ٢٦٦/١٢ لقول ملك ولا نبي؛ لأن لفظ الرسول يبين أنه مبلغ/عن غيره لا منشئ له من عنده ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا أَلْبَانُ الْمَيْتِ﴾ [النور: ٥٤، العنكبوت: ١٨]، فكان قوله: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ بمنزلة قوله: لتبليغ رسول، أو مبلغ من رسول كريم، أو جاء به رسول كريم، أو مسموع عن رسول كريم؛ وليس معناه: أنه أنشأه، أو أحدثه، أو أنشأ شيئاً منه، أو أحدثه رسول كريم؛ إذ لو كان منشئاً لم يكن رسولا فيما أنشأه وابتدأه، وإنما يكون رسولا فيما بلغه وأداه، ومعلوم أن الضمير عائد إلى القرآن مطلقاً.

وأيضاً، فلو كان أحد الرسولين أنشأ حروفه ونظمه، امتنع أن يكون الرسول الآخر هو المنشئ المؤلف لها، فبطل أن تكون الإضافة هنا لأجل إحداث الرسول له أو لشيء منه، لجاز أن نقول: إنه قول البشر، وهذا قول «الوحيد» الذي أصلاه الله سقراً.

فإن قال قائل: فالوحيد جعل الجميع قول البشر، ونحن نقول: إن الكلام العربي قول البشر، وأما معناه فهو كلام الله.

فيقال لهم: هذا نصف قول الوحيد، ثم هذا باطل من وجوه أخرى:

٢٦٧/١٢ وهو أن معاني هذا النظم معان متعددة متنوعة، وأنتم تجعلون ذلك المعنى معنى واحداً هو الأمر والنهي والخبر والاستخبار، وتجعلون ذلك المعنى إذا عبر عنه بالعربية كان قرآناً، وإذا عبر عنه بالعبرانية كان تورا، وإذا عبر عنه بالسريانية كان إنجيلاً، وهذا مما يعلم بطلانه بالضرورة من العقل والدين؛ فإن التوراة إذا عربناها لم يكن معناها معنى القرآن، والقرآن إذا ترجمناه بالعبرانية لم يكن معناه معنى التوراة.

وأيضاً، فإن معنى آية الكرسي ليس هو معنى آية الدين، وإنما يشتركان في مسمى الكلام، ومسمى كلام الله، كما تشترك الأعيان في مسمى النوع، فهذا الكلام وهذا الكلام وهذا الكلام، كله يشترك في أنه كلام الله، اشتراك الأشخاص في أنواعها، كما أن الإنسان وهذا الإنسان وهذا الإنسان يشتركون في مسمى الإنسان، وليس في الخارج

شخص بعينه هو هذا وهذا وهذا، وكذلك ليس في الخارج كلام واحد هو معنى التوراة والإنجيل والقرآن، وهو معنى آية الدين وآية الكرسي.

ومن خالف هذا كان في مخالفته لصريح المعقول من جنس من قال: إن أصوات العباد وأفعالهم قديمة أزلية. فاضرب بكلام البدعتين رأس قائلهما، وألزم الصراط المستقيم؛ صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين.

/ ويسبب هاتين البدعتين الحمقاوين ثارت الفتن وعظمت الإحن، وإن كان كل من ٢٦٨/١٢ أصحاب القولين قد يفسرونهما بما قد يلتبس علي كثير من الناس كما فسر من قال: إن الصوت المسموع من العبد أو بعضه قديم: أن القديم ظهر في المحدث من غير حلول فيه.

وأما «أفعال العباد» فرأيت بعض المتأخرين يزعم أنها قديمة خيرها وشرها، وفسر ذلك بأن الشرع قديم والقدر قديم، وهي مشروعة مقدرة، ولم يفرق بين الشرع الذي هو كلام الله والمشروع الذي هو المأمور به والمنهي عنه، ولم يفرق بين القدر الذي هو علم الله وكلامه وبين المقدور الذي هو مخلوقاته. والعقلاء كلهم يعلمون بالاضطرار أن الأمر والخير نوعان للكلام، لفظه ومعناه، ليس الأمر والخير صفات لموصوف واحد- فمن جعل الأمر والنهي والخير صفات للكلام لا أنواعاً له فقد خالف ضرورة العقل، وهؤلاء في هذا بمنزلة من زعم أن الوجود واحد؛ إذ لم يفرق بين الواحد بالنوع والواحد بالعين؛ فإن انقسام «الموجود» إلى القديم والمحدث، والواجب والممكن، والخالق والمخلوق، والقائم بنفسه والقائم بغيره، كانقسام «الكلام» إلى الأمر والخير، أو إلى الإنشاء والإخبار، أو إلى الأمر والنهي والخير- فمن قال: الكلام معنى واحد هو الأمر والخير، فهو كمن قال: الوجود واحد هو الخالق والمخلوق، أو الواجب والممكن. وكما أن حقيقة هذا تؤول^(١) إلى تعطيل الخالق فحقيقة هذا تؤول^(٢) إلى تعطيل كلامه ٢٦٩/١٢ وتكليمه.

وهذا حقيقة قول فرعون الذي أنكر الخالق وتكليمه لموسى؛ ولهذا آل الأمر بمحقق هؤلاء إلى تعظيم فرعون، وتوليه وتصديقه في قوله: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾ [النازعات: ٢٤] بل إلى تعظيمه على موسى وإلى الاستحقاق بتكليم الله لموسى، كما قد بسط في غير هذا الموضع.

وأيضاً، فيقال: ما تقول في كلام كل متكلم إذا نقله عنه غيره - كما قد ينقل كلام النبي ﷺ والصحابة والعلماء والشعراء وغيرهم ويسمع من الرواة أو المبلغين- إن ذلك المسموع من المبلغ بصوت المبلغ هو كلام المبلغ أو كلام المبلغ عنه؟ فإن قال: كلام المبلغ

(١، ٢) في المطبوعة: «تؤل» والصواب ما أثبتناه.

لزم أن يكون القرآن كلاماً لكل من سمع منه، فيكون القرآن المسموع كلام ألف ألف قارئ لا كلام الله - تعالى - وأن يكون قوله: «إنما الأعمال بالنيات»^(١) ونظائره كلام كل من رواه لا كلام الرسول، وحينئذ فلا فضيلة للقرآن في ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [الحاقة: ٤٠، التكوير: ١٩] فإنه على قول هؤلاء قول كل منافق قرأه، والقرآن يقرؤه المؤمن والمنافق، كما في الصحيحين عنه ﷺ أنه قال: «مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن مثل الأترجة طعمها طيب وريحها طيب، ومثل المؤمن الذي لا يقرأ القرآن مثل التمرة طعمها طيب ولا ريح لها، ومثل المنافق الذي يقرأ القرآن مثل الريحانة ريحها طيب وطعمها مر»^(٢)، ومثل المنافق الذي لا يقرأ القرآن/مثل الحنظل طعمها مر ولا ريح لها»^(٢) وعلى هذا التقدير فلا يكون القرآن قول بشر واحد، بل قول ألف ألف بشر وأكثر من ذلك. وفساد هذا في العقل والدين واضح.

وإن قال: كلام المبلغ عنه، علم أن الرسول المبلغ للقرآن ليس القرآن كلامه ولكنه كلام الله؛ ولكن لما كان الرسول الملك قد يقال: إنه شيطان بين الله أنه تبليغ ملك كريم، لا تبليغ شيطان رجيم؛ ولهذا قال: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ . ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ إلى قوله: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ﴾ [التكوير: ١٩-٢٥] وبين في هذه الآية أن الرسول البشري الذي صحبناه وسمعناه منه ليس بمجنون، وما هو على الغيب بمتهم. وذكره باسم «الصاحب» لما في ذلك من النعمة به علينا، إذ كنا لا نطيق أن نتلقى إلا عن صحبناه وكان من جنسنا، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨] وقال: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَاهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلِيُسُونَ﴾ [الأنعام: ٩]. كما قال في الآية الأخرى: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ . مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ﴾ [النجم: ١، ٢] وبين أن الرسول الذي من أنفسنا والرسول الملكي، أنهما مبلغان، فكان في هذا تحقيق أنه كلام الله.

فلما كان الرسول البشري يقال: إنه مجنون أو مفتر، نزهه عن هذا وهذا، وكذلك في السورة الأخرى قال: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ . وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُوْمَنُونَ . وَلَا يَقُولُ كَاهِنٌ قَلِيلًا مَّا تَدَّكُرُونَ نَزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الحاقة: ٤٠ - ٤٣] وهذا مما يبين أنه أضافه إليه، لأنه بلغه وأداه لا لأنه أحدثه وأنشأه، فإنه قال: ﴿وَإِنَّهُ لَنَزِيلٌ رَبِّ الْعَالَمِينَ . نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٢، ١٩٣] فجمع بين قوله: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ وبين قوله: ﴿وَإِنَّهُ لَنَزِيلٌ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ والضميران عائدان إلى واحد، فلو كان الرسول

(١) سبق تخريجه ص ٤٢٤.

(٢) البخاري في الأطعمة (٥٤٢٧) ومسلم في صلاة المسافرين (٢٤٣/٧٩٧).

أحدثه وأنشأه لم يكن تنزيلاً من رب العالمين، بل كان يكون تنزيلاً من الرسول.

ومن جعل الضمير في هذا عائداً إلى غير ما يعود إليه الضمير الآخر، مع أنه ليس في الكلام ما يقتضى اختلاف الضميرين، ومن قال: إن هذا عبارة عن كلام الله - فقل له: هذا الذي تقرأه أهو عبارة عن العبارة التي أحدثها الرسول الملك أو البشر على زعمك؟ أم هو نفس تلك العبارة؟ فإن جعلت هذا عبارة عن تلك العبارة جاز أن تكون عبارة جبريل أو الرسول عبارة عن عبارة الله، وحينئذ فيبقى النزاع لفظياً؛ فإنه متى قال: إن محمداً سمعه من جبريل جميعه، وجبريل سمعه من الله جميعه، والمسلمون سمعوه من الرسول جميعه، فقد قال الحق . وبعد هذا فقلوه: عبارة ، لأجل التفريق بين التبليغ والمبلغ عنه، كما سنبينه .

وإن قلت: ليس هذا عبارة عن تلك العبارة، بل هو نفس تلك العبارة، فقد جعلت ما يسمع من المبلغ هو بعينه ما يسمع من المبلغ/عنه إذ جعلت هذه العبارة هي بعينها عبارة ٢٧٢/١٢ جبريل، فحينئذ هذا يبطل أصل قولك .

واعلم أن أصل القول بالعبارة: أن أبا محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب هو أول من قال في الإسلام: إن معنى القرآن كلام الله، وحروفه ليست كلام الله . فأخذ بنصف قول المعتزلة ونصف قول أهل السنة والجماعة، وكان قد ذهب إلى إثبات الصفات لله - تعالى - وخالف المعتزلة في ذلك ، وأثبت العلو لله على العرش ومباينته المخلوقات، وقرر ذلك تقريراً هو أكمل من تقرير أتباعه بعده . وكان الناس قد تكلموا فيمن بلغ كلام غيره، هل يقال له حكاية عنه أم لا؟ وأكثر المعتزلة قالوا: هو حكاية عنه، فقال ابن كلاب : القرآن العربي حكاية عن كلام الله ، ليس بكلام الله .

فجاء بعده أبو الحسن الأشعري ، فسلك مسلكه في إثبات أكثر الصفات، وفي مسألة القرآن أيضاً، واستدرك عليه قوله: إن هذا حكاية، وقال: الحكاية إنما تكون مثل المحكي فهذا يناسب قول المعتزلة، وإنما يناسب قولنا أن نقول : هو عبارة عن كلام الله؛ لأن الكلام ليس من جنس العبارة، فأنكر أهل السنة والجماعة عليهم عدة أمور:

/أحدها: قولهم : إن المعنى كلام الله، وإن القرآن العربي ليس كلام الله، وكانت ٢٧٣/١٢ المعتزلة تقول: هو كلام الله وهو مخلوق ، فقال هؤلاء: هو مخلوق وليس بكلام الله؛ لأن من أصول أهل السنة أن الصفة إذا قامت بمحل عاد حكمها على ذلك المحل ، فإذا قام الكلام بمحل كان هو المتكلم به، كما أن العلم والقدرة إذا قاما بمحل كان هو العالم

(١) أي : زَجَرَهُ وَنَهَرَهُ . انظر: المصباح المنير، مادة «زبر» .

القادر، وكذلك الحركة . وهذا مما احتجوا به على المعتزلة وغيرهم من الجهمية في قولهم: إن كلام الله مخلوق، خلقه في بعض الأجسام ، قالوا لهم: لو كان كذلك لكان الكلام كلام ذلك الجسم الذي خلقه فيه، فكانت الشجرة هي القائلة: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [القصص: ٣٠]، فقال أئمة الكلابية: إذا كان القرآن العربي مخلوقاً لم يكن كلام الله، فقال طائفة من متأخريهم: بل نقول: الكلام مقول بالاشتراك بين المعنى المجرد وبين الحروف المنظومة، فقال لهم المحققون: فهذا يبطل أصل حججتكم على المعتزلة، فإنكم إذا سلمتم أن ما هو كلام الله حقيقة لا يمكن قيامه به بل بغيره، أمكن المعتزلة أن يقولوا: ليس كلامه إلا ما خلقه في غيره.

الثاني: قولهم: إن ذلك المعنى هو الأمر والنهي والخبر، وهو معنى التوراة، والإنجيل والقرآن، وقال أكثر العقلاء: هذا الذي قالوه معلوم الفساد بضرورة العقل.

الثالث: أن ما أنزل به جبريل من المعنى واللفظ، وما بلغه محمد لأمته من المعنى واللفظ، ليس هو كلام الله.

ومسألة القرآن لها طرفان: أحدهما: تكلم الله به وهو أعظم الطرفين. و الثاني: تنزيله إلى خلقه. والكلام في هذا سهل بعد تحقيق الأول. وقد بسطنا الكلام في ذلك في عدة مواضع، وبيننا مقالات أهل الأرض كلهم في هذه المسائل، وما دخل في ذلك من الاشتباه، ومأخذ كل طائفة، ومعنى قول السلف: القرآن كلام الله غير مخلوق، وأنهم قصدوا به إبطال قول من يقول: إن الله لم يقم بذاته كلام؛ ولهذا قال الأئمة: كلام الله من الله ليس ببائن عنه، وذكرنا اختلاف المنتسبين إلى السنة، هل يتعلق الكلام بمشيئته وقدرته أم لا؟ وقول من قال من أئمة السنة: لم يزل الله متكلماً إذا شاء، وأن قول السلف: منه بدأ، لم يريدوا به أنه فارق ذاته وحل في غيره؛ فإن كلام المخلوق، بل وسائر صفاته، لا تفارقه وتنتقل إلى غيره، فكيف يجوز أن يفارق ذات الله كلامه أو غيره من صفاته؟! بل قالوا: منه بدأ، أي: هو المتكلم به رداً على المعتزلة والجهمية وغيرهم، الذين قالوا: بدأ من المخلوق الذي خلق فيه. وقولهم: إليه يعود، أي يسري عليه، فلا يبقى في المصاحف منه حرف، ولا في الصدور منه آية.

المقصود هنا الجواب عن مسائل السائل.

فصل

وأما قول القائل: أنتم تعتقدون أن موسي سمع كلام الله منه حقيقة من غير واسطة، وتقولون: إن الذي تسمعونه كلام الله حقيقة، وتسمعونه من وسائط بأصوات مختلفة، فما الفرق بين ذلك؟

فيقال له: بين هذا وهذا من الفرق أعظم مما بين القدم والفرق. فإن كل عاقل يفرق بين سماع كلام النبي ﷺ منه بغير واسطة - كسماع الصحابة منه - وبين سماعه منه بواسطة المبلغين عنه كأبي هريرة وأبي سعيد وابن عمر وابن عباس. وكل من السامعين سمع كلام النبي ﷺ حقيقة، وكذلك من سمع شعر حسان بن ثابت أو عبد الله بن رواحة أو غيرهما من الشعراء منه بلا واسطة ومن سمعه من الرواة عنه يعلم الفرق بين هذا وهذا، وهو في الموضعين شعر حسان لا شعر غيره، والإنسان إذا تعلم شعر غيره فهو يعلم أن ذلك الشاعر أنشأ معانيه ونظم حروفه بأصواته المقطعة، وإن كان المبلغ يرويه بحركة نفسه وأصوات نفسه.

/ فإذا كان هذا الفرق معقولا في كلام المخلوقين بين سماع الكلام من المتكلم به ابتداء ٢٧٦/١٢ وسماعه بواسطة الراوي عنه أو المبلغ عنه، فكيف لا يعقل ذلك في سماع كلام الله؟ وقد تقدم أن من ظن أن المسموع من القراء هو صوت الرب، فهو إلى تأديب المجانين أقرب منه إلى خطاب العقلاء، وكذلك من توهم أن الصوت قديم أو أن المداد قديم، فهذا لا يقوله ذو حس سليم، بل ما بين لוחي المصحف كلام الله، وكلام الله ثابت في مصاحف المسلمين لا كلام غيره، فمن قال: إن الذي في المصحف ليس كلام الله بل كلام غيره، فهو ملحد مارق.

ومن زعم أن كلام الله فارق ذاته وانتقل إلى غيره كما كتب في المصاحف، أو أن المداد قديم أزلي - فهو أيضاً ملحد مارق، بل كلام المخلوقين يكتب في الأوراق وهو لم يفارق ذواتهم، فكيف لا يعقل مثل هذا في كلام الله - تعالى!؟.

والشبهة تنشأ في مثل هذا من جهة: أن بعض الناس لا يفرق بين المطلق من الكلام والمقيد. مثال ذلك: أن الإنسان يقول: رأيت الشمس والقمر والهلال، إذا رآه بغير واسطة، وهذه «الرؤية المطلقة». وقد يراه في ماء أو مرآة، فهذه «رؤية مقيدة»، فإذا أطلق قوله: رأيت، أو ما رأيت، حمل على مفهوم اللفظ المطلق، وإذا قال: لقد رأيت الشمس في الماء والمرآة، فهو كلام صحيح مع التقييد، واللفظ يختلف معناه بالإطلاق والتقييد، فإذا وصل بالكلام ما يغير معناه كالشرط والاستثناء ونحوهما من التخصيصات ٢٧٧/١٢ المتصلة كقوله: ﴿أَلَفَ سَكَّ إِلَّا خَسِيَتَ عَامَا﴾ [العنكبوت: ١٤] كان هذا المجموع دالاً على

تسعمائة وخمسين سنة بطريق الحقيقة عند جماهير الناس .

ومن قال : إن هذا مجاز فقد غلط؛ فإن هذا المجموع لم يستعمل في غير موضعه وما يقترن باللفظ من القرائن اللفظية الموضوعية هي من تمام الكلام؛ ولهذا لا يحتمل الكلام معها معنيين، ولا يجوز نفي مفهومهما، بخلاف استعمال لفظ الأسد في الرجل الشجاع، مع أن قول القائل: هذا اللفظ حقيقة، وهذا مجاز، نزاع لفظي، وهو مستند من أنكر المجاز في اللغة أو في القرآن، ولم ينطق بهذا أحد من السلف والأئمة، ولم يعرف لفظ المجاز في كلام أحد من الأئمة إلا في كلام الإمام أحمد، فإنه قال فيما كتبه من «الرد على الزنادقة والجهمية» هذا من مجاز القرآن. وأول من قال ذلك مطلقاً أبو عبيدة معمر بن المثنى في كتابه الذي صنفه في «مجاز القرآن»، ثم إن هذا كان معناه عند الأولين مما يَجُوز في اللغة وَيَسُوغ، فهو مشتق عندهم من الجواز كما يقول الفقهاء : عقد لازم وجائز، وكثير من المتأخرين جعله من الجواز الذي هو العبور من معنى الحقيقة إلى معنى المجاز، ثم إنه لا ريب أن المجاز قد يشيع ويشتهر حتى يصير حقيقة .

٢٧٨/١٢ / والمقصود أن القائل إذا قال: رأيت الشمس أو القمر أو الهلال أو غير ذلك في الماء والمرأة، فالعقلاء متفقون على الفرق بين هذه الرؤية وبين رؤية ذلك بلا واسطة، وإذا قال قائل: ما رأى ذلك، بل رأى مثاله أو خياله أو رأى الشعاع المنعكس أو نحو ذلك لم يكن هذا مانعاً لما يعلمه الناس ويقولونه من أنه رآه في الماء أو المرأة، وهذه الرؤية في الماء أو المرأة حقيقة مقيدة، وكذلك قول النبي ﷺ : « من رآني في المنام فقد رآني حقاً؛ فإن الشيطان لا يتمثل في صورتي»^(١)، هو كما قال ﷺ رآه في المنام حقاً، فمن قال: ما رآه في المنام حقاً فقد أخطأ، ومن قال : إن رؤيته في اليقظة بلا واسطة كالرؤية بالواسطة المقيدة بالنوم فقد أخطأ؛ ولهذا يكون لهذه تأويل وتعبير دون تلك .

وكذلك ما سمعه منه من الكلام في المنام هو سماع منه في المنام، وليس هذا كالسماع منه في اليقظة، وقد يرى الرائي في المنام أشخاصاً ويخاطبونه والمرئيون لا شعور لهم بذلك، وإنما رأى مثالهم، ولكن يقال: رآهم في المنام حقيقة، فيحترز بذلك عن الرؤيا التي هي حديث النفس .

فإن الرؤيا ثلاثة أقسام: رؤيا بشرى من الله، ورؤيا تحزين من الشيطان، ورؤيا مما يحدث به المرء نفسه في اليقظة فيراه في المنام. وقد ثبت هذا التقسيم في الصحيح عن ٢٧٩/١٢ النبي ﷺ، ولكن الرؤيا يظهر لكل أحد من الفرق بينها وبين اليقظة ما لا يظهر في غيرها،

(١) البخاري في الرؤيا (٦٩٩٣) ومسلم في الرؤيا (٢٢٦٦/١٠، ١١) كلاهما عن أبي هريرة.

فكما أن الرؤية تكون مطلقة وتكون مقيدة بواسطة المرآة والماء أو غير ذلك، حتى إن المرئي يختلف باختلاف المرآة، فإذا كانت كبيرة مستديرة رأى كذلك، وإن كانت صغيرة أو مستطيلة رأى كذلك، فكذلك في «السماع» يفرق بين من سمع كلام غيره منه ومن سمعه بواسطة المبلغ، ففي الموضوعين المقصود سماع كلامه، كما أن هناك في الموضوعين يقصد رؤية نفس النبي، لكن إذا كان بواسطة اختلف باختلاف الواسطة فيختلف باختلاف أصوات المبلغين، كما يختلف المرئي باختلاف المرايا، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَائِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ﴾ [الشورى: ٥١].

فجعل التكليم ثلاثة أنواع: الوحي المجرد، والتكليم من وراء حجاب كما كلم موسى - عليه السلام -، والتكليم بواسطة إرسال الرسول كما كلم الرسل بإرسال الملائكة، وكما نبأنا الله من أخبار المنافقين بإرسال محمد ﷺ. والمسلمون متفقون على أن الله أمرهم بما أمرهم به في القرآن، ونهاهم عما نهاهم عنه في القرآن، وأخبرهم بما أخبرهم به في القرآن، فأمره ونهيته وإخباره بواسطة الرسول، فهذا تكليم مقيد بالإرسال، وسماعنا لكلامه سماع مقيد بسماعه من المبلغ لا منه، وهذا القرآن كلام الله مبلغاً عنه مؤداً عنه، وموسى سمع كلامه مسموعاً منه لا مبلغاً عنه ولا مؤداً عنه، وإذا ٢٨٠/١٢ عرف هذا المعنى زاحت الشبهة.

والنبي ﷺ يروي عن ربه، ويخبر عن ربه، ويحكي عن ربه، فهذا يذكر ما يذكره عن ربه من كلامه الذي قاله راوياً حاكياً عنه. فلو قال من قال: إن القرآن «حكاية»: أن محمداً حكاه عن الله، كما يقال بلغه عن الله وأداه عن الله، لكان قد قصد معنى صحيحاً، لكن يقصدون - ما يقصده القائل بقوله: فلانا يحكي فلانا أي يفعل مثل فعله وهو - أنه يتكلم بمثل كلام الله فهذا باطل، قال الله تعالى: ﴿قُلْ لِيُنِجَمَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَيَّ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾ [الإسراء: ٨٨].

ونكتة الأمر أن العبرة بالحقيقة المقصودة، لا بالوسائل المطلوبة لغيرها، فلما كان مقصود الرائي أن يرى الوجه مثلاً فرآه في المرآة حصل مقصوده وقال: رأيت الوجه، وإن كان ذلك بواسطة انعكاس الشعاع في المرآة - وكذلك من كان مقصوده أن يسمع القول الذي قاله غيره الذي ألف ألفاظه وقصد معانيه، فإذا سمعه منه أو من غيره حصل هذا المقصود، وإن كان سماعه من غيره هو بواسطة صوت ذلك الغير الذي يختلف باختلاف الصائتين. والقلوب إنما تشير إلى المقصود لا إلى ما ظهر به المقصود، كما في «الاسم والمسمى» فإن القائل إذا قال: جاء زيد، وذهب عمرو لم يكن مقصوده إلا الإخبار

٢٨١/١٢ بالمجئء عن «المسمى»، ولكن بذكر الاسم أظهر ذلك.

فمن ظن أن الموصوف بالمجئء والإتيان هو لفظ زيد أو لفظ عمرو كان مبطلاً، فكذلك إذا قال القائل : هذا كلام الله، وكلام الله غير مخلوق، فالمقصود هنا الكلام نفسه من حيث هو هو، وإن كان إنما ظهر وسمع بواسطة حركة التالي وصوته، فمن ظن أن المشار إليه هو صوت القارئ وحركته كان مبطلاً؛ ولهذا لما قرأ أبو طالب المكي على الإمام أحمد - رضي الله عنه - : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [سورة الإخلاص] وسأله هل هذا كلام الله، وهل هو مخلوق؟ فأجابه بأنه كلام الله، وأنه غير مخلوق، فنقل عنه أبو طالب - خطأ منه - أنه قال : لفظي بالقرآن غير مخلوق ، فاستدعاه وغضب عليه، وقال : أنا قلت لك : لفظي بالقرآن غير مخلوق؟ قال : لا، ولكن قرأت عليك : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ وقلت لك : هذا غير مخلوق، فقلت : نعم، قال : فلم تحكي عني ما لم أقل؟ لا تقل هذا؛ فإن هذا لم يقله عالم- وقصته مشهورة حكاها عبد الله وصالح وحنبل والروزي وفوران، وبسطها الخلال في كتاب «السنة» وصنف الروزي في «مسألة اللفظ» مصنفًا ذكر فيه أقوال الأئمة.

وهذا الذي ذكره أحمد من أحسن الكلام وأدقه؛ فإن الإشارة إذا أطلقت انصرفت إلى المقصود وهو كلام الله الذي تكلم به، لا إلى/ ما وصل به إلينا من أفعال العباد وأصواتهم. فإذا قيل : لفظي، جعل نفس الوسائط غير مخلوقة، وهذا باطل، كما أن من رأى وجهًا في مرآة فقال: أكرم الله هذا الوجه وحياه، أو قبحه، كان دعاؤه على الوجه الموجود في الحقيقة الذي رأى بواسطة المرآة لا على الشعاع المنعكس فيها، وكذلك إذا رأى القمر في الماء فقال: قد أبدر أو لم يبدر، فإنما مقصوده القمر الذي في السماء لا خياله، وكذلك من سمعه يذكر رجلاً فقال: هذا رجل صالح أو رجل فاسق علم أن المشار إليه هو الشخص المسمى بالاسم، لا نفس الصوت المسموع من الناطق . فلو قال: هذا الصوت أو صوتي بفلان صالح أو فاسق فسد المعنى.

وكان بعضهم يقول: لفظي بالقرآن مخلوق، فرأى في منامه ضارب يضربه وعليه فروة، فأوجعه بالضرب، فقال له: لا تضربني، فقال: أنا ما أضربك، وإنما أضرب الفروة، فقال: إنما يقع الضرب علي، فقال: هكذا إذا قلت: لفظي بالقرآن مخلوق، فالخلق إنما يقع على القرآن. يقول: كما أن المقصود بالضرب بدنك واللباس واسطة، فهكذا المقصود بالتلاوة كلام الله وصوتك واسطة، فإذا قلت: مخلوق، وقع ذلك على المقصود، كما إذا سمعت قائلاً يذكر رجلاً فقلت: أنا أحب هذا وأنا أبغض هذا، انصرف الكلام إلى المسمى المقصود بالاسم لا إلى صوت الذاكر؛ ولهذا قال الأئمة: القرآن كلام

الله غير مخلوق كيفما تصرف، بخلاف أفعال العباد وأصواتهم ، فإنه من نفى عنها الخلق ٢٨٣/١٢ كان مبتدعاً ضالاً .

فصل

وأما قول القائل: تقولون: إن القرآن صفة الله وإن صفات الله غير مخلوقة، فإن قلتم: إن هذا نفس كلام الله فقد قلتم بالحلول وأنتم تكفرون الحلولية والاتحادية ، وإن قلتم غير ذلك قلتم بمقالتنا .

فمن تبين له ما نبهنا عليه سهل عليه الجواب عن هذا وأمثاله؛ فإن منشأ الشبهة أن قول القائل : هذا كلام الله، يجعل أحكامه واحدة، سواء كان كلامه مسموعاً منه أو كلامه مبلغاً عنه .

ومن هنا تختلف طوائف من الناس .

طائفة قالت: هذا كلام الله، وهذا حروف وأصوات مخلوقة، فكلام الله مخلوق .

وطائفة قالت: هذا مخلوق، وكلام الله ليس بمخلوق، فهذا ليس كلام الله .

وطائفة قالت: هذا كلام الله، وكلام الله ليس بمخلوق، وهذا ألفاظنا وتلاوتنا ،

فألفاظنا وتلاوتنا غير مخلوقة .

/ ومنشأ ضلال الجميع من عدم الفرق في المشار إليه في هذا فأنت تقول: هذا الكلام ٢٨٤/١٢

الذي تسمعه من قائله صدق وحق وصواب، وهو كلام حكيم، وكذلك إذا سمعته من ناقله تقول: هذا الكلام صدق وحق وصواب وهو كلام حكيم، فالمشار إليه في الموضعين واحد، وتقول - أيضاً - : أن هذا صوت حسن، وهذا كلام من وسط القلب، ثم إذا سمعته من الناقل تقول: هذا صوت حسن، أو كلام من وسط القلب ، فالمشار إليه هنا ليس هو المشار إليه هناك، بل أشار إلى ما يختص به هذا من صوته وقلبه، وإلى ما يختص به هذا من صوته وقلبه، وإذا كتب الكلام في صفحتين كالمصحفين تقول في كل منهما هذا قرآن كريم، وهذا كتاب مجيد ، وهذا كلام الله فالمشار إليه واحد، ثم تقول : هذا خط حسن وهذا قلم النسخ أو الثلث، وهذا الخط أحمر أو أصفر والمشار إليه هنا ما يختص به كل من المصحفين عن الآخر .

فإذا ميز الإنسان في المشار إليه بهذا وهذا تبين المتفق والمفترق، وعلم أن من قال: هذا

القرآن كلام الله وكلام الله غير مخلوق، أن المشار إليه الكلام من حيث هو ، مع قطع

النظر عما به وصل إلينا من حركات العباد وأصواتهم، ومن قال: هذا مخلوق وأشار به إلى مجرد صوت العبد وحركته، لم يكن له في هذا حجة على أن القرآن نفسه حروفه ومعانيه الذي تعلم هذا القارئ من غيره وبلغه بحركته وصوته مخلوق، من اعتقد ذلك فقد أخطأ وضل.

٢٨٥/١٢ / ويقال لهذا: هذا الكلام الذي أشرت إليه كان موجوداً قبل أن يخلق هذا القارئ، فهب أن القارئ لم تخلق نفسه ولا وجدت لا أفعاله ولا أصواته فمن أين يلزم أن يكون الكلام نفسه الذي كان موجوداً قبله يعدم بعدمه ويحدث بحدوثه؟ فإشارته بالخلق إن كانت إلى ما يختص به هذا القارئ من أفعاله وأصواته، فالقرآن غني عن هذا القارئ وموجود قبله فلا يلزم من عدم هذا عدمه، وإن كانت إلى الكلام الذي يتعلمه الناس بعضهم من بعض فهذا هو الكلام المنزل من الله الذي جاء به جبريل إلى محمد، وبلغه محمد لأمته، وهو كلام الله الذي تكلم به فذاك يمتنع أن يكون مخلوقاً، فإنه لو كان مخلوقاً لكان كلاماً لمحلله الذي خلق فيه ولم يكن كلاماً لله؛ ولأنه لو كان — سبحانه — إذا خلق كلاماً كان كلامه كان ما أنطق به كل ناطق كلامه مثل تسبيح الجبال والحصى وشهادة الجلود، بل كل كلام في الوجود وهذا قول الحلوية الذين يقولون:

وكل كلام في الوجود كلامه سواء علينا نثره ونظامه

ومن قال: القرآن مخلوق فهو بين أمرين: إما أن يجعل كل كلام في الوجود كلامه، وبين أن يجعله غير متكلم بشيء أصلاً، فيجعل العباد المتكلمين أكمل منه، وشبهه بالأصنام والجمادات والموات، كالعجل الذي لا يكلمهم ولا يهديهم سبيلاً، ٢٨٦/١٢ فيكون قد فرغ عن إثبات صفات الكمال له حذراً في زعمه من التشبيه، فوصفه بالنقص وشبهه بالجماد والموات.

وكذلك قول القائل: هذا نفس كلام الله، وعين كلام الله، وهذا الذي في المصحف هو عين كلام الله، ونفس كلام الله، وأمثلة هذه العبارات. هذه مفهومها عند الإطلاق في فطر المسلمين أنه كلامه لا كلام غيره، وأنه لا زيادة فيه ولا نقصان؛ فإن من ينقل كلام غيره ويكتبه في كتاب قد يزيد فيه وينقص، كما جرت عادة الناس في كثير من مكاتبات الملوك وغيرها فإذا جاء كتاب السلطان فقيل: هذا الذي فيه كلام السلطان بعينه بلا زيادة ولا نقص؛ يعني: لم يزد فيه الكاتب ولا نقص. وكذلك من نقل كلام بعض الأئمة في مسألة من تصنيفه قيل: هذا الكلام كلام فلان بعينه؛ يعني لم يزد فيه ولم ينقص، كما قال النبي ﷺ: «نَصَرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مَنَا حَدِيثًا فَلَبَّغَهُ كَمَا سَمِعَهُ» (١).

(١) سبق تخريجه ص ٤٣٧.

فقوله: « فبلغه كما سمعه» لم يرد به أنه يبلغه بحركاته وأصواته التي سمعه بها، ولكن أراد أنه يأتي بالحديث على وجهه لا يزيد فيه ولا ينقص، فيكون قد بلغه كما سمعه . فالمستمع له من المبلغ يسمعه كما قاله ﷺ ، ويكون قد سمع كلام رسول الله ﷺ كما قاله . وذلك معنى قولهم: هذا كلامه بعينه وهذا نفس كلامه. / لا يريدون أن هذا هو ٢٨٧/١٢ صوته وحركاته، وهذا لا يقوله عاقل ولا يخطر ببال عاقل ابتداء، ولكن اتباع الظن وما تهوى الأنفس يلجئ أصحابه إلى القرمطة في السمعيات، والسفسطة في العقليات .

ولو ترك الناس على فطرتهم لكانت صحيحة سليمة، فإذا رأى الناس كلاماً صحيحاً، فإن من تكلم بكلام وسمع منه ونقل عنه أو كتبه في كتاب لا يقول عاقل: إن نفس ما قام بالمتكلم من المعاني التي في قلبه والألفاظ القائمة بلسانه فارقتة ، وانتقلت عنه إلى المستمع والمبلغ عنه، ولا فارقتة وحلت في الورق ، بل ولا يقول: إن نفس ما قام به من المعاني والألفاظ هو نفس المداد الذي في الورق ، بل ولا يقول: إن نفس ألفاظه التي هي أصواته هي أصوات المبلغ عنه، فهذه الأمور كلها ظاهرة، لا يقولها عاقل في كلام المخلوق إذا سمع وبلغ أو كتب في كتاب، فكيف يقال ذلك في كلام الله الذي سمع منه وبلغ عنه أو كتبه - سبحانه - كما كتب التوراة لموسى، وكما كتب القرآن في اللوح المحفوظ، وكما كتبه المسلمون في مصاحفهم .

وإذا كان من سمع كلام مخلوق فبلغه عنه بلفظه ومعناه، بل شعر مخلوق، كما يبلغ شعر حسان وابن رواحه وليد وأمثالهم من الشعراء، ويقول الناس: هذا شعر حسان بعينه، وهذا هو نفس شعر حسان، وهذا شعر لبيد بعينه كقوله:

٢٨٨/١٢

/ألا كل شيء ما خلا الله باطل/

ومع هذا فيعلم كل عاقل أن رواة الشعر ومنشديه لم يسلبوا الشعراء نفس صفاتهم حتى حلت بهم، بل ولا نفس ما قام بأولئك من صفاتهم وأفعالهم كأصواتهم وحركاتهم حلت بالرواة والمنشدين، فكيف يتوهم متوهم أن صفات الباري كلامه أو غير كلامه فارق ذاته وحل في مخلوقاته، وأن ما قام بالمخلوق من صفاته وأفعاله كحركاته وأصواته هي صفات الباري حلت فيه؟! وهم لا يقولون مثل ذلك في المخلوق بل يمثلون العلم بنور السراج يقتبس منه المتعلم ولا يقصص ما عند العالم، كما يقتبس المقتبس ضوء السراج فيحدث الله له ضوءاً (١)، كما يقال: إن الهوى ينقلب ناراً بجواررة الفتيلة للمصباح من غير أن تتغير تلك النار التي في المصباح، والمقرئ والمعلم يقرئ القرآن ويعلم العلم ولم

(١) في المطبوعة: « ضوءاً » وهو خطأ.

ينقص مما عنده شيء ، بل يصير عند المتعلم مثل ما عنده .

ولهذا يقال: فلان ينقل علم فلان، وينقل كلامه، ويقال: العلم الذي كان عند فلان صار إلى فلان وأمثال ذلك، كما يقال: نقلت ما في الكتاب ونسخت ما في الكتاب، أو نقلت الكتاب أو نسخته، وهم لا يريدون أن نفس الحروف التي في الكتاب الأول عدمت منه وحلت في الثاني، بل لما كان المقصود من نسخ الكتاب من الكتب ونقلها من جنس ٢٨٩/١٢ نقل العلم والكلام، وذلك يحصل بأن يجعل في الثاني/مثل ما في الأول، فيبقى المقصود بالأول منقولاً منسوخاً وإن كان لم يتغير الأول، بخلاف نقل الأجسام وتوابعها؛ فإن ذلك إذا نقل من موضع إلى موضع زال عن الأول.

وذلك لأن الأشياء لها وجود في أنفسها وهو وجودها العيني، ولها ثبوتها في العلم، ثم في اللفظ المطابق للعلم، ثم في الخط. وهذا الذي يقال: وجود في الأعيان، ووجود في الأذهان، ووجود في اللسان، ووجود في البنان؛ وجود عيني، ووجود علمي، ولفظي، ورسمي؛ ولهذا افتتح الله كتابه بقوله تعالى: ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ . خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ . أقرأ رَبِّكَ الْأَكْرَمُ . الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ . عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ١-٥]، فذكر الخلق عمومًا وخصوصًا، ثم ذكر التعليم عمومًا وخصوصًا، فالخط يطابق اللفظ، واللفظ يطابق العلم، والعلم هو المطابق للمعلوم.

ومن هنا غلط من غلط، فظن أن القرآن في المصحف كالأعيان في الورق، فظن أن قوله: ﴿إِنَّهُمْ لَقَوْمٌ كَرِيمٌ . فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ﴾ [الواقعة: ٧٧، ٧٨] كقوله: ﴿الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْنُونًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ﴾ [الأعراف: ١٥٧] فجعل إثبات القرآن الذي هو كلام الله في المصاحف كإثبات الرسول في المصاحف، وهذا غلط؛ إثبات القرآن كإثبات اسم الرسول هذا كلام وهذا كلام، وأما إثبات اسم الرسول فهذا كإثبات الأعمال، أو كإثبات القرآن في/زبر الأولين، قال تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ [القمر: ٥٢] وقال تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٦] فثبوت الأعمال في الزبر وثبوت القرآن في زبر الأولين هو مثل كون الرسول مكتوبًا عندهم في التوراة والإنجيل؛ ولهذا قيد - سبحانه - هذا بلفظ «الزبر» و«الكتب» زبر. يقال: زبرت الكتاب: إذا كتبه، والزبور بمعنى المزبور أي المكتوب، فالقرآن نفسه ليس عند بني إسرائيل ولكن ذكره، كما أن محمداً نفسه ليس عندهم ولكن ذكره، فثبوت الرسول في كتبهم كثبوت القرآن في كتبهم، بخلاف ثبوت القرآن في اللوح المحفوظ وفي المصاحف؛ فإن نفس القرآن أثبت فيها، فمن جعل هذا مثل هذا كان ضلاله بينا، وهذا مبسوط في موضعه.

والمقصود هنا أن نفس الموجودات وصفاتها إذا انتقلت من محل إلى محل حلت في ذلك المحل الثاني، وأما العلم بها والخبر عنها فيأخذها الثاني عن الأول مع بقائه في الأول، وإن كان الذي عند الثاني هونظير ذلك ومثله، لكن لما كان المقصود بالعلمين واحداً في نفسه صارت وحدة المقصود توجب وحدة التابع له والدليل عليه، ولم يكن للناس غرض في تعدد التابع، كما في الاسم مع المسمى؛ فإن اسم الشخص وإن ذكره أناس متعددون ودعا به أناس متعددون فالناس يقولون: إنه اسم واحد لمسمى واحد، فإذا قال المؤذن: أشهد أن لا إله إلا الله،/أشهد أن محمداً رسول الله، وقال ذلك هذا ٢٩١/١٢ المؤذن وهذا المؤذن، وقاله غير المؤذن، فالناس يقولون: إن هذا المكتوب هو اسم الله واسم رسوله، كما أن المسمى هو الله ورسوله.

وإذا قال: ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١] وقال: ﴿أَرْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ﴾ [هود: ٤١] وقال: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١] وقال: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ ففي الجميع المذكور هو اسم الله وإن تعدد الذكر والذاكر، فالخبر الواحد من المخبر الواحد من مخبره، والأمر الواحد بالأمور به من الأمر الواحد بمنزلة الاسم الواحد لمسماه، هذا في المركب نظير هذا في المفرد، وهذا هو واحد باعتبار الحقيقة وباعتبار اتحاد المقصود وإن تعدد من يذكر ذلك الاسم والخبر، وتعددت حركاتهم وأصواتهم وسائر صفاتهم.

وأما قول القائل: إن قلت: إن هذا نفس كلام الله فقد قلت بالحلول وأنتم تكفرون الحلولية والاتحادية فهذا قياس فاسد. مثاله مثال رجل ادعى أن النبي ﷺ يحل بذاته في بدن الذي يقرأ حديثه، فأنكر الناس ذلك عليه، وقالوا: إن النبي ﷺ لا يحل في بدن غيره، فقال: أنتم تقولون: إن المحدث يقرأ كلامه، وأن ما يقرؤه هو كلام النبي ﷺ، فإذا قلت ذلك فقد قلت بالحلول، ومعلوم أن هذا في غاية الفساد.

/والناس متفقون على إطلاق القول بأن كلام زيد في هذا الكتاب وهذا الذي سمعناه ٢٩٢/١٢ كلام زيد، ولا يستجيز العاقل إطلاق القول بأنه هو نفسه في هذا المتكلم، أو في هذا الورق. وقد نطقت النصوص بأن القرآن في الصدور كقول النبي ﷺ: «استذكروا القرآن، فلَهُوَ أَشَدُّ تَفَلُّتًا من صدور الرجال من النِّعَمِ في عَقْلِهَا»^(١)، وقوله: «الجوف الذي ليس فيه شيء من القرآن كالبيت الخرب»^(٢) وأمثال ذلك، وليس هذا عند عاقل مثل أن يقال: الله في صدورنا وأجوفنا؛ ولهذا لما ابتدع شخص - يقال له: الصوري - بأن من قال: القرآن في صدورنا، فقد قال بقول النصارى، فقليل لأحمد: قد جاءت جهمية رابعة - أي: جهمية الخلقية، واللفظية، والواقفية، وهذه الرابعة - اشتد نكيره لذلك، وقال: هذا

(١، ٢) سبق تخريجهما ص ٥٠٧.

أعظم من الجهمية . وهو كما قال .

فإن الجهمية ليس فيهم من ينكر أن يقال: القرآن في الصدور، ولا يشبه هذا بقول النصارى بالحلول إلا من هو في غاية الضلالة والجهالة؛ فإن النصارى يقولون: الأب والابن وروح القدس إله واحد، وأن الكلمة التي هي اللاهوت تدرعت (١) الناسوت، وهو عندهم إله يخلق ويرزق؛ ولهذا كانوا يقولون: إن الله هو المسيح ابن مريم، ويقولون: المسيح ابن الله؛ ولهذا كانوا متناقضين، فإن الذي تدرع المسيح إن كان هو ١٢/١٢٩٣ الإله الجامع للأقانيم فهو الأب نفسه، وإن كان هو صفة من صفاته فالصفة لا تخلق ولا ترزق وليست إلهًا، والمسيح عندهم إله، ولو قال النصارى: إن كلام الله في صدر المسيح كما هو في صدور سائر الأنبياء والمؤمنين لم يكن في قولهم ما ينكر.

فالحلولية المشهورون بهذا الاسم من يقول بحلول الله في البشر، كما قالت النصارى والغالية من الرافضة وغلاة أتباع المشايخ، أو يقولون بحلوله في كل شيء كما قالت الجهمية أنه بذاته في كل مكان، وهو - سبحانه - ليس في مخلوقاته شيء من ذاته، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته، وكذلك من قال باتحاده بالمسيح أو غيره، أو قال باتحاده بالمخلوقات كلها، أو قال: وجوده وجود المخلوقات أو نحو ذلك.

فأما قول القائل: إن كلام الله في قلوب أنبيائه وعباده المؤمنين، وإن الرسل بلغت كلام الله، والذي بلغته هو كلام الله، وإن الكلام في الصحيفة ونحو ذلك، فهذا لا يسمى حلولًا، ومن سماه حلولًا لم يكن بتسميته لذلك مبطلًا للحقائق. وقد تقدم أن ذلك لا يقتضي مفارقة صفة المخلوق له وانتقالها إلى غيره، فكيف صفة الخالق - تبارك وتعالى -؟! .

ولكن لما كان فيه شبهة الحلول تنازع الناس في إثبات لفظ الحلول ونفيه عنه، هل يقال: إن كلام الله حال في المصحف أو حال في الصدور؟ وهل يقال: كلام الناس المكتوب حال في المصحف أو حال في قلوب حافظيه ونحو ذلك؟ فمنهم طائفة نفت ١٢/٢٩٤ الحلول كالقاضي/أبي يعلى وأمثاله وقالوا: ظهر كلام الله في ذلك ولا نقول: حل، لأن حلول صفة الخالق في المخلوق، أو حلول القديم في المحدث ممتنع. وطائفة أطلقت القول بأن كلام الله حال في المصحف كأبي إسماعيل الأنصاري الهروي - الملقب بشيخ الإسلام - وغيره وقالوا: ليس هذا هو الحلول المحذور الذي نفيناه، بل نطلق القول بأن الكلام في

(١) أي: دخلت في الناسوت. انظر: القاموس، مادة «درع».

الصحيحة ولا يقال بأن الله في الصحيفة أو في صدر الإنسان، كذلك نطلق القول بأن كلامه حال في ذلك دون حلول ذاته، وطائفة ثالثة كأبي علي بن أبي موسى وغيره قالوا: لا نطلق الحلول نفيًا ولا إثباتًا لأن إثبات ذلك يوهم انتقال صفة الرب إلى المخلوقات ونفى ذلك يوهم نفي نزول القرآن إلى الخلق فنطلق ما أطلقته النصوص ونسك عما في إطلاقه محذور لما في ذلك من الإجمال.

وأما قول القائل: إن قلت: إن هذا نفس كلام الله فقد قلت بالحلول، وإن قلت غير ذلك، قلت بمقالتنا، فجواب ذلك: أن المقالة المنكرة هنا تتضمن ثلاثة أمور، فإذا زالت لم يبق منكرًا:

أحدها: من يقول: إن القرآن العربي لم يتكلم الله به وإنما أحدثه غير الله كجبريل ومحمد، والله خلقه في غيره.

الثاني: قول من يقول: إن كلام الله ليس إلا معنى واحدًا هو/الامر والنهي والخبر، ٢٩٥/١٢ وإن الكتب الإلهية تختلف باختلاف العبارات لا باختلاف المعاني فيجعل معنى التوراة والإنجيل والقرآن واحدًا، وكذلك معنى آية الدين وآية الكرسي، كمن يقول: إن معاني أسماء الله الحسنى بمعنى واحد، فمعنى العليم والقدير والرحيم والحكيم معنى واحد، فهذا إلحاد في أسمائه وصفاته وآياته.

الثالث: قول من يقول: إن ما بلغته الرسل عن الله من المعنى والألفاظ ليس هو كلام الله، وإن القرآن كلام التالين لا كلام رب العالمين. فهذه الأقوال الثلاثة باطلة بأي عبارة عبر عنها.

وأما قول من قال: إن القرآن العربي كلام الله، بلغه عنه رسول الله ﷺ، وأنه تارة يسمع من الله، وتارة من رسله مبلغين عنه، وهو كلام الله حيث تصرف، وكلام الله تكلم به لم يخلقه في غيره، ولا يكون كلام الله مخلوقًا، ولو قرأه الناس وكتبوه وسمعوه. وقال مع ذلك: إن أفعال العباد وأصواتهم وسائر صفاتهم مخلوقة فهذا لا ينكر عليه، وإذا نفى الحلول وأراد به أن صفة الموصوف لا تفارقه وتتقل إلى غيره فقد أصاب في هذا المعنى، لكن عليه مع ذلك أن يؤمن أن القرآن العربي كلام الله - تعالى - وليس هو ولا شيء منه كلامًا لغيره، ولكن بلغته عنه رسله، وإذا كان كلام المخلوق يبلغ عنه مع العلم بأنه كلامه حروفه ومعانيه، ومع العلم بأن شيئًا من صفاته لم تفارق ذاته فالعلم بمثل هذا في كلام الخالق أولى وأظهر. والله أعلم.

فصل

قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، وهو منزل من الله، كما قال تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكْمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا وَالَّذِينَ آتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١١٤]. فأخبر - سبحانه - أنهم يعلمون ذلك، والعلم لا يكون إلا حقاً.

وقال تعالى: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [الزمر: ١، الجاثية: ٢، الأحقاف: ٢]، ﴿حَمَّ . تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [غافر: ١، ٢]، ﴿حَمَّ . تَنْزِيلُ مِنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [فصلت: ١، ٢]، وقال تعالى: ﴿وَلَكِنَّ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السجدة: ١٣]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَاَجَلٌ مُسَمًّى﴾ [طه: ١٢٩] ونحو ذلك، وقال تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [النحل: ١٠٢]. فأخبر - سبحانه - أنه منزل من الله، ولم يخبر عن شيء أنه منزل من الله الا كلامه؛ بخلاف نزول الملائكة والمطر والحديد وغير ذلك.

ولهذا كان القول المشهور عن السلف أن القرآن كلام الله غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، فإن من قال: إنه مخلوق يقول: إنه خلق في بعض المخلوقات القائمة بنفسها، فمن ذلك المخلوق نزل وبدأ لم ينزل من الله، فأخبار الله - تعالى - أنه منزل من الله يناقض أن يكون قد نزل من غير الله؛ ولهذا فسر الإمام أحمد قوله: «منه بدأ» أي: هو المتكلم به. وقال أحمد: كلام الله من الله ليس بباطن عنه.

وأيضاً، فلو كان مخلوقاً في غيره لم يكن كلامه، بل كان يكون كلاماً لذلك المخلوق فيه، وكذلك سائر ما وصف به نفسه من الإرادة والمحبة والمشيئة والرضى والغضب والمقت وغير ذلك من الأمور، لو كان مخلوقاً في غيره لم يكن الرب - تعالى - متصفاً به، بل كان يكون صفة لذلك المحل؛ فإن المعنى إذا قام بمحل كان صفة لذلك المحل ولم يكن صفة لغيره، فيمتنع أن يكون المخلوق أو الخالق موصوفاً بصفة موجودة قائمة بغيره؛ لأن ذلك فطري، فما وصف به نفسه من الأفعال اللازمة يمتنع أن يوصف الموصوف بأمر

لم يقم به، وهذا مبسوط في مواضع آخر.

ولم يقل السلف: إن النبي سمعه من الله - تعالى - كما يقول ذلك بعض ٢٩٨/١٢ المتأخرين، قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ مَا نَزَّلَ﴾ [آل عمران: ١٦٤] وفي الصحيحين عن ابن مسعود قال: قال لي النبي ﷺ: «اقرأ علي القرآن». قلت: أقرأ عليك وعليك أنزل؟ قال: «إني أحب أن أسمعه من غيري». فقرأت عليه سورة النساء، حتى بلغت إلى هذه الآية: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١]. قال: «حسبك»، فنظرت فإذا عيناه تذرفان من البكاء^(١).

والنبي ﷺ سمعه من جبريل، وهو الذي نزل عليه به، وجبريل سمعه من الله - تعالى - كما نص على ذلك أحمد وغيره من الأئمة، قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٩٧]، وقال تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ . عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ . بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٣ - ١٩٥]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَّكَاتٍ آيَةً وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا نَزَّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ . قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [النحل: ١٠١، ١٠٢] فأخبر - سبحانه - أنه نزله روح القدس - وهو الروح الأمين، وهو جبريل - من الله بالحق، ولم يقل أحد من السلف: إن النبي ﷺ سمعه من الله، وإنما قال ذلك بعض المتأخرين.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ . فَإِذَا قَرَأَهُ فَأَنبَحَ قُرْآنَهُ . ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ ٢٩٩/١٢ [القيامة: ١٧ - ١٩] هو كقوله تعالى: ﴿تَتْلُوا عَلَيْكَ مِن نَّبَأٍ مَّوسَىٰ وَفِرْعَوْنَ بِالْحَقِّ﴾ [القصص: ٣]، وقوله: ﴿تَحْنُ نَفْضُ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ﴾ [يوسف: ٣] ونحو ذلك مما يكون الرب فعله بملائكته؛ فإن لفظ نحن هو للواحد المطاع الذي له أعوان يطيعونه، فالرب - تعالى - خلق الملائكة وغيرها، تطيعه الملائكة أعظم مما يطيع المخلوق أعوانه، فهو - سبحانه - أحق باسم «نحن» و «فعلنا» ونحو ذلك من كل ما يستعمل.

وفي الصحيحين عن ابن عباس قال: كان النبي ﷺ يُعَالِجُ^(٢) من التنزيل شدة وكان

(١) البخاري في التفسير (٤٥٨٢) وفي فضائل القرآن (٥٠٥٥، ٥٠٥٦) ومسلم في صلاة المسافرين وقصرها (٢٤٧/٨٠٠، ٢٤٨) وأبو داود في العلم (٣٦٦٨) والترمذي في تفسير القرآن (٣٠٢٥) والنسائي في الكبرى في التفسير (١١١٠٥) وابن ماجه في الزهد (٤١٩٤).

وقوله: «تذرفان»: أي تدمعان. انظر: النهاية ١٥٩/٢.

(٢) أي: يحصل له ألم. انظر: القاموس، مادة «علاج».

يحرك شفتيه، فقال ابن عباس: أنا أحركهما لك كما كان رسول الله ﷺ يحركهما. وقال سعيد بن جبير: أنا أحركهما كما رأيت ابن عباس يحركهما، فحرك شفتيه فأنزل الله: ﴿لَا تُحْرَكُ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْبَلَّ بِهِ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ [القيامة: ١٦، ١٧] قال: جمعه لك في صدرك وتقرأه ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَالْتَفِعْ قُرْآنَهُ﴾ [القيامة: ١٨] فإذا قرأه رسولنا، وفي لفظ: فإذا قرأه جبريل فاستمع له وأنصت ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ [القيامة: ١٩] أي نقرؤه. فكان رسول الله ﷺ بعد ذلك إذا أتاه جبريل استمع، فإذا انطلق جبريل قرأه النبي ﷺ كما قرأه (١).

٣٠٠/١٢ / وقد بين الله - تعالى - أنواع تكليمه لعباده في قوله: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بآيَاتِهِ مَا يَشَاءُ﴾ [الشورى: ٥١] بين - سبحانه - أن التكليم تارة يكون وحياً، وتارة من وراء حجاب كما كلم موسى، وتارة يرسل رسولا فيوحى الرسول بإذن الله ما يشاء، وقال تعالى: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ﴾ [الحج: ٧٥] فإذا أرسل الله - تعالى - رسولا كان ذلك مما يكلم به عباده فيتلوه عليهم وينبئهم به، كما قال تعالى: ﴿قُلْ لَا تَعْتَذِرُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكُمْ قَدْ نَبَأْنَا اللَّهُ مِنْ أَنْبَارِكُمْ﴾ [التوبة: ٩٤] وإنما نبأهم بواسطة الرسول والرسول مبلغ به، كما قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ [المائدة: ٦٧]، وقال تعالى: ﴿لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رَسُولَ رَبِّهِمْ﴾ [الجن: ٢٨]، وقال تعالى: ﴿وَمَا عَلَى الرُّسُولِ إِلَّا الْبَلِّغُ الْمُبِينُ﴾ [النور: ٥٤، العنكبوت: ١٨].

والرسول أمر أمته بالتبليغ عنه. ففي صحيح البخاري عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ أنه قال: «بلِّغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» (٢)، وقال ﷺ - لما خطب المسلمين - «ليبلغ الشاهد الغائب، فرب مبلغ أوعى من سامع» (٣)، وقال ﷺ: «نصّر الله امرأ سمع منا حديثاً فبلغه إلي من لم يسمعه، فرب حامل غير فقيهه، ورب حامل فقهه إلى من هو أفقه» (٤)، وفي السنن عن جابر قال: كان النبي ﷺ يعرض نفسه على الناس بالموسم فيقول: «ألا رجل يحملني إلى قومه لأبلغ كلام ربي، فإن قریشاً ممنوني أن أبلغ كلام ربي» (٥).

وكما لم يقل أحد من السلف: إنه مخلوق، فلم يقل أحد منهم: إنه قديم، لم

(١) البخاري في بدء الوحي (٥) ومسلم في الصلاة (١٤٨/٤٤٨).

(٢) البخاري في الأنبياء (٣٤٦١) والترمذي في العلم (٢٦٦٩).

(٣) البخاري في العلم (٦٧) ومسلم في القسامة (٢٩/١٦٧٩).

(٤) سبق تخريجه ص ٤١٣.

(٥) سبق تخريجه ص ٤٣٧.

يقول واحداً من القولين أحد من الصحابة، ولا التابعين لهم بإحسان، ولا من بعدهم من «الأئمة الأربعة» ولا غيرهم، بل الآثار متواترة عنهم بأنهم كانوا يقولون: القرآن كلام الله. ولما ظهر من قال: إنه مخلوق، قالوا ردّاً لكلامه: إنه غير مخلوق، ولم يريدوا (١) بذلك أنه مفترى، كما ظنه بعض الناس، فإن أحداً من المسلمين لم يقل: إنه مفترى، بل هذا كفر ظاهر يعلمه كل مسلم، وإنما قالوا: إنه مخلوق، خلقه الله في غيره، فرد السلف هذا القول، كما تواترت الآثار عنهم بذلك، وصنف في ذلك مصنفات متعددة، وقالوا: منه بدأ وإليه يعود.

وأول من عرف أنه قال: مخلوق: الجعد بن درهم وصاحبه الجهم بن صفوان، وأول من عرف أنه قال: هو قديم: عبد الله بن سعيد بن كلاب، ثم افترق الذين شاركوه في هذا القول.

فمنهم من قال: الكلام معنى واحد قائم بذات الرب، ومعنى القرآن كله والتوراة والإنجيل وسائر كتب الله وكلامه هو ذلك المعنى الواحد الذي لا يتعدد ولا يتبعض، والقرآن العربي لم يتكلم الله به، بل هو مخلوق خلقه في غيره. وقال جمهور العقلاء: ٣٠٢/١٢ هذا القول معلوم الفساد بالاضطرار. فإنه من المعلوم بصريح العقل أن معنى «آية الكرسي» ليس معنى «آية الدين» ولا معنى «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» [الإخلاص: ١] معنى «تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ» [المسد: ١]، فكيف بمعاني كلام الله كله في الكتب المنزلة، وخطابه لملائكته، وحسابه لعباده يوم القيامة، وغير ذلك من كلامه!؟

ومنهم من قال: هو حروف أو حروف وأصوات قديمة أزلية لازمة لذاته، لم يزل ولا يزال موصوفاً بها.

وكلا الحزبين يقول: إن الله - تعالى - لا يتكلم بمشيئته وقدرته، وإنه لم يزل ولا يزال يقول: يانوح، يا إبراهيم، يا أيها المزل، يا أيها المدثر، كما قد بسطت أقوالهم في غير هذا الموضع، ولم يقل أحد من السلف بواحد من القولين. ولم يقل أحد من السلف: إن هذا القرآن عبارة عن كلام الله، ولا حكاية له، ولا قال أحد منهم: إن لفظي بالقرآن قديم أو غير مخلوق، فضلاً عن أن يقول: إن صوتي به قديم أو غير مخلوق، بل كانوا يقولون بما دل عليه الكتاب والسنة من أن هذا القرآن كلام الله، والناس يقرؤونه بأصواتهم ويكتبونه بمدادهم، وما بين اللوحين كلام الله، وكلام الله غير مخلوق.

(١) في المطبوعة: «يريدو» وهو خطأ.

٣٠٣/١٢ وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تسافروا/بالقرآن إلى أرض العدو» (١)، وقال تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢١، ٢٢]، والمداد الذي يكتب به القرآن مخلوق، والصوت الذي يقرأ به هو صوت العبد، والعبد وصوته وحركاته وسائر صفاته مخلوقة، فالقرآن الذي يقرؤه المسلمون كلام الباري، والصوت الذي يقرأه به العبد صوت القارئ، كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ ابْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾ [التوبة: ٦]، وقال النبي ﷺ «زَيَّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ» (٢)، فبين أن الأصوات التي يقرأ بها القرآن أصواتنا والقرآن كلام الله؛ ولهذا قال أحمد بن حنبل وغيره من أئمة السنة: يحسنه الإنسان بصوته، كما قال أبو موسى الأشعري للنبي ﷺ: لو علمت أنك تسمع لحببته لك تحبيراً (٣).

فكان ما قاله أحمد وغيره من أئمة السنة من أن الصوت صوت العبد موافقاً للكتاب والسنة، وقد قال تعالى: ﴿وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ﴾ [لقمان: ١٩]، وقال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ [الحجرات: ٢]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ أُولَئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَى﴾ [الحجرات: ٣]، وقال تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لَكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفَذَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نُنْفِذَ كَلِمَاتِ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]، ففرق - سبحانه - بين المداد الذي تكتب به كلماته وبين كلماته، فالبحر وغيره من المداد الذي يكتب به الكلمات مخلوق وكلمات الله غير مخلوقة، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمْدُودُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِذَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧]، فالأبهر إذا قدرت مداداً تنفذ، وكلمات الله لا تنفذ؛ ولهذا قال أئمة السنة: لم يزل الله متكلماً كيف شاء وبما شاء، كما ذكرت الآثار بهذه المعاني عن ابن المبارك وأحمد بن حنبل وغيرهما.

هذا وقد أخبر - سبحانه - عن نفسه بالنداء في أكثر من عشرة مواضع، فقال تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَاكَ الشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَاتُهُمَا وَطُفِقَا يَحْضَبَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكَ الشَّجَرَةِ وَأَقُلْتُ لَكُمَا إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ [الأعراف: ٢٢]، وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَاءِي الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢]، [٧٤]، ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٦٥]، وذكر - سبحانه - نداءه لموسى - عليه السلام - في سورة «طه» و«مريم» و«الطس الثلاث» وفي سورة «والنازعات» وأخبر أنه ناداه في وقت بعينه فقال تعالى: ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ

(١) سبق تخريجه ص ٥٠٧. (٢) سبق تخريجه ص ٤١٣.

(٣) الهيثمي في مجمع الزوائد (٣٦٢/٩، ٣٦٣) وقال: «رواه الطبراني ورجاله على شرط الصحيح غير خالد

ابن نافع الأشعري وثقة ابن حبان وضعفه جماعة».

الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبْرَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَمْوَسَّخَ لِئَنْتَ أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿[القصص: ٣٠]﴾، وقال تعالى: ﴿هَلْ أُنثِيَ مِنْكَ حَدِيثٌ مُوسَى . إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْأَيْمَنِ طَوًى﴾ [النازعات: ١٥، ١٦]، وقال تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا﴾ [القصص: ٤٦].

واستفاضت الآثار عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة السنة أنه — سبحانه — ينادي بصوت ، نادى موسى، /وينادي عباده يوم القيامة بصوت، ويتكلم ٣٠٥/١٢ بالوحي بصوت، ولم ينقل عن أحد من السلف أنه قال: إن الله يتكلم بلا صوت أو بلا حرف، ولا أنه أنكر أن يتكلم الله بصوت أو بحرف ، كما لم يقل أحد منهم : إن الصوت الذي سمعه موسى قديم، ولا أن ذلك النداء قديم، ولا قال أحد منهم : إن هذه الأصوات المسموعة من القراء هي الصوت الذي تكلم الله به، بل الآثار مستفيضة عنهم بالفرق بين الصوت الذي يتكلم الله به وبين أصوات العباد.

وكان أئمة السنة يعدون من أنكر تكلمه بصوت من الجهمية، كما قال الإمام أحمد لما سئل عن قال: إن الله لا يتكلم بصوت، فقال: هؤلاء جهمية، إنما يدورون على التعطيل. وذكر بعض الآثار المروية في أنه — سبحانه — يتكلم بصوت . وقد ذكر من صنف في السنة . . . (١) من ذلك قطعة، وعلى ذلك ترجم عليه البخاري في صحيحه بقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾ [سبأ: ٢٣] (٢) وقد ذكر البخاري في كتاب «خلق الأفعال» مما يبين به الفرق بين الصوتين آثاراً متعددة. وكانت محنة البخاري مع أصحابه محمد بن يحيى الذهلي وغيره بعد موت أحمد بسنين، ولم يتكلم أحمد في البخاري إلا بالثناء عليه، ومن نقل عن أحمد أنه تكلم في البخاري بسوء فقد افترى عليه.

| وقد ذكر الشيخ أبو الحسن محمد بن عبد الملك الكرخي في كتابه الذي سماه ٣٠٦/١٢ «الفصول في الأصول» قال : سمعت الإمام أبا منصور محمد بن أحمد يقول: سمعت أبا حامد الأسفرائيني يقول: مذهبي ومذهب الشافعي وفقهاء الأمصار: أن القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن قال: مخلوق فهو كافر، والقرآن حمله جبريل مسموعاً من الله، والنبي ﷺ سمعه من جبريل ، والصحابة سمعوه من رسول الله ﷺ وهو الذي نتلوه نحن بالسنتنا، وفيما بين الدفتين ، وما في صدورنا ؛ مسموعاً، ومكتوباً ، ومحفوظاً ، وكل حرف منه كالباء والتاء كله كلام الله غير مخلوق، ومن قال: مخلوق فهو كافر، عليه لعائن الله والناس أجمعين.

(١) بياض بالأصل .

(٢) البخاري معلقاً، الفتح ٨/٥٣٧ .

وقد كان طائفة من أهل الحديث والمنتسبين إلى السنة تنازعوا في اللفظ بالقرآن، هل يقال: إنه مخلوق؟ ولما حدث الكلام في ذلك أنكرت أئمة السنة كأحمد بن حنبل وغيره أن يقال: لفظي بالقرآن مخلوق أو غير مخلوق، وقالوا: من قال: إنه مخلوق، فهو جهمي، ومن قال: إنه غير مخلوق، فهو مبتدع. وأما صوت العبد فلم يتنازعوا أنه مخلوق؛ فإن المبلغ لكلام غيره بلفظ صاحب الكلام إنما بلغ غيره، كما يقال: روى الحديث بلفظه، وإنما يبلغه بصوت نفسه لا بصوت صاحب الكلام.

٣٠٧/١٢ و «اللفظ» في الأصل: مصدر لفظ يلفظ لفظاً، وكذلك «التلاوة/القراءة» مصدران، لكن شاع استعمال ذلك في نفس الكلام الملفوظ المقروء المتلو، وهو المراد باللفظ في إطلاقهم، فإذا قيل: لفظي أو اللفظ بالقرآن مخلوق، أشعر أن هذا القرآن الذي يقرؤه ويلفظ به مخلوق، وإذا قيل: لفظي غير مخلوق أشعر أن شيئاً مما يضاف إليه غير مخلوق، وصوته وحركته مخلوقان، لكن كلام الله الذي يقرؤه غير مخلوق، و «التلاوة» قد يراد بها نفس الكلام الذي يتلى وقد يراد بها نفس حركة العبد، وقد يراد بها مجموعهما. فإذا أريد بها الكلام نفسه الذي يتلى فالتلاوة هي المتلو، وإذا أريد بها حركة العبد فالتلاوة ليست هي المتلو، وإذا أريد بها المجموع فهي متناولة للفعل والكلام، فلا يطلق عليها أنها المتلو ولا أنها غيره.

ولم يكن أحد من السلف يريد بالتلاوة مجرد قراءة العباد، وبالمتلو مجرد معنى واحد يقوم بذات الباري - تعالى - بل الذي كانوا عليه أن القرآن كلام الله، تكلم الله به بحروفه ومعانيه، ليس شيء منه كلاماً لغيره، لا لجبريل ولا لمحمد ولا لغيرهما، بل قد كفر الله من جعله قول البشر، مع أنه - سبحانه - أضافه تارة إلى رسول من البشر وتارة إلى رسول من الملائكة، فقال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ . وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ . وَلَا يَقَوْلُ كَاهِنٍ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ . نَزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الحاقة: ٤٠ - ٤٣]، فالرسول هنا محمد ﷺ، وقال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ . ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ . مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ . وَمَا صَاحِبُكُمْ بِمَجْنُونٍ . وَقَدْ رَآهُ بِالْأَفُقِ الْمُبِينِ . وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ . وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَانٍ رَّجِيمٍ . فَأَيْنَ تَذَهَبُونَ . إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ١٩ - ٢٧]. فالرسول هنا جبريل.

وأضافه - سبحانه - إلى كل منهما باسم رسول؛ لأن ذلك يدل على أنه مبلغ له عن غيره، وأنه رسول فيه لم يحدث هو شيئاً منه؛ إذ لو كان قد أحدث منه شيئاً لم يكن رسولا فيما أحدثه، بل كان منشئاً له من تلقاء نفسه، وهو - سبحانه - يضيفه إلى رسول من الملائكة تارة ومن البشر تارة، فلو كانت الإضافة لكونه أنشأ حروفه لتناقض الخبران؛

فإن إنشاء أحدهما له يناقض إنشاء الآخر له . وقد كفر الله - تعالى - من قال : إنه قول البشر ، فمن قال : إن القرآن أو شيئاً منه قول بشر أو ملك ، فقد كذب ، ومن قال : إنه قول رسول من البشر ومن الملائكة ، بلغه عن مرسله ليس قولاً أنشأه ، فقد صدق ، ولم يقل أحد من السلف : إن جبريل أحدث ألفاظه ولا محمداً ﷺ ، ولا أن الله - تعالى - خلقها في الهواء أو غيره من المخلوقات ، ولا أن جبريل أخذها من اللوح المحفوظ ، بل هذه الأقوال هي من أقوال بعض المتأخرين .

وقد بسط الكلام في غير هذا الموضوع على تنازع المبتدعين الذين اختلفوا في الكتاب وبين فساد أقوالهم ، وأن القول السديد هو قول السلف وهو الذي يدل عليه النقل ٣٠٩/١٢ الصحيح والعقل الصريح ، وإن كان عامة هؤلاء المختلفين في الكتاب لم يعرفوا القول السديد قول السلف ، بل ولا سمعوه ، ولا وجوده في كتاب من الكتب التي يتداولونها ؛ لأنهم لا يتداولون الآثار السلفية ولا معاني الكتاب والسنة إلا بتحريف بعض المحرفين لها ؛ ولهذا إنما يذكر أحدهم أقوالاً مبتدعة ؛ إما قولين ، وإما ثلاثة ، وإما أربعة ، وإما خمسة ، والقول الذي كان عليه السلف ودل عليه الكتاب والسنة لا يذكره ؛ لأنه لا يعرفه ؛ ولهذا تجد الفاضل من هؤلاء حائراً مقراً بالحيرة على نفسه وعلى من سبقه من هؤلاء المختلفين ؛ لأنه لم يجد فيما قالوه قولاً صحيحاً .

وكان أول من ابتدع الأقوال «الجهمية المحضة النفاة» الذين لا يثبتون الأسماء والصفات ، فكانوا يقولون أولاً : إن الله - تعالى - لا يتكلم ، بل خلق كلاماً في غيره ، وجعل غيره يعبر عنه ، وأن قوله تعالى : ﴿وَإِذْ نَادَى رَبُّكَ مُوسَى﴾ [الشعراء : ١٠] وقول النبي ﷺ : «إن الله ينزل إلى السماء الدنيا كل ليلة إذا بقى ثلث الليل ، فيقول : من يدعوني فأستجيب له؟ من يسألني فأعطيه؟ من يستغفرنى فأغفر له؟» (١) معناه : أن ملكاً يقول ذلك عنه ، كما يقال : نادى السلطان ، أي أمر منادياً ينادي عنه ، فإذا تلا عليهم ما أخبر الله - تعالى - به عن نفسه من أنه يقول ويتكلم . قالوا : هذا مجاز ؛ كقول العربي :

٣١٠/١٢

/ امتلاً الحوض وقال : قطني

وقالت (٢) : اتساع بطنه ، ونحو ذلك .

فلما عرف السلف حقيقته ، وأنه مضاه لقول المتفلسفة المعطلة الذين يقولون : إن الله - تعالى - لم يتكلم ، وإنما أضافت الرسل إليه الكلام بلسان الحال كفروهم وبينوا ضلالهم ،

(١) البخارى فى التهجد (١١٤٥) ومسلم فى صلاة المسافرين (١٦٨/٧٥٨) .

(٢) هكذا بالأصل .

ومما قالوا لهم: إن المنادي عن غيره - كمنادي السلطان - يقول: أمر السلطان بكذا ،
خرج مرسومه بكذا، لا يقول: إني آمركم بكذا وأنهاكم عن كذا، والله - تعالى - يقول
في تكليمه لموسى: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِرِّ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ [طه: ١٤]
ويقول تعالى - إذا نزل ثلث الليل الغابر:- « من يدعوني فأستجيب له، من يسألني
فأعطيه، من يستغفرنني فأغفر له؟» (١)، وإذا كان القائل ملكا قال - كما في الحديث
الذي في الصحيحين :- « إذا أحب الله العبد نادى في السماء : يا جبريل ، إني أحب
فلانا فأحبه، فيحبه جبريل، وينادي في السماء : إن الله يحب فلانا فأحبوه، فيحبه أهل
السماء، ويوضع له القبول في الأرض» (٢)، فقال جبريل في ندائه عن الله تعالى : «إن
الله يحب فلانا فأحبوه»، وفي نداء الرب يقول: «من يدعوني فأستجيب له؟ من يسألني
فأعطيه؟ من يستغفرنني فأغفر له؟».

٣١١/١٢ / فإن قيل: فقد روى أنه يأمر مناديا فينادي ، قيل : هذا ليس في الصحيح، فإن صح
أمكن الجمع بين الخبرين بأن ينادي هو ويأمر مناديا ينادي، أما أن يعارض بهذا النقل
النقل الصحيح المستفيض الذي اتفق أهل العلم بالحديث على صحته وتلقيه بالقبول، مع
أنه صريح في أن الله تعالى هو الذي يقول: «من يدعوني فأستجيب له، من يسألني
فأعطيه من يستغفرنني فأغفر له؟» فلا يجوز.

وكذلك جهّم كان ينكر أسماء الله - تعالى - فلا يسميه شيئاً ولا حياً ولا غير ذلك
إلا على سبيل المجاز، قال: لأنه إذا سمي باسم تسمى به المخلوق كان تشبيهاً، وكان
جهم «مجبراً» يقول: إن العبد لا يفعل شيئاً ؛ فلماذا نقل عنه أنه سمي الله قادراً؛ لأن
العبد عنده ليس بقادر.

ثم إن المعتزلة الذين اتبعوا عمرو بن عبيد على قوله في القدر والوعيد دخلوا في
مذهب جهم، فأثبتوا أسماء الله - تعالى - ولم يثبتوا صفاته، وقالوا: نقول: إن الله
متكلم حقيقة، وقد يذكرون إجماع المسلمين على أن الله متكلم حقيقة؛ لثلاث يضاف
إليهم أنهم يقولون: إنه غير متكلم، لكن معنى كونه - سبحانه - متكلماً عندهم: أنه
خلق الكلام في غيره، فمذهبههم ومذهب الجهمية في المعنى سواء، لكن هؤلاء يقولون:
هو متكلم حقيقة، وأولئك ينفون أن يكون متكلماً حقيقة. وحقيقة قول الطائفتين أنه غير
متكلم، فإنه لا يعقل متكلم إلا من قام به الكلام، ولا يريد إلا من قامت به الإرادة، ولا
محب ولا راض ولا مبغض ولا رحيم إلا من قامت به الإرادة والمحبة والرضى والبغض
والرحمة، وقد وافقهم على ذلك كثير ممن انتسب في الفقه إلى أبي حنيفة من

(١) سبق تخريجه ص ٥٤٧.

(٢) البخاري في الأدب (٦٠٤٠) ومسلم في البر والصلة (١٥٧/٢٦٣٧).

المعتزلة. وغيرهم من أئمة المسلمين ليس فيهم من يقول بقول المعتزلة ، لا في نفي الصفات، ولا في القدر، ولا المنزلة بين المنزلتين ، ولا إنفاذ الوعيد.

ثم تنازع المعتزلة والكلابية في حقيقة « المتكلم » ، فقالت المعتزلة : المتكلم من فعل الكلام ولو أنه أحدثه في غيره، ليقولوا : إن الله يخلق الكلام في غيره وهو متكلم به . وقالت الكلابية : المتكلم من قام به الكلام وإن لم يكن متكلماً بمشيئته وقدرته، ولا فعل فعلاً أصلاً، بل جعلوا المتكلم بمنزلة الحي الذي قامت به الحياة، وإن لم تكن حياته بمشيئته ولا قدرته ولا حاصلة بفعل من أفعاله .

وأما السلف وأتباعهم وجمهور العقلاء فالتكلم المعروف عندهم من قام به الكلام، وتكلم بمشيئته وقدرته . لا يعقل متكلم لم يقم به الكلام، ولا يعقل متكلم بغير مشيئته وقدرته، فكان كل من تينك الطائفتين المتدعيتين أخذت بعض وصف المتكلم؛ المعتزلة أخذوا أنه فاعل، والكلابية أخذوا أنه محل الكلام، ثم زعمت المعتزلة أنه يكون فاعلاً للكلام في غيره ، وزعموا هم ومن وافقهم من أتباع الكلابية كأبي الحسن / وغيره أن ٣١٣/١٢ الفاعل لا يقوم به الفعل، وكان هذا مما أنكره السلف وجمهور العقلاء ، وقالوا: لا يكون الفاعل إلا من قام به الفعل ، وأنه يفرق بين الفاعل والفعل والمفعول ، وذكر البخاري في كتاب « خلق أفعال العباد » إجماع العلماء على ذلك .

والذين قالوا: إن الفاعل لا يقوم به الفعل ، وقالوا مع ذلك : إن الله فاعل أفعال العباد كأبي الحسن وغيره، وأن العبد لم يفعل شيئاً وأن جميع ما يخلقه العبد فعل له، وهم يصفونه بالصفات الفعلية المنفصلة عنه ويقسمون صفاته إلى صفات ذات وصفات أفعال، مع أن الأفعال عندهم هي المفعولات المنفصلة عنه، فلزمهم أن يوصف بما خلقه من الظلم والقبح مع قولهم: إنه لا يوصف بما خلقه من الكلام وغيره، فكان هذا تناقضاً منهم تسلطت به عليهم المعتزلة . ولما قرروا ما هو من أصول أهل السنة، وهو أن المعنى إذا قام بمحل اشتق له منه اسم ولم يشتق لغيره منه اسم كاسم المتكلم، نقض عليهم المعتزلة ذلك باسم الخالق والعاقل، فلم يجيبوا عن النقض بجواب سديد .

وأما السلف والأئمة فأصلهم مطرد ، ومما احتجوا به على أن القرآن غير مخلوق ما احتج به الإمام أحمد وغيره من قول النبي ﷺ : « أعوذ بكلمات الله التامات » (١) . قالوا: والمخلوق لا يستعاض به، فعورضوا بقوله: « أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وبك/منك » (٢) ، فطرده السلف والأئمة أصلهم وقالوا: معافاته: فعله القائم ٣١٤/١٢ به، وأما العافية الموجودة في الناس فهي مفعوله .

(١) مسلم في الذكر والدعاء (٥٤ / ٢٧٠٨ ، ٥٥) وأبو داود في الطب (٣٨٩٨) .

(٢) مسلم في الصلاة (٢٢٢ / ٤٨٦) وأبو داود في الصلاة (٨٧٩) .

وكذلك قالوا: إن الله خالق أفعال العباد، فأفعال العباد القائمة بهم مفعولة له لا نفس فعله، وهي نفس فعل العبد، وكان حقيقة قول أولئك نفي فعل الرب ونفي فعل العبد، فتسلط عليهم المعتزلة في «مسألة الكلام والقدر» تسلطاً بينوا به تناقضهم كما بينوا هم تناقض المعتزلة.

وهذا أعظم ما يستفاد من أقوال المختلفين الذين أقوالهم باطلة، فإنه يستفاد من قول كل طائفة بيان فساد قول الطائفة الأخرى، فيعرف الطالب فساد تلك الأقوال، ويكون ذلك داعياً له إلى طلب الحق، ولا تجد الحق إلا موافقاً لما جاء به الرسول ﷺ ولا تجد ما جاء به الرسول إلا موافقاً لصريح المعقول، فيكون ممن له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد، وممن له قلب يعقل به وأذن يسمع بها، بخلاف الذين قالوا: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠].

وقد وافق الكلاية على قولهم كثير من أهل الحديث والتصوف، ومن أهل الفقه ٣١٥/١٢ المنتسبين إلى الأئمة الأربعة، وليس من الأئمة الأربعة/وأمثالهم من أئمة المسلمين من يقول بقولهم.

وحدث مع الكلاية ونحوهم طوائف أخرى من الكرامية وغير الكرامية من أهل الفقه والحديث والكلام فقالوا: إنه - سبحانه - متكلم بمشيئته وقدرته كلاماً قائماً بذاته، وهو يتكلم بحروف وأصوات بمشيئته وقدرته، ليتخلصوا بذلك من بدعتي المعتزلة والكلاية، لكن قالوا: إنه لم يكن يمكنه في الأزل أن يتكلم، بل صار الكلام ممكناً له بعد أن كان ممتنعاً عليه، من غير حدوث سبب أوجب إمكان الكلام وقدرته عليه، وهذا القول مما وافق الكرامية عليه كثير من أهل الكلام والفقه والحديث، لكن ليس من الأئمة الأربعة ونحوهم من أئمة المسلمين من نقل عنه مثل قولهم. وهذا مما شاركوا فيه الجهمية والمعتزلة؛ فإن هؤلاء كلهم يقولون: إنه لم يكن الكلام ممكناً له في الأزل ثم صار ممكناً له بعد أن كان ممتنعاً عليه من غير حدوث سبب أوجب إمكانه، لكن الجهمية والمعتزلة يقولون: إنه خلق كلاماً في غيره من غير أن يقوم به كلام؛ لأنه لو قام به كلام بمشيئته وقدرته لقامت به الحوادث، قالوا: ولا تقوم به الحوادث. قالت الجهمية والمعتزلة: لأن الحوادث هي من جملة الصفات التي يسمونها الأعراض، وعندهم لا يقوم به شيء من الصفات، قالوا: لأن الصفات أعراض، والعرض لا يقوم إلا بجسم وليس هو بجسم؛ لأن الجسم لا يخلو من الحوادث، وما لا يخلو من الحوادث فهو حادث.

٣١٦/١٢ /وقالت الكلاية: بل تقوم به الصفات ولا تقوم به الحوادث، ونحن لا نسمى الصفات أعراضاً؛ لأن العرض عندنا لا يبقى زمانين، وصفات الله - تعالى - باقية.

وقالوا: وأما الحوادث فلو قامت به لم يخل منها؛ لأن القابل للشيء لا يخلو منه ومن ضده، وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث.

فقال الجمهور المنازعون للطائفتين: أما قول أولئك: أنه لا تقوم به الصفات؛ لأنها أعراض والعرض لا يقوم إلا بجسم وليس بجسم، فتسمية ما يقوم بغيره عرضاً اصطلاح حادث، وكذلك تسمية ما يشار إليه جسماً اصطلاح حادث أيضاً، و«الجسم» في لغة العرب هو البدن وهو الجسد كما قال غير واحد من أهل اللغة، منهم الأصمعي وأبو عمرو، فلفظ الجسم يشبه لفظ الجسد وهو الغليظ الكثيف. والعرب تقول: هذا جسيم، وهذا أجسم من هذا، أي أغلظ منه، قال تعالى: ﴿وَرَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾ [البقرة: ٢٤٧]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ﴾ [المنافقون: ٤]، ثم قد يراد بالجسم نفس الغلظ والكثافة، ويراد به الغليظ الكثيف.

وكذلك النظار يريدون بلفظ «الجسم» تارة المقدار، وقد يسمونه الجسم التعليمي، وتارة يريدون به الشيء المقدر، وهو الجسمي الطبيعي، والمقدار المجرد عن المقدر كالعقد المجرد عن المعدود، وذلك لا يوجد إلا في الأذهان دون الأعيان. وكذلك السطح والخط ٣١٧/١٢ والنقطة المجردة عن المحل الذي تقوم به لا يوجد إلا في الذهن. قالوا: وإذا كان هذا معنى الجسم بلغة العرب، فهو أخص من المشار إليه؛ فإن الروح القائمة بنفسها لا يسمونها جسماً، بل يقولون: خرجت روحه من جسمه، ويقولون: إنه جسم وروح، ولا يسمون الروح جسماً، ولا النفس الخارج من الإنسان جسماً، لكن أهل الكلام اصطالحوا على أن كل ما يشار إليه يسمى جسماً، كما اصطالحوا على أن كل ما يقوم بنفسه يسمى جوهرًا، ثم تنازعوا في أن كل ما يشار إليه هل هو مركب من الجواهر الفردة، أو من المادة والصورة، أو ليس مركبًا لا من هذا ولا من هذا، على أقوال ثلاثة، قد بسطت في غير هذا الموضع؛ ولهذا كان كثير منهم يقولون: الجسم عندنا هو القائم بنفسه، أو هو الموجود لا المركب.

قال أهل العلم والسنة: فإذا قالت الجهمية وغيرهم من نفاة الصفات: إن الصفات لا تقوم إلا بجسم، والله - تعالى - ليس بجسم، قيل لهم: إن أردتم بالجسم ما هو مركب من جواهر فردة أو ما هو مركب من المادة والصورة لم نسلم لكم «المقدمة الأولى»، وهي قولكم: إن الصفات لا تقوم إلا بما هو كذلك، قيل لكم: إن الرب - تعالى - قائم بنفسه، والعباد يرفعون أيديهم إليه في الدعاء، ويقصدونه بقلوبهم، وهو العلي الأعلى - سبحانه - ويراه المؤمنون بأبصارهم يوم القيامة عياناً، كما يرون القمر ليلة/البدر، فإن ٣١٨/١٢ قلتم: إن ما هو كذلك فهو جسم وهو محدث، كان هذا بدعة مخالفة للغة والشرع

والعقل، وإن قلت: نحن نسمى ما هو كذلك جسمًا ونقول: إنه مركب، قيل: تسميتكم التي ابتدعتها هي من الأسماء التي ما أنزل الله بها من سلطان.

ومن عمد إلى المعاني المعلومة بالشرع والعقل وسماها بأسماء منكرا لينفر الناس عنها، قيل له: النزاع في المعاني لا في الألفاظ، ولو كانت الألفاظ موافقة للغة، فكيف إذا كانت من ابتداعهم؟ ومعلوم أن المعاني التي يعلم ثبوتها بالشرع والعقل لا تدفع بمثل هذا النزاع اللفظي الباطل.

وأما قولهم: إن كل ما كان تقوم به الصفات، وترفع الأيدي إليه، ويمكن أن يراه الناس بأبصارهم، فإنه لا بد أن يكون مركبًا من الجواهر المفردة أو من المادة والصورة فهذا ممنوع؛ بل هو باطل عند جمهور العقلاء؛ من النظار والفقهاء وغيرهم، كما قد بسط في موضعه.

قال الجمهور: وأما تفريق الكلاية بين المعاني التي لا تتعلق بمشيئته وقدرته، والمعاني التي تتعلق بمشيئته وقدرته- التي تسمى الحوادث، ومنهم من يسمى الصفات أعراضًا؛ لأن العرض لا يبقى زمانين - فيقال: قول القائل: إن العرّض- الذي هو السواد والبياض والطول والقصر ونحو ذلك - لا يبقى زمانين قول محدث في الإسلام، لم يقله أحد من السلف والأئمة، وهو قول مخالف لما عليه جماهير العقلاء من جميع الطوائف، بل من الناس من يقول: إنه معلوم الفساد بالاضطرار، كما قد بسط في موضع آخر.

وأما تسمية المسمى للصفات أعراضًا، فهذا أمر اصطلاحى لمن قاله من أهل الكلام، ليس هو عرف أهل اللغة ولا عرف سائر أهل العلم، والحقائق المعلومة بالسمع والعقل لا يؤثر فيه اختلاف الاصطلاحات، بل يعد هذا من النزاعات اللفظية، والنزاعات اللفظية أصوبها ما وافق لغة القرآن والرسول والسلف، فما نطق به الرسول والصحابة جاز النطق به باتفاق المسلمين، وما لم ينطقوا به فيه نزاع وتفصيل ليس هذا موضعه.

وأما قول الكلاية: ما يقبل الحوادث لا يخلو منها، وما لم يخل من الحوادث فهو حادث- فقد نازعهم جمهور العقلاء في كلا المقدمتين، حتى أصحابهم المتأخرون نازعوه في ذلك، واعترفوا ببطان الأدلة العقلية التي ذكرها سلفهم على نفي حلول الحوادث به، واعترف بذلك المتأخرون من أئمة الأشعرية والشيعة والمعتزلة وغيرهم، كما قد بسط في غير هذا الموضع.

وحدث طائفة أخرى من السالية وغيرهم - ممن هو من أهل الكلام والفقهاء والحديث ٣٢٠/١٢ والتصوف، ومنهم كثير ممن هو ينتسب إلى مالك والشافعي وأحمد بن حنبل، وكثر هذا

في بعض المتأخرين المنتسبين إلى أحمد بن حنبل - فقالوا بقول المعتزلة وبقول الكلاية، وافقوا هؤلاء في قولهم: إنه قديم ، ووافقوا أولئك في قولهم : إنه حروف وأصوات، وأحدثوا قولاً مبتدعاً- كما أحدث غيرهم - فقالوا : القرآن قديم ، وهو حروف وأصوات قديمة أزلية لازمة لنفس الله - تعالى - أزلا وأبداً .

واحتجوا على أنه قديم بحجج الكلاية ، وعلى أنه حروف وأصوات بحجج المعتزلة . فلما قيل لهم : الحروف مسبوقه بعضها ببعض، فالباء قبل السين والسين قبل الميم، والقديم لا يسبق بغيره، والصوت لا يتصور بقاؤه فضلاً عن قدمه، قالوا: الكلام له وجود وماهية ، كقول من فرق بين الوجود والماهية من المعتزلة وغيرهم . قالوا: والكلام له ترتيب في وجوده، وترتيب ماهية الباء للسين بالزمان هي في وجوده وهي مقارنة لها في ماهيتها لم تتقدم عليها بالزمان، وإن كانت متقدمة بالمرتبة كتقدم بعض الحروف المكتوبة على بعض ؛ فإن الكاتب قد يكتب آخر المصحف قبل أوله، ومع هذا فإذا كتبه كان أوله متقدماً بالمرتبة على آخره .

فقال لهم جمهور العقلاء : هذا مما يعلم فساده بالاضطرار؛ فإن الصوت لا يتصور بقاؤه، ودعوى وجود ماهية غير الموجود في الخارج دعوى/فاسدة ، كما قد بسط في ٣٢١/١٢ موضع آخر، والترتيب الذي في المصحف هو ترتيب للحروف المدادية، والمداد أجسام ، فهو كترتيب الدار والإنسان، وهذا أمر يوجد الجزء الأول منه مع الثاني، بخلاف الصوت فإنه لا يوجد الجزء الثاني منه حتى يعدم الأول كالحركة ، فقياس هذا بهذا قياس باطل، ومن هؤلاء من يطلق لفظ القديم ولا يتصور معناه، ومنهم من يقول: يعني بالقديم أنه بدأ من الله، وأنه غير مخلوق، وهذا المعنى صحيح، لكن الذين نازعوا : هل هو قديم أو ليس بقديم ، لم يعنوا هذا المعنى ، فمن قال لهم : إنه قديم وأراد هذا المعنى، قد أراد معنًى صحيحاً، لكنه جاهل بمقاصد الناس، مضل لمن خاطبه بهذا الكلام، مبتدع في الشرع واللغة .

ثم كثير من هؤلاء يقولون : إن الحروف القديمة والأصوات ليست هي الأصوات المسموعة من القراء ولا المداد الذي في المصحف ، ومنهم من يقول: بل الأصوات المسموعة من القراء هو الصوت القديم ، ومنهم من يقول : بل يسمع من القارئ شيئاً: الصوت القديم ، وهو ما لا بد منه في وجود الكلام، والصوت المحدث، وهو ما زاد على ذلك، وهؤلاء يقولون : المداد الذي في المصحف مخلوق، لكن الحروف القديمة ليست هي المداد ، بل الأشكال والمقادير التي تظهر بالمداد، وقد تنقش في حجر، وقد تحرق في ورق، ومنهم من يمنع أن يقال في المداد: إنه قديم أو/مخلوق ، وقد يقول : لا ٣٢٢/١٢٢

أمنع عن ذلك بل أعلم أنه مخلوق، لكن أسد باب الخوض في هذا ، وهو مع هذا يهجر من يتكلم بالحق، ومن يبين الصواب الموافق للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة، مع موافقته لصريح العقول ، ومع دفعه للشناعات التي يشنع بها بعضهم على بعض.

وخوض الناس وتنازعهم في هذا الباب كثير، قد بسطناه في مواضع ، وإنما المقصود هنا ذكر قول مختصر جامع يبين الأقوال السديدة التي دل عليها الكتاب والسنة وكان عليها سلف الأمة في مسألة الكلام، التي حيرت عقول الأنام، والله تعالى أعلم.

/ سئل شيخ الإسلام مفتي الأنام تقي الدين أبو العباس أحمد بن ١٢/٣٢٣
تيمية عن قوم يقولون: كلام الناس وغيرهم قديم - سواء كان صدقاً أو كذباً، فحشاً
أو غير فحش، نظماً أو نثراً - ولا فرق بين كلام الله وكلامهم في القدم إلا من جهة
الثواب. وقال قوم منهم - بل أكثرهم - : أصوات الحمير والكلاب كذلك، ولما قرئ
عليهم ما نقل عن الإمام أحمد ردّاً على قولهم تأولوا ذلك، وقالوا بأن أحمد إنما قال
ذلك خوفاً من الناس .

فهل هؤلاء مصيبون أو مخطئون ؟ وهل على ولي الأمر - وفقه الله تعالى -
زجرهم عن ذلك أم لا ؟ وهل يكفرون بالإصرار على ذلك أم لا ؟ وهل الذي نقل عن
أحمد حق كما زعموا أم لا ؟
فأجاب - رضي الله عنه :-

الحمد لله، بل هؤلاء مخطئون في ذلك خطأ محرماً بإجماع المسلمين، وقد قالوا
منكراً من القول وزوراً، بل كفراً محالاً يجب نهيهم عنه، ويجب على ولاة الأمور عقوبة
من لم يتنه عنهم عن ذلك، جزاءً بما/كسبوا نكالاً من الله؛ فإن هذا القول مخالف للعقل ١٢/٣٢٤
والدين مناقض للكتاب والسنة وإجماع المؤمنين، وهي بدعة شنيعة، لم يقلها أحد قط
من علماء المسلمين؛ لا علماء السنة ولا علماء البدعة، ولا يقولها عاقل يفهم ما يقول،
ولكن عرض لمن قالها شبهة، ونحن نبينها إن شاء الله - تعالى .

ولا يحتاج في مثل هذا الكلام الذي فساده معلوم ببداية العقول أن يحتج له بنقل عن
إمام من الأئمة إلا من جهة بيان أن رده وإنكاره منقول عن الأئمة، وأن قائله مخالف
للأمة مبتدع في الدين؛ ولتزول بذلك شبهة من يتوهم أن قولهم من لوازم قول أحد من
السلف، ويعلم أنهم مخالفون لمذاهب الأئمة المقتدى بهم العظمين؛ وليتبين أن نقيض
قولهم منصوص عن الأئمة المتبعين في السنة، وليس ذلك مما سكتوا عنه نفيًا وإثباتًا.

وأنه لا ريب أن الإمام أحمد بن حنبل، ومن قبله وبعده من الأئمة، نصوا على أن
كلام الآدميين مخلوق - نصاً مطلقاً - بل نص أحمد وكثير من الأئمة على «أفعال العباد»
عموماً وعلى «كلام الآدميين» خصوصاً، ولم يمتنعوا عن هذا الإطلاق لأجل الشبهة التي
عرضت لهؤلاء المبتدعة المخالفين، حتى لا يقول قائل منهم أو من غيرهم: إنه لا يقال:

مخلوق ولا غير مخلوق لأجل شبهتهم، أو لكون الكلام في/ذلك بدعة، بل القول بأن ١٢/٣٢٥

كلام الآدميين مخلوق غير قديم، منصوص عن الأئمة المتفق على إمامتهم في الدين والسنة.

فمنهم من نص عليه لما تكلم في «مسائل القدر» و«خلق أفعال العباد»، ومنهم من نص عليه لما تكلم في «مسألة تلاوة العباد للقرآن واللفظ به».

ومنهم من نص عليه محتجاً به على الفرق بين كلام الخالق وكلام المخلوق. فروى أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال - وهو الذي جمع نصوص أحمد في أصول الدين وأصول الفقه، وفي أبواب الفقه كلها، وفي الآداب والأخلاق والزهد والرقائق، وفي علل الحديث، وفي التاريخ وغير ذلك من علوم الإسلام - روى في «كتاب السنة» في الكلام على اللفظية عن أبي بكر بن زنجويه، قال:

سمعت أحمد بن حنبل يقول: من قال: لفظي بالقرآن مخلوق، فهو جهمي، ومن قال: غير مخلوق، فهو مبتدع، لا يكلم.

قال الخلال: وأخبرنا أبو داود السجستاني قال: سمعت أبا عبد الله يتكلم في «اللفظية»، وينكر عليهم كلامهم، وسمعت إسحاق بن راهويه ذكر «اللفظية» وبدعهم. وقال الخلال: سمعت ابن صدقة قال: سمعت يحيى بن حبيب بن عربي قال: ٣٢٦/١٢ سمعت رجلاً سأل معتمر بن سليمان: إن لنا/إماماً قديماً أصلى خلفه؟ قال: من زعم أن لفظه غير مخلوق بمنزلة من زعم أن سماء الله غير مخلوقة.

قال الخلال: وأخبرني أبو بكر المروزي، حدثنا محمد بن يحيى الأزدي، حدثني مُسَدَّد قال: كنت عند يحيى القطان وجاء يحيى بن إسحاق بن توبة العنبري، فقال له يحيى: حدث هذا - يعني مسدداً - كيف قال حماد بن زيد فيها - أي «مسألتنا»؟ فقال: سألت حماد بن زيد عن قال: كلام الناس ليس بمخلوق، فقال: هذا كلام أهل الكفر، وقال يحيى بن إسحاق: سألت معتمر بن سليمان عن قال: كلام الناس ليس بمخلوق، فقال: هذا كفر.

فهذه الآثار ونحوها مما اعتمد عليها المشهورون بالسنة كالمروزي والخلال وغيرهما، وكذلك الإمام أبو عبد الله بن بطة يعتمد في كتابه «الإبانة الكبير» على هذه الآثار ونحوها.

قلت: حماد بن زيد أحد الأئمة الأعلام في السنة، في طبقة مالك والثوري والأوزاعي وحماد بن سلمة والليث بن سعد في الزمان والإمامة، بل هو عند علماء السنة أقعد بالسنة من الثوري، وإن كان الثوري أكثر علماً منه وزهداً، وعند علماء الحديث أحفظ للحديث

من حماد بن سلمة، وإن كان حماد أشهر بالزهد وأكثر دعاء إلى السنة، وهو إمام البصرة في ذلك الزمان، الذي كانت البصرة فيه مجمع علم الإسلام، وكان علماء الأمة وورثة الأنبياء وخلفاء الرسل في ذلك العصر/الذي هو عصر تابعي التابعين، هؤلاء ٣٢٧/١٢ المسلمين ونحوهم وهم من القرن الثالث المدوح.

والمعتمر بن سليمان أحد الأئمة الأعلام - أيضاً - وهو دون حماد بن زيد، وقد أدركه الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه وغيرهما، وهو أحد شيوخ الإمام أحمد، وأما حماد بن زيد ففات الإمام أحمد فقال: فاتني حماد بن زيد فعوضني الله بإسماعيل بن عُلَيْة، وفاتني مالك بن أنس فعوضني الله سفيان بن عيينة.

وأما يحيى بن سعيد القطان فهو أحد علماء السنة وهو إمام أهل الحديث في معرفة صحته وعلمه ورجاله وضبطه، حتى قال أحمد: ما رأيت بعيني مثله، يعني في ذلك الفن، وعنه أخذ ذلك علي بن المديني، وعن علي أخذ ذلك البخاري صاحب الصحيح، وقد ذكر الترمذي أنه لم ير في معرفة علل الحديث مثل محمد بن إسماعيل البخاري.

وهؤلاء العلماء الأئمة أنكروا على من قال: كلام الآدميين ولفظهم غير مخلوق، لما نبغت «القدرية» المبتدعة، وزعموا أن أفعال العباد غير مخلوقة لله؛ لا أقوالهم ولا سائر أعمالهم؛ لا خيرها ولا شرها، بل يقولون: هي محدثة، أحدثها العبد، وليست مخلوقة لأحد، أو يقولون: العبد خلقها، كما أنه أحدثها؛ فإنهم قد يتنازعون في إثبات/خلق لغير الله، ومع هذا فلم يكن بين الأمة نزاع في أنها محدثة كائنة بعد أن لم ٣٢٨/١٢ تكن، ولم يقل أحد: إنها قديمة، ولكن «القدرية» من المعتزلة وغيرهم اعتقدوا أن الأفعال الاختيارية وما يتولد عنها من أفعال الملائكة والجن والإنس - الطاعات والمعاصي - لم يخلقها الله، قالوا: لأنه لو خلقها للزم أن يكون العبد مجبوراً، وأن يرتفع التكليف والوعد والوعيد والثواب والعقاب؛ ولأن العبد يعلم أنه هو الذي يحدث أفعاله علماً ضرورياً، وعللوا ذلك بأدلة نظرية.

فلما ابتدعوا هذه «المقالة» أنكروا أئمة السنة، كما أنكر الصحابة - رضوان الله عليهم - أول هذه البدعة لما نبغت القدرية في أواخر عصر الصحابة، فرد عليهم ابن عمر، وابن عباس، ووائل بن الأسقع وغيرهم من الصحابة.

وبين الأئمة أن من جعل شيئاً من المحدثات - كأفعال العباد وغيرها - ليس مخلوقاً لله، فهو مثل من أنكر خلق الله لغير ذلك من المحدثات كالسما والأرض؛ فإن الله رب العالمين، ومالك الملك، وخالق كل شيء، فليس شيء من العالمين خارجاً عن ربوبيته، ولا

شيء من الملك خارجاً عن ملكه ، ولا شيء من المحدثات خارجاً عن خلقه ، قال تعالى ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ . لَمْ يَمَلِكُوا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [الزمر: ٦٢، ٦٣] ، وقال تعالى: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَبَّهُوا خَلْقَهُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦] ، وقال تعالى: ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ . ذَٰلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَأَعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ . لَا تَدْرِكُهُ الْبَصَرُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْبَاصِرَ﴾ [الأنعام: ١٠١ - ١٠٣] ، وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ [غافر: ٦٢] ، وقال تعالى: ﴿الَّذِي لَمْ يَلِكْ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَنْخِذْ لَدَا وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الفرقان: ٢] ، وقال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩] ، وقال تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ . وَإِن تَعَدَّوْا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ . وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسْرُوبُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ . وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ . أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النحل: ١٧ - ٢١] .

ولهذا كان أهل السنة والجماعة والحديث هم المتبعين لكتاب الله، المعتقدين لموجب هذه النصوص ، حيث جعلوا كل محدث من الأعيان والصفات والأفعال المباشرة والمتولدة وكل حركة طبيعية أو إرادية أو قسرية، فإن الله خالق كل ذلك جميعه وربّه ومالكة ومليكه ووكيل عليه، وأنه - سبحانه - على كل شيء قدير، وبكل شيء عليم، ٣٣٠/١٢ فآمنوا بعلمه المحيط، وقدرته الكاملة ، ومشئته الشاملة ، وربوبيته التامة؛ ولهذا قال ابن عباس: الإيمان بالقدر نظام التوحيد، فمن وحد الله وآمن بالقدر تم توحيده، ومن وحد الله وكذب بالقدر نقض تكذيبه توحيده .

وأما صفة الله - تعالى - فهي داخلية في مسمى أسمائه الظاهرة والمضمرة فإذا قلت: عبدت الله، ودعوت الله، و﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ فهذا الاسم لا يخرج عنه شيء من صفاته من علمه ورحمته وكلامه وسائر صفاته؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت»^(١)، وقال: «من حلف بغير الله فقد أشرك»^(٢)، وقد ثبت عنه الحلف بعزة الله، والحلف بقوله: «لعمرك الله»، فعلم أن ذلك ليس حلفاً بغير الله، فأعطوا هذه الآيات المنصوصة حقها في اتباع عمومها الذي قد صرحت به، في أن الله خالق كل شيء؛ إذ قد علم أن الله ليس هو داخلاً في المخلوق، وعلم أن صفاته ليست خارجة عن مسمى اسمه .

(١) البخارى فى الشهادات (٢٦٧٩) ومسلم فى الإيمان (٣/١٦٤٦) .

(٢) أحمد ٢/٣٤٤ والترمذى فى النذور (١٥٣٥) وقال: « حديث حسن » .

وأما المعتزلة ، الذين جمعوا التجهم والقدر فأخرجوا عنها ما يتناوله الاسم يقيناً من أفعال الملائكة والجن والإنس والبهائم؛ طاعاتها وغير طاعاتها، وذلك قسط كبير من ملك الله وآياته، بل هي من محاسن ملكه وأعظم آياته ومخلوقاته، وأدخلوا في ذلك كلامه لكونه يسمى «شيئاً» في مثل قوله: ﴿إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْنَا بَشَرًا مِّنْ شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَىٰ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٩١]، ولم ينظروا في أن ذلك مثل تسمية علمه «شيئاً» في قوله: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ «البقرة: ٢٥٥» وتسمية ٣٣١/١٢ نفسه «شيئاً» في قوله: ﴿قُلْ أَيْ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ١٩]، وأن قوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ﴾ يعم بحسب ما اتصل به من الكلام.

فإن الاسم تتنوع دلالاته بحسب قيوده. ففي قوله: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ دخل في ذلك نفسه لأنها تصلح أن تعلم، وفي قوله: ﴿وَهُوَ عَلَنَ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ دخل في ذلك ما يصلح أن يكون مقدوراً، وذلك يتناول كل ما كانت ذاته ممكنة الوجود، وقد يقال: دخل في ذلك كل ما يسمى شيئاً بمعنى «م شيئاً» ، فإن «الشيء» في الاصل مقدر وهو بمعنى المشيء، فكل ما يصلح أن يشاء فهو عليه قدير، وإن شئت قلت: قدير على كل ما يصلح أن يقدر عليه، والممتنع لذاته ليس شيئاً باتفاق العقلاء. وفي قوله: ﴿اللَّهُ خَلِيقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، قد علم أن الخالق ليس هو المخلوق، وأنه لا يتناوله الاسم، وإنما دخل فيه كل شيء مخلوق؛ وهي الحادثات جميعها.

هذا مع أن أهل السنة يقولون: إن العبد له مشيئة وقدرة وإرادة، وهو فاعل لفعله حقيقة، وينهون عن إطلاق «الجبر»؛ فإن لفظ «الجبر» يشعر أن الله أجبر العبد على خلاف مراد العبد، كما تجبر المرأة على النكاح ؛ وليس كذلك، بل العبد مختار يفعل باختياره ومشيئته ورضاه ومحبته، ليس مجبوراً عديم الإرادة ، والله خالق هذا/كله ؛ فإن ٣٣٢/١٢ هذه الأمور من المحدثات الممكنات، فالدلالة على أن الله خالقها كالدلالة على أنه خالق غيرها من المحدثات، وليس هذا موضع الكلام على هذا، فإن ذلك له موضع آخر.

وإنما الغرض هنا أن الأئمة ردوا على من جعل أقوال العباد وأفعالهم خارجة عن خلق الله، وجعلوا ذلك بمنزلة من جعل السماء والأرض ليس مخلوقة لله. هذا مع أن أولئك المبتدعين كانوا يقولون: إنها محدثة ليست قديمة، فكيف إذا قيل : إنها قديمة؟! فإن ذلك يصير ضلالين بل ثلاث ضلالات:

أحدها : جعل المحدث المصنوع صفة لله قديمة، مضاهاة للنصارى ونحوهم.

والثاني: إخراج مخلوق الله ومقدوره عن خلقه وقدرته، كما قالته القدرية، مضاهاة

للمجوس ونحوهم .

والثالث: إخراج فعل العبد ومقدوره، وكسبه عن أن يكون مقدوراً له وكسباً وفعلاً، مضاهاة للجبرية القدرية المشركية ، فهذا كان وجه كلام أولئك الأئمة في هذا .

٣٣٣/١٢ ثم لما حدثت بدعة «اللفظية» احتج أئمة ذلك العصر في جملة/ما احتجوا به بكلام أولئك السلف مثل البخاري الإمام صاحب الصحيح، ومثل أبي بكر المروزي الإمام صاحب الإمام أحمد بن حنبل، وخلق كثير في زمنه، ومثل أبي بكر الخلال ونحوه، فاستدل هؤلاء الأئمة وغيرهم على بطلان قول من يقول: إن فعل العبد أو صفاته المتعلقة بصفات الله غير مخلوقة بما دل على أن أفعال العباد وصفاتهم مخلوقة، فروى البخاري عن أبي قدامة عن يحيى بن سعيد القطان قال: ما زلت أسمع أصحابنا يقولون: أفعال العباد مخلوقة. وروى المروزي صاحب الإمام أحمد والخلال ما تقدم ذكره من كلام الأئمة من النص على خلق كلام الأدميين وأفعالهم .

وسياتي إن شاء الله نصوص الإمام أحمد في ذلك، فإن القصد هنا التنبيه على الأصل الذي تشعب منه تفرق الأمة في هذا الموضوع وهو «مسألة اللفظ» .

فصل

و«مسألة اللفظ بالقرآن» قد اضطرب فيها أقوام لهم علم وفضل ودين وعقل، وجرت بسببها مخاصمات ومهاجرات بين أهل الحديث والسنة، حتى قال ابن قتيبة كلاماً ٣٣٤/١٢ معناه: لم يختلف أهل الحديث في شيء من/مذهبهم إلا في «مسألة اللفظ». و بين أن سبب ذلك لما وقع فيها من الغموض، والنزاع بينهم في كثير من المواضع لفظي، ولم يكن بين الناس نزاع في أن كلام العباد الذي لم ينزله الله - تعالى - أنه محدث مخلوق، وإن كان الكلام في «حروف الهجاء» وفي «أسماء المحدثات» فيه نزاع، هو الذي أوقع هؤلاء الجهال فيما ارتكبهوه من المحال، كما سننبه عليه - إن شاء الله تعالى .

ولا يتسع هذا الجواب لشرح «مسألة اللفظ» مبسوطاً، ولكن ننبه عليه مختصراً فنقول: إن الله - تعالى - أرسل رسله وأنزل عليهم كتبه، وأمرهم أن يبلغوا إلى الناس ما أنزل الله عليهم من وحيه وكلامه، فمن الناس من آمن بالله ورسله وصدقهم فيما جاءوا به من عند الله وأطاعهم فيما أمروا به. وهؤلاء هم المؤمنون في كل وقت وزمان، وهم أهل الجنة والسعادة، كما قال تعالى: ﴿سَابِقُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ [الحديد: ٢١]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ

هَادُوا وَالنَّصْرَى وَالصَّنِيْعِيْنَ مَنْ ءَامَنَ بِاللّٰهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صٰلِحًا فَلَهُمْ اَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُوْنَ ﴿البقرة: ٦٢﴾.

ومن الناس من كفر بهم وكذب، مثل الأمم الذين قص الله علينا أخبارهم من قوم نوح وعاد وثمود، وقوم لوط وأصحاب الأيكة وفرعون/ومشركي العرب، وكل من لم ٣٣٥/١٢ يؤمن بأصل الرسالة من الهند والبراهمة وغيرهم، والترك والسودان، وغيرهم من الأمم الأمين الذين لا كتاب لهم - سواء كانوا مكذبين للرسول أو معرضين عن اتباعهم ؛ فإن الكفر عدم الإيمان بالله ورسله، سواء كان معه تكذيب أو لم يكن معه تكذيب بل شك وريب، أو إعراض عن هذا كله حسداً أو كبراً، أو اتباعاً لبعض الأهواء الصارفة عن اتباع الرسالة، وإن كان الكافر المكذب أعظم كفراً، وكذلك الجاحد المكذب حسداً مع استيقان صدق الرسل، والسور المكية كلها خطاب مع هؤلاء.

ولهذا يقول - سبحانه - : ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٥]؛ لأنهم كذبوا جميع الرسل ولم يؤمنوا بأصل الرسالة، وقد قال تعالى - لما أهبط أباهم آدم - : ﴿قَالَ أَهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى . وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى . قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِيْ أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا . قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيْنَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى . وَكَذَلِكَ نَجْزِي مَنْ أَسْرَفَ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِآيَاتِ رَبِّهِ وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَى﴾ [طه: ١٢٣ - ١٢٧].

فأخبر أنه إذا أتاهم هدى منه، وهو ما أنزله على رسله من الذكر، فمن اتبعه اهتدى وسعد في الدنيا والآخرة، ومن أعرض عنه شقى وعمى؛/ولهذا قال في أوائل البقرة في ٣٣٦/١٢ نعت المؤمنين: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، كما قال هنا: ﴿فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾؛ فإن الهدى ضد الضلال، والفلاح ضد الشقاء، وقال تعالى: ﴿يَبْقَى آدَمَ إِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي فَمَنِ اتَّقَى وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ . وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَأَسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خٰلِدُونَ﴾ [الأعراف: ٣٥، ٣٦].

ومن الناس من آمن ببعض ما جاءت به الرسل وكفر ببعض ، كمن آمن ببعض المرسلين دون بعض ، واليهود والنصارى حيث آمنوا بموسى ، أو موسى والمسيح معه دون محمد ﷺ؛ ولهذا يخاطب الله في القرآن الأمين الذين لم يتبعوا رسولا وأهل الكتاب المصدقين ببعض الرسل، كما في قوله: ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأَتِينَكَ ءَأَسْلَمْتُمْ﴾ [آل عمران: ٢٠]، وفي قوله: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفِكِينَ﴾ [البينة: ١].

وكمن آمن ببعض صفات الرسالة وكفر ببعض، من الصابئين الفلاسفة ونحوهم؛ الذين قد يقرون بأصل الرسالة، لكن يجعلون الرسول بمنزلة الملك العادل، الذي قد وضع قانوناً لقومه، أو يقولون: إن الرسالة للعامة دون الخاصة، أو في الأمور العملية دون العلمية، أو في الأمور التي يشترك فيها الناس دون الخصائص التي يمتاز بها ٣٣٧/١٢ الكُمَّل،/ ويقرون برسالة محمد ﷺ من حيث الجملة، ويعظمونه، ويقولون: اتفق فلاسفة العالم على أنه لم يرد إلى الأرض ناموس أعظم من ناموسه، لكنهم مع هذا يكفرون ببعض ما جاء به؛ مثل أن يسوغوا اتباع غير دينه من اليهودية والنصرانية، وقد يسوغون الشرك أيضاً للعامة أو للخاصة؛ مثل أن يسوغوا دعوة الكواكب وعبادتها والسجود لها، وقد يكذبون في الباطن بأشياء مما أخبر بها، ويزعمون أن ما أخبر به من أمور الإيمان بالله واليوم الآخر إنما هي أمثال مضرورية لتفهيم العامة ما لا يجوز إظهاره وإبانه حقيقته، وذلك أنهم يجوزون كذبه لمصلحة العامة بزعمهم.

وقد يزعمون أن حقيقة العلم بالله تؤخذ من غير ما جاء به الرسول، وأن من الناس من يكون أعلم بالله منه أو أفضل منه، ونحو ذلك من المقالات، وهذا الضرب ما زال موجوداً، لا سيما مع القرامطة الباطنية، من الإسماعيلية والنصيرية والملوك العبيدية، الذين كانوا يدعون الخلافة، ومع الحرمية، والمزدكية، وأمثالهم من الطوائف، وهؤلاء خواصهم أكفر من اليهود والنصارى، ومن الغالية الذين يقولون بإلهية على ونحوه من البشر أو نبوته، وهم منافقون زنادقة، لكن في كثير من أتباعهم من يظن أنه مؤمن بالكتب والرسول لما لبسوا عليه أصل قولهم، أو وافقهم في قول بعضهم دون بعض، ٣٣٨/١٢ وأكثر هؤلاء يميلون إلى الرافضة، ومنهم/ من ينتسب إلى التصوف، ومنهم من ينتسب إلى الكلام، ومنهم من يدخل مع الفقهاء في مذاهبيهم.

وهذا الضرب يكثر في الدول الجاهلية البعيدين عن معرفة الإسلام والتزامه، كما كانوا كثيرين في دولة الديلم والبيديين ونحوهم، وكما يكثرون في دولة الجهاد من الترك ونحوهم من الجهاد الذين آمنوا بالرسالة من حيث الجملة من غير علم بتفاصيل ما جاء به الرسول؛ لأن الجهاد من الترك وغيرهم بهذا الضرب أشبه منهم بغيرهم؛ فإن هؤلاء لا يوجبون اتباع الرسول على جميع أهل الأرض، لكنهم قد يرون اتباعه أحسن من اتباع غيره فيتبعونه على سبيل الاستحباب، أو يتبعون بعض ما جاء به، أو لا يتبعونه بحال، وهم في ذلك مقرون له ولا يتابعه.

والمؤمن ببعض الرسالة دون بعض كافر - أيضاً - كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُوا نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ

دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَكُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ﴿النور: ٤٧ - ٥١﴾، الآية، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا تُوْمِنُ بِمَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١].

وقد ذم الله - سبحانه - أهل التفرق والاختلاف في الكتاب، الذين يؤمن كل منهم ببعضه دون بعض، كما قال تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ۗ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ ۗ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ٢١٣]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩]، وقال تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ . يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: ١٠٥، ١٠٦]، قال ابن عباس: تبيض وجوه أهل السنة والجماعة، وتسود وجوه أهل البدعة والفرقة، وقال تعالى: ﴿فَأَقْصِرْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَوِيمُ وَلَكِنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ . مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ . مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الروم: ٣٠-٣٢]، وقال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ . وَمَا تَفَرَّقُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ إِلَى أَجَلٍ مُسَعًّى لَفُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ أُورِثُوا الْكِتَابَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مُرِيبٍ . فَلِذَلِكَ فَادْعُ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَقُلْ ءَامَنْتُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمْ اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ﴾ [الشورى: ١٣ - ١٥].

فأمر الله نبيه أن يؤمن بجميع الكتب المنزلة، وأن يعدل بين الناس كلهم، فيعطي كل ذي حق حقه، ويمنع كل مبطل عن باطله؛ فإن القسط والعدل في جميع أمور الدين والدنيا فيما جاء به، وهو المقصود بإرسال الرسل، وإنزال الكتب، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥]، وقال تعالى: ﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ ۗ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ ۗ لَا تَفَرُّقَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ ۗ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۗ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ٢٨٥].

هي في معنى الجزئيات بالكليات العامة المسلمات، أو يدعي فيها العموم بنوع من قياس التمثيل.

ومعلوم أنه لا بد في كل قياس من قضية كلية، وعامة القضايا الكلية التي لهم فيها المطالب الإلهية لا يعلم كونها كلية عامة؛ إذ عمومها لا يعلم إلا بمجرد قياس التمثيل الذي قد يكون من أفسد القياس المقتضى لتشبيهه الله بخلقه، كما يقولون: الواحد لا يصدر عنه إلا واحد، وليس معهم إلا تشبيه خالق السموات والأرض ورب العالمين بالطبائع، كطبيعة الماء والنار، مع أن الواحد الذي يثبتونه في الإلهيات، وفي المنطق – أيضاً – الذين يجعلون قضية الأنواع مركبة منه وهو «الجنس» و«الفصل» لا حقيقة لها، ولا توجد إلا في الأذهان لا في الأعيان، وقد بسطنا الكلام على ذلك في مواضع.

٣٤٥/١٢ وبيننا أن ما يثبتونه من العقلية التي هي «الجواهر العقلية» المجردة/عن المادة، وهي العقل والنفس، والمادة والصورة التي ليست بجسم ولا عرض، لا حقيقة لها في الخارج، وإنما تقدر في الأذهان، لا في الأعيان، وكذلك ما يثبتونه من الواحد الذي يصفون به واجب الوجود، ومن الواحد الذي يجعلون الأنواع تتركب منه، وإنما يوجد في الأذهان لا في الأعيان؛ و«القياس العقلي» الذي يحتجون به لا بد فيه من قضية كلية.

والقياس نوعان: قياس الشمول وقياس التمثيل.

والناس متنازعون في مسمى «القياس»، فقيل: هو حقيقة في التمثيل مجاز في الشمول، كما ذكر ذلك أبو حامد، وأبو محمد المقدسي وغيرهما. وقيل: هو حقيقة في عكس ذلك، كما قاله ابن حزم وغيره من نفاة قياس التمثيل، وقيل: بل اسم القياس يتناولهما، وهذا قول جمهور الناس.

واسم «القياس العقلي» يدخل فيه هذا وهذا، لكن من الناس من ظن أن «قياس التمثيل» لا يفيد اليقين، ولا يستعمل في العقلية، كما ذهب إليه أبو المعالي، وأبو حامد، والرازي، وأبو محمد، والآمدي، وآخرون من أهل المنطق.

وأما الجمهور فعندهم كلا القياسين سواء، وهذا هو الصواب: فإن مآل القياسين إلى شيء واحد، وإنما يختلف بترتيب/الدليل؛ فإن القائل إذا قال: النبيذ المتنازع فيه حرام؛ لأنه مسكر، فكان حراماً قياساً على خمر العنب، فلا بد له أن يثبت أن السكر هو مناط التحريم، وهو الذي يسمى في قياس التمثيل «مناطاً» و«علة» و«أمانة» و«مشاركاً» و«وضعا» ونحو ذلك.

ولا بد في القياس الصحيح من أن يقيم دليلاً على أن السكر مناط التحريم، بحيث إذا

وجد السكر وجد التحريم، فإذا صاغ الدليل بقياس الشمول، فإن النبيذ مسكر وكل مسكر حرام، فالسكر في هذا النظم هو الحد الأوسط المكرر، وهو العلة في قياس التمثيل، ولا بد له في هذا القياس من أن يثبت هذه القضية الكلية الكبرى، وهي قوله: كل مسكر حرام، فما به ثبتت هذه القضية في هذا النظم يثبت به أنه مناط التحريم في ذلك النظم لا فرق بينهما.

وإذا قال القائل: إثبات تأثير الوصف وكونه مناط الحكم هو عمدة القياس، وهو جواب «سؤال المطالبة» وبيان كون الوصف بالشمول هو مناط الحكم، وهذا لا يثبت إلا بأدلة ظنية.

قيل له: وإثبات عموم القضية الكبرى في قياس الشمول هو عمدة القياس؛ فإن الصغرى في الغالب تكون معلومة، كما يكون ثبوت الوصف في الفرع معلوماً، وإذا كان ثبوت الوصف في الفرع قد يحتاج إلى دليل، كما قيل: تحتاج المقدمة الصغرى إلى ٣٤٧/١٢ دليل، وإثبات المقدمة الكبرى لا يتأتى إلا بأدلة ظنية، ونفس ما به يثبت عموم القضية يثبت تأثير الوصف المشترك لا فرق بينهما أصلاً، واستعمال كلا القياسين في الأمور الإلهية لا يكون إلا على وجه الأولى والأخرى.

وبهذه «الطريقة» جاء القرآن، وهي طريقة سلف الأمة وأئمتها؛ فإن الله - سبحانه - لا يماثله شيء من الموجودات في «قياس التمثيل»، ولا أن يدخل في «قياس الشمول» تماثل أفرادها، بل ما ثبت لغيره من الكمال الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه فهو أحق به، وما نزه عنه غيره من النقائص فهو أحق بالتنزيه منه، كما قال تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠]، وقال تعالى: ﴿صَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَلْ لَكُمْ مِّنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [الروم: ٢٨].

وقد بسطنا الكلام على هذا في غير هذا الموضوع، وبيننا أن ما يستفاد بـ «القياس الشمولي» في عامة الأمور قد يستفاد بدون ذلك، فتعلم أحكام الجزئيات الداخلة في القياس بدون معرفة حكم القضية الكلية، كما إذا قيل: الكل أعظم من الجزء، والضدان لا يجتمعان، فما من كل معين وضدين معينين إلا وإذا علم أن هذا جزء هذا، وأن هذا ضد هذا، علم أن هذا أعظم من هذا، وأن هذا لا يجتمع هذا، بدون أن يخطر بالبال قضية كلية ٣٤٨/١٢ أن كل ضدين لا يجتمعان، وأن كل كل فهو أعظم من جزء، وكذلك إذا قيل: النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان، فما من نقيضين يعرف أنهما نقيضان إلا ويعرف أنهما لا يجتمعان ولا يرتفعان، بدون أن يستحضر أن كل نقيضين لا يجتمعان، ولا يرتفعان.

فعامّة المطالب يستغنى فيها عن القياس المنطقي المتضمن للكبرى الذي لا بد فيه من قضية كلية، والأمور المعينات لا تعلم بمجرد القياس العقلي، وإنما يعلم بالقياس القدر المشترك بينها وبين غيرها وهم يسلمون ذلك، وبيننا أن الأدلة الدالة على الصانع هي آيات تدل بنفسها على نفسه المقدسة، وبيننا الفرق بين دلالة الآيات ودلالة القياس، وأن الأدلة أكمل وأنفع، وطريقة القياس تابعة لها ودونها في المنفعة والكمال، والقرآن جاء بهذه وهذه، ومعرفة الإلهيات، و النبوات وغيرها، فتلك الطريقة أكمل وأتم.

وهؤلاء يزعمون أنه لا ينال مطلوب فطري إلا بطريقة القياس الذي لا بد فيه من قضية كلية، والقضية الكلية لا تفيد إلا أمراً كلياً عقلياً، لا تفيد معرفة شيء معين، وكل موجود فهو معين، فكيف يقول عاقل مع هذا : إنه لا ينال علم إلا بهذه الطريق؟! ثم إنهم في ضلالهم يظنون أن علم الأنبياء، بل وعلم الرب - سبحانه - إنما حصل بواسطة القياس المنطقي، وأن النبي له قوة حدسية يظفر بالحد الأوسط في القياس المنطقي بدون معلم، فيكون أكمل من غيره، فيجعلون علمه بالغيب من هذا الباب ولم يدرك بمثل هذا القياس علوماً (١) طبيعية أو حسابية ونحو ذلك، فمن أين أنه لا ينال علم إلا به؟ ومن أين أنه لا مواد يقينية إلا ما يدعيه المدعى مما عنده من الحدسيات المعتادة الظاهرة والباطنة، والبديهيات المعتادة، والمتواترات، والمجربات المعتادة، والحدسيات المعتادة، والحس الباطن، والظاهر، والتجربة، ونحو ذلك لا يعلم بمجردة إلا أمر معين جزئي، وذلك لا يصلح أن يكون مقدمة في القياس، ولكن يعلم في العموم إما بواسطة قياس تمثيل، وإما بعلم ضروري يحدثه الله في القلب ابتداءً، وإذا أحدث علماً ضرورياً عاماً لأفراد فإحداث العلم ببعض تلك الأفراد سهل، فقل أن يستفاد بطريقهم علم بنتيجة إلا والعلم بالنتيجة فيه ممكن بالطريق الذي به عرفت المقدمات أو أسهل، فلا يكون في قياسهم إلا زيادة تطويل وتهويل وتضليل.

وقد بسطنا الكلام على «المنطق اليوناني» بما فيه من حق وباطل، ونافع وضار، في غير هذا الموضع، ونفي العلم إلا بهذا القياس، ونفي كون القياس يقينياً إلا بهذه المقدمات قول بلا علم، وتكذيب بما لم يحط المكذب بعلمه؛ ولهذا كانت الطريقة النبوية السلفية قولاً يستعمل في العلوم الإلهية «قياس الأولى» كما قال الله تعالى ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠]؛ إذ لا يدخل الخالق والمخلوق تحت قضية كلية تستوى أفرادها، ولا يتمثلان في شيء من الأشياء، بل يعلم أن كل كمال - لا نقص فيه بوجه - ثبت للمخلوق فالخالق أولى به، وكل نقص وجب نفيه عن المخلوق فالخالق أولى بنفيه عنه،

(١) في المطبوعة: «علوم» وهو خطأ.

وأمثال هذه « الأقيسة العقلية » التي من نوع الأمثال المضروبة في القرآن، ولله المثل الأعلى، وقد بسطنا هذا في غير هذا الموضوع .

فلما كان الكفار بالرسالة على ما ذكر ، جاء في الكفار ببعضها من شاركهم في بعض ذلك؛ فأنكرت الجهمية أن يكون الله يتكلم أو يقول أو يحب أو يبغض، وأنكروا سائر صفاته التي جاءت بها الرسل ، فأنكروا بعض حقيقة الرسالة التي هي كلام الله، وأنكروا بعض ما في الرسالة من صفات الله .

وأول من أظهر ذلك في الإسلام - وإن كان ذلك موجوداً قبل الإسلام في أمم أخرى - الجعد بن درهم شيخ الجهم بن صفوان ، وكان - على ما قيل - من أهل حرّان، وكان فيهم أئمة الفلاسفة ، ومنهم تعلم أبو نصر الفارابي كثيراً مما تعلم من الفلسفة على ما ذكره عبد اللطيف بن يوسف البغدادي ، فضحى بالجعد خالد بن عبد الله القسري بواسطة على عهد علماء التابعين وغيرهم من علماء المسلمين، وهم بقايا التابعين في وقته؛ مثل الحسن البصري وغيره الذين حمدوه علي ما فعل ، وشكروا ذلك فقال: أيها الناس، ضحوا ، تقبل الله ضحاياكم؛ فإني مٌضحٌ بالجعد/بن درهم ؛ إنه ٣٥١/١٢ زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً- تعالى الله عما يقول الجعد علواً كبيراً- ثم نزل فذبحه .

وبنوا ذلك على قاعدة مبتدعة الصابئين ، المكذبين ببعض ما جاءت به الرسل ، الذين لا يصفون الرب إلا بالصفات السلبية أو الإضافية أو المركبة منهما، وهم في هذا التعطيل موافقون في الحقيقة لفرعون رئيس الكفار الذي جحد الصانع بالكلية ؛ فإن جحود صفاته مستلزم لجحود ذاته؛ ولهذا وافقوا فرعون في تكذيبه لموسى بأن ربه فوق السموات، حيث قال: ﴿يَهْتَكُنْ آيُنِي صَرَحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ . أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلَهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لِأَظُنُّهُ كَذِبًا﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧]، بخلاف محمد ﷺ الذي صدق موسى لما عرج به إلى ربه، وأخبر أنه وجد موسى هناك وأنه جعل يختلف بين ربه وبين موسى ، فمحمد ﷺ صدق موسى في أن ربه فوق السموات، وفرعون كذبه في ذلك . والناس إما محمدي موسوي، وإما فرعوني ؛ إذ فرعون كذب موسى في أن الله فوق ، وكذبه في أن الله كلمه، كما أنكروا وجود الصانع، ومحمد صدق موسى في هذا كله .

وهؤلاء الصابئة المحضة من المتفلسفة يقولون: إن الله ليس له كلام في الحقيقة، لكن كلامه - عند من أظهر الإقرار بالرسول منهم - ما يفيض على نفوس الأنبياء، وهو أنه محدث في نفوسهم من غير أن يكون في الخارج عن نفوسهم لله عندهم كلام، وهكذا ٣٥٢/١٢ كان الجهم يقول أولاً: إن الله لا كلام له، ثم احتاج أن يطلق أن له كلاماً لأجل المسلمين

فيقول : هو مجاز ؛ ولهذا كان الإمام أحمد وغيره من الأئمة يعلمون مقصودهم، وأن غرضهم التعطيل، وأنهم زنادقة، والزنديق المنافق.

ولهذا تجد مصنفات الأئمة يصفونهم فيها بالزندقة، كما صنف الإمام أحمد « الرد على الزنادقة والجهمية » ، وكما ترجم البخاري آخر كتاب الصحيح بـ « كتاب التوحيد والرد على الزنادقة والجهمية » ، وكان عبد الله بن المبارك يقول: إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى، ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية.

وتقول الصابئة المحضة – الذين آمنوا في الظاهر وآمنوا في الباطن ببعض الكتاب –: كلام الله اسم لما يفيض على قلب النبي من «العقل الفعال» أو غيره، و «ملائكة الله» اسم لما يتشكل في نفسه من الصور النورانية. وقد يقولون: إن جبريل هو «العقل الفعال» أو هو ما يتمثل في نفسه من الصور الخيالية كما يراه النائم؛ ولهذا يقول هؤلاء: إن خاصة النبي التخييل، وأن الأنبياء أظهروا خلاف ما أبطنوه لمصلحة العامة، ولم يفيدوا بكلامهم علماء، لكن تخيلاً ينتفع به العامة، ويجعلون هذا من أفضل الأمور، ٣٥٣/١٢ ويمدحون الأنبياء بذلك، ويعظمونهم،/وقد بسطنا الكلام على هذا في مواضع آخر.

وعندهم ليس خارجاً عن نفس النبي كلام ولا ملك كما يزعمه من يزعمه من المتفلسفة والصابئة المشركين ، وزعموا أنهم مؤمنون، وقالوا: إنهم يجمعون بين النبوة والفلسفة، كما يفعل الفارابي وابن سينا وغيرهما من المتفلسفة والقرامطة الباطنية من الإسماعيلية ونحوهم، الذين أخذوا معاني المتفلسفة الروم والفرس فأخرجوها في قالب التشيع والرفض، والإمامية والزيدية وغيرهم من الشيعة يعلمون أنهم كفار.

ومثل ابن سبعين وأمثاله ممن أظهر التصوف على طريقة هؤلاء، فهو يأخذ معانيهم يكسوها عبارات الصوفية، والصوفية العارفون يعلمون أنهم كفار، وأن شيوخ الصوفية الكبار كالفضيل بن عياض، وإبراهيم بن أدهم ، وأبي سليمان الداراني ، وعمرو بن عثمان الشبلي، والجنيد بن محمد، وسهل بن عبد الله التستري، وأبي عبد الله محمد ابن خفيف الشيرازي ونحوهم - رضي الله عنهم - كانوا من أعظم الناس تكفيراً لهؤلاء؛ فإن قول هؤلاء الزنادقة - وإن كان فيه إيمان من وجه آخر- فهؤلاء موافقون في الحقيقة لمقدمهم الوحيد الذي قال: ﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ [المدرثر: ٢٥]، لكن ذلك كفر به كله ظاهراً وباطناً، وهؤلاء قد يؤمنون به ظاهراً، وقد يؤمنون باطناً ببعض صفاته؛ من أنه مطاع عظيم، وأنه رئيس النوع الإنساني، وأن هذا الكلام الذي جاء به كلام عظيم القدر، صادر عن نفس صافية كاملة العلم والعمل، لها ثلاث خصائص تتفرد بها عن غيرها: خصيصة قوة الحدس والعلم، وخصيصة قوة التأثير في العالم السفلي بنفسه، وخصيصة

قوة التخيل المطابق للحقائق، بحيث يسمع في نفسه الأصوات، ويرى من الصور ما يكون خيالاً للحقائق، وأنه يجوز إضافة كلامه إلى الله، وتسميته كلام الله، حيث هو أمر به أمراً خيالياً.

وفي الحقيقة عندهم ما يفيض على سائر النفوس الصافية من العلوم والكلمات هي - أيضاً - كلام الله مثل ما أنه كلام الله، لكن هو أشرف وخطابه دل على أنه رسول الخلق تجب عليهم طاعته، التي أخبرت بها الرسل لكن يطلقون عليه أنه متكلم ؛ ولهذا يقولون: إن النبوة مكتسبة، فطمع غير واحد منهم أن يصير نبياً كما طمع السهروردي وابن سبعين وغيرهما من الملحدين.

وقد بينا أصول أقوالهم وفسادها في غير هذا الموضع، مثل كلامنا على إبطال قولهم: إن معجزات الأنبياء قوى نفسانية.

وأما المعتزلة ونحوهم، فيوافقونهم في أن الله لا يتكلم في الحقيقة التي يعلم الناس أن صاحبها يتكلم، بل كلامه منفصل عنه، ويزعمون أن ذلك حقيقة، وليس كلامه عندهم إلا أنه خلق في الهواء أو غيره/أصواتاً يسمعون من يشاء من ملائكته وأنبيائه من ٣٥٥/١٢ غير أن يقوم بنفسه كلام لا معنى ولا حروف، وهم يتنازعون في ذلك المخلوق : هل هو جسم أو عَرَض ، أو لا يوصف بواحد منهما؟

ولما ظهر هؤلاء تكلم السلف من التابعين وتابيعهم في تكفيرهم والرد عليهم بما هو مشهور عند السلف، واطلع الأئمة الخذاق من العلماء على أن حقيقة قول هؤلاء هو التعطيل والزندقة، وإن كان عوامهم لا يفهمون ذلك، كما اطلعوا على أن حقيقة قول القرامطة والإسماعيلية هو التعطيل والزندقة، وإن كان عوامهم إنما يدينون بالرفض ، وجرت فتنة الجهمية ، كما امتحنت الأئمة، وأقام الإمام أحمد - إمام السنة ، وصديق الأمة في وقته ، وخليفة المرسلين ، ووارث النبيين - فثبت الله به الإسلام والقرآن، وحفظ به على الأمة العلم والإيمان، ودفع به أهل الكفر والنفاق والطغيان، الذين آمنوا ببعض الكتاب وكفروا ببعض.

فاستقر أهل السنة وجماهير الأمة وأهل الجماعة وأعلام الملة - في شرقها وغربها - على الإيمان الذي جاءت به الرسل عن الله، وجاء به خاتم النبيين مصدقاً لما بين يديه من الكتاب و مهيمناً عليه، وهو أن القرآن والتوراة والإنجيل كلام الله، وأن كلام الله لا يكون مخلوقاً منفصلاً عنه، كما لا يكون كلام المتكلم منفصلاً عنه؛ فإن هذا وجود لكلامه الذي/هو رسالته ، ودفع لحقيقة ما أنبأت به الرسل وعلمته أممهم، وإلحاد في ٣٥٦/١٢ أسماء الله وآياته، وتمثيل له بالمعدوم والموات؛ فإن الحياة والعلم والقدرة والكلام ونحو

ذلك صفات كمال، والرب - تعالى - أحق بكل كمال، فيمتنع أن يثبت للمخلوق كمال إلا والخالق أحق به، كما يمتنع أن ينتزه المخلوق عن نقص إلا والخالق أحق بتزده منه، كيف وهو خالق الكمال للكاملين.

وأيضاً، فمن لم يتصف بصفات الكمال؛ من الحياة والعلم والسمع والبصر والقدرة والكلام وغير ذلك، فإما أن يكون قابلاً للاتصاف بذلك ولم يتصف به، أو غير قابل للاتصاف به. فإن قبله ولم يتصف به كان موصوفاً بصفات النقص؛ كالموت والجهل والعمى والصمم والعجز والبكم باتفاق العقلاء؛ فإنهم متفقون على أن القابل لهذا ولهذا متى لم يتصف بأحدهما اتصف بالآخر. وإن قيل: إنه لا يقبل الاتصاف بهذه الصفات كان أنقص من القابل الذي لم يتصف بها، فالحيوان الذي يكون تارة سمياً وتارة أصم، وتارة بصيراً وتارة أعمى، وتارة متكلماً وتارة أخرس، أكمل من الجماد الذي لا يقبل أن يكون لا هذا ولا هذا.

فمن لم يصفه بصفات الكمال لزمه إما أن يصفه بهذه النقائص، أو يكون أنقص ممن ٣٥٧/١٢ ممن وصف بهذه النقائص؛ وذلك أن المتفلسفة/اصطلحوا على تقسيم المتقابلين بالنفي والإثبات إلى النقيضين، وإلى ما يسمونه: العدم والملكة، فالعدم عندهم سلب الشيء عما من شأنه أن يكون متصفاً به كالعمى والأخرس؛ فإنه عدم البصر، والكلام عما من شأنه أن يكون بصيراً متكلماً، فأما الجماد فلا يسمونه لا بهذا ولا بهذا.

وشبهتهم ليست على طائفة من أهل النظر، فظنوا أنه إذا لم يوصف بصفات الكمال من الحياة والعلم والسمع والبصر والكلام، لم يلزم أن يتصف بصفات النقص؛ لأنهما متقابلان تقابل العدم والملكة لا تقابل النقيضين.

فيقال لهم: هذا - أولاً - اصطلاح لكم، وإلا فغيركم يسمي الجماد ميتاً ومواتاً ونحو ذلك، كما في مثل قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ . أَمْوتُ عَيْرٌ أَحْيَاءُ﴾ [النحل: ٢٠، ٢١].

ويقال لهم ثانياً: النظر في المعاني العقلية، ومعلوم أن عدم هذه الصفات يستلزم النقص الثابت بعدمها.

ويقال لهم ثالثاً: إذا قلتم لا يتصف بواحد منهما لكونه لا يقبل ذلك، فهذا النقص أعظم من نقص العمى والصمم والبكم؛ فإن ما لا يقبل للاتصاف بصفات الكمال أنقص ممن هو قابل لها يمكن اتصافه بها؛ فإنه منه بدأ؛ كما يقوله الصابئة ومن وافقهم من الجهمية: أنه ابتداء من نفس النبي أو من «العقل الفعال» أو من «الهواء» بل هو

تنزيل من حكيم حميد، وأنه إليه يعود إذا أسرى به من المصاحف والصدور.

وصار الإمام أحمد علماً لأهل السنة الجائين بعده من جميع الطوائف ، كلهم يوافقه في جمل أقواله، وأصول مذاهبه ؛ لأنه حفظ على الأمة الإيمان الموروث ، والأصول النبوية – ممن أراد أن يحرفها ويبدلها – ولم يشرع ديناً لم يأذن الله به، والذي قاله هو الذي يقوله سائر الأئمة الأعيان، حتى إن أعيان أقواله منصوصة عن أعيانهم، لكن جمع متفرقها ، وجاهد مخالفها، وأظهر دلالة الكتاب والسنة عليها، ومقالاته ومقالات الأئمة قبله وبعده في الجهمية كثيرة مشهورة.

والجهمية هم نفاة صفات الله، المتبعون للصابئة الضالة . وصارت فروع التجهم تجول في نفوس كثير من الناس، فقال بعض من كان معروفاً بالسنة والحديث: ولا نقول مخلوق، ولا غير مخلوق بل نقف ، وباطن أكثرهم موافق للمخلوقية، ولكن كان المؤمنون أشد رهبة في صدورهم من الله.

/وطائفة أخرى قالت : نقول : كلام الله الذي لم ينزله غير مخلوق، وأما القرآن ٣٥٩/١٢ الذي أنزله على رسوله وتلاه جبريل ومحمد والمؤمنون فهو مخلوق ، وهؤلاء هم «اللفظية». فصارت الأمة تفرغ إلى إمامها إذ ذاك، فيقول لهم أحمد: افرقت الجهمية على ثلاث فرق: فرقة تقول: القرآن مخلوق؛ وفرقة تقول: كلام الله وتسكت، وفرقة تقول : ألفاظنا وتلاوتنا للقرآن مخلوقة . فإن حقيقة قول هؤلاء أن القرآن الذي نزل به جبريل على قلب رسول الله ﷺ هو قرآن مخلوق، لم يتكلم الله به، وكان لهؤلاء شبهة كون أفعالنا وأصواتنا مخلوقة، ونحن إنما نقرأه بحركاتنا وأصواتنا، وربما قال بعضهم: ما عندنا إلا ألفاظنا وتلاوتنا، وما في الأرض قرآن إلا هذا ، وهذا مخلوق.

فقابلهم قوم أرادوا تقويم السنة فوقعوا في البدعة، وردوا باطلاً بباطل ، وقابلوا الفاسد بالفاسد ، فقالوا : تلاوتنا للقرآن غير مخلوقة، وألفاظنا به غير مخلوقة ؛ لأن هذا هو القرآن، والقرآن غير مخلوق، ولم يفرقوا بين الاسم المطلق والاسم المقيد في الدلالة ، وبين حال المسمى إذا كان مجرداً، وحاله إذا كان مقروناً مقيداً. فأنكر الإمام أحمد – أيضاً – على من قال: إن تلاوة العباد وقراءتهم وألفاظهم وأصواتهم غير مخلوقة، وأمر بهجران هؤلاء، كما جهّم الأولين وبدّعهم . والنقل عنه/بذلك من رواية ٣٦٠/١٢ ابنه عبد الله وصالح المروزي وفوران وأبي طالب وأبي بكر بن صدقة وخلق كثير من أصحابه وأتباعه .

وقد قام أخص أتباعه – أبو بكر المروزي – بعد مماته في ذلك، وجمع كلامه وكلام

الأئمة من أصحابه وغيرهم؛ مثل عبد الوهاب الوراق^(١)، والأثرم، وأبي داود السجستاني، والفضل بن زياد^(٢)، ومثنى بن جامع الأنباري، ومحمد بن إسحاق الصنعاني، ومحمد بن سهل بن عسكر^(٣)، وغير هؤلاء من علماء الإسلام. وبين بدعة هؤلاء الذين يقولون: إن تلاوة العباد وألفاظهم بالقرآن غير مخلوقة.

وقد ذكر ذلك الخلال في كتاب «السنة» وبسط القول في ذلك. قال الخلال: أخبرني أبو بكر المروزي، قال: بلغ أبا عبد الله عن أبي طالب أنه كتب إلى أهل نصيبين: إن لفظي بالقرآن غير مخلوق، قال أبو بكر: فجاءنا صالح بن أحمد، فقال: قوموا إلى أبي، فجئنا فدخلنا على أبي عبد الله، فإذا هو غضبان شديد الغضب، قد تبين الغضب في وجهه، فقال: اذهب فجئني بأبي طالب، فجئت به، فقعده بين يدي أبي عبد الله، وهو يرعد، فقال: كتبت إلى أهل نصيبين تخبرهم عني أنني قلت: لفظي بالقرآن غير مخلوق!! فقال: إنما حكيت عن نفسي، قال: فلا يحل هذا عنك ولا عن نفسي، فما سمعت عالماً قال هذا. قال أبو عبد الله: القرآن كلام الله غير مخلوق كيف تصرف، ٣٦١/١٢ فقيل لأبي طالب: اخرج وأخبر/ أن أبا عبد الله قد نهى أن يقال: لفظي بالقرآن غير مخلوق. فخرج أبو طالب فلقى جماعة من المحدثين فأخبرهم: أن أبا عبد الله نهاه أن يقول: لفظي بالقرآن غير مخلوق.

ومع هذا فكل واحدة من الطائفتين الذين يقولون: لفظنا بالقرآن غير مخلوق، والذين يقولون: لفظنا وتلاوتنا مخلوقة – ينتحل أبا عبد الله وتحكى قولها عنه، وتزعم أنه كان على مقالتها؛ لأنه إمام مقبول عند الجميع؛ ولأن الحق الذي مع كل طائفة يقوله أحمد، والباطل الذي تنكره كل طائفة على الأخرى يرده أحمد، فمحمد بن داود المصيصي – أحد علماء الحديث وأحد شيوخ أبي داود – وجماعة في زمانه كأبي حاتم الرازي وغيره يقولون: لفظنا بالقرآن غير مخلوق، وتبعهم طائفة على ذلك، كأبي عبد الله بن حامد، وأبي نصر السجزي، وأبي عبد الله بن منده، وشيخ الإسلام أبي إسماعيل الأنصاري، وأبي العلاء الهمداني، وأبي الفرج المقدسي، وغير هؤلاء يقولون: إن ألفاظنا

(١) هو أبو الحسن عبد الوهاب بن عبد الحكم بن نافع الوراق البغدادي، صدوق، نسائي الأصل، وثقه النسائي والدارقطني وابن حبان والخطيب، مات سنة ٢٥٠هـ. [تهذيب التهذيب ٤٤٨/٦].

(٢) هو أبو العباس الفضل بن زياد البغدادي، الذي يقال له: الطستي يروى عن إسماعيل بن عياش وأهل العراق، كان ثقة. [الثقات لابن حبان ٦/٩، وتاريخ بغداد ٣٦٠/١٢].

(٣) هو أبو بكر محمد بن سهل بن عسكر بن عمارة بن دويد، ويقال: ابن عسكر بن مستور بدل عمارة التميمي، الحافظ الجوال. وثقه النسائي وابن عدي، سكن بغداد، ومات بها في شعبان سنة ٢٥١هـ [تهذيب التهذيب ٢٠٧/٩].

بالقرآن غير مخلوقة، و يروون ذلك عن أحمد، وأنه رجع إلى ذلك ، كما ذكره أبو نصر في كتابه «الإبانة»، وهي روايات ضعيفة بأسانيد مجهولة لا تعارض ما تواتر عنه عند خواص أصحابه، وأهل بيته، والعلماء الثقات، لا سيما وقد علم أنه في حياته خطأ أبا طالب في النقل عنه، حتى رده أحمد عن ذلك، وغضب عليه غضباً شديداً.

/وقد رأيت بعض هؤلاء طعن في تلك النقول الثابتة عنه. ومنهم من حرفها لفظاً، ٣٦٢/١٢
وأما تحريف معانيها فذهب إليه طوائف ، فأما الذين ثبتوا النقل عنه ووافقوه على إنكاره
الأميرين، وهم جمهور أهل السنة ومن انتسب إليهم من أهل الكلام كأبي الحسن الأشعري
وأمثاله، فإنه ذكر في «مقالات أهل السنة والحديث» أنهم ينكرون على من قال: لفظي
بالقرآن مخلوق، ومن قال: لفظي به غير مخلوق، وأنه يقول بذلك .

لكن من هؤلاء من تأول كلام أحمد وغيره في ذلك بأنه منع أن يقال: إن القرآن يلفظ
به، وهذا قاله الأشعري وابن الباقلاني والقاضي أبو يعلى وأتباعه ، كأبي الحسن بن
الزاغوني وأمثاله .

ثم هؤلاء الذين تأولوا كلامه على ذلك منهم من قال : المعنى الذي أنكره أحمد على
من قال: لفظي بالقرآن مخلوق كما فعل ذلك الأشعري وأتباعه . ومنهم من قال: بل
المعنى الذي أنكره أحمد على من قال: لفظي به غير مخلوق كما فعل ذلك القاضي وابن
الزاغوني وأمثالهما؛ فإن أحمد وسائر الأئمة ينكرون أن يكون شيء من كلام الله
مخلوقاً، حروفه أو معانيه، أو أن يكون معنى التوراة هو معنى القرآن ، وأن كلام الله إذا
عبر عنه بالعربية يكون قرآناً، وإذا عبر عنه بالعبرانية يكون هو التوراة، وينكرون أن يكون
القرآن المنزل ليس هو كلام الله، أو أن يطلق/القول على ما هو كلام الله بأنه مخلوق، ٣٦٣/١٢
وأحمد والأئمة ينكرون على من يجعل شيئاً من أفعال العباد أو أصواتهم غير مخلوق؛
فضلاً عن أن يكون قديماً! وكلام أحمد في «مسألة التلاوة والإيمان والقرآن» من نمط
واحد ، منع إطلاق القول بأن ذلك مخلوق؛ لأنه يتضمن القول بأن من صفات الله ما
هو مخلوق، ولما فيه من الذريعة ، ومنع أيضاً إطلاق القول بأنه غير مخلوق لما في ذلك
من البدعة والضلال .

ولما كان أحمد قد صار هو إمام السنة، كان من جاء بعده ممن ينتسب إلى السنة ينتحله
إماماً، كما ذكر ذلك الأشعري، في «كتاب الإبانة» وغيره، فقال: إن قال قائل : قد أنكرتم
قول «الجهمية» و «المعتزلة» و «الخوارج» و «الروافض» و «المرجئة» فعرفونا قولكم الذي
به تقولون، وديانتكم التي بها تدينون .

قيل له : قولنا الذي نقول به وديانتنا التي ندين بها : التمسك بكتاب ربنا وسنة نبينا،

وما روى عن الصحابة والتابعين، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن حنبل قائلون، ولما خالفه مجانبون، فإنه الإمام الكامل، والرئيس الفاضل، الذي أبان الله به الحق، وأوضح به المنهاج، وقمع به بدع المبتدعين، وزيع الزائغين، وشك الشاكين. وذكر جملا من المقالات.

٣٦٤/١٢ / فلماذا صار من بعده متنازعين في هذا الباب . فالطائفة الذين يقولون: لفظنا وتلاوتنا غير مخلوقة ينتسبون إليه، ويزعمون أن هذا آخر قوله، أو يطعنون فيما يناقض ذلك عنه، أو يتأولون كلامه بما لم يرده.

والطائفة الذين يقولون: إن التلاوة مخلوقة، والقرآن المنزل الذي نزل به جبريل مخلوق، وإن الله لم يتكلم بحروف القرآن، يقولون: إن هذا قول أحمد، وأنهم موافقوه، كما فعل ذلك أبو الحسن الأشعري، فيما ذكره عن أحمد، وفسر به كلامه، وذكر أنه موافقه، وكما ذكر القاضي أبو بكر الباقلاني في تنزيه أصحابه من مخالفة السنة وأئمتها كالإمام أحمد، وكما فعله أبو نعيم الأصبهاني في كتابه المعروف في ذلك، وكما فعله أبو ذر الهروي، والقاضي عبد الوهاب المالكي، وكما فعله أبو بكر البيهقي في الاعتقاد في مناقب الإمام أحمد. وروي عنه أن قال: لفظي بالقرآن مخلوق، وتأول ما استفاض عنه من الإنكار على من قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق، على أنه أراد الجهمي المحض الذي يزعم أن القرآن الذي لم ينزل مخلوق.

وكذلك - أيضاً - افترى بعض الناس على البخاري الإمام صاحب «الصحیح»، أنه كان يقول: لفظي بالقرآن مخلوق، وجعلوه من «اللفظية»، حتى وقع بينه وبين أصحابه، مثل محمد بن يحيى الذهلي، وأبي زرعة، وأبي حاتم، وغيرهم بسبب ذلك، وكان في القضية أهواء ووطنون، حتى صنف «كتاب خلق الأفعال»، وذكر فيه ما رواه عن أبي قدامة، عن يحيى بن سعيد القطان أنه قال: ما زلت أسمع أصحابنا يقولون: أفعال العباد مخلوقة. وذكر فيه ما يوافق ما ذكره في آخر كتابه «الصحیح» من أن القرآن كلام الله غير مخلوق، وأن الله يتكلم بصوت، وينادي بصوت، وساق في ذلك من الأحاديث الصحيحة والآثار ما ليس هذا موضع بسطه، وبين الفرق بين الصوت الذي ينادي الله به وبين الصوت الذي يسمع من العباد، وأن الصوت الذي تكلم الله به ليس هو الصوت المسموع من القارئ، وبين دلائل ذلك، وأن أفعال العباد وأصواتهم مخلوقة، والله - تعالى - بفعله وكلامه غير مخلوق.

وقال في قوله: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ تُحَدِّثُ﴾ [الأنبياء: ٢]، إن حدثه ليس كحدث المخلوقين، وذكر قول النبي ﷺ: «إن الله يحدث من أمره ما شاء، وإن مما أحدث

ألا تَكَلَّمُوا فِي الصَّلَاةِ»^(١) وذكر عن علماء السلف: أن خلق الرب للعالم ليس هو المخلوق، بل فعله القائم به غير مخلوق، وذكر عن نعيم بن حماد الخزازي: أن الفعل من لوازم الحياة، وأن الحي لا يكون إلا فعالاً، إلى غير ذلك من المعاني التي تدل على علمه وعلم السلف بالحق الموافق لصحيح المنقول وصريح المعقول.

وذكر أن كل واحدة من طائفتي «اللفظية المثبتة والنافية» تتحلل أبا عبد الله، وأن ٣٦٦/١٢ أحمد بن حنبل كثير مما ينقل عنه كذب، وأنهم لم يفهموا بعض كلامه لدقته وغموضه، وأن الذي قاله وقاله الإمام أحمد هو قول الأئمة والعلماء، وهو الذي دل عليه الكتاب والسنة.

ورأيت بخط القاضي أبي يعلى - رحمه الله - على ظهر «كتاب العدة» بخطه، قال: نقلت من آخر «كتاب الرسالة» للبخاري في أن القراءة غير المقروء، وقال: وقع عندي عن أحمد بن حنبل على اثنين وعشرين وجهاً كلها يخالف بعضها بعضاً، والصحيح عندي أنه قال: ما سمعت عالماً يقول: لفظي بالقرآن غير مخلوق. قال: وافترق أصحاب أحمد ابن حنبل على نحو من خمسين. قال أبو عبد الله البخاري: قال ابن حنبل: «اللفظي» الذي يقول: القرآن بألفاظنا مخلوق.

وكان - أيضاً - قد نبغ في أواخر عصر أبي عبد الله من الكلاية ونحوهم - أتباع أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب البصري، الذي صنف مصنفات رد فيها على الجهمية والمعتزلة وغيرهم، وهو من متكلمة الصفاتية، وطريقته يميل فيها إلى مذهب أهل الحديث والسنة، لكن فيها نوع من البدعة؛ لكونه أثبت قيام الصفات بذات الله ولم يثبت قيام الأمور الاختيارية بذاته، ولكن له في الرد على الجهمية - نفاة الصفات والعلو - من الدلائل والحجج وبسط القول ما بين به فضله في هذا الباب، وإفساده لمذاهب نفاة ٣٦٧/١٢ الصفات بأنواع من الأدلة والخطاب، وصار ما ذكره معونة ونصيراً وتخليصاً من شبههم لكثير من أولى الألباب، حتى صار قدوة وإماماً لمن جاء بعده من هذا الصنف الذين أثبتوا الصفات، وناقضوا نفاة الصفات، وإن كانوا قد شركوهم في بعض أصولهم الفاسدة، التي أوجبت فساد بعض ما قالوه من جهة المعقول، ومخالفته لسنة الرسول.

وكان ممن اتبعه الحارث المحاسبي، وأبو العباس القلانسي، ثم أبو الحسن الأشعري، وأبو الحسن بن مهدي الطبري، وأبو العباس الضبي، وأبو سليمان الدمشقي، وأبو

(١) البخاري في التوحيد معلقاً (الفتح ٤٩٦/١٣)، وأبو داود في الصلاة (٩٢٤)، والنسائي في السهو (١٢٢١)، وأحمد ٣٧٧/١، ٤٠٩ كلهم عن عبد الله بن مسعود.

حاتم البستي، وغير هؤلاء، المثبتين للصفات المنتسبين إلى السنة والحديث، المتلقين بنظار أهل الحديث.

وسلك طريقة ابن كلاب - في الفرق بين «الصفات اللازمة» كالحياة و «الصفات الاختيارية» وأن الرب يقوم، به الأول دون الثاني كثير- من المتأخرين ، من أصحاب مالك، والشافعي، وأحمد ، كالتميميين أبي الحسن التميمي، وابنه أبي الفضل التميمي، وابن ابنه رزق الله التميمي، وعلى عقيدة الفضل - التي ذكر أنها عقيدة أحمد- اعتمد أبو بكر البيهقي فيما ذكره من مناقب أحمد من الاعتقاد.

٣٦٨/١٢ وكذلك سلك طريقة ابن كلاب هذه أبو الحسن بن سالم وأتباعه/«السالمية» ، والقاضي أبو يعلى وأتباعه، كابن عقيل، وأبي الحسن بن الزاغوني ، وهي طريقة أبي المعالي الجويني، وأبي الوليد الباجي، والقاضي أبي بكر بن العربي وغيرهم، لكنهم اختلفوا في القرآن، وفي بعض المسائل على قولين - بعد اشتراكهم في الفرق الذي قرره ابن كلاب - كما قد بسط كلام هؤلاء في مواضع آخر.

والإمام أحمد بن حنبل وغيره من أئمة السنة كانوا يحذرون عن هذا الأصل الذي أحدثه ابن كلاب، ويحذرون عن أصحابه، وهذا هو سبب تحذير الإمام أحمد عن الحارث المحاسبي ونحوه من الكلابية.

ولما ظهر هؤلاء ظهر حينئذ من المنتسبين إلى إثبات الصفات من يقول: إن الله لم يتكلم بصوت، فأنكر أحمد ذلك، وجهم من يقوله، وقال: هؤلاء الزنادقة إنما يدورون على التعطيل ، وروى الآثار في أن الله يتكلم بصوت ، وكذلك أنكر على من يقول: إن الحروف مخلوقة، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل في كتاب «السنة» : قلت لأبي : إن ههنا من يقول: إن الله لا يتكلم بصوت، فقال: يابني ، هؤلاء جهمية زنادقة ، إنما يدورون على التعطيل . وذكر الآثار في خلاف قولهم.

٣٦٩/١٢ / وكذلك البخاري صاحب «الصحيح» وسائر الأئمة، أنكروا ذلك أيضاً، وروى البخاري في آخر «الصحيح» ، وفي كتاب «خلق الأفعال» ما جاء في ذلك من الآثار ، وبين الفرق بين صوت الله الذي يتكلم به وبين أصوات العباد بالقرآن؛ موافقة منه للإمام أحمد وغيره من الأئمة، حيث بين أن الله يتكلم بصوت كما جاءت به الآثار، وأن ذلك ليس صوت العبد بالقراءة، بل ذلك هو صوت العبد، كما قد نص على ذلك كله في مواضع، وعامة أئمة السنة والحديث على هذا الإثبات والتفريق، لا يوافقون قول من يزعم أن الكلام ليس فيه حرف ولا صوت، ولا يوافقون قول من يزعم أن الصوت المسموع من القراءة وألفاظهم قديمة، ولا يقولون : إن القرآن ليس إلا الحروف

وقد كتبت كلام الإمام أحمد ونصوصه، وكلام الأئمة قبله وبعده في غير هذا الموضوع، فإن جواب هذه «المسألة» لا يحتمل البسط الكثير، ولم يكن في كلام الإمام أحمد ولا الأئمة أن الصوت الذي تكلم الله به قديم، بل يقولون: لم يزل الله متكلمًا، وقد يقولون: لم يزل الله متكلمًا إذا شاء بما شاء، كما يقول ذلك الإمام أحمد، وابن المبارك، وغيرهما.

وكذلك قد تنازع الناس في زمنهم وبعده - من أصحابهم وغيرهم - في معنى كون القرآن غير مخلوق، هل المراد به أن نفس الكلام قديم/أزلي كالعلم؟ أو أن الله لم يزل ٣٧٠/١٢ موصوفًا بأنه متكلم يتكلم إذا شاء؟ على قولين. ذكرهما الحارث المحاسبي عن أهل السنة، وأبو بكر عبد العزيز في «كتاب الشافي» عن أصحاب الإمام أحمد، وذكرهما أبو عبد الله بن حامد في كتابه «أصول الدين». والنزاع في ذلك بين سائر طوائف السنة والحديث، هذا مبني على أصل «الصفات الفعلية الاختيارية»، والنزاع فيه بين جميع الطوائف من أهل الحديث والسنة والفقه والتصوف ومن دخل معهم من أهل المذاهب الأربعة وبين سائر الفرق، حتى بين الفلاسفة أيضًا، وقد حققت ذلك في غير هذا الموضوع.

وهذا منشأ نزاع الذين وافقوا السلف على أن القرآن كلام الله غير مخلوق، فإن هؤلاء تنازعوا في أن الرب هل يتكلم بمشيئته وقدرته؟ على قولين. فالذين وافقوا ابن كلاب قالوا: إنه لا يتكلم بمشيئته وقدرته، بل كلامه لازم لذاته كحياته، ثم من هؤلاء من عرف أن الحروف والأصوات لا تكون قديمة العين فلم يمكنه أن يقول: القديم هو الحروف والأصوات؛ لأنها لا تكون إلا متعاقبة، والصوت لا يبقى زمانين، فضلا عن أن يكون قديمًا، فقال: القديم هو معنى واحد، لا متناع معاني لا نهاية لها، وامتناع التخصيص بعدد دون عدد. فقالوا: هو معنى واحد، وقالوا: إن الله لا يتكلم بالكلام العربي والعبري، وقالوا: إن معنى التوراة والإنجيل والقرآن وسائر كلام الله معنى واحد، /ومعنى آية الكرسي وآية الدين معنى واحد. إلى غير ذلك من اللوازم التي يقول جمهور ٣٧١/١٢ العقلاء: إنها معلومة الفساد بضرورة العقل. ومن هؤلاء من عرف أن الله تكلم بالقرآن العربي والتوراة العبرية، وأنه نادى موسى بصوت وينادي عباده بصوت، وأن القرآن كلام الله حروفه ومعانيه؛ لكن اعتقدوا مع ذلك أنه قديم العين، وأن الله لم يتكلم بمشيئته وقدرته. فالتزموا أنه حروف وأصوات قديمة الأعيان لم تزل ولا تزال، وقالوا: إن الباء لم تسبق السين، والسين لم تسبق الميم، وإن جميع الحروف مقترنة بعضها ببعض اقترانًا قديمًا

أزلياً لم يزل ولا يزال، وقالوا: هي مرتبة في حقيقتها وماهيتها غير مرتبة في وجودها. وقال كثير منهم: إنها مع ذلك شيء واحد، إلى غير ذلك من اللوازم التي يقول جمهور العقلاء: إنها معلومة الفساد بضرورة العقل.

ومن هؤلاء من يقول: هو قديم، ولا يفهم معنى القديم. فإذا سئل عن ذلك قال: هي قديمة في العلم، ولا يعلم أن المخلوقات كالسما والأرض بهذه المثابة مع أنها مخلوقة، ومنهم من يقول: قديم بمعنى أنه متقدم على غيره، ولا يعرف أن الذين قالوا: إنه مخلوق لا ينازعون في أنه قديم بهذا المعنى، ومنهم من يقول: إن مرادنا بأنه قديم أنه غير مخلوق، ولا يفهم أنه مع ذلك يكون أزلياً لم يزل، وهؤلاء سمعوا/من يوافقهم على أنه غير مخلوق، قالوا: هو قديم، فوافقوا على أنه قديم، ولم يتصوروا ما يقولونه.

كما أن من الناس من قال: هو غير مخلوق، وأراد بذلك أنه غير مكذوب، وهذا مما لم يتنازع فيه الناس، كما لم يتنازعوا في أنه قديم بمعنى أنه متقدم على غيره

والقول الثاني: قول من يقول: إن الله يتكلم بمشيئته وقدرته مع أن كلامه غير مخلوق. وهذا قول جماهير أهل السنة والنظر، وأئمة السنة والحديث، لكن من هؤلاء من اعتقد أن الله لم يكن يمكنه أن يتكلم في الأزل بمشيئته، كما لم يكن يمكنه عندهم أن يفعل في الأزل شيئاً، فالتزموا أنه تكلم بمشيئته بعد أن لم يكن متكلماً، كما أنه فعل بعد أن لم يكن فاعلاً، وهذا قول كثير من أهل الكلام والحديث والسنة.

وأما السلف والأئمة فقالوا: إن الله يتكلم بمشيئته وقدرته، وإن كان مع ذلك قديم النوع - بمعنى أنه لم يزل متكلماً إذا شاء؛ فإن الكلام صفة كمال، ومن يتكلم أكمل ممن لا يتكلم، ومن يتكلم بمشيئته وقدرته أكمل ممن لا يكون متكلماً بمشيئته وقدرته، ومن لا يزال متكلماً بمشيئته وقدرته أكمل ممن يكون الكلام ممكناً له بعد أن يكون ممتنعاً منه، أو ٣٧٣/١٢ قدر أن ذلك ممكن، فكيف إذا كان ممتنعاً؟ لامتناع أن يصير الرب قادراً بعد أن لم يكن، وأن يكون التكلم والفعل ممكناً بعد أن كان غير ممكن؟ كما قد بسط هذا في مواضع أخرى.

وكانت «اللفظية الخلقية» من أهل الحديث يقولون: نقول: أن ألفاظنا بالقرآن مخلوقة، وإن التلاوة غير المتلو. والقراءة غير المقروء. و«اللفظية المثبتة» يقولون: نقول: إن ألفاظنا بالقرآن غير مخلوقة، والتلاوة هي المتلو، والقراءة هي المقروء.

وأما المنصوص الصريح عن الإمام أحمد، وأعيان أصحابه، وسائر أئمة السنة والحديث، فلا يقولون: مخلوقة ولا غير مخلوقة، ولا يقولون: التلاوة هي المتلو مطلقاً، ولا غير المتلو مطلقاً كما لا يقولون: الاسم هو المسمى، ولا غير المسمى.

وذلك أن «التلاوة والقراءة» كاللفظ قد يراد به مصدر تلى يتلو تلاوة، وقرأ يقرأ قراءة، ولفظ يلفظ لفظاً، ومسمى المصدر هو فعل العبد وحركاته، وهذا المراد باسم التلاوة والقراءة. واللفظ مخلوق، وليس ذلك هو القول المسموع الذي هو المتلو. وقد يراد باللفظ المففوظ، وبالتلاوة المتلو، وبالقراءة المقروء، وهو القول المسموع، وذلك هو المتلو، ومعلوم أن القرآن المتلو الذي يتلوه العبد، ويلفظ / به غير مخلوق، وقد يراد ٣٧٤/١٢ بذلك مجموع الأمرين ، فلا يجوز إطلاق الخلق على الجميع ولا نفي الخلق عن الجميع.

وصار ابن كلاب يريد بالتلاوة القرآن العربي، وبالتلو المعنى القائم بالذات، وهؤلاء إذا قالوا: التلاوة غير المتلو ، وهي مخلوقة ، كان مرادهم أن الله لم يتكلم بالقرآن العربي، بل عندهم أن القرآن العربي مخلوق. وهذا لم يقله أحد من أئمة السنة والحديث. ويظن هؤلاء أنهم يوافقون البخاري أو غيره ممن قد يفرق بين التلاوة والمتلو، وليس الأمر كذلك.

ومن الآخرين من يقول: «التلاوة» هي المتلو ، ويريد بذلك أن نفس ما تكلم الله به من الحروف والأصوات هو الأصوات المسموعة من القراءة، حتى يجعل الصوت المسموع من العبد هو صوت الرب، وهؤلاء يقولون: نفس صوت المخلوق وصفته هي عين صفة الخالق، وهؤلاء «اتحادية، حلولية في الصفات» يشبهون النصارى من بعض الوجوه، وهذا لم يقله أحد من أئمة السنة.

ويظن هؤلاء أنهم يوافقون أحمد وإسحاق وغيرهما، ممن ينكر على «اللفظية» ، وليس الأمر كذلك ؛ فلماذا كان المنصوص عن الإمام أحمد وأئمة السنة والحديث أنه لا يقال: ألفاظنا بالقرآن مخلوقة، ولا غير/مخلوقة، ولا أن التلاوة هي المتلو مطلقاً، ولا ٣٧٥/١٢ غير المتلو مطلقاً ؛ فإن اسم القول والكلام قد يتناول هذا وهذا؛ ولهذا يجعل الكلام قسيماً للعمل ليس قسماً منه في مثل قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]، وقد يجعل قسماً منه كما في قوله: ﴿قَوْلِيكَ لَسْتَ لَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ . عَنَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الحجر: ٩٢ ، ٩٣]، قال طائفة من السلف: عن قول لا إله إلا الله، ومنه قول النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «لا حسد إلا في اثنتين؛ رجل آتاه الله القرآن فهو يتلوه آناء الليل والآناء النهار، فقال رجل: لو أن لي مثل ما لفلان لعملت فيه مثل ما يعمل...» (١)؛ ولهذا تنازع أصحاب أحمد فيمن حلف: لا يعمل اليوم عملاً، هل يحنث بالكلام؟ على قولين. ذكرهما القاضي أبو يعلى وغيره.

(١) البخاري في فضائل القرآن (٥٠٢٥) ومسلم في صلاة المسافرين (٢٦٦/٨١٥)، (٢٦٧).

ولم تكن « اللفظية الخلقية » ينكرون كون القرآن كلام الله، حروفه ومعانيه، وأن الله يتكلم بصوت، بل قد يقولون: القرآن كله كلام الله، حروفه ومعانيه؛ فإن الله يتكلم بصوت، كما نص عليه أحمد والبخاري وغيرهما من الأئمة، وكما جاءت به الآثار، ولكن يقولون: المنزل إلى الأرض من الحروف والمعاني ليس هو نفس كلام الله الذي ليس بمخلوق، بل ربما سموها حكاية عن كلام الله، كما يقوله ابن كلاب، أو عبارة عن كلام الله كما يقوله الأشعري، وربما سموها كلام الله؛ لأن المعنى مفهوم عندهم.

٣٧٦/١٢ / ولكن لما حدث أبو محمد بن كلاب وناظر المعتزلة بطريق قياسية سلم لهم فيها أصولاً - هم واضعوها؛ من امتناع تكلمه تعالى بالحروف، وامتناع قيام « الصفات الاختيارية » بذاته مما يتعلق بمشيئته وقدرته من الأفعال والكلام وغير ذلك؛ لأن ذلك يستلزم أنه لم يخل من الحوادث، وما لم يخل من الحوادث، فهو حادث - اضطره ذلك إلى أن يقول: ليس كلام الله إلا مجرد المعنى، وأن الحروف ليست من كلام الله، وتابعه على ذلك أبو الحسن الأشعري؛ وإن تنازعا في أن الرب كان في الأزل أمراً ناهياً، أو صار أمراً ناهياً بعد أن لم يكن، وفي أن « الكلام » هل هو صفة واحدة كما يقوله الأشعري، أو خمس صفات كما يقوله ابن كلاب.

وصار هؤلاء مخالفين لأئمة السنة والحديث في شيئين:

أحدهما: أن نصف القرآن من كلام الله، والنصف الآخر ليس كلام الله عندهم، بل خلقه الله في الهواء، أو في اللوح المحفوظ، أو أحدثه جبريل، أو محمد ﷺ. وهؤلاء في كونهم جعلوا نصف القرآن مخلوقاً موافقين لمن قال بخلقه، لكن هؤلاء يقولون: إن هذا النصف المخلوق كلام الله، وأولئك يقولون: هو مخلوق منفصل عن الله، وهو كلامه، لكن أولئك لا يجعلون لله كلاماً متصلاً به قائماً بنفسه، ولا معاني ولا حروفاً. وهؤلاء يقولون: لله كلام قائم به/متصل به هو معنى. فصار أولئك أشد بدعة في نفهم حقيقة الكلام عن الله، وفي جعلهم كلام الله مخلوقاً. وهؤلاء أشد بدعة في إخراجهم ما هو من كلام الله عن أن يكون من كلام الله، وصاروا في هذا موافقين الوحيد^(١) في بعض قوله لا في كله، وهو قولهم: إن نصف القرآن ليس قول الله، بل قول البشر.

وربما استدل بعضهم بأنه مضاف إلى الرسول فيكون هو أحدث حروفه، ولم يتأمل هذا القائل فيرى أنه أضافه تارة إلى رسول هو جبريل، وتارة إلى رسول هو محمد، بقوله في الآية الأولى: ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ . ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ . مُطَاعٌ ثُمَّ أَمِينٌ ﴾

(١) هو الوليد بن المغيرة، المقصود في قوله تعالى: ﴿ ذرني ومن خلقت وحيداً ﴾.

[التكوير: ١٩، ٢١]، فهذا جبريل، وقال في الآية الأخرى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ . وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ . وَلَا يَقُولُ كَآهِنٍ قَلِيلًا مَّا تَدَّكُرُونَ﴾ [الحاقة: ٤٠ - ٤٢] وهذا محمد، فلو كانت إضافته إليه لأنه ابتداء حروفه وأحدثها لم يصلح أن يضاف إلى كل منهما؛ لامتناع أن يكون كل منهما هو أحدث حروفه؛ ولأنه قال: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ﴾ وهذا إخبار عن القرآن الذي هو بالمعنى أحق عندهم وعند أهل السنة أيضاً، فلو كان الرسول ابتداءً لكان القرآن من عنده لا من عند الله، وإنما أضافه الله إلى الرسول لأنه بلغه وأداه وجاء به من عند الله؛ ولهذا قال: ﴿لَقَوْلُ رَسُولٍ﴾ ولم يقل: لقول ملك ولا نبي، بل جاء باسم الرسول ليتبين أنه واسطة فيه وسفير، والكلام كلام لمن اتصف به ٣٧٨/١٢ مبتدئاً منشئاً، لا لمن تكلم به مبلغاً مؤدياً، كما يقال مثل ذلك في جميع كلام الناس فكيف بكلام الله؟! وهذا على القول المشهور في التفسير المطابق لظاهر القرآن: أن الرسول في أحد الموضوعين محمد ﷺ، وفي الآخر جبريل - عليه السلام.

وأما على قول طائفة جعلته في الموضوعين جبريل، فيكون الجواب هو الثاني، والإثبات في الحقيقة حجة لمن يقول: إنما يتكلم بكلام الله ويقول قوله؛ لأنه جعل الرسول يقول قول الله الذي أرسله به، والمعنى يراد من هذا قطعاً، كما أريد منه اللفظ أيضاً.

وأيضاً، فإن هؤلاء جعلوا الكلام الذي يتصف الله به معنى واحداً، وهو الأمر والنهي والخبر والاستخبار، وأنه إن عبر عنه بالعربية كان هو القرآن، وإن عبر عنه بالعبرية كان هو التوراة، وإن عبر عنه بالسريانية كان هو الإنجيل، وهذا مما أجمع جمهور العقلاء على أن فساده معلوم بالضرورة.

والمعنى الثاني - الذي خالفوا فيه أهل السنة والجماعة - قولهم: إن القرآن المنزل إلى الأرض ليس هو كلام الله لا حروفه ولا معانيه، بل هو مخلوق عندهم. ويقولون: هو عبارة عن المعنى القائم بالنفس؛ لأن العبارة لا تشبه المعبر عنه، بخلاف الحكاية والمحكي، ٣٧٩/١٢ وهذا فيه من زيادة البدع ما لم يكن في قول «اللفظية» من أهل الحديث، الذين أنكروا عليهم أئمة السنة وقالوا: هم جهمية؛ إذ جعلوا الحروف من إحداه الرسول، وليست مما تكلم الله به بحال، وقالوا: إنه ليس لله في الأرض كلام، ولم يكن - أيضاً - في «اللفظية» القدماء، الذين يقولون: لفظنا بالقرآن غير مخلوق، من يقول: إن صوت العبد غير مخلوق، أو أن الصوت القديم يسمع من العبد، أو أن هذا الصوت صوت الله، أو يسمع معه صوت الله، وإنما أحدث هذا - أيضاً - المتطرفون منهم، كما أحدث المتطرفون من أولئك أن حروف القرآن ليست كلام الله، فإن هاتين البدعتين الشيعيتين لم تكونا بعدُ ظهرتا في أولئك المنحرفين، الذين أنكروا الإمام أحمد وغيره قولهم من الطائفتين، وأن

القرآن ليس إلا مجرد معنى قائم بالنفس ، وذلك المعنى إليه يعود كلام الله من التوراة والإنجيل والقرآن.

والأخرى قد رأت حروف القرآن من كلام الله ، وأن القرآن كلام الله ، حروفه ومعانيه ، وأن المعنى الواحد يمتنع أن يكون هو الأمر والنهي والخبر والاستخبار ، وأنه يمتنع أن يكون مدلول التوراة والإنجيل والقرآن واحداً ، وعلموا أنا إذا ترجمنا التوراة ٣٨٠/١٢ بالعربية لم يصير معناها معنى القرآن ، وأن هذه الأقوال معلومة الفساد/بالضرورة ، عارضها بعضها ، لأن القرآن حرف وصوت ، واعتقد بعضهم أنه ليس القرآن والكلام إلا مجرد الحروف والأصوات ، وأولئك يقولون: ليس الكلام إلا مجرد المعنى القائم بالنفس.

وكلا هذين السليين الجحودين الحادئين خلاف ما كان عليه الأئمة ، كالإمام أحمد وغيره من الأئمة ، وأعيان العلماء من سائر الطوائف . فإن الكلام عندهم اسم للحروف والمعاني جميعاً ، كما أن «الإنسان» الناطق المتكلم اسم للجسد والروح جميعاً ، ومن قال: إن الإنسان ليس إلا هذه الجملة المشاهدة فهو بمنزلة من قال: ليس الكلام إلا الأصوات المقطعة ، ومن قال: إن الإنسان ليس إلا لطيفة وراء هذا الجسد ، فهو بمنزلة من قال: إن الكلام ليس إلا معنى وراء هذه الحروف والأصوات ، وكلاهما جحد لبعض حقائق مسميات الأسماء ، وإنكار لحدود ما أنزل الله على رسوله.

فصل

ثم إن فروخ «اللفظية النافية» ، الذين يقولون بأن حروف القرآن ليست من كلام الله ، تروي عن منازعها أنهم يقولون : القرآن ليس هو إلا الأصوات المسموعة من العبد، ٣٨١/١٢ وإلا المداد المكتوب في الورق،/ وأن هذه الأصوات وهذا المداد قديمان ، وهذا القول ما قاله أحد ممن يقول: إن القرآن ليس إلا الحروف والأصوات ، بل أنكروا ذلك وردوه ، وكذبوا من نقل عنهم أن المداد قديم ، ولكن هذا القول قد يقوله الجهال المتطرفون ، كما يحكى عن أعيانهم - مثل سكان بعض الجبال- أن الورق والجلد والوتد وما أحاط به من الحائط كلام الله ، أو ما يشبه هذا اللغو من القول الذي لا يقوله مسلم ولا عاقل.

وفروخ «اللفظية» المثبتة الذين يقولون: إن القرآن ليس إلا الحروف والصوت ، تحكي عن منازعها : أن القرآن ليس محفوظاً في القلوب . ولا متلوّاً باللسن ، ولا مكتوباً في المصاحف ، وهذا - أيضاً - ليس قولاً لأولئك ، بل هم متفقون على أن القرآن محفوظ في القلوب متلو باللسنة ، مكتوب في المصاحف ، لكن جهالهم وغاليتهم إذا تدبروا حقيقة

قول مقتصديهم — أن القرآن العربي لم يتكلم الله به ، وأنه ليس إلا معنى واحد قائم بالذات ، وأصوات العباد ومداد المصحف يدل على ذلك المعنى ، وأنه ليس لله في الأرض كلام في الحقيقة ، وليس في الأرض إلا ما هو دال على كلام الله ، ولم يقل إلا ما هو دال على كلام الله ، وكلام الله إن عبر عنه بالعربية كان قرآناً ، وإن عبر عنه بالعبرية كان تورا ، وإن عبر عنه بالسريانية كان إنجيلاً ، وهو معنى واحد لا يتعدد ، ولا يتبعض ، ولا يتكلم الرب بمشيئته وقدرته ، إلى أمثال ذلك من حقائق قول المقتصدين — ٣٨٢/١٢

أسقطوا حرمة المصحف ، وربما داسوه ووطؤوه ، وربما كتبوه بالعدرة أو غيرها .

وهؤلاء أشد كفرةً ونفاقاً ممن يقول الجلد والورق كلام الله ؛ فإن أولئك آمنوا بالحق وبزيادة من الباطل ، وهؤلاء كذبوا بالكتاب وبما أرسل الله به رسله ، فسوف يعلمون ؛ إذ الأغلال في أعناقهم والسلاسل يسحبون في الحميم ثم في النار يسجرون .

وأما أهل العلم بالمقالة وأهل الإيمان بالشرعية ، فيعظمون المصحف ويعرفون حرمة ، ويوجبون له ما أوجبه الشرعية من الأحكام ؛ فإنه كان في قولهم نوع من الخطأ والبدعة ، وفي مذهبهم من التجهم والضلال ما أنكروا به بعض صفات الله وبعض صفات كلامه ورسله ، وجحدوا بعض ما أنزل الله على رسله ، وصاروا مخانيثاً للجهمية الذكور المنكرين لجميع الصفات ، لكنهم مع ذلك متأولون قاصدون الحق .

وهم مع تجهمهم هذا يقولون : إن القرآن مكتوب في المصحف مثل ما أن الله مكتوب في المصحف ، وأنه متلو باللسن مثل ما أن الله مذكور باللسن ، ومحفوظ في القلوب مثل ما أن الله معلوم بالقلوب ، وهذا القول فيه نوع من الضلال والنفاق والجهل بحدود ما أنزل الله على رسوله ما فيه ، وهو الذي أوقع الجهال في الاستخفاف بحرمة آيات الله وأسمائه حتى ألدوا في أسمائه وآياته .

٣٨٣/١٢

كما أن إطلاق الأولين : أنه ليس للقرآن حقيقة إلا الحروف والأصوات ، ولا يفرق بين صوت الله المسموع منه وصوت القارئ وأن القرآن قديم — أوقع الجهال منهم والكاذبين عليهم في نقلهم عنهم : أن أصوات العباد والمداد الذي في المصحف قديم ، وأن الحروف التي هي كلام الله هي المداد ، وإن كانوا لم يقولوا ذلك ، بل أنكروه ؛ كما فرّق الله بين الكلمات والمداد في قوله : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدادًا لَكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفَذَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَذَ كَلِمَاتُ رَبِّي ﴾ [الكهف: ١٠٩] ، فإن هؤلاء غلطوا غلطين : غلطاً في مذهبهم ، وغلطاً في الشريعة .

أما الغلط في تصوير مذهبهم ، فكان الواجب أن يقولوا : إن القرآن في المصحف

مثل ما أن العلم والمعاني في الورق، فكما يقال: العلم في هذا الكتاب يقال: الكلام في هذا الكتاب؛ لأن الكلام عندهم هو المعنى القائم بالذات فيصور له المثل بالعلم القائم بالذات لا بالذات نفسها.

وأما الغلط في الشريعة، فيقال لهم: إن القرآن في المصاحف مثل ما أن اسم الله في المصاحف؛ فإن القرآن كلام؛ فهو محفوظ بالقلوب كما يحفظ الكلام بالقلوب، وهو مذكور بالألسنة كما يذكر/الكلام بالألسنة، وهو مكتوب في المصاحف والأوراق كما أن الكلام يكتب في المصاحف والأوراق، والكلام الذي هو اللفظ يطابق المعنى ويدل عليه، والمعنى يطابق الحقائق الموجودة. فمن قال: إن القرآن محفوظ كما أن الله معلوم، وهو متلو كما أن الله مذكور، ومكتوب كما أن الرسول مكتوب - فقد أخطأ القياس والتمثيل بدرجتين:

فإنه جعل وجود الموجودات القائمة بأنفسها بمنزلة وجود العبارة الدالة على المعنى المطابق لها، والمسلمون يعلمون الفرق بين قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ . فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ﴾ [الواقعة: ٧٧، ٧٨] وبين قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٦]؛ فإن القرآن لم ينزل على أحد قبل محمد؛ لا لفظه، ولا جميع معانيه، ولكن أنزل الله ذكره والخبر عنه، كما أنزل ذكر محمد والخبر عنه، فذكر القرآن في زبر الأولين كما أن ذكر محمد في زبر الأولين، وهو مكتوب عندهم في التوراة والإنجيل. فالله ورسوله معلوم بالقلوب، مذكور بالألسن، مكتوب في المصحف، كما أن القرآن معلوم لمن قبلنا، مذكور لهم، مكتوب عندهم، وإنما ذاك ذكره والخبر عنه، وأما نحن فنفس القرآن أنزل إلينا، ونفس القرآن مكتوب في مصاحفنا، كما أن نفس القرآن في الكتاب المكنون وهو في الصحف المطهرة.

٣٨٥/١٢ ولهذا يجب الفرق بين قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ [القمر: ٥٢]، وبين قوله تعالى: ﴿وَكِتَابٍ مَّسْطُورٍ . فِي رَقٍّ مَّنشُورٍ﴾ [الطور: ٢، ٣]، فإن الأعمال في الزبر كالرسول والقرآن في زبر الأولين، وأما الكتاب المسطور في الرق المنشور، فهو كما يكتب الكلام نفسه والصحيفة، فأين هذا من هذا؟

وذلك أن كل شيء فله أربع مراتب في الوجود: وجود في الأعيان، ووجود في الأذهان، ووجود في اللسان، ووجود في البنان: وجود عيني، وعلمي، ولفظي، ورسمي؛ ولهذا كان أول ما أنزل الله من القرآن: ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١]، وذكر فيها أنه - سبحانه - معطي الوجودين فقال: ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ . خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾ [العلق: ١، ٢]، فهذا الوجود العيني، ثم قال: ﴿أَقْرَأْ

وَرَبِّكَ الْأَكْرَمُ . الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ . عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿ [العلق: ٣-٥] ، فذكر أنه أعطى الوجود العلمي الذهني ، وذكر التعليم بالقلم؛ لأنه مستلزم لتعليم اللفظ والعبارة، وتعليم اللفظ والعبارة مستلزم لتعليم المعنى، فدل بذكره آخر المراتب على أولها؛ لأنه لو ذكر أولها أو أطلق التعليم لم يدل ذلك على العموم والاستغراق .

وإذا كان كذلك فالقرآن كلام ، والكلام له المرتبة الثالثة ، ليس بينه وبين الورق مرتبة أخرى متوسطة، بل نفس الكلام يثبت في الكتاب، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا لَقَرْنَاهُ كَرِيمًا . فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ﴾ [الواقعة: ٧٧، ٧٨]، وقال تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ . ٣٨٦/١٢ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢١، ٢٢] وقال: ﴿يَتْلُوا صُحُفًا مُّطَهَّرَةً فِيهَا كُتِبَ قِيمَةٌ﴾ [البينة: ٢، ٣] وقال: ﴿كَلَّا إِنَّهَا تَذِكَةٌ . فَمِنْ شَاءِ ذَكَرُ . فِي صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ . تَرْفَعُهُمْ مُّطَهَّرَةً﴾ [عبس: ١١ - ١٤]، وقال: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ﴾ [الأنعام: ٧] .

وقد يقال: إنه مكتوب فيها، كما يطلق القول أنه فيها، كما قال تعالى: ﴿وَالطُّورِ . وَكُنْتُمْ مَسْطُورِينَ . فِي رَقٍّ مَّنشُورٍ﴾ [الطور: ١-٣]، وأما الرب - سبحانه - أو رسوله أو غير ذلك من الأعيان فإنما في الصحف اسمه، وهو من الكلام؛ ولهذا قال: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْنُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، وإنما في التوراة كتابته وذكره وصفته واسمه وهي المرتبة الرابعة منه، فكيف يجوز تشبيه كون القرآن أو الكلام في الصحف أو الورق بكون الله أو رسوله أو السماء أو الأرض في الصحف أو الورق؟!

ولو قال قائل: الله أو رسوله في الصحف أو الورق لانكر ذلك، إلا مع قرائن تبين المراد، كما في قوله: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ [القمر: ٥٢]، وفي قوله: ﴿وَإِنَّمَا لَفِي زُبُرٍ الْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٦]، فإن المراد بذلك ذكره وكتابته. و«الزبر» جمع زبور، الزبور فعول بمعنى مفعول، أي: مزبور، أي: مكتوب، فلفظ الزبور يدل على الكتابة، وهذا مثل ما في الحديث المعروف عن ميسرة الفجر قال: قلت: يا رسول الله، متى كنت نبياً- وفي رواية: متى كتبت نبياً-؟ قال: «وآدم بين الروح والجسد» رواه ٣٨٧/١٢ أحمد^(١) . فهذا الكون هو كتابته وتقديره وهو المرتبة الرابعة، كما تقدم .

فإن هذه المرتبة تتقدم وجود المخلوقات عند الله، وعند من شاء من خلقه، وإن كانت قد تتأخر -أيضاً- فإن الله كتب مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة رواه مسلم في صحيحه عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ^(٢)؛ ولهذا قال ابن

(١) أحمد ٥٩/٥، ورواه الترمذي في المناقب (٣٦٠٩) عن أبي هريرة وقال: «حديث حسن صحيح غريب» .

(٢) مسلم في القدر (١٦/٢٦٥٣) .

عباس في قوله: ﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجنائية: ٢٩]: إن الله يأمر الملائكة بأن تنسخ من اللوح المحفوظ ما كتبه من القدر ويأمر الحفظة أن تكتب أعمال بني آدم، فتقابل بين النسختين فتكونان سواء. ثم يقول ابن عباس: أَلَسْتُمْ قَوْمًا عَرَبِيًّا؟ وهل تكون النسخة إلا من أصل؟

والتقدير والكتابة تكون تفصيلاً بعد جملة. فالله - تعالى - لما قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة لم يظهر ذلك التقدير للملائكة. ولما خلق آدم قبل أن ينفخ فيه الروح أظهر لهم ما قدره، كما يظهر لهم ذلك من كل مولود، كما في الصحيح عن ابن مسعود عن النبي ﷺ أنه قال: «يُجْمَعُ خَلْقُ أَحَدِكُمْ فِي بطنِ أمه أربعين يوماً نُطْفَةِ، ثم يكون علقَةً مثل ذلك، ثم يكون مُضْغَةً مثل ذلك، ثم يرسل الله إليه الملك فينفخ فيه الروح ويؤمر بأربع كلمات: يكتب رزقه، وأجله، وعمله، وشقي أو سعيد» وفي طريق آخر وفي رواية: «ثم يبعث إليه الملك، فيؤمر بأربع كلمات، فيقال: اكتب رزقه، وعمله، وأجله، وشقي أو سعيد، ثم ينفخ فيه الروح» (١).

فأخبر ﷺ - في هذا الحديث الصحيح - أن الملك يؤمر بكتابة رزقه، وأجله، وعمله، وشقي أو سعيد، بعد خلق جسد ابن آدم وقبل نفخ الروح فيه. فكان ما كتبه الله من نبوة محمد ﷺ - الذي هو سيد ولد آدم - بعد خلق جسد آدم وقبل نفخ الروح فيه من هذا الجنس، كما في الحديث الآخر الذي في المسند وغيره عن العرياض بن سارية عن النبي ﷺ قال: «إني عند الله مكتوب خاتم النبيين، وإن آدم لمنجدل في طيئته» (٢) وهذا وأمثاله من وجد الأعيان في الصحف.

وأما وجود الكلام في الصحف فنوع آخر؛ ولهذا حكى ابن قتيبة من مذهب أهل الحديث والسنة: أن القرآن في المصحف حقيقة لا مجازاً، كما يقوله بعض المتكلمة، وإحدى «الجهميات» التي أنكرها أحمد، وأعظمها قول من زعم أن القرآن ليس في الصدور ولا في المصاحف، وأن من قال ذلك فقد قال بقول النصارى، كما حكى له ذلك ٣٨٩/١٢ عن موسى/ابن عقبة الصوري - أحد كتبة الحديث إذ ذاك؛ ليس هو صاحب المغازي؛ فإن ذلك قديم من أصحاب التابعين - فأعظم ذلك أحمد، وذكر النصوص والآثار الواردة وذلك مثل قوله ﷺ: «استذكروا القرآن فلهو أشد تفصيصاً من صدور الرجال من النعم من عقْلِها» (٣)، ومثل قوله: «الجوف الذي ليس فيه شيء من القرآن كالبيت الحزب» (٤) وغير ذلك.

(١) البخاري في بدء الخلق (٣٢٠٨) ومسلم في القدر (١/٢٦٤٣).

(٢) أحمد ١٢٧/٤ والطبراني في الكبير (٢٥٢/١٨).

(٣، ٤) سبق تخريجهما ص ٥٠٧.

وليس الغرض هنا إلا التنبيه اللطيف .

ومن قال: إن هذا شبه قول النصارى، فلم يعرف قول النصارى، ولا قول المسلمين، أو علم وجحد، وذلك أن النصارى تقول: إن الكلمة - وهي جوهر إله عندهم ورب معبود - تدرع^(١) الناسوت واتحد به كاتحاد الماء واللبن، أو حل فيه حلول الماء في الظرف، أو اختلط به اختلاط النار والحديد، والمسلمون لا يقولون: إن القرآن جوهر قائم بنفسه معبود، وإنما هو كلام الله الذي تكلم به، ولا يقولون: اتحد بالبشر.

وأما إطلاق حلوله في المصاحف والصدور، فكثير من المنتسبين إلى السنة الخراسانيين وغيرهم يطلق ذلك، ومنهم من العراقيين وغيرهم من ينفي ذلك ويقول: هو فيه على وجه الظهور لا على وجه الحلول، ومنهم من لا يثبت ولا ينفيه، بل يقول: ٣٩٠/١٢ القرآن في القلوب والمصاحف، لا يقال: هو حال ولا غير حال؛ لما في النفي والإثبات من إيهام معنى فاسد، وكما يقول ذلك طوائف من الشاميين وغيرهم، ولا نزاع بينهم أن كلام الله لا يفارق ذات الله، وأنه لا يباينه كلامه ولا شيء من صفاته، بل ليس شيء من صفة موصوف تباين موصوفها وتنتقل إلى غيره، فكيف يتوهم عاقل أن كلام الله يباينه ويتنقل إلى غير؟

ولهذا قال الإمام أحمد: كلام الله من الله، ليس ببائن منه، وقد جاء في الأحاديث والآثار: « أنه منه بدأ، ومنه خرج » ومعنى ذلك: أنه هو المتكلم به لم يخرج من غيره، ولا يقتضى ذلك أنه باينه وانتقل عنه. فقد قال- سبحانه- في حق المخلوقين: ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴾ [الكهف: ٥]، ومعلوم أن كلام المخلوق لا يباين محله وقد علم الناس جميعهم أن نقل الكلام وتحويله هو معنى تبليغه، كما قال: ﴿ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾ [المائدة: ٦٧]، وقال تعالى: ﴿ الَّذِينَ يَبْلُغُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ وَيَحْشُونَهُمْ ﴾ [الاحزاب: ٣٩]، وقال تعالى: ﴿ لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ ﴾ [الجن: ٢٨]، وقال النبي ﷺ: « نَصَرَ اللَّهُ امْرَأَ سَمِعَ مَنَا حَدِيثًا فَبَلَّغَهُ إِلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعَهُ، فَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهٍ غَيْرِ فِقِيهِ، وَرَبَّ حَامِلٍ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ »^(٢)، وقال: «بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً»^(٣).

والكلام في الورق ليس هو فيه كما تكون الصفة بالموصوف/والعرص بالجوهر، بحيث ٣٩١/١٢

(١) أي: دخل في الناسوت.

(٢) سبق تخريجه ص ٤٣٧.

(٣) سبق تخريجه ص ٥٤٢.

تصير صفة له، ولا هو فيه كما يكون الجسم في الحيز الذي انتقل إليه من حيز آخر، ولا هو فيه كمجرد الدليل المحض بمنزلة العالم الذي هو دليل على الصانع، بل هو قسم آخر معقول بنفسه، ولا يجب أن يكون لكل موجود نظير يطابقه من كل وجه، بل الناس بفطرهم يفهمون معنى كلام المتكلم في الصحيفة، ويعلمون أن كلامه الذي قام به لم يفارق ذاته ويحل في غيره، ويعلمون أن ما في الصحيفة ليس مجرد دليل على معنى في نفسه ابتداءً، بل ما في الصحيفة (١) مطابق للفظه، ولفظه مطابق لمعناه، ومعناه مطابق للخارج، وقد يعلم ما في نفسه بأدلة طبيعية، وبحركات إرادية لم يقصد بها الدلالة، ولا يقول أحد: إن ذلك الكلام للمتكلم مثل كلامه المسموع منه، فلو كان الكلام إنما سمي بذلك لمجرد الدلالة لشاركه كل دليل. وستتكملم إن شاء (٢) الله - تعالى - على ذلك.

ولو كان ما في المصحف وجب احترامه لمجرد الدلالة، وجب احترام كل دليل، بل الدال على الصانع وصفاته أعظم من الدال على كلامه، وليست له حرمة كحرمة المصحف، والدال على المعنى القائم بنفس الإنسان قد يعلم تارة بغير اختياره، وقد يعلم بأصوات طبيعية، كالبعاء، وقد يعلم بحركات لم يقصد بها الدلالة، وقد يعلم بحركات يقصد بها الدلالة كالإشارة، وقد يعلم باللفظ الذي تقصد به الدلالة.

فصل /

٣٩٢/١٢

وصار هؤلاء الذين غلطوا مذهب «اللفظية» زادوا فيه شرًا كثيرًا؛ إذ قالوا: «القراءة» غير المقروء، و«التلاوة» غير المتلو، و«الكتابة» غير المكتوب، إنما يعنون بالقراءة أصوات القارئين و«بالكتابة» مداد الكاتبين، ويعنون أن هذا غير المعنى القائم بالذات الذي هو كلام الله، وإنما هو دلالة عليه، وعبرة عنه، وليس عندهم إلا قراءة ومقروء، فلم يبق إلا صوت، ومداد، ومعنى قائم بالذات، ليس ثمَّ قرآن غير ذلك.

وأسقطوا حروف كلام الله التي تكلم بها، وحقيقة معاني القرآن التي في نفس الله - تعالى - وأسقطوا أيضًا معاني القرآن التي في نفوس القارئين والمستمعين؛ فإنه لا ريب أن القرآن الذي نقرؤه فيه حروف ومعاني حروف منطوقة ومسطورة؛ فإذا لم يكن عندهم إلا صوت العبد وحبر المصحف فأين المعاني؟ وأين حروف القرآن التي أنزلها الله؟ وإن كانت

(١) في المطبوعة: «الصحيفة» وهو خطأ.

(٢) في المطبوعة: «إنشاء» وهو خطأ.

عندهم مخلوقة، وكيف يتصور ألا يكون لجميع ما أنزل الله - تعالى - من الكتب إلا معنى واحد، يكون أمراً ونهياً ووعداً ووعيداً، وتكون هذه أوصافه لا أقسامه؟ فإن هؤلاء ٣٩٣/١٢ يقولون: إن معاني جميع كلام الله معنى واحد، فمعنى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾ [المسد: ١] هو معنى ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] معنى التوراة هو معنى القرآن والإنجيل. ثم قد يجعلون معاني الكلام كلها الخبر، وقد يجعلون معنى الخبر العلم، ويجعلون العلم بهذا غير العلم بهذا.

ولهذا كان أكثر العقلاء يقولون: فساد هذا معلوم بالاضطرار، ويقولون: الأمر والنهي والخبر صفات إضافية للكلام، وليست هي أنواع الكلام وأقسامه، وكلام الله شأنه أعظم من شأن كلام المخلوقين، والكلام الذي في المصحف هو من هذا القسم الأخير دون الأقسام المتقدمة، فكيف إذا كان لذلك اللفظ من الخصائص ما قيل فيه: ﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾ [الإسراء: ٨٨].

لكن من الأشياء ما يدل على غيره بقصد منه، ومنها ما يدل على غيره بغيره قصد منه للدلالة كالجامدات، فإن فيها مقاصد غير دلالتها على الخالق، ومن الأشياء ما لا يقصد به إلا الدلالة، بحيث إذا ذكر ما يقصد بذكره ذكر مدلوله كالاسم مع مسماه، فالمقصود من الاسم هو المسمى؛ فلهذا إذا ذكر الاسم كان المقصود به المسمى، وكذلك «اللفظ» مع المعنى الذي هو مدلوله، وكذلك «الخط» مع اللفظ، فالمقصود من الخط إنما هو اللفظ، ٣٩٤/١٢ والمقصود من الحروف المرسومة هو الحروف المنطوقة؛ ولهذا كان لفظ الحرف مقولاً عليهما جميعاً. فإذا قيل: الكلام من الكتاب عرف أن المقصود مما في الكتاب هو الكلام دون غيره؛ ولهذا كان لهذا من الاختصاص بالحرمة ما ليس لما يقصد منه الدلالة وغير الدلالة، والله أعلم.

فصل

وصار أولئك الذين غلطوا مذهب «اللفظية المثبتة»، الذين (١) يقولون: لفظنا بالقرآن غير مخلوق، ويقولون: «التلاوة» هي المتلو، و«الكتابة» هي المكتوب، وما عندهم من القرآن إلا ما توهموا من الحروف والأصوات، يلتزم أحدهم: أن الصوت القديم يسمع من القارئ، ويوهمون المخالف لهم أن عين الصوت المسموع من العبد هو عين الصوت الذي تكلم الله به، وينكرون معاني حقائق القرآن أن تكون من كلام الله، ولا يجعلون

(١) في المطبوعة: «الذى» والصواب ما أثبتناه.

المعنى من كلام الله، وكان السلف يقولون: القرآن كلام الله غير مخلوق، والقرآن حيث تصرف فهو كلام الله غير مخلوق.

٣٩٥/١٢ واللفظية المبتدعة المثبتة، الذين أنكروا عليهم الإمام أحمد وغيره، وإنما قالوا: لفظنا به غير مخلوق، ولم يقولوا: قديم. فجاءت المغلطة لمذهبهم، فقالوا: لفظنا به قديم، ولفظنا به أصواتنا، فأصواتنا به قديمة، والإمام أحمد وسائر الأئمة من أصحابه، الذين صحبوه وغيرهم ومن بعدهم من الأئمة، ينكرون هذه المراتب الأربع؛ فإنهم ينكرون أن يقال: لفظي به غير مخلوق، فكيف لفظي به قديم؟ فكيف صوتي به غير مخلوق؟ فكيف صوتي به قديم؟ أو بعض الصوت المسموع قديم؟ ونحو ذلك.

فصل

ومن تأمل نصوص الإمام أحمد في هذا الباب، وجدها من أسد الكلام وأتم البيان، ووجد كل طائفة منتسبة إلى السنة قد تمسكت منها بما تمسكت، ثم قد يخفى عليها من السنة في موضع آخر ما ظهر لبعضها فتكره.

ومنشأ النزاع بين أهل الأرض، والاضطراب العظيم الذي لا يكاد ينضب في هذا الباب، يعود إلى أصليين: مسألة تكلم الله بالقرآن وسائر كلامه، ومسألة تكلم العباد بكلام الله.

٣٩٦/١٢ / وسبب ذلك أن التكلم والتكليم له مراتب ودرجات، وكذلك تبليغ المبلغ لكلام غيره له وجوه وصفات، ومن الناس من يدرك من هذه الدرجات والصفات بعضها، وربما لم يدرك إلا أدها، ثم يكذب بأعلاها، فيصيرون مؤمنين ببعض الرسالة، كافرين ببعضها، ويصير كل من الطائفتين مصدقة بما أدركته، مكذبة بما مع الآخرين من الحق.

وقد بين الله في كتابه وسنة رسوله ذلك، فقال: تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكْتُمَ اللَّهُ إِلًّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بآيَاتِهِ مَا يَشَاءُ﴾ [الشورى: ٥١]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَعِيسَى وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ وَآدَمَ وَدَاوُدَ زُورًا. وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٣، ١٦٤]، وقال: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيْنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

ففي هذه الآية خص بالتكليم بعضهم ، وقد صرح في الآية الأخرى بأنه كلم موسى تكليماً، واستفاضت الآثار بتخصيص موسى بالتكليم، فهذا التكليم الذي خص به موسى على نوح وعيسى ونحوهما، ليس هو/التكليم العام الذي قال فيه: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَائِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بآيَاتِهِ مَا يَشَاءُ﴾ [الشورى: ٥١]، فإن هذه الآية قد جمع فيها جميع درجات التكليم، كما ذكر ذلك السلف.

فروينا في كتاب «الإبانة» لأبي نصر السجزي، وكتاب البيهقي، وغيرهما عن عقبه، قال: سئل ابن شهاب عن هذه الآية: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَائِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بآيَاتِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلَىٰ حَكِيمٍ﴾، قال ابن شهاب: نزلت هذه الآية تعم من أوحى الله إليه من البشر، فكلام الله الذي كلم به موسى من وراء حجاب، والوحي ما يوحى الله إلى النبي من أنبيائه - عليهم السلام - ليثبت الله - عز وجل - ما أراد من وحيه في قلب النبي، ويكتبه، وهو كلام الله، ووحيه، ومنه ما يكون بين الله وبين رسله، ومنه ما يتكلم به الأنبياء ولا يكتبونه لأحد، ولا يأمرهم بكتابتها، ولكنهم يحدثون به الناس حديثاً، ويبينونه لهم؛ لأن الله أمرهم أن يبينوه للناس، ويبلغوهم إياه، ومن الوحي ما يرسل الله به من يشاء ممن اصطفاه من ملائكته فيكلمون به أنبياءه من الناس، ومن الوحي ما يرسل الله به من يشاء من الملائكة فيوحيه وحيًّا في قلب من يشاء من رسله.

قلت: فالأول: الوحي، وهو الإعلام السريع الخفي؛ إما في اليقظة/إما في المنام؛ ٣٩٨/١٢ فإن رؤيا الأنبياء وحي، ورؤيا المؤمنين جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة، كما ثبت ذلك عن النبي ﷺ في الصحاح^(١)، وقال عبادة بن الصامت - ويروي مرفوعاً -: رؤياً المؤمن كلام يكلم به الرب عبده في المنام^(٢).

وكذلك في «اليقظة»، فقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «قد كان في الأمم قبلكم محدثون، فإن يكن في أمتي فعمراً»، وفي رواية في الصحيح: «مكملون»^(٣)، وقد قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَىٰ الْحَوَارِيِّينَ أَنْ ءَامِنُوا بِي وَبِرَسُولِي﴾ [المائدة: ١١١]، وقال تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَمْرًا مَوْسَىٰ أَنْ أَرْضِعِي﴾ [القصص: ٧]، بل قد قال تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا﴾ [فصلت: ١٢]، وقال تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَىٰ

(١) البخارى فى الوضوء (١٣٨) وفى التعبير (٦٩٨٣) .

(٢) ابن أبى عاصم فى السنة ٢١٣/١، وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد ١٧٧/٧ وقال: «رواه الطبرانى، وفيه من لم أعرفه».

(٣) البخارى فى الأنبياء (٣٤٦٩) ومسلم فى فضائل الصحابة (٢٣/٢٣٩٨) .

النحل: ٦٨].

فهذا الوحي يكون لغير الأنبياء، ويكون يقظة ، ومناماً، وقد يكون بصوت هاتف، يكون الصوت في نفس الإنسان ، ليس خارجاً عن نفسه يقظة ومناماً، كما قد يكون النور الذي يراه أيضاً في نفسه.

فهذه الدرجة من الوحي- التي تكون في نفسه من غير أن يسمع صوت ملك- في أدنى المراتب وآخرها، وهي أولها باعتبار السالك ، وهي التي أدركتها عقول الإلهيين من فلاسفة الإسلام الذين فيهم إسلام وصبوء^(١) ، فأمنوا ببعض صفات الأنبياء والرسول - ٣٩٩/١٢ وهو قدر مشترك بينهم وبين غيرهم - ولكن كفروا بالبعض ، فتجد بعض هؤلاء يزعم أن النبوة مكتسبة، أو أنه قد استغنى عن الرسول ، أو أن غير الرسول قد يكون أفضل منه، وقد يزعمون : أن كلام الله لموسى كان من هذا النمط، وأنه إنما كلمه من سماء عقله، وأن الصوت الذي سمعه كان في نفسه، أو أنه سمع المعنى فائضاً من العقل الفعال، أو أن أحدهم قد يصل إلى مقام موسى .

ومنهم من يزعم أنه يرتفع فوق موسى ، ويقولون: إن موسى سمع الكلام بواسطة ما في نفسه من الأصوات، ونحن نسمعه مجرداً عن ذلك . ومن هؤلاء من يزعم أن جبريل الذي نزل على محمد ﷺ هو الخيال النوراني ، الذي يتمثل في نفسه ، كما يتمثل في نفس النائم، ويزعمون أن القرآن أخذه محمد عن هذا الخيال المسمى بجبريل عندهم؛ ولهذا قال ابن عربي - صاحب «الفصوص» و «الفتوحات المكية» : إنه يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه الملك، الذي يوحى به إلى الرسول. وزعم أن مقام النبوة دون الولاية ، وفوق الرسالة، فإن محمداً - بزعمهم الكاذب - يأخذ عن هذا الخيال النفساني - الذي سماه ملكا - وهو يأخذ عن العقل المجرد الذي أخذ منه هذا الخيال .

ثم هؤلاء لا يثبتون لله كلاماً اتصف به في الحقيقة، ولا يثبتون أنه قصد إفهام أحد ٤٠٠/١٢ بعينه، بل قد يقولون : لا يعلم أحداً بعينه، إذ علمه/وقصده عندهم إذا أثبتوه لم يثبتوه إلا كلياً لا يعين أحداً، بناء على أنه يعلم الكلليات ولا يعلم الجزئيات إلا على وجه كلي، وقد يقرب أو يقرب من مذهبهم من قال باسترسال علمه على أعيان الأعراض، وهذا الكلام - مع أنه كفر باتفاق المسلمين - فقد وقع في كثير منه من له فضل في الكلام والتصوف ونحو ذلك، ولولا أني أكره التعيين في هذا الجواب لعينت أكابر من المتأخرين .

وقد يكون الصوت الذي يسمعه خارجاً عن نفسه من جهة الحق - تعالى - على لسان

(١) أي : خروج من الدين . انظر : القاموس ، مادة «صبأ» .

ملك من ملائكته أو غير ملك، وهو الذي أدركته الجهمية من المعتزلة ونحوهم، واعتقدوا أنه ليس لله تكليم إلا ذلك، وهو لا يخرج عن قسم الوحي الذي هو أحد أقسام التكليم، لو قسم التكليم بالرسول، وهو القسم الثاني، حيث قال تعالى: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بآيَاتِهِ مَا يَشَاءُ﴾ [الشورى: ٥١] فهذا إحياء الرسول، وهو غير الوحي الأول من الله الذي هو أحد أقسام التكليم العام.

وإحياء الرسول - أيضاً - أنواع ؛ ففي الصحيحين عن عائشة - رضي الله عنها - : أن الحارث بن هشام سأل النبي ﷺ : كيف يأتيك الوحي ؟ قال : «أحياناً يأتيني مثل صلصلة الجرس، وهو أشده عليّ، فيفصمُ عني وقد وعيتُ ما قال، وأحياناً يتمثل لي الملك رجلاً فيكلمني فأعي ما يقول» . قالت عائشة - رضي الله عنها - : ولقد رأيته ينزل عليه في اليوم الشديد البرد فيفصمُ عنه، وإن جبينه ليتفصدُ عرقاً^(١) .

٤٠١/١٢

فأخبر ﷺ أن نزول الملك عليه تارة يكون في الباطن بصوت مثل صلصلة الجرس، وتارة يكون متمثلاً بصورة رجل يكلمه، كما كان جبريل يأتي في صورة دحية الكلبي، كما تمثل لمريم بشراً سوياً، وكما جاءت الملائكة لإبراهيم وللوط في صورة الآدميين، كما أخبر الله بذلك في غير موضع، وقد سمى الله كلا النوعين إلقاء الملك، وخطابه وحياً؛ لما في ذلك من الخفاء؛ فإنه إذا رآه يحتاج أن يعلم أنه ملك، وإذا جاء في مثل صلصلة الجرس يحتاج إلى فهم ما في الصوت.

و القسم الثالث: التكليم من وراء حجاب، كما كلم موسى عليه السلام؛ ولهذا سمى الله هذا «نداء» و«نجاه» فقال تعالى: ﴿وَنَدَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا﴾ [مريم: ٥٢] وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ يَمْوَسَّىٰ إِنَّنَا رَبُّكَ فَانْحَلْعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْأَمْرِئِ طُورِي. وَأَنَا أَخَذْتُكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰ﴾ [طه: ١١ - ١٣]. وهذا التكليم مختص ببعض الرسل، كما قال تعالى: ﴿تِلْكَ أَرْسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وقال تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وقال بعد ذكر إحيائه إلى الأنبياء: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] فمن جعل هذا من جنس الوحي الأول - كما يقول ذلك من يقوله من المتفلسفة / ومن تكلم في ٤٠٢/١٢ التصوف على طريقتهم كما في «مشكاة الأنوار» وكما في كتاب «خلع النعلين» وكما في كلام الاتحادية كصاحب «الفصوص» وأمثاله - فضلاله ومخالفته للكتاب والسنة والإجماع بل وصريح المعقول ، من أبين الأمور.

(١) البخاري في بدء الوحي (٢) ، ومسلم في الفضائل (٢٣٣٣/٨٧)، وأحمد ١٥٨/٦، ١٦٣ .

وقوله : « فيفصم » : أي يقلع . انظر : النهاية ٤٥٢/٣ . و« ليتفصد » : أي يسيل . انظر : النهاية ٤٥٠/٣ .

وكذلك من زعم أن تكليم الله لموسى إنما هو من جنس الإلهام والوحي، وأن الواحد منا قد يسمع كلام الله كما سمعه موسى - كما يوجد مثل ذلك في كلام طائفة من فروخ الجهمية الكلاية ونحوهم - فهذا أيضاً من أعظم الناس ضلالاً.

وقد دل كتاب الله على أن اسم الوحي والكلام في كتاب الله فيهما عموم وخصوص، فإذا كان أحدهما عاماً اندرج فيه الآخر، كما اندرج الوحي في التكليم العام في هذه الآية، واندرج التكليم في الوحي العام، حيث قال تعالى: ﴿فَأَسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰ﴾ [طه: ١٣] وأما التكليم الخاص الكامل فلا يدخل فيه الوحي الخاص الخفي، الذي يشترك فيه الأنبياء وغيرهم، كما أن الوحي المشترك الخاص لا يدخل فيه التكليم الخاص الكامل، كما قال تعالى لذكرياً: ﴿أَيُنذِرَ الْإِنسَانَ لِرَبِّهِ أَلَّا يَكْفُورَ﴾ [مريم: ١٠] ثم قال تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرَابِ فَأَوْحَىٰ إِلَيْهِمْ﴾ [مريم: ١١]. فالإيحاء ليس بتكليم، ولا يناقض الكلام، وقوله تعالى - في الآية الأخرى - : ﴿أَلَّا تُكَلِّمُوا﴾ ٤٠٣/١٢ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمَزًا﴾ [آل عمران: ٤١] إن جعل/معنى الاستثناء منقطعاً اتفق معنى التكليم في الآيتين، وإن جعل متصلًا كان التكليم مثل التكليم في سورة الشورى، وهو التكليم العام، وقد تبين أنه إنما كلم موسى تكليماً خاصاً كاملاً بقوله: ﴿مِنْهُمْ مَّنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٣] مع العلم بأن الجميع أوحى إليهم، وكلمهم التكليم العام، وبأنه فرق بين تكليمه وبين الإيحاء إلى النبيين، وكذا التكليم بالمصدر، وبأنه جعل التكليم من وراء حجاب قسماً غير إيحائه، وبما تواتر عن النبي ﷺ وأصحابه من تكليمه الخاص لموسى منه إليه، وقد ثبت أنه كلمه بصوت سمعه موسى، كما جاءت الآثار بذلك عن سلف الأمة وأئمتها موافقة لما دل عليه الكتاب والسنة.

وغلظت هنا الطائفة الثالثة - الكلاية - فاعتقدت أنه إنما أوحى إلى موسى - عليه السلام - معنى مجرداً عن صوت.

واختلفت، هل يسمع ذلك؟ فقال بعضهم: يسمع ذلك المعنى بلطفة خلقها فيه، قالوا: إن السمع، والبصر، والشم، والذوق، واللمس معان تتعلق بكل موجود، كما قال ذلك الأشعري، وطائفة. وقال بعضهم: لم يسمع موسى كلام الله، فإنه عنده معنى، والمعنى لا يسمع، كما قال ذلك القاضي أبو بكر وطائفة.

٤٠٤/١٢ وهذا الذي أثبتوه في جنس الوحي العام الذي فرق الله - عز وجل - بينه وبين تكليمه لموسى - عليه السلام - حيث قال: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ إلى قوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٣، ١٦٤]، وفرق بين إيحائه وبين تكليمه من وراء حجاب حيث قال: ﴿إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَائِ حِجَابٍ﴾ [الشورى: ٥١]،

وحيث فرق بين الرسول المكلم وغيره بقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]. لكن هؤلاء يثبتون أن لله كلاماً هو معنى قائم بنفسه هو متكلم به، وبهذا صاروا خيراً ممن لا يثبت له كلاماً إلا ما أوحى في نفس النبي من المعنى، أو سمعه من الصوت المحدث، ولكن لفرط ردهم على هؤلاء زعموا أنه لا يكون كلاماً لله بحال إلا ما قام به؛ فإنه لا يقوم إلا المعنى. فأنكروا أن تكون الحروف كلام الله، وأن يكون القرآن العربي كلام الله.

وجاءت الطائفة الرابعة فردوا على هؤلاء دعواهم: أن يكون الكلام مجرد المعنى، فزعم بعضهم أن الكلام ليس إلا الحرف أو الصوت فقط، وأن المعاني المجردة لا تسمى كلاماً أصلاً، وليس كذلك، بل الكلام المطلق اسم للمعاني والحروف جميعاً، وقد يسمى أحدهما كلاماً مع التقييد كما يقول النحاة: الكلام: اسم، وفعل، وحرف. فالمقسوم هنا اللفظ، وكما قال الحسن البصري: ما زال أهل العلم يعودون بالتكلم على التفكير، وبالتفكير على التدبر، ويناطقون القلوب حتى نطقت. وكما قال/الجنيدي: ٤٠٥/١٢ التوحيد قول القلب، والتوكل عمل القلب. فجعلوا للقلب نطقاً، وقوة، كما جعل النبي ﷺ للنفس حديثاً في قوله: «إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها- ثم قال:- ما لم تتكلم به، أو تعمل به» (١).

فعلم أن «الكلام المطلق» هو ما كان بالحروف المطابقة للمعنى، وإن كان مع التقييد قد يقع بغير ذلك، حتى إنهم قد يسمون كل إفهام ودلالة يقصدها الدال قولاً، سواء كانت باللفظ أو الإشارة، أو العقد - عقد الأصابع - وقد يسمون أيضاً الدلالة قولاً، وإن لم تكن بقصد من الدال مثل دلالة الجامدات كما يقولون: قالت: «أساع بطنه».

وامتلأت الحوض وقال قطني قطني رويداً قد ملأت بطني

وقالت له العينان سمعا وطاعة

ويسمى هذا لسان الحال ودلالة الحال ومنه قولهم: سل الأرض من فجر أنهارك، وسقى ثمارك، وغرس أشجارك؟ فإن لم تجبك حواراً أجابتك اعتباراً، ومنه قولهم:

تخبرني العينان ما القلب كاتم ولا خير في الحيا والنظر الشزر (٢)

(١) البخاري في الطلاق (٥٢٦٩) ومسلم في الإيمان (٢٠١/١٢٧، ٢٠٢).

(٢) النظر الشزر: نظر شزر: فيه أعراض كنظر المعادي المبعوض، وقيل: هو نظر على غير استواء بمؤخر العين، وقيل: هو النظر عن يمين وشمال. انظر: لسان العرب، مادة «شزر».

سألت الدار تخبرني / عن الأحباب ما فعلوا
فقال لي أناخ القوم أياما وقد رحلوا

وقد يسمى شهادة ، وقد زعم طائفة أن ما ذكر في القرآن من تسييح المخلوقات هو من هذا الباب، وهو دلالتها على الخالق تعالى ، ولكن الصواب أن ثم تسيحاً آخر زائداً على ما فيها من الدلالة ، كما قد سبق في موضع آخر، لكن هذا كله يكون مع التقييد والقرينة؛ ولهذا يصح سلب الكلام والقول عن هذه الأشياء كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا﴾ [الأعراف: ١٤٨] وقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ إِلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ صَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ [طه: ٨٩] وقال الخليل - عليه السلام - : ﴿فَتَلَوْتُمُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٣] وقال تعالى: ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ . وَلَا يُؤَدِّنُ لَهُمْ فِعْزَؤُنْ﴾ [المرسلات: ٣٥ ، ٣٦]، وقال تعالى: ﴿لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا﴾ [النبأ: ٣٨] وقال تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٧]، وهذا معلوم بالضرورة والتواتر، وهو سلب القول والكلام عن الحي الساکت والعاجز، فكيف عن الموت؟! .

وقد علم أن الله - تعالى - موصوف بغاية صفات الكمال، وأن الرسل قد أثبتوا أنه متكلم بالكلام الكامل التام في غاية الكمال، فمن لم يجعل كلامه إلا مجرد معنى ، أو مجرد حروف، أو مجرد حروف وأصوات، فما قدر الله حق قدره، ومن لم يجعل كلامه ٤٠٧/١٢ إلا ما يقوم/بغيره فقد سلبه الكمال، وشبهه بالموت، وكذلك من لم يجعله يتكلم بمشيئته، أو جعله يتكلم بمشيئته وقدرته ولكن جعل الكلام من جملة المخلوقات وجعله يوصف بمخلوقاته، أو جعله يتكلم بعد أن لم يكن متكلماً، فكل من هذه الأقوال، وإن كان فيه إثبات بعض الحق، ففيه رد لبعض الحق ونقص لما يستحقه الله من الكمال.

فصل

وكل من هؤلاء أدرك من درجات الكلام وأنواعه بعض الحق .

وكذلك الأصل الثاني - وهو تكلمنا بكلام الله - فإن الكتاب والسنة والإجماع دل على أن هذا الذي يقرؤه المسلمون هو كلام الله لا كلام غيره، ولو قال أحد : إن حرفاً منه، أو معنى ليس هو من كلام الله، أو أنه كلام غير الله وسمع ذلك منه النبي ﷺ، أو أحد من أصحابه لعلم بالاضطرار أنهم كانوا يقابلونه بما يقابلون أهل الجحود والضلال، بل قد أجمع الخلائق على نحو ذلك في كل كلام، فجميع الخلق الذين يعلمون أن قوله :

ألا كل شيء ما خلا الله باطل

408/12 | من شعر ليبيد، يعلمون أن هذا كلام ليبيد وأن قوله :

قفا نيك من ذكرى حبيب ومنزل

هو من كلام امرئ القيس ، مع علمهم أنهم إنما سمعوها من غيره بصوت ذلك الغير، فجاء المؤمنون ببعض الحق دون بعض فقالوا: ليس هذا ، أو لا نسمع إلا صوت العبد ولفظه، ثم قال النفاة: ولفظ العبد محدث، وليس هو كلام الله، فهذا المسموع محدث، وليس هو كلام الله. وقالت المثبتة : بل هذا كلام الله وليس إلا لفظه أو صوته، فيكون لفظه أو صوته كلام الله، وكلام الله غير مخلوق، أو قديم ، فيكون لفظه أو صوته غير مخلوق أو قديم.

وكل من الفريقين قد علم الناس بالضرورة من دين الأمة، بل وبالعقل أنه مخطئ في بعض ما قاله ، مبتدع فيه؛ ولهذا أنكروا الأئمة ذلك، وإذا رجع أحدهم إلى فطرته وجد الفرق بين أن يشير إلى الكلام المسموع فيقال: هذا كلام زيد، وبين أن يقول : هذا صوت زيد، ويجد فطرته تصدق بالأول وتكذب بالثاني، قال الله تعالى : ﴿ وَإِنَّ أَحَدًا مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ﴾ [التوبة: 6]، وقال النبي ﷺ : «زينوا القرآن بأصواتكم»^(١).

وكل أحد يعلم بفطرته ما دل عليه الكتاب والسنة، من أن الكلام/كلام الباري، والصوت 409/12 صوت القارئ؛ ولهذا قال : الإمام أحمد لأبي طالب لما قرأ عليه : قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿ [سورة الإخلاص]، وقال له : هذا غير مخلوق، فحكى عنه أنه قال : لفظي بالقرآن غير مخلوق، قال له : أنا قلت لك : لفظي غير مخلوق؟ قال : لا . ولكن قرأت عليك :

(١) سبق تخريجه ص ٤١٣ .

﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ فقلت: هذا غير مخلوق.

فبين أحمد الفرق بين أن يقول: هذا الكلام غير مخلوق، أو يقول: لفظ هذا المتكلم غير مخلوق؛ لأن قوله: لفظي، مجمل، يدخل فيه فعله، ويدخل فيه صوته. فإذا قيل: لفظي، أو تلاوتي، أو قراءتي غير مخلوقة، أو هي المتلو أشعر ذلك أن فعل العبد وصوته قديم، وأن ما قام به من المعنى والصوت هو عين ما قام بالله من المعنى والصوت، وإذا قال: لفظي بالقرآن، أو تلاوتي للقرآن، أو لفظ القرآن، أو تلاوته مخلوقة، أو التلاوة غير المتلو، أو القراءة غير المقروء أفهم ذلك أن حروف القرآن ليست من كلام الله بحال، وأن نصف القرآن كلام الله ونصفه كلام غيره، وأفهم ذلك أن قراءة الله للقرآن مباينة لمقروئه، وتلاوته للقرآن مباينة لمتلوه، وأن قراءة العبد للقرآن مباينة لمقروء العبد، وتلاوته له مباينة لمتلوه، وأفهم ذلك أن ما نزل إلينا ليس هو كلام الله؛ لأن المقروء والمتلو هو كلام الله، والمغايرة عند هؤلاء تقتضى المباينة، فما باين كلامه لم يكن كلاماً له، فلا يكون هذا الذي أنزله كلامه.

١٢/١٠ / ولما كان الكلام إنما يكون بحركة وفعل تنشأ عنه حروف ومعان، صار الكلام يدخل في اسم الفعل والعمل، تارة باعتبار الحركة والفعل، ويخرج عنه تارة باعتبار الحروف والمعاني؛ ولهذا يجيء في الكتاب والسنة قسماً منه تارة، كما في قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا آدَنَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ إِنْ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [المجادلة: ٧] وقسماً له أخرى كما في قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠].

ولهذا تنازع العلماء فيما إذا حلف لا يعمل عملاً في هذا المكان، ولم يكن له نية ولا سبب يفيد، هل يحنث بالكلام؟ على قولين في مذهب الإمام أحمد وغيره، وذكرهما روايتين عن أحمد؛ ولهذا قال أبو محمد بن قتيبة في كتابه الذي ألفه في بيان «اللفظ»: أن القراءة قرآن وعمل لا يتميز أحدهما عن الآخر، فمن قال: إنهما قرآن فهو صادق، ومن حلف أنها عمل فهو بار، وخطأ من أطلق أن القراءة مخلوقة، وخطأ من زعم أنها غير مخلوقة، ونسبهما جميعاً إلى قلة العلم، وقصور الفهم؛ فإن هذه المسألة خفيت على الطائفتين لغموضها؛ فإن إحدى الطائفتين وجدت القراءة تسمى قرآناً فنفت الخلق عنها، والأخرى وجدت القراءة فعلاً يثاب صاحبه عليه فأثبتت حدثه.

١٢/١١ / قلت: والخطأ في هذا الأصل في طرفين، كما أنه في الأصل الأول في طرفين. ففي الأصل الأول من قال: إنه ليس له كلام قائم به ومن قال: ليس كلامه إلا معنى مجرد أو صوت مجرد. وفي هذا الأصل من قال: كلامه لا يقوله غيره. أو لا يسمع من غيره،

ومن قال كلامه إذا أبلغه غيره وأداه فحاله كحاله إذا سمعه منه وتلاه، بل كلامه يقوله رسله وعباده، ويتكلمون به، ويتلونه، ويقرؤونه، فهو كلامه حيث تصرف، وحيث تلى، وحيث كتب، وكلامه ليس بمخلوق حيث تصرف، وهو مع هذا فليس حاله إذا قرأه العباد وكتبوه كحاله إذا قرأه الله وسمعوه منه، ولا من يسمعه من القارئ بمنزلة موسى بن عمران الذي سمع كلام رب العالمين منه، كما جاء في الحديث: «إذا سمع الخلائق القرآن يوم القيامة من الله فكأنهم لم يسمعه قبل ذلك»، بل ولا تلاوة الرسول وسمعته منه كتلاوة غيره وسمعته منه، بل ولا تلاوة بعض الناس والسمع منه كتلاوة بعض الناس والسمع منه، وهو كلام الله - تعالى - الذي ليس بمخلوق في جميع أحواله، وإن اختلفت أحواله.

ومما يجب أن يعرف أن قول الله ورسوله والمؤمنين لما أنزله الله، هذا كلام الله، بل وقول الناس لما يسمعون من كلام الناس، هذا كلام فلان، كقولهم لمثل قوله: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى»^(١) هذا كلام رسول الله ﷺ، و لمثل قوله: ٤١٢/١٢

ألا كل شيء ما خلا الله باطل

هذا شعر لبيد.

فليس قولهم: هذا هو هذا؛ لأنه مساو له في النوع، كما يقال: هذا السواد هو هذا السواد؛ فإن هذا يقولونه لما اتفق من الكلامين، والعلمين؛ والقدرتين، والشخصين. ويقولون في مثل ذلك: وَقَعَ الخاطر على الخاطر، كوقم الحافر على الحافر. وفي الحقيقة فهو إنما هو مثله، كما قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ [البقرة: ١١٨]، وهم يقولون: هذا هو هذا مع اتفاقهما في الصفات، وقد يكون مع اختلافهما اختلافاً غير مقصود، كما أنهم يقولون للعين الواحدة إذا اختلفت صفتها: هذه عين هذه، ولا هو أيضاً بمنزلة من تمثل بكلام لغيره، سواء كان نظماً أو نثراً مثل أن يتمثل الرجل بقول لغيره فيصير متكلماً به متشبهاً بالمتكلم به أولاً، وهذا مثل أن نقول قولاً قاله غيرنا موافقين لذلك القائل في صحة القول.

ولهذا قال الفقهاء: إن من قال ما يوافق لفظ القرآن على وجه الذكر والدعاء، مثل ٤١٣/١٢ أن يقول عند ابتداء الفعل: بسم الله، وعند الأكل: الحمد لله، ونحو ذلك لم يكن قارئاً، وجاز له ذلك مع الجنابة؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «أفضل الكلام بعد القرآن أربع، وهن من القرآن: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر» رواه مسلم^(٢).

(١) سبق تخريجه ص ٤٢٤.

(٢) سبق تخريجه ص ٤٢٠.

فجعلها أفضل الكلام بعد القرآن، وأخبر أنها من القرآن فهي من القرآن. وإذا قالها على وجه الذكر لم يكن قارئاً.

لكن هذا الوجه قد يضاف فيه الكلام إلى الأول، وإن لم يقصد الثاني تبليغ كلامه؛ لأنه هو الذي أنشأ الحقيقة ابتداءً، والثاني قالها احتذاءً، فإذا تمثل الرجل بقول الشاعر وإن لم يقصد تبليغ شعره:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل

قيل له : هذا كلام لبيد، لكن الثاني قد لا يقصد إلا أن يتكلم به ابتداءً؛ لاعتقاده صحة معناه.

ومن هنا تنازع أهل العلم في «حروف الهجاء» وفي «الأسماء» المنزلة في القرآن وفي «كلمات» في القرآن، إذا تمثل الرجل بها ولم يقصد بها القراءة، هل يقال: ليست مخلوقة لأنها من القرآن؟ أو يقال: إذا لم يقصد بها القرآن وكلام الله فليست من كلام ١٢/٤١٤الله، فتكون/مخلوقة، على قولين لأهل السنة.

وأما الإنسان إذا قال ما هو كلام لغيره يقصد تبليغه وتأديته، أو التكلم به معتقداً أنه إنما قصد التكلم بكلام غيره، الذي هو الأمر بأمره، المخبر بخبره، المتكلم ابتداءً بحروفه ومعانيه - فهنا الكلام ككلام الأول قطعاً، ليس كلاماً للثاني بوجه من الوجوه، وإنما وصل إلى الناس بواسطة الثاني.

وليس للكلام نظير من كل وجه فيشبهه به، وإنما هو أمر معقول بنفسه؛ فإن كلام زيد المخلوق وإن كان قد عدم مثلاً، وعدم أيضاً ما قام به من الصفة، فإذا رواه عنه راوٍ آخر، وقلنا: هذا كلام زيد، فإنما نشير إلى الحقيقة التي ابتدأ بها زيد واتصف بها، وهذه هي تلك بعينها؛ أعني الحقيقة الصورية؛ لا المادة؛ فإن الصوت المطلق بالنسبة إلى الحروف الصوتية المقطعة بمنزلة المادة والصورة، وهو لم يكن كلاماً للمتكلم الأول؛ لأجل الصوت المطلق الذي يشترك فيه صوت الآدميين والبهائم والعجم والجمادات، وإنما هو لأجل الصورة التي ألفها زيد مع تأليفه لمعانيها.

ووجود هذه الصورة في المادتين ليس بمنزلة وجود الأنواع والأشخاص في الأعيان، ١٢/٤١٥ولا بمنزلة وجود الأعراض في الجواهر، ولا هو/بمنزلة سائر الصور في موادها الجوهرية، بل هو حقيقة قائمة بنفسها، وليس لكل حقيقة نظير مطابق من كل وجه.

وإذا قالوا: هذا شعر لبيد، فإنما يشيرون إلى اللفظ والمعنى جميعاً. ثم مع هذا لو قال القائل: أنا أنشأت لفظ هذا الشعر، أو هذا اللفظ من إنشائي، أو لفظي بهذا الشعر من

إنشائي، لكذبه الناس كلهم، وقالوا له : بل أنت رويته، وأنشدته. أما أن تكون أحدثت لفظه، أو هو محدث البارحة بلفظك، أو لفظك به محدث البارحة فكذب؛ لأن لفظ هذا الشعر موجود من دهر طويل، وإن كنت أنت أدبته بحركتك وصوتك، فالحركة والصوت أمر طبيعي يشركك فيه الحيوان، ناطقه وأعجمه، فليس لك فيه حظ من حيث هو كلام، ولا من حيث هو كلام ذلك الشاعر؛ إذ كونه كلاماً، أو كلاماً لمتكلم هو مما يختص به المتكلم، إنما أدبته بآلة يشركك فيها العجماءات، والجماادات، لكن الحمد لله الذي جعل لك من العقل والتمييز ما تهتدي به ويسير به لسانك ولم يجعل ذلك للعجماءات، فجعل فعلك وصفتك تعينك على عقل الكلام والتكلم به، ولم يجعل فعل العجم وصفتها كذلك.

فإذا كان هذا في مخلوق بَلَّغَ كلام مخلوق مثله، فكيف الظن بكلام الخالق- جل جلاله- الذي فَضَّلَهُ على سائر الكلام كفضل الله على خلقه؟!

/ فإن له شأنًا آخر يختص به لا يشبه بتبليغ سائر الكلام، كما أنه في نفسه لا يشبه ٤١٦/١٢ سائر الكلام، وليس له مثل يقدر عليه أحد من الخلق؛ بخلاف سائر ما يبلغ من كلام البشر؛ فإن مثله مقدور، فلا يجوز إضافة هذا الكلام المسموع الذي هو القرآن إلى غير الله بوجه من الوجوه؛ إلا على سبيل التبليغ، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [التكوير: ١٩]، والله - سبحانه قد خاطبنا به بواسطة الرسول، كما تقدم.

وقد بسطت الكلام في هذه المواضع، التي هي محارات العقول، التي اضطربت فيها الخلائق في الموضوع الذي يليق به؛ فإن هذا جواب قتيلا لا يليق به إلا التنبيه على جمل الأمور، وإثبات وجوب نسبة الكلام إلى من بدأ منه لفظه ومعناه دون من بلغه عنه وأداه، وأنه كلام المتصف به مبتدئاً حقيقة، سواء سمع منه أو ممن بلغه وأداه بفعله وصوته، مع العلم بأن أفعال العباد وصفاتهم مخلوقة، وأن قول الله ورسوله والمؤمنين: هذا كلام الله، وما بين اللوحين كلام الله حقيقة لا ريب فيه، وأن القرآن الذي يقرؤه المسلمون ويكتبونه ويحفظونه هو كلام الله - تعالى - وكلام الله حيث تصرف غير مخلوق. وأما ما اقترن بتبليغه وقراءته من أفعال العباد، وصفاتهم فإنه مخلوق.

لكن هذا الموضوع فيه اشتباه وإشكال لا تحتمل تحريره وبسطه هذه الفتوى؛ لأن صاحبها مستوفز عجلان يريد أخذها؛ ولأن في ذلك من الدقة والغموض ما يحتاج إلى ٤١٧/١٢ ذكر النصوص، وبيان معانيها، وضرب الأمثال التي توضح حقيقة الأمر، وليس هذا موضعه.

بل الذي يعلم من حيث الجملة ، أن الإمام أحمد والأئمة الكبار الذين لهم في الأمة لسان صدق عام، لم يتنازعوا في شيء من هذا الباب، بل كان بعضهم أعظم علماً به وقياماً بواجبه من بعض. وقد غلط في بعض ذلك من أكابر الناس جماعات. وقد رد الإمام أحمد عامة البدع في هذا الباب هو والأئمة.

فأول ما ابتدع الجهمية القول بخلق القرآن و نفي الصفات، فأنكرها من كان في ذلك الوقت من التابعين ثم تابعي التابعين ومن بعدهم من الأئمة وكَفَرُوا قائلها. ثم ابتدع بعض أهل الحديث والكلام- الذين ناظروا الجهمية - القول بأن القرآن المنزل مخلوق، أو أنه ليس بكلام الله، أو أنه ليس في المصاحف ولا في الصدور، وأنكر بعضهم أن تكون حروف القرآن كلام الله، أو أن يكون الله تكلم بالصوت، وأنكر الإمام أحمد وأئمة وقته ذلك.

وقابلهم قوم من أهل الكلام والحديث، فزعموا أن ألفاظ العباد وأصوات العباد غير مخلوقة، أو ادعوا أن بعض أفعال العباد أو صفاتهم غير مخلوقة، أو أن ما يسمع من الناس من القرآن هو مثل ما يسمع/من الله-تعالى - من كل وجه، ونحو ذلك. فأنكر الإمام أحمد وعامة أئمة وقته وأصحابه وغيرهم من العلماء ذلك.

وإنكار جميع هذه البدع وردها موجود عن الإمام أحمد وغيره من الأئمة في الكتب الثابتة، مثل كتاب «السنة» للخلال، و«الإبانة» لابن بطة، و كتب «المحنة» التي رواها حنبل وصالح، وكتاب «السنة» لعبد الله بن أحمد، و«السنة» للالكائي، و «السنة» لابن أبي حاتم وما شاء الله من الكتب.

فأما الرد على الجهمية القائلين بنفي الصفات وخلق القرآن، ففي كلام التابعين وتابعيهم والأئمة المشاهير من ذلك شيء كثير، وفي «مسألة القرآن» من ذلك آثار كثيرة جداً. مثل ما روى ابن أبي حاتم وابن شاهين واللالكائي وغيرهم من غير وجه عن علي ابن أبي طالب- رضي الله عنه - أنه قيل له يوم صفين: حكمت رجلين ، فقال: ما حكمت مخلوقاً، ما حكمت إلا القرآن . وعن عكرمة قال: كان ابن عباس في جنازة ، فلما وضع الميت في لحده قام رجل فقال: اللهم رب القرآن اغفر له، فوثب إليه ابن عباس فقال له : مه! القرآن منه. وفي رواية : القرآن كلام الله، وليس بمربوب، منه خرج، وإليه يعود. وعن عبد الله بن مسعود قال: من حلف بالقرآن فعلية بكل آية كفارة، فمن كفر بحرف منه فقد كفر به أجمع.

٤١٩/١٢ / ومن المستفيض عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار - وربما وقفه بعضهم على

سفيان والأول هو المشهور- قال: أدركت مشايخنا والناس منذ سبعين سنة يقولون: القرآن كلام الله غير مخلوق ، منه بدأ، وإليه يعود، ومشايخ عمرو من لقي عمرو من الصحابة والتابعين. وعن علي بن الحسين زين العابدين، وابنه جعفر بن محمد: ليس القرآن بخالق ولا مخلوق، ولكنه كلام الله.

ومثل هذا مأثور عن الحسن البصري، وأيوب السختياني، وحماد بن أبي سليمان، وابن أبي ليلى، وأبي حنيفة، وابن أبي ذئب، وابن الماجشون، والأوزاعي ، والشافعي، وأبي بكر بن عياش، وهشيم، وعلي بن عاصم ، وعبد الله بن المبارك، وأبي إسحاق الفزاري، ووكيع بن الجراح ، والوليد بن مسلم، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القَطَّان^(١)، ومعاذ بن معاذ، وأبي يوسف ، ومحمد، والإمام أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وبشر بن الحارث^(٢)، ومعروف الكرخي، وأبي عبيد القاسم بن سلام، وأبي ثور، والبخاري ، ومسلم، وأبي زرعة ، وأبي حاتم، ومن لا يحصى كثرة.

قال أبو القاسم اللالكائي - وقد سمي علماء القرون الفاضلة ومن يليهم، الذين نقل عنهم في كتابه «أن القرآن كلام الله غير مخلوق»:- فهؤلاء خمسمائة وخمسون نفساً من التابعين، وأتباع التابعين، والأئمة/المرضىين - سوى الصحابة - على اختلاف الأعصار ٤٢٠/١٢ ومضي السنين والأعوام، وفيهم نحو من مائة إمام ممن أخذ الناس بقولهم وتمذهبوا بمذاهبهم، ولو اشتغلت بنقل قول المحدثين لبلغت أسماؤهم ألوفا كثيرة، فنقلت عن هؤلاء عصرًا بعد عصر لا ينكر عليهم المنكر، ومن أنكر قولهم استتابوه، أو أمروا بقتله، أو نفيه، أو صلبه. قال : ولا خلاف بين الأمة أن أول من قال : القرآن مخلوق، الجعد بن درهم ، ثم الجهم بن صفوان ، وكلاهما قتله المسلمون، ومن أقتى بقتل هؤلاء: مالك بن أنس، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وسفيان بن عيينة، وأبو جعفر المنصور الخليفة، ومعتز بن سليمان^(٣)، ويحيى بن سعيد القَطَّان، وعبد الرحمن بن مهدي، ومعاذ بن معاذ، ووكيع بن الجراح ، وأبوه، وعبد الله بن داود الخُرَيْبِي، وبشر بن

(١) هو أبو سعيد يحيى بن سعيد بن فروخ القَطَّان التميمي الأحول الحافظ، وثقه ابن حبان والعجلي وأبو زرعة والنسائي . قال عنه ابن سعد: «كان ثقة مأمونا رفيعاً حجة». ولد سنة ١٢٠هـ ومات سنة ١٩٨هـ . (تهذيب التهذيب ٢١٦/١-٢١٩).

(٢) هو أبو نصر بشر بن الحارث بن عبد الرحمن بن عطاء بن هلال المروزي الزاهد المعروف بالخافي، قال عنه أبو حاتم: «ثقة رضي» ، وثقه الدارقطني ومسلمة ، مات ببغداد سنة ٢٢٧هـ وهو ابن ست وسبعين سنة . (تهذيب التهذيب ٤٤٤/١، ٤٤٥).

(٣) هو أبو محمد معتز بن سليمان بن طرخان التيمي ، البصري ، قيل : إنه كان يلقب بالطفيل، وثقه ابن معين وأبو حاتم وابن سعد والعجلي وذكره ابن حبان في الثقات ، ولد سنة ١٠٦هـ ومات سنة ١٨٧هـ . (تهذيب التهذيب ٢٢٧/١، ٢٢٨، والثقات لابن حبان ٥٢١/٧).

الوليد - صاحب أبي يوسف - وأبو مصعب الزهري، وأبو عبيد القاسم بن سلام ، وأبو ثور، وأحمد بن حنبل، وغير هؤلاء من الأئمة .

وكذلك ذم «الواقفة» وتضليلهم - الذين لا يقولون: مخلوق، ولا غير مخلوق- ماثور عن جمهور هؤلاء الأئمة مثل ابن الماجشون وأبي مصعب، ووكيع بن الجراح ، وأبي الوليد ، وأبي الوليد الجارودي - صاحب الشافعي- والإمام أحمد بن حنبل، ٤٢١/١٢ وأبي ثور، وإسحاق بن راهويه،/ومن لا يحصي عدده إلا الله .

وأما البدعة الثانية ، المتعلقة بالقرآن المنزل تلاوة العباد له، وهي «مسألة اللفظية» فقد أنكر بدعة اللفظية - اللذين يقولون: إن تلاوة القرآن وقراءته واللفظ به مخلوق- أئمة زمانهم. جعلوهم من الجهمية ، وبينوا أن قولهم يقتضي القول بخلق القرآن، وفي كثير من كلامهم تكفيرهم .

وكذلك من يقول: إن هذا القرآن ليس هو كلام الله، وإنما هو حكاية عنه، أو عبارة عنه، أو أنه ليس في المصحف والصدور إلا كما أن الله ورسوله في المصحف والصدور، ونحو ذلك، وهذا محفوظ عن الإمام أحمد ، وإسحاق، وأبي عبيد، وأبي مصعب الزهري وأبي ثور، وأبي الوليد الجارودي، ومحمد بن بشار، ويعقوب بن إبراهيم الدورقي، ومحمد بن يحيى بن أبي عمرو العدني، ومحمد بن يحيى الذهلي ، ومحمد بن أسلم الطوسي، وعدد كثير لا يحصيهم إلا الله من أئمة الإسلام وهداته .

وكذلك أنكر بدعة «اللفظية المثبتة» - الذين يقولون: إن لفظ العباد، أو صوت العباد به غير مخلوق، أو يقولون: إن التلاوة التي هي فعل العبد وصوته غير مخلوق- ٤٢٢/١٢ الأئمة الذين بلغتهم هذه/البدعة: مثل الإمام أحمد بن حنبل، وأبي عبد الله البخاري صاحب الصحيح، وأبي بكر المروزي ، أخص أصحاب الإمام أحمد بن حنبل به، وأخذ في ذلك أجوبة علماء الإسلام إذ ذاك ببغداد، والبصرة، والكوفة ، والحرمين ، والشام، وخراسان، وغيرهم؛ مثل عبد الوهاب الوراق، وأبي بكر الأثرم، ومحمد بن بشار بنّادار، وأبي الحسين علي بن مسلم الطوسي، ويعقوب الدورقي، ومحمد بن سهل بن عسكر، ومحمد بن عبد الله المخرمي الحافظ، ومحمد بن إسحاق الصاغانبي، والعباس بن محمد الدوري، وعلي بن داود القنطري، ومثنى بن جامع الأنباري، وإسحاق بن إبراهيم ابن حبيب بن الشهيد، ومحمد بن يحيى الأزدي، والحسن بن عبد العزيز الجروي، وعبد الكريم بن الهيثم العاقولي، وأبي موسى بن أبي علقمة النفروني، وغيره من علماء المدينة ومحمد بن عبد الرحمن المقرئ، وأبي الوليد بن أبي الجارود، وأحمد بن محمد بن القاسم بن أبي مرة ، وغيرهم من أهل مكة، وأحمد بن سنان الواسطي، وعلي بن

حرب الموصلية، ومن شاء الله - تعالى - من أئمة أهل السنة وأهل الحديث من أصحاب الإمام أحمد بن حنبل وغيرهم، ينكرون على من يجعل لفظ العبد بالقرآن أو صوته به أو غير ذلك من صفات العباد المتعلقة بالقرآن غير مخلوقة، ويأمرون بعقوبته بالهجر وغيره، وقد جمع بعض كلامهم في ذلك أبو بكر الخلال في «كتاب السنة».

/ومن المشهور في «كتاب صريح السنة» لمحمد بن جرير الطبري وهو متواتر عنه، لما ذكر ٤٢٣/١٢ الكلام في أبواب السنة، قال: وأما القول في «ألفاظ العباد بالقرآن» فلا أثر فيه نعلمه عن صحابي مضى، ولا عن تابعي قفا، إلا عمن في قوله الشفاء والعفاء، وفي اتباعه الرشد والهدى، ومن يقوم لدينا مقام الأئمة الأولى؛ أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، فإن أبا إسماعيل الترمذي حدثني قال: سمعت أبا عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل يقول: اللفظية جهمية، يقول الله: ﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، ممن يسمع؟ قال ابن جرير: وسمعت جماعة من أصحابنا - لا أحفظ أسماءهم - يحكون عنه أنه كان يقول: من قال: لفظي بالقرآن مخلوق، فهو جهمي، ومن قال: غير مخلوق، فهو مبتدع. قال ابن جرير: ولا قول في ذلك عندنا يجوز أن نقوله غير قوله، إذ لم يكن لنا إمام نأتم به سواه، وفيه الكفاية والمنع، وهو الإمام المتبع.

وقال أبو الفضل صالح بن أحمد بن حنبل، في «كتاب المحنة»: تناهى إلى أن أبا طالب حكى عن أبي أنه يقول: لفظي بالقرآن غير مخلوق، فأخبرت أبي بذلك، فقال: من أخبرك؟ فقلت: فلان، فقال: ابعث إلى أبي طالب، فوجهت إليه، فجاء، وجاء فوران، فقال له أبي: أنا قلتُ لك: لفظي بالقرآن غير مخلوق؟ وغضب، /وجعل ٤٢٤/١٢ يرتعد، فقال له: قرأت عليك: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، فقلت لي: هذا ليس بمخلوق، قال له: فلم حكيت عني أنني قلت: لفظي بالقرآن غير مخلوق؟ وبلغني: أنك وضعت ذلك في كتابك، وكتبت به إلى قوم، فإن كان في كتابك فامحه أشد المحو، واكتب إلى القوم الذين كتبت إليهم: أنني لم أقل هذا. وغضب، وأقبل عليه، فقال: تحكى عني مالم أقل لك؟ فجعل فوران يعتذر له، وانصرف من عنده وهو مرعوب، فعاد أبو طالب، فذكر أنه حك ذلك من كتابه، وأنه كتب إلى القوم يخبرهم: أنه وهم على أبي عبد الله في الحكاية. قال الفضل بن زياد: كنت أنا والبستي عند أبي طالب، قال: فأخرج إلينا كتابه وقد ضرب على المسألة، وقال: كان الخطأ من قبلي، وأنا أستغفر الله، وإنما قرأت على أبي عبد الله القرآن، فقال: هذا غير مخلوق، كان الوهم من قبلي يا أبا العباس!

وقال الخلال في «السنة»: حدثنا المروزي، قال لي أبو عبد الله: قد غيض قلبي

على بن شداد ، قلت: أي شيء حكى عنك؟ قال: حكى عني في اللفظ، فبلغ ابن شداد أن أبا عبد الله قد أنكر عليه، فجاءنا حمدون بن شداد بالرقعة فيها مسائل، فأدخلتها على أبي عبد الله، فنظر فرأى فيها: إن لفظي بالقرآن غير مخلوق - مع مسائل فيها - فقال أبو عبد الله: فيها كلام ما تكلمت به، فقام من الدهليز فدخل، فأخرج المحبرة والقلم، وضرب أبو عبد الله على موضع: لفظي بالقرآن غير مخلوق، وكتب أبو عبد الله بخطه بين السطرين: القرآن حيث تصرف غير مخلوق. وقال: ما سمعت أحداً تكلم في هذا بشيء وأنكر على من قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق.

وقال الخلال في كتاب «السنة»: أخبرني زكريا بن الفرج الوراق، قال حدثنا أبو محمد فوران، قال جاءني صالح - وأبو بكر المروزي عندي - فدعاني إلى أبي عبد الله، وقال: إنه قد بلغ أبي أن أبا طالب قد حكى عنه أنه يقول: لفظي بالقرآن غير مخلوق، فقلت إليه، فتبعني صالح، فدار صالح من بابي، فدخلنا على أبي عبد الله، فإذا أبو عبد الله غضبان شديد الغضب، بين الغضب في وجهه!! فقال لأبي بكر: اذهب فجنني بأبي طالب، فجاء أبو طالب، وجعلت أسكن أبا عبد الله قبل مجيء أبي طالب، وأقول: له حرمة، فقعده بين يديه - وهو متغير اللون - فقال له أبو عبد الله: حكيت عني أني قلت: لفظي بالقرآن غير مخلوق؟ فقال: إنما حكيت عن نفسي، فقال: لا تحك هذا عنك ولا عني، فما سمعت عالماً يقول هذا - أو العلماء، شك فوران - وقال له: القرآن كلام الله غير مخلوق حيث تصرف، فقلت لأبي طالب - وأبو عبد الله يسمع -: إن كنت حكيت هذا لأحد فإذهب حتى تخبره أن أبا عبد الله نهى عن هذا؟ فخرج أبو طالب فأخبر غير واحد بنهي أبي عبد الله، منهم أبو بكر بن زنجويه، والفضل بن زياد القطان، وحمدان بن علي الوراق، وأبو عبيد، وأبو عامر، وكتب أبو طالب بخطه إلى أهل نصيبين - بعد موت أبي عبد الله - يخبرهم أن أبا عبد الله نهى أن يقال: لفظي بالقرآن غير مخلوق، وجاءني أبو طالب بكتابه وقد ضرب على المسألة من كتابه، قال زكريا بن الفرج: فمضيت إلى عبد الوهاب الوراق، فأخذ الرقعة فقرأها، فقال لي: من أخبرك بهذا عن أحمد، فقلت له: فوران بن محمد، فقال: الثقة المأمون على أحمد، قال زكريا: وكان قبل ذلك قد أخبر أبو بكر المروزي لعبد الوهاب، فصار عند عبد الوهاب شاهدان. قال زكريا: وسمعت عبد الوهاب قال: من قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق يهجر ولا يكلم ويحذر عنه، وكان قبل ذلك قال: هو مبتدع.

وروى الخلال عن أبي الحارث قال: سمعت رجلاً يقول لأبي عبد الله: يا أبا عبد الله، أليس نقول: القرآن كلام الله ليس بمخلوق بمعنى من المعاني، وعلى كل حال

وجهة؟ فقال أبو عبد الله : نعم .

واستيعاب هذا يطول .

وكذلك في كلام الإمام أحمد وأئمة أصحابه وغيرهم ، من إضافة صوت/العبد ٤٢٧/١٢
بالقرآن إليه ما يطول ، كما جاء الحديث النبوي بذلك : مثل قول النبي ﷺ : « زينوا
القرآن بأصواتكم »^(١) ، وقوله : « لله أشد أذنا إلى الرجل الحسن الصوت بالقرآن من
صاحب القينة إلى قينته »^(٢) ، فذكر الخلال في كتاب «القرآن» عن إسحاق بن إبراهيم ،
قال : قال لي أبو عبد الله يوما- وكنت سألته عنه- : تدري ما معنى « من لم يتغنَّ
بالقرآن؟ » قلت : لا . قال : هو الرجل يرفع صوته ، فهذا معناه إذا رفع صوته فقد تغنى
به .

وعن منصور بن صالح أنه قال لأبيه : يرفع صوته بالقرآن بالليل؟ قال : نعم ، إن
شاء رفعه . ثم ذكر حديث أم هانئ : كنت أسمع قراءة النبي ﷺ ، وأنا على عريش من
الليل^(٣) . وعن صالح بن أحمد أنه قال لأبيه : « زينوا القرآن بأصواتكم » فقال : التزين :
أن تحسنه . وعن الفضل بن زياد ، قال : سمعت أبا عبد الله يسأل عن القراءة : فقال
يحسنه بصوته من غير تكلف . وقال أبو بكر الأثرم : سألت أبا عبد الله عن القراءة
بالألحان؟ فقال : كل شيء محدث؛ فإنه لا يعجبني ، إلا أن يكون صوت الرجل لا
يتكلفه ، قال القاضي أبو يعلى - فيما علقه بخطه على «جامع الخلال»- : هذا يدل من
كلامه على أن صوت القارئ ليس هو الصوت القديم؛ لأنه أضافه إلى القارئ الذي هو
طبعه من غير أن يتعلم الألحان .

وأما ما في كلام أحمد والأئمة من إنكارهم على من يقول : إن هذا القرآن مخلوق، ٤٢٨/١٢
وأن القراءة مخلوقة ، وتعظيمهم لقول من يقول : إنه ليس في الصدور قرآن ، ولا في
المصاحف قرآن ، وزعم من زعم أن من قال ذلك فقد قال بقول النصارى والحلولية -
فإنكار أحمد وغيره هذه المقالات كثير شائع موجود في كتب كثيرة ، ولم تكن هذه الفتيا
محتاجة إلى تقرير هذا الأصل ، فلم يحتج إلى تفصيل الكلام فيه ، بخلاف الأصل
الآخر ، وقد ذكرنا من ذلك ما يسره الله في غير هذا الموضوع ولو ذكرت ما في كلام
أحمد وأئمة أصحابه وغيرهم- من الرد على من يقول : لفظ العبد أو صوته غير
مخلوق ، أو يقول : إن الصوت المسموع من القارئ قديم - لطلال .

(١) سبق تخريجه ص ٤٢٤ .

(٢) سبق تخريجه ص ٤٧٥ .

(٣) النسائي في الافتتاح (١٠١٣) ، وابن ماجه في إقامة الصلاة (١٣٤٩) وفي الزوائد : إسناده صحيح ورجاله

ثقات ، وأحمد ٦/٣٤٢ ، ٤٢٤ .

وهذا أبو نصر السجزي قد صنف «الإبانة» المشهورة ، وهو من أعظم القائلين بأن التلاوة هي المتلو، واللفظ بالقرآن هو القرآن وهو غير مخلوق، وأنكر ما سوى ذلك عن أحمد، ومع هذا فقد قال: فإن اعترض خصومنا فقالوا: أنتم وإن قلتم: القراءة قرآن وكلام الله، فلا تطلقون أن الصوت المسموع من القارئ صوت الله، بل تنسبونه إلى القارئ، وإذا لم يمكنكم إطلاق ذلك دل على أنه غير القرآن؟!

٤٢٩/١٢ قال أبو نصر: فالجواب: أن اعتصامنا في هذا الباب بظاهر الشرع،/وقولنا في القراءة والصوت غير مختلف، وإذا قرأ القارئ القرآن لا يقول: إن هذه قراءة الله، ولا يجيز ذلك بوجه، بل ينسب القراءة إلى القارئ توسعاً لوجود التحويل منه، وإنما يقول: إن قراءة القارئ قرآن، وقد ثبت ذلك في الشرع باتفاق الكل؛ فإن الأشعري مع مخالفته لنا يقول: المسموع من القارئ قرآن، وقد بينا أن التمييز بين القراءة والقرآن في هذا الموضع الذي اختلفنا فيه غير ممكن، وكذلك يقول: إن الصوت المسموع من قارئ القرآن قراءة وقرآن، والشرع يوجب ما قلناه، لا أعلم خلافاً بين المسلمين في ذلك.

فصل

وأما نصوص الإمام أحمد على «خلق كلام الآدميين» و«خلق أفعال العباد» فموجودة في مواضع كثيرة، كما نص على ذلك سائر الأئمة. وليس بين أهل السنة في ذلك اختلاف؛ ولهذا قال يحيى بن سعيد القطان- شيخ الإمام أحمد - : ما زلت أسمع أصحابنا يقولون: أفعال العباد مخلوقة، وقد سئل الإمام أحمد عن أفاعيل العباد: مخلوقة هي؟ فقال: نعم. و نص على كلام الآدميين في رواية أحمد بن الحسن ٤٣٠/١٢ الترمذي- كما سيأتي - وفيما خرج على الزنادقة والجهمية ، وهو/مروي من طريق ابنه عبد الله وحاده^(١). وقد ذكره الخلال - أيضاً - في كتاب «السنة» ونقل منه القاضي أبو يعلى وغيره، وقد حكى إجماع الخلق على ذلك غير واحد منهم أبو نصر السجزي في «الإبانة»، وهو من أشد الناس إنكاراً على من يقول: إن ألفاظ العباد بالقرآن مخلوقة، أو يقول: إن المسموع من القارئ ليس هو القرآن .

قال أبو نصر: وأما نسبة الأصوات إلى القراء - فيما ذكرنا في هذا الباب وفي غيره من كتابنا هذا - ونسبة القراءة إليهم، وإن فرح بها الزانغون، فلا حجة لهم فيها؛ وذلك أنا لم نختلف في إضافة الصوت إلى الإنسان، وأنه إذا صاح، أو تكلم بكلام الناس، أو

(١) كذا بالأصل.

نادى إنساناً فصوته مخلوق. قال: وهذا لا يشتهه ، وإنما وقع الاختلاف في أن المستمع من قارئ القرآن ماذا يستمع؟ وساق الكلام إلى آخره. وذكر في موضع آخر الإجماع - أيضاً- على ذلك .

فصل

وإنما نهبت على أصل مقالة الإمام أحمد وسائر أئمة السنة وأهل الحديث في مسألة تلاوتنا للقرآن ؛ لأنها أصل ما وقع من الاضطراب/والتنازع في هذا الباب ، مثل «مسألة ١٢/٣١» الإيمان هل هو مخلوق أو غير مخلوق؟ و«مسألة نور الإيمان» و«الهدى» ونحو ذلك من المسائل التي يكثر تنازع أهل الحديث والسنة فيها، ويتمسك كل فريق ببعض من الحق ، فيصيرون بمنزلة الذين أوتوا نصيباً من الكتاب ، مختلفين في الكتاب، كل منهم بمنزلة الذي يؤمن ببعض ويكفر ببعض، وهم عامتهم في جهل وظلم، جهل بحقيقة الإيمان والحق، وظلم الخلق ، ويقع بسببها بين الأمة من التكفير والتلاعن ما يفرح به الشيطان ، ويغضب له الرحمن، ويدخل به من فعل ذلك فيما نهى الله عنه من التفرق والاختلاف، ويخرج عما أمر الله به من الاجتماع والاتلاف .

وأصل ذلك القرب والاتصال الحاصل بين ما أنزله الله - تعالى - من القرآن والإيمان الذي هو من صفاته، وبين أفعال العباد وصفاتهم، فلحسر الفرق والتمييز يميل قوم إلى زيادة في الإثبات، وآخرون إلى زيادة في النفي ؛ ولهذا كان مذهب الإمام أحمد والأئمة الكبار النهي عن الإثبات العام، والنفي العام، بل إما الإمساك عنهما - وهو الأصلح للعموم وهو جمل الاعتقاد - وإما التفصيل المحقق فهو الذي العلم من أهل الإيمان، كما أن الأول لعموم أهل الإيمان.

وهذه المسألة لها أصلان:

/أحدهما: أن أفعال العباد مخلوقة، وقد نص عليها الأئمة أحمد وغيره، وسائر أئمة ١٢/٣٢ أهل السنة والجماعة المخالفين للقدرية ، واتفقت الأمة على أن أفعال العباد محدثة .

والأصل الثاني : مسألة تلاوة القرآن وقراءته واللفظ به، هل يقال: إنه مخلوق أو غير مخلوق؟ والإمام أحمد قد نص على رد المقاتلين هو وسائر أئمة السنة من المتقدمين والمستأخرين، لكن كان رده على «اللفظية النافية» أكثر وأشهر وأغلظ لوجهين:

أحدهما: أن قولهم يفضي إلى زيادة التعطيل والنفي، وجانب النفي- أبداً - شر من جانب الإثبات ؛ فإن الرسل جاؤوا بالإثبات المفصل في صفات الله، وبالنفي المجمل؛

فوصفوه بالعلم، والرحمة، والقدرة والحكمة، والكلام، والعلو، وغير ذلك من الصفات وفي النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَمْ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]. وأما الخارجون عن حقيقة الرسالة؛ من الصابئة، والفلاسفة، والمشركون، وغيرهم، ومن تجهم من أتباع الأنبياء، فطريقتهم النفي المفصل، ليس كذا ليس كذا، وفي الإثبات أمر مجمل؛ ولهذا يقال: المعطل أعمى، والمشبه أعشى، فأهل التشبيه مع ضلالهم خير من أهل التعطيل.

٤٣٣/١٢ الوجه الثاني: أن أحمد إنما ابتلى بالجهمية المعطلة فهم خصومهم، فكان همه منصرفاً إلى رد مقالاتهم، دون أهل الإثبات؛ فإنه لم يكن في ذلك الوقت والمكان من هو داع إلى زيادة في الإثبات؛ كما ظهر من كان يدعو إلى زيادة في النفي. والإنكار يقع بحسب الحاجة. والبخاري لما ابتلى باللفظية المثبتة، ظهر إنكاره عليهم، كما في تراجم آخر كتاب «الصحيح»، وكما في كتاب «خلق الأفعال»، مع أنه كذب من نقل عنه أنه قال: لفظي بالقرآن مخلوق، من جميع أهل الأمصار، وأظنه حلف على ذلك، وهو الصادق البار.

فصل

وقد نص أحمد على نفس هذه «المسألة» في غير موضع، فروى أبو القاسم اللالكائي في «أصول السنة» قال: أخبرنا الحسن بن عثمان قال: حدثنا عمرو بن جعفر قال: حدثنا أحمد بن الحسن الترمذي قال: قلت لأحمد بن حنبل: إن الناس قد وقعوا في القرآن، فكيف أقول؟ فقال: أليس أنت مخلوقاً؟ قلت: نعم. قال: فكلامك منك مخلوق؟ قلت: نعم. قال: أفليس القرآن من كلام الله؟ قلت: نعم. قال: وكلام الله من الله؟ قلت: نعم. قال: فيكون من الله شيء مخلوق؟!.

٤٣٤/١٢ / بين أحمد للسائل: أن الكلام من المتكلم وقائم به، لا يجوز أن يكون الكلام غير متصل بالمتكلم، ولا قائم به؛ بدليل أن كلامك أيها المخلوق منك، لا من غيرك، فإذا كنت أنت مخلوقاً وجب أن يكون كلامك - أيضاً - مخلوقاً، وإذا كان الله - تعالى - غير مخلوق امتنع أن يكون ما هو منه وبه مخلوقاً.

وقصده بذلك الرد على «الجهمية» الذين يزعمون أن كلام الله ليس من الله ولا متصل به، فيبين أن هذا الكلام ليس هو معنى كون المتكلم متكلماً، ولا هو حقيقة ذلك، ولا هو مراد الرسل والمؤمنين، من الإخبار عن أن الله قال، ويقول، وتكلم بالقرآن، ونادى، وناجى، ودعا، ونحو ذلك مما أخبرت به عن الله رسله، واتفق عليه المؤمنون به

من جميع الأمم؛ ولهذا قال تعالى: ﴿وَلَكِنَّ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي﴾ [السجدة: ١٣]، وقال: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [الزمر: ١]، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَلْقَى الْقُرْآنَ مِنَ لَدُنِّ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النمل: ٦]، وقال تعالى: ﴿الرَّ كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنِّ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١].

وليس القرآن عينا من الأعيان القائمة بنفسها حتى يقال: هذا مثل قوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجن: ١٣]، وإنما هو صفة كالعلم، والقدرة، والرحمة، والغضب، والإرادة، والنظر، والسمع ونحو ذلك، وذلك لا يقوم إلا بموصوف، وكل معنى له اسم/وهو قائم بمحل، وجب أن يشتق لمحلته منه اسم، ٤٣٥/١٢ وألا يشتق لغير محلته منه اسم.

فكما أن الحياة، والعلم، والقدرة إذا قام بموصوف، وجب أن يشتق له منه اسم الحي، والعالم، والقادر، ولا يشتق الحي، والعالم، والقادر لغير من قام به العلم، والقدرة، وكذلك القول: والكلام، والحب، والبغض، والرضا، والرحمة، والغضب، والإرادة، والمشية إذا قام بمحل، وجب أن يشتق لذلك الموصوف منه الاسم والفعل، فيقال: هو الصادق، والشهيد، والحكيم، والودود، والرحيم، والأمر، ولا يشتق لغيره منه اسم.

فلو لم يكن الله - سبحانه وتعالى - هو القائل بنفسه: ﴿أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾ [طه: ١٤]، بل أحدث ذلك في غيره لم يكن هو الأمر بهذه الأمور، ولا المخبر بهذا الخبر، ولكان ذلك المحل هو الأمر بهذا الأمر، المخبر بهذا الخبر، وذلك المحل؛ إما الهواء، وإما غيره، فيكون ذلك المحل المخلوق هو القائل لموسى: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي﴾؛ ولهذا كان السلف يقولون في هذه الآية وأمثالها: من قال: إنه مخلوق فقد كفر. ويستعظمون القول بخلق هذه الآية وأمثالها أكثر من غيرها، يعظم عليهم أن تقوم دعوى الإلهية والربوبية لغير الله - تعالى.

ولهذا كان مذهب جماهير أهل السنة والمعرفة - وهو المشهور عند أصحاب الإمام أحمد، وأبي حنيفة، وغيرهم، من المالكية، والشافعية، والصوفية، وأهل الحديث، ٤٣٦/١٢ وطوائف من أهل الكلام، من الكرامية وغيرهم - أن كون الله - سبحانه وتعالى - خالقاً، ورازقاً، ومحياً، ومميتاً، وباعثاً، ووارثاً، وغير ذلك من صفات فعله، وهو من صفات ذاته، ليس من يخلق كمن لا يخلق.

ومذهب الجمهور أن الخلق غير المخلوق، فالخلق فعل الله القائم به، والمخلوق هو

المخلوقات المنفصلة عنه .

وذهب طوائف من أهل الكلام - من المعتزلة والأشعرية ومن وافقهم، من الفقهاء الحنبلية، والشافعية ، والمالكية، وغيرهم - إلى أنه ليس لله صفة ذاتية من أفعاله، وإنما الخلق هو المخلوق، أو مجرد نسبة وإضافة وهذا اختيار ابن عقيل، وأول قولي القاضي أبي يعلى، وهؤلاء عندهم حال الذات التي تخلق وترزق أو لا تخلق ولا ترزق سواء .

وبهذا نقضت المعتزلة على من ناظرها من الصفاتية الأشعرية ونحوهم، لما استدلت الصفاتية بما تقدم من « القاعدة الشريفة » فقالوا: ينتقض عليكم بالخالق، والرازق وغير ذلك من أسماء الأفعال؛ فإن الخلق والرزق قائم بغيره، وقد اشتق له منه اسم الخالق والرازق، ولم يقم به صفة فعل أصلاً، فكذلك الصادق، والحكيم، والمتكلم، والرحيم، والودود .

وهذا النقض لا يلزم جماهير الأمة وعامة أهل السنة والجماعة؛ فإن الباب عندهم واحد، وليس هذا قولاً بقدم مخلوقاته أو مفعولاته، سواء قيل: إن نفس فعله القائم به ٤٣٧/١٢ قديم فقط، كما يقوله كثير من هؤلاء -/ الحنفية والمالكية، والشافعية، والحنبلية، وأهل الحديث، والكلام، والصوفية- أو يقولون: له عند إحداث المخلوقات أحوال ونسب، كما يقوله كثير من هؤلاء - الفقهاء، وأهل الحديث، والصوفية، وأهل الكلام من الطوائف كلها .

وذلك لأن القول في ذلك كالقول في مشيئته وإرادته؛ فإنه وإن كان مذهب أهل السنة وسائر الصفاتية أنها قديمة، فليست مرادته قديمة، وكذلك صفة الخلق والتكوين، وذلك لأن الشرع والعقل يدل على أن حال الخالق، والرازق، الفاطر، المحيي، المميت، الهادي، النصير، ليس حاله في نفسه كحال لو لم يبدع هذه الأمور؛ ولهذا قال سبحانه وتعالى: ﴿ أَفَنَنْخَلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ ﴾ [النحل: ١٧]. فالفرق بين الخالق وغير الخالق كالفرق بين القادر وغير القادر .

والمخالف يقول: إنما هو موصوف بالقدرة التي تتناول ما يخلقه وما لا يخلقه، سواء في نفسه كان خالقاً أو لم يكن خالقاً، ليس له من كونه خالقاً صفة ثبوتية، لا صفة كمال، ولا صفة وجود مطلق، كما له بكونه قادراً. ونصوص الكتاب والسنة توجب أن تكون أسماء أفعاله من أسمائه الحسنی التي تقتضي أن يكون بها محموداً مثني عليه مجداً، وذلك يقتضي أنها من صفات الكمال .

٤٣٨/١٢ وليس الغرض هنا ذكر هذه المسألة، وإنما هي طرد حجة/الإمام أحمد وغيره من أئمة

السلف الثقات ، وسائر الصفاتية؛ ولهذا قال الإمام أحمد في رواية حنبل في «كتاب المحنة» : لم يزل الله عالماً متكلماً غفوراً . فبين اتصافه بالعلم - وهو صفة ذاتية محضة- وبالمغفرة - وهي من «الصفات الفعلية» والكلام الذي يشبه هذا وهذا، وذكر أنه لم يزل متصفاً بهذه الصفات والأسماء، وقال الإمام أحمد فيما خرجه في «الرد على الزنادقة والجهمية» لما ذكر قول جهم: أنه يتكلم؛ ولكن كلامه مخلوق. قال أحمد قلنا له : وكذلك بنو آدم كلامهم مخلوق ففي مذهبكم كان الله في وقت من الأوقات لا يتكلم حتى خلق الكلام، وكذلك بنو آدم لا يتكلمون حتى خلق لهم كلاماً، فقد جمعتم بين كفر وتشبيه، وكذلك ذكروا في «المحنة» فيما استدل به الإمام أحمد في المناظرة واستدل بقوله: ﴿وَلَكِنَّ حَقَّ الْقَوْلِ مِنِّي﴾ [السجدة: ١٣]، قال: فإن يكن القول من غير الله فهو مخلوق.

فصل

وأما قول القائل : إن أحمد إنما قال ذلك خوفاً من الناس، فبطلان هذا يعلمه كل عاقل بلغة شيء من أخبار أحمد، وقائل هذا إلى العقوبة البليغة التي يفترى بها على الأئمة أحوج منه إلى جوابه؛ فإن الإمام أحمد صار مثلاً سائراً يضرب به المثل في المحنة ٤٣٩/١٢ والصبر على الحق، وأنه لم تكن تأخذه في الله لومة لائم، حتى صار اسم الإمام مقروناً باسمه في لسان كل أحد، فيقال: قال الإمام أحمد، هذا مذهب الإمام أحمد؛ لقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيْمَةً يَهْتَدُونَ يَا مَرْيَمُ اصْبِرِي وَأَكْنُوتِ بَيْنَ يَدَيْنَا وَنُفِيتُنَّ﴾ [السجدة: ٢٤]؛ فإنه أعطى من الصبر واليقين ما يستحق به الإمامة في الدين.

وقد تداوله ثلاثة خلفاء مسلطون، من شرق الأرض إلى غربها، ومعهم من العلماء المتكلمين، والقضاة، والوزراء، والسعاة والأمراء، والولاة من لا يحصيهم إلا الله. فبعضهم بالحبس، وبعضهم بالتهديد الشديد بالقتل وبغيره، وبالترغيب في الرياسة والمال ما شاء الله، وبالضرب، وبعضهم بالتشريد والنفي، وقد خذله في ذلك عامة أهل الأرض، حتى أصحابه العلماء، والصالحون والأبرار، وهو مع ذلك لم يعطهم كلمة واحدة مما طلبوه منه، وما رجع عما جاء به الكتاب والسنة، ولا كتّم العلم، ولا استعمل التقية، بل قد أظهر من سنة رسول الله ﷺ وآثاره، ودفع من البدع المخالفة لذلك ما لم يتأت مثله لعالم من نظرائه، وإخوانه المتقدمين والمتأخرين؛ ولهذا قال بعض شيوخ الشام: لم يظهر أحد ما جاء به الرسول ﷺ كما أظهره أحمد بن حنبل، فكيف يظن به أنه كان

(١) في المطبوعة: «وجعلناهم»، والصواب ما أثبتناه.

يخاف في هذه الكلمة التي لا قدر لها؟! .

٤٤٠/١٢ | وأيضاً، فمن أصوله أنه لا يقول في الدين قولاً مبتدعاً، وقد جعلوا يطالبونه بما ابتدعوه، فيقول لهم: كيف أقول ما لم يقل؟! فكيف يكتنم كلمة ما قالها أحد قبله من خلق الله .

وأيضاً، فإن أحمد بن الحسن الترمذي من خواص أصحابه وأعيانهم، فما الموجب لأن يستعمل التقية معه .

وأيضاً ، فلم يكن به حاجة إلي أن يقول: كلام الأدمي مخلوق، وإنما هو ذكر ذلك مستدلاً به ضارباً به المثل، فكيف يبتدئ بكلام هو عنده باطل لم يسأله عنه أحد؟! .

وأيضاً، فقد كان يسعه أن يسكت عن هذا ؛ فإن الإنسان إذا خاف من إظهار قول كتبه . أما إظهاره لقول لم يطلب منه، وهو باطل عنده، فهذا لا يفعله أقل الناس عقلاً وعلماً وديناً .

فمن يسب الإمام أحمد الذي موقفه من الإسلام وأهله فوق ما يصفه الواصف، ويعرفه العارف، فقد استوجب من غليظ العقوبة ما يكون نكالا لكل مفتر كاذب راجم بالظن قاذف ، قائل على الله ورسوله والمؤمنين وأئمتهم ما لا يقوله العدو المنافق .

٤٤١/١٢ وأيضاً، فقد ذكر ذلك فيما صنفه من « الرد على الزنادقة/والجهمية» وهو في الحبس ، وكتبه بخطه، ولم يكن ذلك مما أظهره لأعدائه :الذين يحتاج غيره إلى أن يستعمل معهم التقية .

وهذا القول أقبح من قول الروافض فيما ثبت عن أمير المؤمنين على - رضي الله عنه - أنه قاله وفعله على وجه التقية؛ فإن الإمام أحمد صنف الرد عليهم وبين أنهم زنادقة، فأبي تقيه تكون لهم مع هذا وهو يجاهدكم ببيانه وبنانه، وقلمه ولسانه؟ .

فصل

شبهة هؤلاء أنهم وجدوا الناس قد تكلموا في «حروف المعجم» و «أسماء المخلوقات». فإن المنتسبين إلى السنة تكلموا في حروف المعجم في غير القرآن والكتب الإلهية ، وقال طوائف منهم، كابن حامد، وأبي نصر السجزي، والقاضي في أشهر قوليهِ، وابن عقيل وغيرهم-: إنها مخلوقة، وقالوا: الحروف حرفان. وقال طوائف - وهم كثير من أهل الشام، والعراق، وخراسان ؛ كالقاضي يعقوب البرزيني (١) والشريف

(١) في المطبوعة: «البرزيني» وهو خطأ ، والصواب ما أثبتناه كما في اللباب: ١/١٣٧ .

أبي الفضائل الزيدي الحراني، و يروي ذلك عن الشيخ أبي الحسين بن سمعون، وهو قول القاضي أبي الحسين، و حكاه عن أبيه في آخر قوله، وهو قول الشيخ أبي الفرج الأنصاري، والشيخ عبد/القادر ، وابن الزاغوني وغيرهم - : الحرف حرف واحد، ٤٤٢/١٢ وحروف المعجم غير مخلوقة حيث تصرفت ؛ لأنها من كلام الله، وحقبة الحرف واحدة لا تختلف.

وقد نقل عن الإمام أحمد - رضي الله عنه - الإنكار على من قال بخلق الحروف، وأنه لما حكى له أن بعض الناس قال: لما خلق الله الحروف سجدت له إلا الألف ، فقال الإمام أحمد: هذا كفر . وروى إنكار ذلك عن غيره من الأئمة.

والأولون لا ينازعون في هذا؛ فإنهم ينكرون على من يقول: إن الحروف مخلوقة ؛ فإنه إذا قال ذلك دخل فيه حروف كلام الله - تعالى - من القرآن وغيره، وهم يخصون الكلام في الحروف الموجودة في كلام المخلوق، دون الحروف الموجودة في كلام الله، ويقولون: حقيقة الحروف والاسم وإن كانت واحدة فذلك بمنزلة كلمات موجودة في القرآن، وقد تكلم بها بعض المخلوقين. فالتكلم تارة يقصد أن يتكلم بكلام غيره، وإن وافقه في لفظه بالنسبة إلينا، وهذا لا يتأتى إلا في الشيء اليسير، وهو ما دون السورة القصيرة؛ فإن الله قد تحدى الخلق أن يأتوا بسورة مثله، وأخبر أنهم لن يفعلوا.

قال الأولون: فموافقة لفظ الكلام للفظ الكلام لا يوجب أن يكون لأحدهما حكم ٤٤٣/١٢ الآخر في النسبة إلى المتكلم المخلوق، بحيث ينسب أحدهما إلى من ينسب إليه الآخر، فكيف بالنسبة إلى الخالق؟ بل لما كتب مسيلمة إلى النبي ﷺ : من مسيلمة رسول الله، إلى محمد رسول الله، رد عليه النبي ﷺ : «من محمد رسول الله، إلى مسيلمة الكذاب»^(١) كان اللفظ برسول الله من المتكلمين سواء من أحدهما صدق - ومن أعظم الصدق- ومن الآخر كذب- ومن أقيح الكذب.

وقد ذكر الله عن الكفار مقالات سوء في كتابه مثل قولهم: ﴿أَنكَدَ اللَّهُ وَلَدًا. مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٤، ٥]، وقولهم: ﴿عَزَّزْتُ ابْنَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]، ﴿الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] وغير ذلك من الأقوال الباطلة وقد حكاه الله عنهم، فإذا تكلمنا بما حكاه الله عنهم كنا متكلمين بكلام الله، ولو حكيناها عنهم ابتداءً لكننا قد حكينا كلامهم الكذب المذموم.

(١) ابن إسحاق في السيرة ٢٤٣/٤، والبيهقي في دلائل النبوة ٣٣١/٥.

ولهذا قال الفقهاء: من ذكر الله أو دعاه جاز له ذلك مع الجنابة، وإن وافق لفظ القرآن، إذا لم يقصد القراءة. وقالوا: لو تكلم بلفظ القرآن في الصلاة يقصد مجرد خطاب الأدمي بطلت صلاته؛ لأن ذلك من كلام الأدميين، والصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الأدميين، وإن قصد مع تنبيه الغير القراءة صحت صلاته عند الجمهور، كما في ٤٤٤/١٢ لو لم يقصد إلا القراءة، وعند بعضهم تبطل، كقول أبي حنيفة. ومن هذا الباب مسألة الفتح علي الإمام وتنبيه الداخل بآية من القرآن وغير ذلك.

وسبب ذلك أن معنى الكلام داخل في مسماه، ليس هو اسماً لمجرد اللفظ والمعنى هو إنشاء وإخبار، والإنشاء فيه الأمر والنهي، ومعلوم أن أمر زيد ليس هو أمر عمرو، ولا حكمه حكمه، وإن اتفق اللفظ، وكذلك اختيار زيد ليس هو اختيار عمرو ولا حكمه حكمه، وإن اتفق اللفظ. فالأمر المطاع الحكيم إذا أمر بأمر كان له حكم خلاف ما إذا أمر به الجاهل العاجز وإن اتفق لفظهما، وكذلك الشاهد العالم الصادق إذا أخبر بخبر كان حكمه خلاف ما إذا أخبر به الجاهل الكاذب وإن اتفق لفظهما.

وإذا كان كذلك فمن أدخل في كلام له بعض لفظ أدخله غيره في كلامه لم يوجب ذلك أن يكون هذا اللفظ من كلام ذلك المتكلم، وإن كان أحد اللفظين شبيهاً بالآخر، وهو بمنزلة من كتب حروفاً تشبه حروف المصحف، كتبها كلاماً آخر لم يكن ذلك مما يوجب أن يكون من حروف المصحف.

٤٤٥/١٢ وقال الآخرون: مجرد الموافقة في اللفظ لا يوجب أن يجعل حكم/أحد اللفظين حكم الآخر، لكن إذا كان أحدهما أصلاً سابقاً إلى ذلك الكلام، والآخر إنما احتذى فيه حذوه ومثاله، كان اللفظ والكلام منسوباً إلى الأول، بمنزلة من تمثل بقول لبيد:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل

أو بقوله:

ويأتيك بالأخبار من لم تزود

أو بمثل من الأمثال السائرة كقوله: «عسى الغوير أبوؤسا» (١) و«يداك أوكتنا، وفوك

(١) في المطبوعة: «الغويري بؤسا» وهو خطأ. والغوير: تصغير غار. والأبؤس: جمع بؤس، وهو الشدة.

وأصل هذا المثل من قول الزبأ بنت عمرو حين قالت لقومها عند رجوع «قصير» من العراق ومعه الرجال، وبات بالغوير على طريقه. والمعنى: لعل الشر يأتيكم من قبل الغار. وهو يضرب للرجل يقال له: لعل الشر جاء من قبلك، انظر: مجمع الأمثال ١/٦٤٠، وأعلام النساء لكحالة ٦/٢-١٥.

نفخ» (١) و «كُلُّ الصَّيِّدِ فِي جَوْفِ الْقَرَا» (٢) ونحو ذلك . فهذا الكلام هو تكلم به في المعنى الذي أراده، لا على سبيل التبليغ عن غيره، ومع هذا فهو منسوب إلى قائله الأول، فهكذا الحروف الموجودة في كلام الله وإن أدخلها الناس في كلامهم الذي هو كلامهم فأصلها مأخوذ من كلام الله - تعالى .

قال الأولون: هنا مقامان:

أحدهما: أن كل من أنطقه الله بهذه الحروف فإنما كان ذلك بطريق الاستفادة من كلام الله، أو ممن استفادها من كلام الله . وهذه الدعوى العامة تحتاج إلى دليل؛ فإن تعليم الله لآدم الأسماء أو إنزاله كتبه بهذه الحروف لا يوجب أن يكون لم ينطق غير آدم ممن لم يسمع/الكتب المنزلة بهذه الحروف، كما كانت العرب تنطق بهذه الحروف ١٢/٤٤٦ والأسماء قبل نزول القرآن، والله - تعالى - أنزله بلسانهم الذي كانوا يتكلمون به قبل نزول القرآن .

المقام الثاني: أنه لو لم يكن أحد نطق بها إلا مستفيداً لها من كلام الله، لكن إذا أنشأ بها كلاماً لنفسه ولم يقصد بها قراءة كلام الله لم تكن في هذه الحال من كلام الله، كما لو فعل ذلك في بعض الجمل المركبة وأولى . ويدل على ذلك الأحكام الشرعية .

قال الآخرون - القائلون بأن حروف المعجم غير مخلوقة مطلقاً-: لنا في الأسماء الموجودة في غير القرآن قولان . منهم من يقول بأن جميع الأسماء غير مخلوقة، كما يقول ذلك في الحروف . ومنهم من لا يقول ذلك . وقد حكى القولين ابن حامد وغيره عمن ينتسب إلى مذهب الإمام أحمد وغيره من القائلين بأن حروف المعجم غير مخلوقة، فمن عمم ذلك استدلل بقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١] . وهذه الحجة مبنية على مقدمتين:

إحدهما: أن مبدأ اللغات توقيفية، وأن المراد بالتوقيف خطاب الله بها، لا تعريفه بعلم ضروري، وهذا الموضوع قد تنازع فيه الناس من أصحاب الإمام أحمد وسائر الفقهاء،

(١) الوكاء: رباط القرية الذي يشد به رأسها .

وأصل هذا المثل: أن رجلاً كان في جزيرة من جزائر البحر، فأراد أن يعبر على زق قد نفخ فيه، حتى إذا توسط البحر خرجت منه الريح ففرق، فلما غشيه الموت استغاث برجل فقال له: «يداك...» . وهو يضرب لمن يجنى على نفسه . انظر: لسان العرب، مادة «وكي»، ومجمع الأمثال ١٢/٤٩١ .

(٢) في المطبوعة: «الفراء» وهو خطأ . والقرا: الحمار الوحشي، وجمعه فراء .
وأصل المثل: أن ثلاثة نفر خرجوا متصيدين، فاصطاد أحدهم أرنباً، والآخر ظيباً، والثالث حماراً، فاستبشر صاحب الأرنب وصاحب الظبي بما نالاه، وتطاولا عليه . فقال الثالث: «كل الصيد...» أي: هذا الذي رزقت وظفرت به يشتمل على ما عندكما؛ وذلك أنه ليس مما يصيده الناس أعظم من الحمار الوحشي . وهو يضرب لمن يفضل على أقرانه . انظر: مجمع الأمثال ١٠٩/٢، ١١٠ .

٤٤٧/١٢ وأهل الحديث والأصول. / فقال قوم: إنها توقيفية، وهو قول أبي بكر عبد العزيز، والشيخ أبي محمد المقدسي، وطوائف من أصحاب الإمام أحمد، وهو قول الأشعري، وابن فورك، وغيرهما. وقال قوم: بعضها توقيفي، وبعضها اصطلاحى. وهذا قول طوائف: منهم ابن عقيل، وغيره. وقال قوم: يجوز فيها هذا وهذا، ولا نحزم بشيء، وهذا قول القاضي أبي يعلى، والقاضي أبي بكر بن الباقلاني، وغيرهما. ولم يقل: إنها كلها اصطلاحية إلا طوائف من المعتزلة ومن اتبعهم - ورأس هذه المقالة أبو هاشم بن الجبائي (١).

والذين قالوا: إنها توقيفية، تنازعوا: هل التوقيف بالخطاب، أو بتعريف ضروري، أو كليهما؟ فمن قال: إنها توقيفية، وإن التوقيف بالخطاب؛ فإنه يبنى على ذلك أن يقال: إنها غير مخلوقة؛ لأنها كلها من كلام الله - تعالى - لكن نحن نعلم قطعاً أن في أسماء الأعلام ما هو مرتجل وضعه الناس ابتداء فيكون التردد في أسماء الأجناس.

و أيضاً، فإن تعليم الله لآدم بالخطاب لا يوجب بقاء تلك الأسماء بألفاظها في ذريته، بل المأثور أن أهل سفينة نوح لما خرجوا من السفينة أعطي كل قوم لغة، وتبلبلت ألسنتهم. وهذه المسألة فيها تجاذب، والنزاع فيها بين أصحابنا وسائر أهل السنة يعود إلى ٤٤٨/١٢ نزاع/لفظي فيما يتحقق فيه النزاع، وليس بينهم -والحمد لله - خلاف محقق معنوي.

وذلك أن الذي قال: الحرف حرف واحد، وأن حروف المعجم ليست مخلوقة، إنما مقصوده بذلك أنها داخلة في كلام الله، وأنها منتزعة من كلام الله، وأنها مادة لفظ كلام الله، وذلك غير مخلوق، وهذا لانزاع فيه. فأما حرف مجرد فلا يوجد لا في القرآن ولا في غيره، ولا ينطق بالحرف إلا في ضمن ما يتألف من الأسماء والأفعال وحروف المعاني، وأما الحروف التي ينطق بها مفردة مثل: ألف، لام، ميم، ونحو ذلك فهذه في الحقيقة أسماء الحروف، وإنما سميت حروفاً باسم مسماها، كما يسمى «ضرب» فعل ماض باعتبار مسماها؛ ولهذا لما سأل الخليل أصحابه كيف تنطقون بالزاء من زيد؟ قالوا: نقول: «زا» قال: جئتم بالاسم؛ وإنما يقال: «زه».

وليس في القرآن من حروف الهجاء - التي هي أسماء الحروف - إلا نصفها، وهي أربعة

(١) هو أبو هاشم عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي، من أبناء أبان مولي عثمان، عالم بالكلام، من كبار المعتزلة، له آراء انفرد بها. وتبعته فرقة سميت «البهشية» نسبة إلى كنيته «أبي هاشم» له مصنفات في أصول الفقه منها: «تذكرة العالم، والعدة»، ولد سنة ٢٤٧هـ ومات سنة ٣٢١هـ. (ميزان الاعتدال ٢/٦١٨، وتاريخ بغداد ٥٥/١١، والأعلام ٧/٤).

عشر حرفاً، وهي نصف أجناس الحروف: نصف المجهورة ، والمهموسة، والمستعلية، والمطبقة، والشديدة، والرخوة، وغير ذلك من أجناس الحروف . وهو أشرف النصفين . والنصف الآخر لا يوجد في القرآن إلا في ضمن الأسماء، أو الأفعال ، أو حروف المعاني- التي ليست باسم ولا فعل . فلا يجوز أن نعتقد أن حروف المعجم بأسمائها جميعها موجودة في القرآن، لكن نفس حروف المعجم التي هي أبعاض الكلام موجودة ٤٤٩/١٢ في القرآن، بل قد اجتمعت في آيتين إحداهما في آل عمران، و الثانية في سورة الفتح: ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَعْدِ الْغَمِّ آيَةً [آل عمران: ١٥٤]، ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ الآية [الفتح: ٢٩].

وإذا كان كذلك، فمن تكلم بكلام آخر مؤلف من حروف الهجاء فلم ينطق بنفس الحروف التي في لفظ القرآن، وإنما نطق بمثلها، وذلك الذي نطق به قد يكون هو أخذه وإذا ابتدأ من لفظ كلام الله- تعالى - وقد لا يكون حقيقة، قيل : الحرف من حيث هو هو شيء واحد، له الحقيقة المطلقة التي لا تأليف فيها لا توجد لا في كلام الله - تعالى - ولا في كلام عباده، وإنما الموجود الحرف الذي هو جزء من اللفظ أو اسمه إذا لم يوجد إلا حرف، ولكن هذا المطلق ، بل الأعيان الموجودة في الخارج قائمة بأنفسها، كالإنسان لا يوجد مجرداً عن الأعيان في الأعيان، لا يوجد مجرداً عن الأعيان إلا في الذهن، لا في الخارج ، فكيف بالحرف الذي لا يوجد في الخارج إلا مؤلفاً؟! فلو قدر أنه يوجد في الخارج غير مؤلف متعدد الأعيان كما يوجد الإنسان، لم تكن حقيقته المطلقة من حيث هي هي موجودة إلا في الأذهان لا في الأعيان.

فتبين أن الحروف تختلف أحكامها باختلاف معانيها واختلاف المتكلم/بها، وهذا ٤٥٠/١٢٩ أوجب تعظيم حروف القرآن المنطوقة والمسطورة، وكان لها من الأحكام الشرعية ما امتازت به عما سواها، واختلاف الأحكام إنما كان لاختلاف صفاتها وأحوالها.

فتبين أن الواجب أن يقال ما قاله الأئمة كأحمد وغيره: إن كلام الإنسان كله مخلوق حروفه ومعانيه، والقرآن غير مخلوق حروفه ومعانيه، وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: « يقول الله : أنا الرحمن، خلقت الرِّحْم، وشَقَقْتُ لها من اسمي، فمن وصلها وصلته، ومن قطعها بَتَّه»^(١)، وروى الربيع بن أنس عن المسيح أنه قال: «عجبا لهم كيف يكفرون به و هم يتقلبون في نعمائه، ويتكلمون بأسمائه؟!» .

وذكر في معظم حروف المعجم أنها مباني أسماء الله الحسنى، وكتبه المنزلة من السماء، وهذا مما يحتج به من قال: ليست مخلوقة، وليس بحجة؛ فإن أسماء الله من كلامه،

(١) أبو داود في الزكاة (١٦٩٤) والترمذى في البر والصلة (١٩٠٧) .

وكلامه غير مخلوق ، وما اشتقه هو من أسمائه فتكلم به فكلامه به غير مخلوق ، وأما إذا اشتقوا اسما أحدثوه فذلك الاسم هم أحدثوه ، ولا يلزم إذا كان المشتق منه غير مخلوق ، أن يكون المشتق كذلك ، وما يروى عن المسيح فلا يعرف ثبوته عنه ، وبتقدير ٤٥١/١٢ ثبوته فإذا كان قد ألهم عباده أن يتكلموا بالحروف/التي هي مباني أسمائه التي تكلم بها لم يلزم أن يكون ما أحدثوه هم غير مخلوق .

وبالجمله ، فمن نظر إلى أن حقيقة الحرف التي لا تختلف موجودة في كلام الله وكلام الله غير مخلوق ، قال : إنها مخلوقة إشارة إلى نفس حقيقة الحرف ، لا إلى عين جزء اللفظ الذي به ينطق الكفار والمشركون ؛ فإن ذلك الحرف الذي هو صوت لمقدر أو تقدير صوت قائم بالكافر والمشرك لا يقول عاقل : إنه غير مخلوق ، مع أنه ليس مضافا إلى الله بوجه من الوجوه ، وإنما يضاف إلى الله ما شاركه في اسمه مما كان متعلقا بالمعنى المضاف إلى الله .

وهذا بخلاف الحروف التي في كلام الله ؛ فإن تلك كلام الله كيفما تصرفت ، ونحن لما يسر الله كلامه بألسنتنا أمكننا أن نتكلم بكلامه ، لكن بأدواتنا وأصواتنا ، وليس تكلمنا به وسمعه منا كتكلم الله به وسمعه منه ، كما تقدمت الإشارة إلى هذا ، كما أن الله ليس كمثله شيء فكذلك سائر ما يضاف إليه ، ولكن لما أنطقنا الله بأدواتنا وحركاتنا وأصواتنا صار بين بعض لفظنا به ولفظنا بغيره نوع من الشبه ، فإذا تكلمنا بكلام آخر فهو يشبه من بعض الوجوه لفظنا ، وصوتنا بالقرآن لا يشبه تكلم الله به وقراءته إياه فإذا كان وجود هذه الحروف في كلام الآدميين ليس بمنزلة تكلم الله بالقرآن ، وإنما يشبه من بعض الوجوه ، تكلمنا به /من جهة ما يضاف إلينا لا من جهة ما يضاف إلى الله ، امتنع حينئذ أن يقال : عين الحرف الذي هو جزء لفظه من الاسم الذي ينطق به الناس هو عين الحرف الذي هو جزء لفظ من كلام الله - تعالى - وإنما يشبهه ويقاربه ، فهو هو باعتبار النوع ، وليس هو إياه باعتبار العين والشخص ، خلاف حروف كلام الله القرآن ؛ فإنها كلام الله حيث تصرفت ، وفيها دقة وشبهة أشرنا إليها في هذا الجواب ، وشرحناها في موضعها .

فمن قال : إن الحروف حرفان أراد به أنهما عينان وشخصان وهذا حق ، ومن قال : الحرف حرفاً واحداً أراد به : أن الحقيقة النوعية واحدة في الموضعين ، وهذا حق . ومن قال : إن حروف الهجاء من كلام الآدميين غير مخلوقة فقد صدق باعتبار الحقيقة النوعية . ومن قال : إنها مخلوقة باعتبار العين الشخصية فقد صدق .

ونظير هذا كثير يوجد في كلام أهل العلم وأهل السنة من النفي والإثبات ، ويكون النزاع في معنيين متنوعين نزاعاً لفظياً اعتبارياً ، وقد قال بعض الفضلاء : أكثر اختلاف

العقلاء من جهة اشتراك الأسماء، لكن وقوع الاشتراك والإجمال يضل به كثير من الخلق، كما يهتدي به كثير من الخلق، وهو سبب ضلال هؤلاء الجهال المسؤول عنهم؛ فإن حجتهم: أن الله علم آدم الأسماء كلها، وعلمه البيان، وهو مبنى علي/ أن «اللغات ١٢/٥٣ توقيفية» كقول كثير من الفقهاء من أصحابنا وغيرهم- كأبي بكر عبد العزيز، وأبي محمد المقدسي، وهو قول الأشعري، وابن فورك وغيرهما.

لكن التوقيف، هل المراد به التكليم، أو التعريف، أو كلاهما؟. هذا فيه نزاع أيضاً، كما تقدم. فالذين قالوا: إنها غير مخلوقة، يقولون: إنها توقيفية، وإن التعليم هو بالخطاب، فيكون الله قد تكلم بالأسماء كلها، وكلام الله غير مخلوق. قال هؤلاء الجهال الضالون: وكلام الآدميين ليس إلا ما يتألف من الحروف والأسماء وتلك غير مخلوقة، فهذا أيضاً غير مخلوق.

فبنوا قولهم على أن حروف المعجم غير مخلوقة، وأن الأسماء المؤلفة من الحروف غير مخلوقة، واعتقدوا مع ذلك أن كلام الآدميين ليس إلا ما يتألف من الأسماء والحروف وتلك غير مخلوقة، فقالوا: كلام الآدميين غير مخلوق؛ لأن مفرداته غير مخلوقة. وإذا ضويقوا. فقد يقولون: النظم والتأليف مخلوق، وأما نفس المنظوم المؤلف فهو قديم، ثم يحسبون أن المواد المنظومة المؤلفة هي أدخل في الكلام من نفس التأليف والنظم، كما أن أجزاء البيت هي أدخل في مسماه من تأليفه وإن كان البيت اسماً للأجزاء ولتأليفها.

/وربما طرد بعضهم هذه «المقالة» في سائر أصوات الآدميين. ولما ألزمهم من مخاطبهم ١٢/٥٤ بأصوات العباد، التي ليست بكلام طرد بعضهم ذلك في الأصوات، ثم طرد ذلك في أصوات البهائم، من الحمير وغيرها، ويلزمهم طرد ذلك في جميع الأصوات، حتى أصوات العيوان والمزامير؛ إذ لا فرق بينها وبين أصوات البهائم.

واعلم أن الجهالة إذا انتهت إلى هذا الحد صارت بمنزلة من يقول: إن الودت، والحائط، والعجل الذي يعمل منه الجلد كلام الله، أو يقول: إن يزيد بن معاوية كان من الأنبياء الكبار، أو يقول: إن الله ينزل عشيّة عرفة على جمل أورق يعانق المشاة ويصافح الركبان، أو يقول: إن أبا بكر وعمر ليسا مدفونين بالحجرة، أو أنهما فرعون وهامان، وأنهما كانا كافرين عدوين للنبي ﷺ، مثل أبي جهل وأبي لهب، أو يقول: إن علي بن أبي طالب هو العلي الأعلى رب السموات والأرض، أو يقول: إن الذي صفعته اليهود وصلبته ووضع الشوك على رأسه هو الذي خلق السموات والأرض، وإن اليدين المسمرتين هما اللتان خلقتا السموات والأرض، أو يقول: إن الله قعد في بيت المقدس يبكي وينوح حتى جاء بعض مشايخ اليهود فبرك عليه، أو أنه بكى حتى رمدت عيناه

وعادته الملائكة، وأنه ندم على الطوفان، وعض يديه من الندم حتى جري الدم، أو ٤٥٥/١٢ يقول: إن/الشيخ فلان والشيخ فلان يخلق ويرزق، وكل رزق لا يرزقيه ما أريده، أو يقول: إن عليا هو الذي كان يعلم القرآن للنبي ﷺ، أو يقول: إن صانع العالم لما صنعه غلبت عليه الطبيعة حتى أهلك نفسه، أو يقول: إن وجوده ووجود هذا وهذا هو عين وجود الحق، وإن الله هو عين السموات والأرض والنبات والحيوان، وإن كل صوت ونطق في العالم فهو صوته وكلامه، وكل حركة في العالم وسكون فهو حركته وسكونه، وإن الحق المنزه هو الخلق المشبه، وأنه لو زالت السموات والأرض لزال حقيقته الله، وأنه من حيث ذاته لا اسم له ولا صفة، وأنه لا وجود له إلا في الأعيان الممكنات، وأنه الوجود المطلق الساري في المخلوقات، الذي لا يتميز ولا ينفصل عن المخلوقات. إلى أمثال هذه المقالات التي يقولها الغلاة من المشركين والكتابين، ومن أشبههم من غالبية هذه الأمة.

فإن المنتسبين إلى السنة والحديث- وإن كانوا أصلح من غيرهم من أشباههم، فالسنة في الإسلام كالإسلام في الملل، كما أنه يوجد في المنتسبين إلى الإسلام ما يوجد في غيرهم، وإن كان كل خير في غير المسلمين فهو في المسلمين أكثر، وكل شر في المسلمين فهو في غيرهم أكثر، فكذلك المنتسبة إلى السنة - قد يوجد فيهم ما يوجد في غيرهم، وإن كان كل خير في غير أهل السنة فهو فيهم أكثر، وكل شر فيهم فهو في غيرهم أكثر؛ إذ قد صح عن النبي ﷺ أنه قال: «لتبعن سنن من كان قبلكم، حدو القذة بالقذة، حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه». قالوا: اليهود والنصارى؟ قال: «فمن؟» (١) وقال: «لتأخذن مأخذ الأمم قبلكم: شبرا بشبر، وذراعًا بذراع»، قالوا: فارس والروم؟ قال: «ومن الناس إلا هؤلاء؟!» (٢)

وإزالة شبهة هؤلاء تحتاج إلى الكلام في الحروف والأسماء، هل هي مخلوقة أم غير مخلوقة؟ وإن كنا قد أشرنا إلى ذلك، بل نتكلم على تقدير أنها غير مخلوقة، ونقول مع هذا: يجب القطع بأن كلام الأدميين مخلوق، ويطلق القول بذلك إطلاقًا لا يحتاج إلى تفصيل، بأن يقال: نظمه وتأليفه مخلوق، وحروفه وأسماءه غير مخلوقة أو تركيبه مخلوق ومفرداته غير مخلوقة، فإن هذا التفصيل لا يحتاج إليه.

وذلك لأن كلام المتكلم هو عبارة عن ألفاظه ومعانيه، كما قدمناه، ليس الكلام اسما لمجرد الألفاظ، ولا لمجرد المعاني.

(١) سبق تخريجه ص ٣٩٩.

(١) أحمد ٨٩/٣ وقال الشيخ شاكر: «إسناده صحيح».

وعامة ما يوجد في الكتاب والسنة، وكلام السلف والأئمة، بل وسائر الأمم عربهم وعجمهم من لفظ الكلام، والقول، وهذا كلام فلان، أو كلام فلان، فإنه عند إطلاقه يتناول اللفظ والمعنى جميعاً/لشموله لهما، ليس حقيقة في اللفظ فقط، كما يقوله قوم، ٤٥٧/١٢ ولا في المعنى فقط، كما يقوله قوم، ولا مشترك بينهما، كما يقوله قوم، ولا مشترك في كلام الأدميين وحقيقة في المعنى في كلام الله، كما يقوله قوم.

ومنه قول النبي ﷺ: «إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تتكلم به أو تعمل به» (١)، وقول معاذ له: «وإننا لمؤاخذون بما نتكلم؟ فقال: «ثكلتك أمك يا معاذ! وهل يكب الناس في النار على مناخرهم إلا حصائد ألسنتهم!؟» (٢)، وقوله: «كلمتان ثقيلتان في الميزان، خفيفتان على اللسان، حبيبتان إلى الرحمن: سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم» (٣)، وقوله: «إن أصدق كلمة قالها الشاعر: كلمة لبيد:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل» (٤)

وقوله: «إني لأعلم كلمة لا يقولها أحد عند الموت إلا وجد روحه لها روحاً» (٥)، «فمن كان آخر كلامه: لا إله إلا الله، دخل الجنة» (٦)، وما في القرآن: مثل قوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]، وقوله: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾ [الأنعام: ١٥٢]، ونحو ذلك من أسماء القول والكلام جميعاً ونحوهما، فإنه يدخل فيه اللفظ والمعنى جميعاً عند الإطلاق.

/ وإذا كان كذلك، فالتكلم بالكلام المبتدئ له، سواء كان نظماً أو نثراً، لا ريب أنه ٤٥٨/١٢ هو الذي ألف معانيه وألف ألفاظه، وأما مفردات «الأسماء والحروف» فلا ريب أنه تعلمها من غيره، سواء كانت مخلوقة أو غير مخلوقة؛ فإن اللغات سابقة لكلام عامة المتكلمين، ونطق الناطقين من البشر، وهم تلقوا الأسماء، وحروف الأسماء الموجودة في لغاتهم عن قبلهم إلى أن ينتهي الأمر إلى أول متكلم بتلك الأسماء المفردة.

ثم إنه مما علم بالاضطرار واتفق عليه أهل الأرض جميعهم: أن الكلام هو كلام من ألف معانيه وألفاظه، وإن كان جميع ما فيه من الأسماء والحروف إنما تعلمها من غيره، فالناس مطبقون على أن هذه القصائد كلام منشئها، مثل شعر امرئ القيس، والناطقة

(١) سبق تخريجه ص ٥٩٧.

(٢) ابن ماجه في الفتن (٣٩٧٣) والترمذي في الايمان (٢٦١٦) وقال: «حسن صحيح».

(٣) (٤) سبق تخريجهما ص ٤٤٠.

(٥) ابن ماجه في الأدب (٣٧٩٥) وفي الزوائد «اختلف على الشعبي» فقيل: عنه، هكذا، وقيل: عنه عن أبي

طلحة عن أبيه. وقيل: عنه عن يحيى عن طلحة، وقيل: عنه عن طلحة، مرسلًا.

(٦) أبو داود في الجنائز (٣١١٦) وأحمد ٥/٢٣٣، ٢٤٧.

الذبياني، كقوله:

قفا نبك من ذكري حبيب ومنزل

فجميع الأمم يعلمون ويقولون: إن هذا شعر امرئ القيس وكلامه، وإن كانت الأسماء المفردة فيه إنما تعلمها من غيره؛ فإن العرب نظقت قبله بلفظ «قفا» وبلفظ «نبك» وبلفظ «من ذكري» «حبيب» «ومنزل».

٤٥٩/١٢ وجميع المسلمين إذا سمعوا قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى»^(١) أو «ثلاث من كُنَّ فيه وجد حلاوة الإيمان: من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، ومن كان يحب المرء لا يحبه إلا لله، ومن كان يكره أن يرجع في الكفر بعد إذ أنقذه الله منه كما يكره أن يلقي في النار»^(٢)، وقوله: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»^(٣)، قالوا: هذا كلام رسول الله ﷺ، وهذا حديثه، وهذا قوله، مع علمهم أن جميع مفردات هذا الكلام قد كانت موجودة في كلام العرب قبله، مثل لفظ «إنما» ولفظ «الأعمال» ولفظ «النية»، «النيات» ولفظ «كل امرئ» ولفظ «ما نوى» وغير ذلك.

وهكذا كلام الصحابة والتابعين وكلام مصنفي الكتب والرسائل والخطب، كلهم يقول: هذه الرسالة كلام فلان، وهذه الخطبة كلام فلان، وهذه المسألة من كلام فلان، مع علمهم بأنه مسبوق بمفردات الكلام، وأسمائه، وحروف هجائه، وذلك لأن الكلام لم يكن كلاماً باعتبار الألفاظ المفردة، ولا باعتبار أجزائها - وهي حروف الهجاء - ولا كان المقصود بوضع اللفظ للمعنى الدلالة على المعاني المفردة؛ فإن المعاني المفردة لا يعلم وضع اللفظ لها إلا بعد العلم بها، فلو كان العلم بها لا يستفاد إلا من اللفظ لزم الدور.

٤٦٠/١٢ ولهذا يقول أهل العربية - وهم أخير بمشبهات الألفاظ من/غيرهم- : إن اسم الكلام لا يقال إلا على الجملة المفيدة كالمركبة من اسمين، أو اسم وفعل. وقد ذكر ذلك - سيبويه - حكيم لسان العرب في (باب الحكاية بالقول)، حيث ذكر أن القول يحكي به ما كان كلاماً، ولا يحكي به ما كان قولاً، والقول إنما تحكي به الجملة المفيدة، فعلم أنها هي الكلام في لغة العرب.

وحيث أطلق الفقهاء اسم «الكلام» على حرفين فصاعداً في (باب الصلاة)، فإنما غرضهم ما يبطل الصلاة، سواء كان مفيداً أو غير مفيد، وموضوعاً، أو مهملاً، حتى لو صوت تصويئاً طويلاً، ولحن لحون الغناء أبطل الصلاة، وإن لم يكن ذلك في اللغة كلاماً. وهم فيما إذا حلف لا يتكلم أو ليتكلمن، لا يعلقون البر والحنت إلا بما هو في

(٢) البخارى فى الإيمان (١٦) ومسلم فى الإيمان (٤٣/٦٧، ٦٨).

(١) سبق تخريجه ص ٤٢٤.

(٣) سبق تخريجه ص ٥٤٢.

عرف الخالف كلام، وإن كان أخص من الكلام الذي يبطل الصلاة، ولهذا لو حلف لا يتكلم، وأطلق يمينه حث بكلام المخلوقين، وهل يحث بتكلمه بالقرآن؟ من العلماء من قال: لا يحث بحال. ومنهم من قال: لا يحث بتلاوته في الصلاة. ومنهم من توقف؛ لأن اليمين مرجعها إلى عرف الخالف، فعموم اسم الكلام وخصوصه عندهم بحسب الأحكام المتعلقة به.

والسلف إذا ذموا أهل الكلام وقالوا: علماء الكلام زنادقة، وما ارتدى أحد بالكلام فأفلح - فلم يريدوا به مطلق الكلام، وإنما هو حقيقة عرفية فيمن يتكلم في الدين بغير ٤٦١/١٢ طريقة المرسلين.

والخائضون في «أصول الفقه» وإن قالوا: إن الكلام: ما تألف من حرفين فصاعداً، أو ما انتظم من «الحروف» وهي الأصوات المقطعة المتواضع عليها، وتنازعوا في الحرف الواحد المؤلف مع غيره، هل يسمى كلاماً؟ على قولين؛ كما قال أكثر متكلميهم: إن الجسم هو المؤلف، وأقل التركيب من جوهرين وتنازعوا في الجوهر الواحد المؤلف، هل يسمى جسماً؟ على قولين؛ فهذا اصطلاح خاص لهم.

كما اصطلاح (النحاة) على أن (المفرد) مثل الاسم وحرف المعنى يسمى كلمة، وإن كانت الكلمة في لغة العرب العرياء لا توجد إلا اسماً للجمله التامة إلا أن يكون شيئاً لا يحضرني الآن.

وإذا كان الناس متفقين على أن الكلام هو كلام من ألف ألفاظه ومعانيه، وإن كان قد تعلم أسماء من غيره زالت كل شبهة في المسألة، ووجب إطلاق القول بأن كلام الآدميين مخلوق، كما يطلق القول بأن هذا الشعر من كلام فلان وهذا الكلام كلام فلان، لا كلام الذين تكلموا قبلهم بتلك الأسماء وحروفها؛ فإن كلام الآدميين هو كلام^(١) الذين أنشؤوه وابتدؤوه فألفوا ألفاظه ومعانيه، وإن كان بعضهم قد تعلم أسماء وحروفه من بعض، ولو كانت أسماؤه قد سمعوها من الله - تعالى .

/ واعلم أن هنا أمراً عجيباً، وهو أن هؤلاء القوم ضد الذين يجعلون القرآن الذي ٤٦٢/١٢ يقرؤونه كلام الآدميين، لا كلام الله، فإن أولئك عمدوا إلى كلام الله - الذي يتلونه ويبلغونه ويؤدونه - فجعلوه كلام أنفسهم، وهؤلاء عمدوا إلى كلامهم - المتضمن الكفر والفسوق والعصيان والكذب والبطلان - فجعلوه كلام الله الذي ليس بمخلوق، فأولئك لم ينظروا إلا إلى من سمع منه الكلام، وهؤلاء لم ينظروا إلا إلى من اعتقدوا أنه تكلم أولاً بمفردات الكلام.

(١) في المطبوعة: «الكلام» والصواب ما أثبتناه .

وأما «الأمة الوسط» الباقون على الفطرة ، وجميع بني آدم ، فيقولون لما بلغه المبلغ عن غيره وأداه، ولما قرأه من كلام غيره وتلاه: هذا كلام ذاك، وإنما بلغته بقواك، كما قال أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - لما خرج على قريش فقرأ عليهم: ﴿الَّذِينَ غَلَبَتْ أَرْوَاهُمْ فِي آذَانِ الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَلَيْهِمْ سَيِّئَاتُكُمْ﴾ [الروم: ١-٣]، فقالوا: هذا كلامك، أم كلام صاحبك؟ فقال: ليس بكلامي ولا كلام صاحبي، ولكن كلام الله.

وهذا كما قال الله تعالى: ﴿فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، وفي سنن أبي داود عن جابر، عن النبي ﷺ؛ أنه كان يعرض نفسه على الناس في الموقف فيقول: «ألا رجل يحملني إلى قومه لأبلغ كلام ربي؟ فإن قريشا منعوني أن أبلغ كلام ربي»^(١) ٤٦٣/١٢ فيين ﷺ أن ما يبلغه ويتلوه هو كلام الله لا كلامه، وإن كان يبلغه بأفعاله وصوته، كما قال: «زَيَّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ»^(٢) وقال: «لله أشدُّ أذناً إلى الرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب القينة إلى قيته»^(٣).

والأسم متفقون على هذا إذا سمعوا من يروي قصيدة من «شعر» مثل «قفا نبك»، «وهل غادر الشعراء» أو «خطبة» مثل خطب علي، وزباد، أو «رسالة» كرسالة عبد الحميد ونحوه، أو سجعا من سجع الكهان، أو قرآنا مفترى كقرآن مسيلمة الكذاب قالوا: هذا شعر امرئ القيس، وكلام علي، وكلام عبد الحميد، وقرآن مسيلمة، وهو كلامه، ولم يجعلوه كلاما للمبلغ المؤدي بالواسطة، وإن كان بلغه بفعله وصوته، وإذا أنشأ رجل قصيدة، أو خطبة، أو رسالة، أو سجعا، أو تكلم بكلام منشور؛ أمرا أو مخبراً قالوا: هذا كلام فلان، وقوله، وإن كان قد تعلم مفرداته من غيره، وتلقنها من أحد.

فمن قال: إن الكلام هو كلام لمن تعلم منه المفردات، فهو أبعد عن العقل والدين من قال: إن الكلام لمن بلغه وأداه، وإنما الكلام كلام من اتصل به، واتصف به، وألفه، وأنشأه، وكان مخبراً بخبره، وأمراً بأمره، ونهاياً عن نهيه.

(١)، (٢) سبق تخريجهما ص ٤١٣.

(٣) سبق تخريجه ص ٤٧٥.

افصل

٤٦٤/١٢

وأما سؤال السائل: هل يجب على ولي الأمر زجرهم وردعهم؟ فنعم، يجب ذلك في هؤلاء، وفي كل من أظهر مقالة تخالف الكتاب والسنة؛ فإن ذلك من «المنكر» الذي أمر الله بالنهي عنه، كما قال تعالى: ﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤]، وهو من «الإثم» الذي قال الله فيه: ﴿لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَنِ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَعْلَاهُمْ أَسْحَتُ﴾ [المائدة: ٦٣].

وكل من أثبت لله ما نفاه عن نفسه أو نفي عن الله ما أثبت لنفسه من المعطلة والممثلة، فإنه قال على الله غير الحق، وذلك مما زجر الله عنه بقوله للنصارى: ﴿يَتَأْهَلُ الْكِتَابَ لَا تَعْلَمُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١]، وبقوله: ﴿قُلْ يَتَأْهَلُ الْكِتَابَ لَا تَعْلَمُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَصْلُوا كَيْبَرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٧٧]، وقال عن الشيطان: ﴿إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٦٩]، وقال: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُزَلِّ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

فإن من قال غير الحق، فقد قال على الله ما لا يعلم؛ فإن الباطل لا يعلم إلا إذا علم بطلانه، فاما اعتقاد أنه الحق فهو جهل لا علم، فمن قاله، فقد قال ما لا يعلم، وكذلك من تبع في هذه الأبواب وغيرها من أبواب الدين آباءه وأسلافه من غير اعتصام منه بالكتاب والسنة والإجماع، فإنه ممن ذمه الله في كتابه؛ مثل قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَّلُوا كَانُوا آبَاءَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [المائدة: ١٠٤]، وقوله: ﴿يَوْمَ تَقُصُّهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَ . وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكِبَرَاءَنَا فَأَصَلُّنَا السَّبِيلَ . رَبَّنَا ءَاتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنِّمْ لَنَا كَبِيرًا﴾ [الأحزاب: ٦٦ - ٦٨].

وكذلك من اتبع الظنون والأهواء معتقداً أنها «عقليات» و«ذوقيات»، فهو ممن قال الله فيه: ﴿إِنْ يَكْفُرُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ الْهُدَى﴾ [النجم: ٢٣]، وإنما يفصل بين الناس فيما تنازعوا فيه الكتاب المنزل من السماء، والرسول المؤيد بالأنباء، كما قال تعالى: ﴿أَتَتُونِي بِكِتَابٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أَنْشُرُوهُ مِنِّي عَلِيمٌ إِنَّكُمْ صَادِقِينَ﴾ [الأحقاف: ٤]، وقال تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ

يَالْحَقَّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ ﴿ [البقرة: ٢١٣] ، وقال تعالى: ﴿ فَإِن نُّنزِعُهُم فِي شَيْءٍ
فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النساء: ٥٩] ،
وقال تعالى: ﴿ وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ﴾ [الشورى: ١٠] ،
بل على الناس أن يلتزموا الأصول الجامعة الكلية التي اتفق عليها سلف الأمة وأئمتها؛
فيؤمنون بما وصف الله به نفسه، وبما وصفه به رسوله، من غير تحريف ولا تعطيل ،
ومن غير تكيف ولا تمثيل .

وليس لأحد أن يكفر أحداً من المسلمين – وإن أخطأ وغلط- حتي تقام عليه الحجة ،
وتبين له المحجّة ، ومن ثبت إسلامه بيقين لم يزل ذلك عنه بالشك، بل لا يزول إلا
بعد إقامة الحجة ، وإزالة الشبهة .

فصل

وأما تكفير قائل هذا القول ، فهو مبني على أصل لا بد من التنبيه عليه؛ فإنه بسبب
عدم ضبطه اضطربت الأمة اضطراباً كثيراً في تكفير أهل البدع والأهواء، كما اضطربوا
قديمًا وحديثًا في سلب الإيمان عن أهل الفجور والكبائر، وصار كثير من أهل البدع-
مثل الخوارج ، والروافض ، والقدرية، والجهمية، والمثلية- يعتقدون اعتقاداً هو ضلال
١٢/٤٦٧/بيرونه هو الحق ، ، وبيرون كفر من خالفهم في ذلك، فيصير فيهم شوب^(١) قوي من
أهل الكتاب في كفرهم بالحق وظلمهم للخلق، ولعل أكثر هؤلاء المكفرين يكفر بالمقالة
التي لا تفهم حقيقتها، ولا تعرف حجتها.

وبإزاء هؤلاء المكفرين بالباطل أقوام لا يعرفون اعتقاد أهل السنة والجماعة، كما
يجب، أو يعرفون بعضه ويجهلون بعضه، وما عرفوه منه قد لا يبينونه للناس بل
يكتمونهم، ولا ينهون عن البدع المخالفة للكتاب والسنة، ولا يذمون أهل البدع
ويعاقبونهم، بل لعلهم يذمون الكلام في السنة وأصول الدين ذمًا مطلقًا، لا يفرقون فيه
بين ما دل عليه الكتاب والسنة والإجماع، وما يقوله أهل البدعة والفرقة، أو يقرون
الجميع على مذاهبهم المختلفة ، كما يقر العلماء في مواضع الاجتهاد التي يسوغ فيها
النزاع ، وهذه الطريقة قد تغلب على كثير من المرجئة ، وبعض المتفقهة ، والمتصوفة ،
والمفلسفة ، كما تغلب الأولى على كثير من أهل الأهواء والكلام، وكلا هاتين
الطريقتين منحرفة خارجة عن الكتاب والسنة .

(١) أي : خلط . انظر : لسان العرب ، مادة «شوب» .

وإنما الواجب بيان ما بعث الله به رسله وأنزل به كتبه، وتبليغ ما جاءت به الرسل عن الله، والوفاء بميثاق الله الذي أخذه على العلماء، فيجب أن يعلم ما جاءت به الرسل، ويؤمن به، ويبلغه، ويدعو إليه، ويجاهد عليه، ويزن جميع ما خاض الناس فيه ٤٦٨/١٢ من أقوال وأعمال في الأصول والفروع الباطنة والظاهرة بكتاب الله وسنة رسوله، غير متبعين لهوى، من عادة، أو مذهب، أو طريقة، أو رئاسة، أو سلف، ولا متبعين لظن؛ من حديث ضعيف، أو قياس فاسد - سواء كان قياس شمول أو قياس تمثيل - أو تقليد لمن لا يجب اتباع قوله وعمله، فإن الله ذم في كتابه الذين يتبعون الظن وما تهوي الأنفس، ويتركون اتباع ما جاءهم من ربهم من الهدى.

فصل

إذا تبين ذلك، فاعلم أن «مسائل التكفير، والتفسيق» هي من مسائل «الأسماء والأحكام» التي يتعلق بها الوعد والوعيد في الدار الآخرة، وتتعلق بها الموالة والمعاداة والقتل والعصمة وغير ذلك في الدار الدنيا؛ فإن الله - سبحانه - أوجب الجنة للمؤمنين، وحرم الجنة على الكافرين، وهذا من الأحكام الكلية في كل وقت ومكان، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّالِحِينَ وَالصَّالِحِينَ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٦٢]، وقال تعالى - لما ذكر قول اليهود والنصارى - : ﴿لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرَانًا تِلْكَ ءَأْمَانِيهِمْ قُلْ هَآئِنَا بُهِنَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١]. فأمر أن يطالبهم بالبرهان على هذا النفي العام، وما فيه من الإثبات الباطل، ثم قال: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ١١٢].

فأخبر - سبحانه - عن مضي من كان متمسكا بدين حق من اليهود والنصارى والصابئين، وعن المؤمنين بعد مبعث محمد ﷺ، أنه من جمع «الخصال الثلاث» التي هي جماع الصلاح، وهي الإيمان بالخلق، والبعث بالمبدأ والمعاد، والإيمان بالله، واليوم الآخر، والعمل الصالح، وهو أداء الأمور به، وترك المنهي عنه، فإن له حصول الثواب وهو أجره عند ربه واندفاع العقاب فلا خوف عليه مما أمامه ولا يحزن على ما وراءه؛ ولذلك قال: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ إخلاص الدين لله، وهو عبادته وحده لا شريك له، وهو حقيقة قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وهو محسن.

فالأول: وهو إسلام الوجه هو النية، وهذا الثاني - وهو الإحسان - هو العمل .
وهذا الذي ذكره في هاتين الآيتين هو الإيمان العام، والإسلام العام، الذي أوجبه الله على جميع عباده، من الأولين والآخرين .

٤٧٠/١٢ | وهو «دين الله العام» الذي لا يقبل من أحد سواه، وبه بعث جميع الرسل، كما قال تعالى :
﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، وقال
تعالى : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾
[الأنبياء: ٢٥]، وقال تعالى : ﴿وَسَأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَعْمَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِلَهًا
يُعْبُدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٥]، وقال تعالى : ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا
إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣]، وقال
تعالى - لبني آدم جميعاً - : ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى . وَمَنْ
أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾ [طه: ١٢٣، ١٢٤]،
وقال في الآية الأخرى : ﴿فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ . وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا
بِآيَاتِنَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٣٨، ٣٩] .

فكان من أول البدع والتفرق الذي وقع في هذه الأمة، بدعة الخوارج المكفرة بالذنب؛
فإنهم تكلموا في الفاسق الملي^(١)، فزعمت الخوارج والمعتزلة أن الذنوب الكبيرة، ومنهم
من قال : والصغيرة لا تجامع الإيمان أبداً، بل تنافيه وتفسده ، كما يفسد الأكل والشرب
الصيام، قالوا: لأن الإيمان هو فعل المأمور، وترك المحظور ، فمتى بطل بعضه بطل كله
كسائر المركبات .

٤٧١/١٢ | ثم قالت الخوارج : فيكون العاصي كافراً؛ لأنه ليس إلا مؤمن وكافر، ثم اعتقدوا أن
عثمان وعلياً وغيرهما عصوا، ومن عصى فقد كفر، فكفروا هذين الخليفين وجمهور
الأمة . وقالت المعتزلة بالمنزلة بين المنزلتين، أنه يخرج من الإيمان ولا يدخل في الكفر .

وقابلتهم المرجئة، والجهمية، ومن اتبعهم من الأشعرية والكرامية . فقالوا: ليس من
الإيمان فعل الأعمال الواجبة، ولا ترك المحظورات البدنية، والإيمان لا يقبل الزيادة
والنقصان، بل هو شيء واحد يستوي فيه جميع المؤمنين، من الملائكة ، والنبين،
والمقربين، والمقتصدین، والظالمين .

ثم قال فقهاء المرجئة: هو التصديق بالقلب واللسان، وقال أكثر متكلميهم:

(١) نسبة إلى أهل الملل من المسلمين واليهود والنصارى .

هو التصديق بالقلب. وقال بعضهم : التصديق باللسان. قالوا: لأنه لو دخلت فيه الواجبات العملية لخرج منه من لم يأت بها كما قالت الخوارج، ونكتة هؤلاء جميعهم: توهمهم أن من ترك بعض الإيمان فقد تركه كله.

وأما أهل السنة والجماعة- من الصحابة جميعهم والتابعين، وأئمة أهل السنة وأهل الحديث، وجماهير الفقهاء والصوفية، مثل مالك والثوري، والأوزاعي، وحماد بن زيد، والشافعي، وأحمد بن حنبل/وغيرهم، ومحقق أهل الكلام- فاتفقوا على أن ٤٧٢/١٢ الإيمان والدين قول وعمل. هذا لفظ السلف من الصحابة وغيرهم، وإن كان قد يعني بالإيمان في بعض المواضع ما يغير العمل، لكن الأعمال الصالحة كلها تدخل - أيضاً - في مسمى الدين، والإيمان، ويدخل في القول قول القلب واللسان، وفي العمل عمل القلب والجوارح.

وقال المفسرون لمذهبهم: إن له أصولاً وفروعاً، وهو مشتمل على أركان وواجبات - ليست بأركان - ومستحبات، بمنزلة اسم الحج والصلاة وغيرهما من العبادات؛ فإن اسم الحج يتناول كل ما يشرع فيه من فعل وترك، مثل الإحرام وترك محظوراته، والوقوف بعرفة ومزدلفة ومنى والطواف ببيت الله الحرام، وبين الجبلين المكتنفين به، وهما الصفا والمروة.

ثم الحج مع هذا مشتمل على أركان، متى تركت لم يصح الحج، كالوقوف بعرفة، وعلى ترك محظور متى فعله فسد الحج، وهو الوطء. ومشتمل على واجبات، من فعل وترك، يَأثم بتركها عمدًا، ويجب مع تركها- لعذر أو غيره- الجبران بدم، كالإحرام من المواقيت المكانية والجمع بين الليل والنهار بعرفة، وكرمي الجمار ونحو ذلك، وكنزك اللباس المعتاد، والتطيب والصيد وغير ذلك. ومشتمل على مستحبات من فعل وترك يكمل الحج بها، فلا يَأثم بتركها، ولا يجب دم، مثل رفع الصوت بالإهلال والإكثار منه، وسوق الهدى، وذكر الله، ودعائه في الطواف، والوقوف وغيرهما، وقلة الكلام ٤٧٣/١٢ إلا في أمر بمعروف، ونهي عن منكر، أو ذكر الله - تعالى - فمن فعل الواجب، وترك المحظور، فقد أتم الحج والعمرة لله، وهو مقتصد من أصحاب اليمين في هذا العمل.

لكن من أتى بالمستحب فهو أكمل منه وأتم منه حجًا، وهو سابق مقرب، ومن ترك المأمور، وفعل المحظور، ولكنه أتى بركنه، وترك مفسده فهو حاج حجًا ناقصًا، يثاب على ما فعله من الحج، ويعاقب على ما تركه، وقد سقط عنه أصل الفرض بذلك، مع عقوبته على ما تركه، ومن أخل بركن الحج أو فعل يُفسده فحجه فاسد لا يسقط به فرض، بل عليه إعادته، مع أنه قد يتنازع في إثابته على ما فعله، وإن لم يسقط به الفرض، والأشبه

أنه يثاب عليه .

فصار الحج ثلاثة أقسام : كاملاً بالمستحبات ، وتاماً بالواجبات فقط ، وناقصاً عن الواجب .

والفقهاء يقسمون الوضوء والغسل إلى كامل ومجزئ، لكن يريدون بالكامل ما أتى بمفروضه ومسنونه، وبالمجزئ ما اقتصر علي واجبه، فهذا في «الأعمال المشروعة» . وكذلك في «الأعيان المشهودة»، فإن الشجرة - مثلاً - اسم لمجموع الجذع والورق ١٢/٧٤ والأغصان، وهي بعد ذهاب الورق/شجرة، وبعد ذهاب الأغصان شجرة؛ لكن كاملة وناقصة، فليفعل مثل ذلك في مسمى الإيمان والدين، أن الإيمان ثلاث درجات: إيمان السابقين المقربين، وهو ما أتى فيه بالواجبات والمستحبات، من فعل وترك . وإيمان المقتصدین أصحاب اليمين، وهو ما أتى فيه بالواجبات من فعل وترك ، وإيمان الظالمين، وهو ما يترك فيه بعض الواجبات، أو يفعل فيه بعض المحظورات .

ولهذا قال علماء السنة في وصفهم « اعتقاد أهل السنة والجماعة»: إنهم لا يُكفرون أحداً من أهل القبلة بذنب، إشارة إلى بدعة الخوارج المكفرة بمطلق الذنوب، فأما أصل الإيمان الذي هو الإقرار بما جاءت به الرسل عن الله تصديقاً به وانقياداً له، فهذا أصل الإيمان الذي من لم يأت به فليس بمؤمن؛ ولهذا تواتر في الأحاديث: «أخرجوا من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان»^(١) «مثقال حبة من إيمان»، وفي رواية الصحيح أيضاً: «مثقال حبة من خير» «مثقال ذرة من خير»^(٢) وقال ﷺ - في الحديث المتفق عليه عن أبي هريرة -: «الإيمان بضع وستون - أو بضع وسبعون - شعبة ، أعلاها قول لا إله إلا الله ، وأدناها إمطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان»^(٣)، فعلم أن الإيمان يقبل التبعض والتجزئة، وأن قليله يخرج الله به من النار من دخلها، ليس هو ١٢/٧٥ كما يقوله الخارجون عن مقالة أهل السنة: أنه لا يقبل التبعض والتجزئة، بل هو شيء واحد، إما أن يحصل كله، أو لا يحصل منه شيء .

ومما يتصل به أن يعرف أن الإيمان هو من الأسماء الكتابية، القرآنية، النبوية، الدينية، الشرعية، فيتنوع مسماها قدرًا ووصفًا بتنوع الكتب الإلهية ؛ فمنه ما هو متفق عليه بين جميع المؤمنين، من الأولين والآخرين، وجميع الكتب الإلهية، مثل الإقرار بالله، واليوم الآخر، وعبادة الله وحده لا شريك له، والصدق والعدل .

واعلم أن عامة السور المكية - التي أنزلها الله بمكة - هي في هذا الإيمان العام المشترك

(١) البخارى فى الإيمان (٢٢) ومسلم فى الإيمان (١٨٤/٣٠٤) .

(٢) البخارى فى الإيمان (٩) ومسلم فى الإيمان (٣٥/٥٧ ، ٥٨) .

(٣) مسلم فى الإيمان (١٨٣/٣٠٢) .

بين الأنبياء جميعهم، والمؤمنين جميعهم. وهذا القدر المشترك هو في بعض الملل أعظم قدراً ووصفاً؛ فإن ما جاء به محمد ﷺ من أسماء الله وصفاته، ووصف اليوم الآخر أكمل مما جاء به سائر الأنبياء.

ومنه ما تختلف فيه الشرائع والمناهج، كالقبلة والمنسك، ومقادير العبادات، وأوقاتها وصفاتها، والسنن والأحكام وغير ذلك، فمسمى الإيمان والدين في أول الإسلام ليس هو مسماه في آخر زمان النبوة، بل مسماه في الآخر أكمل، كما قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: 3]، وقال في السورة: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ﴾، [المائدة: 5]؛ ولهذا قال الإمام أحمد: كان بدء الإيمان في أول الإسلام ناقصاً، فجعل يتم، وهكذا مسمى الإيمان والدين، قد شرع في حق الأشخاص بحسب ما أمر الله به ٤٧٦/١٢ كلا منهم، وبحسب ما فعله مما أمر الله به.

ولهذا كان المؤمنون من الأولين والآخرين، من الذين هادوا، والنصارى، والصابئين، والمؤمنين من أمة محمد ﷺ، مشتركين في الإيمان بالله، واليوم الآخر، والعمل الصالح، كما دل عليه القرآن.

مع أن اليهود كان يجب عليهم الإقرار بما لا يجب علينا الإقرار به، مثل إقرارهم بواجبات التوراة، وبمحرماتها، مثل السبت، وشحم الثرب^(١) والكليتين. ولا يجب عليهم التصديق المفصل بما لم ينزل عليهم من أسماء الله وصفاته، وصفات اليوم الآخر. ونحن يجب علينا من الإيمان بذلك ما لم يجب عليهم، ويجب علينا من الإقرار بالصلوات الخمس، والزكاة المفروضة، وحج البيت، وغير ذلك مما هو داخل في إيماننا وليس داخلًا في إيمانهم؛ فإن الإقرار بهذه الأشياء داخل في الإيمان باتفاق الأمة. وكذلك الإقرار بأعيان الأنبياء كان الإقرار بأعيانهم داخلًا في إيمان من قبلنا، ونحن إنما ندخل في إيماننا الإقرار بهم من حيث الجملة.

والمنازعون لأهل السنة منهم من يقول: الإيمان في الشرع مبقى على ما كان عليه في اللغة، وهو التصديق، ومنهم من يقول: هو/منقول إلى معنى آخر، وهو أداء ٤٧٧/١٢ الواجبات.

وأما أهل السنة فقد يقول بعضهم: هو منقول كالأسماء الشرعية، من الصلاة، والزكاة، وقد يقول بعضهم: بل هو متروك على ما كان، وزادت عليه الشريعة أشياء. ومنهم من يقول: بل هو باق على أصله من التصديق مع دخول الأعمال فيه؛ فإن الأعمال داخله في التصديق، فالمؤمن يصدق قوله بعمله، كما قال الحسن البصري: ليس الإيمان بالتَّمَنَّى ولا بالتَّحَلَّى؛ ولكن ما وَقَّرَ في القلب، وصدَّقه العمل. ومنه قول

(١) أي: الحرش والأمعاء. انظر: القاموس، مادة «ثرب».

النبي ﷺ : « والفرج يُصدق ذلك أو يُكذِّبه » (١) . ومنهم من يقول : ليس الإيمان في اللغة هو التصديق ، بل هو الإقرار ، وهو في الشرع الإقرار أيضاً ، والإقرار يتناول القول والعمل . وليس هذا موضع بسط ذلك ، فقد بسطته في غير هذا الموضع .

وليس هذا موضع بسط ذلك ، فقد بسطته في غير هذا الموضع .

وإذا عرف مسمى الإيمان ، فعند ذكر استحقاق الجنة والنجاة من النار ، ودم من ترك بعضه ونحو ذلك - يراد به الإيمان الواجب ، كقوله : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴾ [الحجرات : ١٥] ، وقوله : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا ﴾ الآية [الأنفال : ٢] ؛ وقوله : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَىٰ أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّىٰ يَسْتَأْذِنُوهُ ﴾ [النور : ٦٢] . وقوله في الجنة : ﴿ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ [الحديد : ٢١] .

وقوله ﷺ : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن » (٢) ، فنفى عنه الإيمان الواجب الذي يستحق به الجنة ، ولا يستلزم ذلك نفي أصل الإيمان ، وسائر أجزائه وشعبه ، وهذا معنى قولهم : نفي كمال الإيمان لا حقيقته ، أي الكمال الواجب ، ليس هو الكمال المستحب ، المذكور في قول الفقهاء : الغسل كامل ومجزئ .

ومن هذا الباب : قوله ﷺ : « من غَشَّنَا فليس منا » (٣) ، ليس المراد به أنه كافر ، كما تأولته الخوارج ، ولا أنه ليس من خيارنا ، كما تأولته المرجئة ، ولكن المضمّر يطابق المظهر ، والمظهر هو المؤمنون المستحقون للثواب ، السالمون من العذاب ، والغاشُّ ليس منا لأنه متعرض لسخط الله وعذابه .

وإذا تبين هذا ، فمن ترك بعض الإيمان الواجب لعجزه عنه ، إما لعدم تمكنه من العلم ، مثل ألا تبلغه الرسالة ، أو لعدم تمكنه من العمل - لم يكن مأموراً بما يعجز عنه ، ولم يكن ذلك من الإيمان/والدين الواجب في حقه ، وإن كان من الدين والإيمان الواجب في الأصل ، بمنزلة صلاة المريض ، والخائف ، والمستحاضة ، وسائر أهل الأعذار ، الذين يعجزون عن إتمام الصلاة ؛ فإن صلاتهم صحيحة بحسب ما قدروا عليه ، وبه أمروا إذ ذاك ، وإن كانت صلاة القادر على الإتمام أكمل وأفضل ، كما قال النبي ﷺ : « المؤمن

(١) البخارى فى الاستئذان (٦٢٤٣) ومسلم فى القدر (٢٦٥٧ / ٢٠ ، ٢١) .

(٢) البخارى فى المظالم (٢٤٧٥) ومسلم فى الإيمان (١٠٠ / ١٠١) . (٣) مسلم فى الإيمان (١٦٤ / ١٠١) .

القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كل خير» رواه مسلم عن أبي هريرة في حديث حسن السياق^(١)، وقوله: « صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم، وصلاة القائم على النصف من صلاة القاعد»^(٢)، ولو أمكنه العلم به دون العمل لوجب الإيمان به، علماً واعتقاداً دون العمل.

فصل

فهذا أصل مختصر في « مسألة الأسماء » ، وأما «مسألة الأحكام» وحكمه في الدار الآخرة، فالذي عليه الصحابة ومن اتبعهم بإحسان، وسائر أهل السنة والجماعة ، أنه لا يخلد في النار من معه شيء من الإيمان، بل يخرج منها من معه مثقال حبة، أو مثقال ذرة من إيمان.

وأما الخوارج- ومن وافقهم من المعتزلة - فيوجبون خلود من دخل النار ، وعندهم: ٤٨٠/١٢ من دخلها خلد فيها، ولا يجتمع في حق الشخص الواحد العذاب والثواب، وأهل السنة والجماعة، وسائر من اتبعهم متفقون على اجتماع الأمرين، في حق خلق كثير، كما جاءت به السنن المتواترة عن النبي ﷺ.

وأيضاً ، فأهل السنة والجماعة لا يوجبون العذاب في حق كل من أتى كبيرة، ولا يشهدون لمسلم بعينه بالنار لأجل كبيرة واحدة عملها ، بل يجوز عندهم أن صاحب الكبيرة يدخله الله الجنة بلا عذاب إما لحسنات تمحو كبيرته منه أو من غيره، وإما لمصائب كفرتها عنه، وإما لدعاء مستجاب منه أو من غيره فيه، وإما لغير ذلك .

والوعيدية - من الخوارج والمعتزلة- يوجبون العذاب في حق أهل الكبائر ؛ لشمول نصوص الوعيد لهم، مثل قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلِهَتِنَا ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: ١٠]، وتجعل المعتزلة إنفاذ الوعيد أحد «الأصول الخمسة» التي يكفرون من خالفها، ويخالفون أهل السنة والجماعة في وجوب نفوذ الوعيد فيهم ، وفي تخليدهم؛ ولهذا منعت الخوارج والمعتزلة أن يكون لنبينا ﷺ شفاعة في أهل الكبائر في إخراج أهل الكبائر من النار، وهذا مردود بما تواتر عنه من السنن في ذلك،

(١) مسلم في القدر (٣٤/٢٦٦٤) وابن ماجه في المقدمة (٧٩) .

(٢) أبو داود في الصلاة (٩٥١) ، والترمذى في أبواب الصلاة (٣٧١) وقال : « حسن صحيح » ، والنسائي في قيام الليل (١٦٦٠) ، وابن ماجه في إقامة الصلاة (١٢٣١) ، وأحمد ٤/٤٣٣ ، ٤٣٥ ، كلهم عن عمران بن حصين .

١٢/٤٨١ كقوله ﷺ: /«شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي»^(١) وأحاديثه في إخراجهم من النار من قد دخلها .

وليس الغرض هنا تحرير هذه الأصول ، وإنما الغرض التنبيه عليها ، وكان ما أوقعهم في ذلك أنهم سمعوا نصوص الوعيد فأروها عامة ، فقالوا: يجب أن يدخل فيها كل من شملته ، وهو خبير ، وخبر الله صدق ، فلو أخلف وعيده كان كإخلاف وعده ، والكذب على الله محال ، فعارضهم غالبية المرجئة بنصوص الوعد ، فإنها قد تناول كثيراً من أهل الكبائر ، فعاد كل فريق إلى أصله الفاسد .

فقال الأولون: نصوص الوعد لا تناول إلا مؤمنا ، وهؤلاء ليسوا مؤمنين . وقال الآخرون : نصوص الوعيد لا تناول إلا كافراً ، وكل من القولين خطأ؛ فإن النصوص - مثل قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلِهَتِهِمْ تُلْمَةً﴾ [النساء: ١٠] - لم يشترط فيها الكفر ، بل هي في حق المتدين بالإسلام . وقوله: « من كان آخر كلامه : لا إله إلا الله ، دخل الجنة»^(٢) لم يشترط فيه فعل الواجبات ، بل قد ثبت في الصحاح: «وإن زنى ، وإن سرق ، وإن شرب الخمر»^(٣) .

فهنا اضطرب الناس ، فأنكر قوم من المرجئة العموم ، وقالوا: ليس في اللغة عموم ، ١٢/٤٨٢ وهم الواقفية في العموم من المرجئة ، وبعض الأشعرية والشيعة ، وإنما التزموا ذلك لئلا يدخل جميع المؤمنين في نصوص الوعيد .

وقالت المقتصدة : بل العموم صحيح ، والصيغ صيغ عموم؛ لكن العام يقبل التخصيص ، وهذا مذهب جميع الخلائق ، من الأولين والآخرين ، إلا هذه الشردمة . قالوا: فمن عفى عنه كان مستثنى من العموم . وقال قوم آخرون: بل إخلاف الوعيد ليس بكذب ، وأن العرب لا تعد عاراً أو سناً^(٤) أن يوعد الرجل شراً ثم لا ينجزه ، كما تعد عاراً أو سناً أن يعد خيراً ثم لا ينجزه ، وهذا قول طوائف من المتقدمين والمتأخرين ، وقد احتجوا بقول كعب بن زهير يخاطب النبي ﷺ .

نبئت أن رسول الله أوعدني والعفو عند رسول الله مأمول

قالوا: فهذا وعيد خاص ، وقد رجا فيه العفو ، مخاطباً للنبي ﷺ ؛ فعلم أن العفو عن المتوعد جائز ، وإن لم يكن من باب تخصيص العام .

(١) أبو داود في السنة (٤٧٣٩) ، والترمذي في صفة القيامة (٢٤٣٥) وقال : « حسن صحيح غريب من هذا الوجه » ، وأحمد ٢١٣/٣ .
(٢) سبق تخريجه ص ٦٢٥ .
(٣) البخاري في الجنائز (١٢٣٧) ومسلم في الإيمان (٩٤/١٥٣ ، ١٥٤) .
(٤) هو أفتح العيب ، والعار ، والأمر المشهور بالشئمة . انظر : القاموس ، مادة « شئر » .

والتحقيق أن يقال: الكتاب والسنة مشتمل على نصوص الوعد/والوعيد، كما ذلك ٤٨٣/١٢ مشتمل على نصوص الأمر والنهي، وكل من النصوص يفسر الآخر ويبينه، فكما أن نصوص الوعد على الأعمال الصالحة مشروطة بعدم الكفر المحبط؛ لأن القرآن قد دل على أن من ارتد فقد حبط عمله، فكذلك نصوص الوعد للكفار والفساق مشروطة بعدم التوبة؛ لأن القرآن قد دل على أن الله يغفر الذنوب جميعاً لمن تاب، وهذا متفق عليه بين المسلمين، فكذلك في موارد النزاع.

فإن الله قد بين بنصوص معروفة أن الحسنات يذهبن السيئات، وأن من يعمل مثقال ذرة خيراً يره، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره، وأن يجيب دعوة الداعي إذا دعاه، وأن مصائب الدنيا تكفر الذنوب، وأنه يقبل شفاعة النبي ﷺ في أهل الكباثر، وأنه لا يغفر أن يشرك به، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء، كما بين أن الصدقة يطلها المن والأذى، وأن الربا يبطل العمل، وأنه إنما يتقبل الله من المتقين؛ أي في ذلك العمل ونحو ذلك.

فجعل للسيئات ما يوجب رفع عقابها، كما جعل للحسنات ما قد يبطل ثوابها، لكن ليس شيء يبطل جميع السيئات إلا التوبة، كما أنه ليس شيء يبطل جميع الحسنات إلا الردة.

وبهذا تبين أننا نشهد بأن ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلِيَتِنَا ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا ۖ وَهُمْ لَا يَلْمِزُونَ سَعِيرًا﴾ [النساء: ١٠]، على الإطلاق والعموم، ولا نشهد لمعين أنه في النار؛ لأننا لا نعلم حقوق الوعيد له بعينه؛ لأن حقوق الوعيد بالمعين مشروط بشروط وانتفاء موانع، ونحن لا نعلم ثبوت الشروط وانتفاء الموانع في حقه، وفائدة الوعيد: بيان أن هذا الذنب سبب مقتض لهذا العذاب، والسبب قد يقف تأثيره على وجود شرطه، وانتفاء مانعه.

يبين هذا: أنه قد ثبت: أن النبي ﷺ لعن الخمر، وعاصرها ومعتصرها، وحاملها، والمحمولة إليه، وشاربها وساقيةها، وبائعها، ومبتاعها، وأكل ثمنها^(١). وثبت عنه في صحيح البخاري عن عمر: أن رجلاً كان يكثر شرب الخمر، فلعنه رجل، فقال النبي ﷺ: «لا تلعه؛ فإنه يحب الله ورسوله»^(٢)، فهى عن لعن هذا المعين، وهو مُدْمِن خمر؛ لأنه يحب الله ورسوله، وقد لعن شارب الخمر على العموم.

(١) أبو داود في الأشربة (٣٦٧٤) والترمذى في البيوع (١٢٩٥) وقال: «حديث غريب من حديث أنس».

(٢) البخارى في الحدود (٦٧٨٠).

فصل

إذا ظهرت هذه المقدمات في اسم المؤمن والكافر، والفاسق المَلِي (١) وفي حكم الوعد ٤٨٥/١٢ والوعيد، والفرق بين المطلق والمعين، وما وقع في/ذلك من الاضطراب، ف «مسألة تكفير أهل البدع والأهواء» متفرعة على هذا الأصل.

ونحن نبدأ بمذهب أئمة السنة فيها قبل التنبيه على الحجة. فنقول:

المشهور من مذهب الإمام أحمد، وعامة أئمة السنة، تكفير الجهمية، وهم المعطلة لصفات الرحمن؛ فإن قولهم صريح في مناقضة ما جاءت به الرسل من الكتاب، وحقيقة قولهم جحود الصانع، ففيه جحود الرب، وجحود ما أخبر به عن نفسه على لسان رسله، ولهذا قال عبد الله بن المبارك: إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى، ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية، وقال غير واحد من الأئمة: إنهم أكفر من اليهود والنصارى؛ يعنون من هذه الجهة؛ ولهذا كفروا من يقول: إن القرآن مخلوق، وإن الله لا يرى في الآخرة، وإن الله ليس على العرش، وإن الله ليس له علم، ولا قدرة ولا رحمة، ولا غضب، ونحو ذلك من صفاته.

وأما المرجئة، فلا تختلف نصوصه أنه لا يكفرهم؛ فإن بدعتهم من جنس اختلاف الفقهاء في الفروع، وكثير من كلامهم يعود النزاع فيه إلى نزاع في الألفاظ والأسماء؛ ولهذا يسمى الكلام في مسائلهم «باب الأسماء»، وهذا من نزاع الفقهاء، لكن يتعلق ٤٨٦/١٢ بأصل الدين، فكان المنازع فيه مبتدعاً.

وكذلك الشيعة - المفضلون لعليّ عليّ أبي بكر - لا يختلف قوله أنهم لا يكفرون؛ فإن ذلك قول طائفة من الفقهاء أيضاً، وإن كانوا يبدعون.

وأما القدرية - المقرون بالعلم - والروافض - الذين ليسوا من الغالية، والجهمية، والخوارج - فيذكر عنه في تكفيرهم روايتان، هذا حقيقة قوله المطلق، مع أن الغالب عليه التوقف عن تكفير القدرية المقرين بالعلم، والخوارج، مع قوله: ما أعلم قوماً شراً من الخوارج.

ثم طائفة من أصحابه يحكون عنه في تكفير أهل البدع مطلقاً روايتين، حتى يجعلوا المرجئة داخلين في ذلك، وليس الأمر كذلك، وعنه في تكفير من لا يكفر روايتان، أصحابهما: لا يكفر. وربما جعل بعضهم الخلاف في تكفير من لا يكفر مطلقاً، وهو

(١) تقدم معناها.

خطأ محض، والجهمية - عند كثير من السلف ، مثل عبد الله بن المبارك، ويوسف بن أسباط، وطائفة من أصحاب الإمام أحمد وغيرهم - ليسوا من الثنتين والسبعين فرقة، التي اختلفت عليها هذه الأمة، بل أصول هذه عند هؤلاء : هم الخوارج والشيعة، والمرجئة والقدرية، وهذا المأثور/عن أحمد، وهو المأثور عن عامة أئمة السنة، والحديث أنهم كانوا ١٢/٤٨٧ يقولون: من قال: القرآن مخلوق فهو كافر، ومن قال: إن الله لا يرى في الآخرة فهو كافر، ونحو ذلك.

ثم حكى أبو نصر السجزي عنهم في هذا قولين: أحدهما: أنه كفر ينقل عن الملة. قال: وهو قول الأكثرين، والثاني: أنه كفر لا ينقل؛ ولذلك قال الخطابي: إن هذا قالوه على سبيل التغليظ، وكذلك تنازع المتأخرون من أصحابنا في تخليد المكفر من هؤلاء، فأطلق أكثرهم عليه التخليد، كما نقل ذلك عن طائفة من متقدمي علماء الحديث، كأبي حاتم، وأبي زرعة وغيرهم، وامتنع بعضهم من القول بالتخليد.

وسبب هذا التنازع تعارض الأدلة؛ فإنهم يرون أدلة توجب إلحاق أحكام الكفر بهم، ثم إنهم يرون من الأعيان، الذين قالوا تلك المقالات من قام به من الإيمان ما يمتنع أن يكون كافرًا، فيتعارض عندهم الدليلان.

وحقيقة الأمر: أنهم أصابهم في ألفاظ العموم في كلام الأئمة ما أصاب الأولين في ألفاظ العموم في نصوص الشارع، كلما رأوهم قالوا: من قال كذا فهو كافر، اعتقد المستمع أن هذا اللفظ شامل لكل من قاله، ولم يتدبروا أن التكفير له شروط وموانع قد تنتفي في حق المعين، وأن تكفير المطلق لا يستلزم تكفير المعين، إلا إذا وجدت الشروط ١٢/٤٨٨ وانتفت الموانع، يبين هذا أن الإمام أحمد وعامة الأئمة - الذين أطلقوا هذه العمومات - لم يكفروا أكثر من تكلم بهذا الكلام بعينه.

فإن الإمام أحمد - مثلاً - قد باشر «الجهمية» الذين دعوه إلى خلق القرآن، ونفى الصفات، وامتحنوه وسائر علماء وقته، وفتنوا المؤمنين والمؤمنات - الذين لم يوافقوهم على التجهم - بالضرب والحبس، والقتل والعزل عن الولايات، وقطع الأرزاق، ورد الشهادة، وترك تخليصهم من أيدي العدو، بحيث كان كثير من أولى الأمر إذ ذاك من الجهمية من الولاة والقضاة وغيرهم، يكفرون كل من لم يكن جهميًا موافقًا لهم على نفي الصفات، مثل القول بخلق القرآن، ويحكمون فيه بحكمهم في الكافر، فلا يولونه ولاية، ولا يفتكونه من عدو، ولا يعطونه شيئًا من بيت المال، ولا يقبلون له شهادة، ولا فتيا، ولا رواية، ويمتحنون الناس عند الولاية والشهادة، والافتكاك من الأسر وغير ذلك. فمن أقر بخلق القرآن حكموا له بالإيمان، ومن لم يقر به لم يحكموا له بحكم أهل

الإيمان ، ومن كان داعياً إلى غير التجهم قتلوه أو ضربوه وحبسوه .

٤٨٩/١٢ معلوم أن هذا من أغلظ التجهم؛ فإن الدعاء إلى المقالة أعظم من قولها، وإثابة قائلها وعقوبة تاركها أعظم من مجرد الدعاء إليها، والعقوبة بالقتل لقائلها أعظم من العقوبة بالضرب .

ثم إن الإمام أحمد دعا للخليفة وغيره، ممن ضربه وحبسه ، واستغفر لهم، وحللهم مما فعلوه به من الظلم والدعاء إلى القول الذي هو كفر ، ولو كانوا مرتدين عن الإسلام لم يجز الاستغفار لهم؛ فإن الاستغفار للكفار لا يجوز بالكتاب والسنة والإجماع، وهذه الأقوال والأعمال منه ومن غيره من الأئمة صريحة في أنهم لم يكفروا المعينين من الجهمية، الذين كانوا يقولون: القرآن مخلوق، وإن الله لا يرى في الآخرة، وقد نقل عن أحمد ما يدل على أنه كفر به قومًا معينين، فأما أن يذكر عنه في المسألة روايتان، ففيه نظر، أو يحمل الأمر على التفصيل . فيقال: من كفر بعينه؛ فلقيام الدليل على أنه وجدت فيه شروط التكفير، وانتفت موانعه ، ومن لم يكفره بعينه فلانتفاء ذلك في حقه، هذا مع إطلاق قوله بالتفكير على سبيل العموم .

والدليل على هذا الأصل: الكتاب ، والسنة، والإجماع ، والاعتبار .

أما الكتاب، فقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَيْسَ^(١) عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ﴾ [الأحزاب: ٥]، وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] .

٤٩٠/١٢ / وقد ثبت في صحيح مسلم عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ؛ أن الله - تعالى - قال: «قد فعلتُ» (٢) لما دعا النبي ﷺ والمؤمنون بهذا الدعاء . وروى البخاري في صحيحه عن ابن عباس ، أن النبي ﷺ قال : « أعطيت فاتحة الكتاب وخواتيم سورة البقرة من كنز تحت العرش » (٣) ، و« إنه لم يقرأ بحرف منها إلا أعطيه » (٤) .

وإذا ثبت بالكتاب المفسر بالسنة أن الله قد غفر لهذه الأمة الخطأ والنسيان ، فهذا عام عمومًا محفوظًا ، وليس في الدلالة الشرعية ما يوجب أن الله يعذب من هذه الأمة مخطئًا على خطئه ، وإن عذب المخطئ من غير هذه الأمة .

(١) في المطبوعة : « ولا » وهو خطأ ، والصواب ما أثبتناه .

(٢) مسلم في الإيمان (١٢٦ / ٢٠٠) عن ابن عباس ، وروى الحديث بمعناه عن أبي هريرة في مسلم في الإيمان (١٩٩ / ١٢٥) .

(٣) سبق تخريجه ص ٥٦٥ .

(٤) مسلم في صلاة المسافرين (٨٠٦ / ٢٥٤) ، والنسائي في الافتتاح (٩١٢) .

وأيضاً ، قد ثبت في الصحيح من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ ، قال: « إن رجلاً لم يعمل خيراً قط فقال لأهله: إذا مات فأحرقوه، ثم أذروا نصفه في البر، ونصفه في البحر، فوالله لئن قدر الله عليه ليعذبه عذاباً لا يعذبه أحدًا من العالمين ، فلما مات الرجل فعلوا به كما أمرهم، فأمر الله البر فجمع ما فيه، وأمر البحر فجمع ما فيه، فإذا هو قائم بين يديه، ثم قال : لم فعلتَ هذا ؟ قال: من خشيتك يا رب، وأنت أعلم، فغفر الله له»^(١).

وهذا الحديث متواتر عن النبي ﷺ، رواه أصحاب الحديث والأسانيد من حديث أبي ٤٩١/١٢ سعيد، وحذيفة وعقبة بن عمرو، وغيرهم عن النبي ﷺ من وجوه متعددة ، يعلم أهل الحديث أنها تفيدهم العلم اليقيني، وإن لم يحصل ذلك لغيرهم ممن لم يشركهم في أسباب العلم، فهذا الرجل كان قد وقع له الشك والجهل في قدرة الله - تعالى - على إعادة ابن آدم، بعد ما أحرق وذري ، وعلى أنه يعيد الميت ويحشره إذا فعل به ذلك، وهذان أصلان عظيمان:

أحدهما: متعلق بالله -تعالى- وهو الإيمان بأنه على كل شيء قدير.

والثاني : متعلق باليوم الآخر، وهو الإيمان بأن الله يعيد هذا الميت، ويجزيه على أعماله، ومع هذا فلما كان مؤمناً بالله في الجملة، ومؤمناً باليوم الآخر في الجملة، وهو أن الله يثيب ويعاقب بعد الموت، وقد عمل عملاً صالحاً - وهو خوفه من الله أن يعاقبه على ذنوبه- غفر الله له بما كان منه من الإيمان بالله، واليوم الآخر والعمل الصالح.

وأيضاً ، فقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ : «أن الله يخرج من النار من كان في قلبه مثقال دينار من إيمان»^(٢) وفي رواية : « مثقال دينار من خير ، ثم يخرج من النار من ٤٩٢/١٢ كان في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان»^(٣) ، وفي رواية: « من خير» «ويخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان - أو خير»^(٤) وهذا وأمثاله من النصوص المستفيضة عن النبي ﷺ ، يدل أنه لا يخلد في النار من معه شيء من الإيمان والخير وإن كان قليلاً، وأن الإيمان مما يتبعض ويتجزأ. ومعلوم - قطعاً - أن كثيراً من هؤلاء المخطئين معهم مقدار ما من الإيمان بالله ورسوله؛ إذ الكلام فيمن يكون كذلك.

وأيضاً ، فإن السلف أخطأ كثير منهم في كثير من هذه المسائل ، واتفقوا على عدم التكفير بذلك ، مثلما أنكر بعض الصحابة أن يكون الميت يسمع نداء الحى، وأنكر بعضهم أن يكون المعراج يقظة ، وأنكر بعضهم رؤية محمد ربه، ولبعضهم في الخلافة والتفضيل

(١) البخارى فى الأئبياء (٣٤٨١) ومسلم فى التوبة (٢٤/٢٧٥٦).

(٢) البخارى فى التوحيد (٧٤٣٩) ومسلم فى الإيمان (٣٠٢/١٨٣). (٣، ٤) سبق تخريجهما ص ٦٣٤.

كلام معروف، وكذلك لبعضهم في قتال بعض، ولعن بعض، وإطلاق تكفير بعض، أقوال معروفة.

وكان القاضي شريح ينكر قراءة من قرأ: ﴿بَلْ عَجِبْتَ﴾ [الصفات: ١٢]، ويقول: إن الله لا يعجب، فبلغ ذلك إبراهيم النَّحْبِي فقال: إنما شريح شاعر يعجبه علمه، كان عبد الله إفقه منه، فكان يقول: «بل عجبت» فهذا قد أنكر قراءة ثابتة، وأنكر صفة دل عليها الكتاب والسنة، واتفقت الأمة على أنه إمام من الأئمة، وكذلك بعض السلف أنكر بعضهم حروف ٤٩٣/١٢ القرآن، مثل إنكار بعضهم قوله: ﴿أَلَمْ يَأْتِنِسَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الرعد: ٣١]، وقال: إنما هي: أو لم يتبين الذين آمنوا، وإنكار الآخر قراءة قوله: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]، وقال: إنما هي: ووصى ربك. وبعضهم كان حذف المعوذتين، وآخر يكتب سورة القنوت. وهذا خطأ معلوم بالإجماع والنقل المتواتر، ومع هذا فلما لم يكن قد تواتر النقل عندهم بذلك لم يكفروا، وإن كان يكفر بذلك من قامت عليه الحجة بالنقل المتواتر.

وأيضاً، فإن الكتاب والسنة قد دلا على أن الله لا يعذب أحداً، إلا بعد إبلاغ الرسالة، فمن لم تبلغه جملة لم يعذبه رأساً، ومن بلغته جملة دون بعض التفصيل لم يعذبه إلا على إنكار ما قامت عليه الحجة الرسالية.

وذلك مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]، وقوله: ﴿يَتَمَتَّعَ الَّذِينَ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَاتِي﴾ [الأنعام: ١٣٠]، وقوله: ﴿أَوَلَمْ نَعْمَرِكُمْ مَا يَنْذِكُرُ فَيَدُّونَ فِيهِ مَن تَذَكَّرُ وَجَاءَكُمُ النَّذِيرُ﴾ [فاطر: ٣٧]، وقولهم: ﴿وَقَالَ لَهُمْ خِرَنُّهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنْكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ ءَايَاتِ رَبِّكُمُ﴾ [الزمر: ٧١]، وقوله: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِي أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِنَا﴾ [القصص: ٥٩]، وقوله: ﴿كَلَّمَآ ٤٩٤/١٢ أَلْفِي فِيهَا فَوْجٌ سَأَلْتُمُ خِرَنُّهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ . قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ﴾ [الملك: ٨، ٩]، وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُمْ بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَاتِكَ مِن قَبْلِ أَنْ نُنزِلَ وَنَخْرُجَ﴾ [طه: ١٣٤]، وقوله: ﴿وَلَوْلَا أَن تُصِيبَهُم مُّصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَاتِكَ وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [القصص: ٤٧]، ونحو هذا في القرآن في مواضع متعددة.

فمن كان قد^(١) آمن بالله ورسوله، ولم يعلم بعض ما جاء به الرسول، فلم يؤمن

(١) في المطبوعة: «قدم» وهو خطأ.

به تفصيلاً؛ إما أنه لم يسمعه، أو سمعه من طريق لا يجب التصديق بها، أو اعتقد معنى آخر لنوع من التأويل الذي يعذر به- فهذا قد جعل فيه من الإيمان بالله ورسوله ما يوجب أن يشبهه الله عليه، وما لم يؤمن به فلم تقم عليه به الحجة التي يكفر مخالفتها.

وأيضاً ، فقد ثبت بالكتاب والسنة والإجماع أن من الخطأ في الدين ما لا يكفر مخالفة، بل ولا يفسق ، بل ولا يآثم ، مثل الخطأ في الفروع العملية، وإن كان بعض المتكلمة والمتفقهة يعتقد أن المخطئ فيها آثم، وبعض المتكلمة والمتفقهة يعتقد أن كل مجتهد فيها مصيب، فهذان القولان شاذان، ومع ذلك فلم يقل أحد بتكفير المجتهدين المتنازعين فيها، ومع ذلك فبعض هذه المسائل قد ثبت خطأ المنازع/فيها بالنصوص والإجماع القديم، ٤٩٥/١٢، مثل استحلال بعض السلف والخلف لبعض أنواع الربا، واستحلال آخرين لبعض أنواع الخمر، واستحلال آخرين للقتال في الفتنة.

وأهل السنة والجماعة متفقون على أن المعروفين بالخير، كالصحابية المعروفين، وغيرهم من أهل الجمل وصفين من الجانبين، لا يفسق أحد منهم، فضلاً عن أن يكفر، حتى عدى ذلك من عداه من الفقهاء إلى سائر أهل البغي، فإنهم مع إيجابهم لقتالهم منعوا أن يحكم بفسقهم لأجل التأويل ، كما يقول هؤلاء الأئمة : إن شارب النبيذ المتنازع فيه متأولاً لا يجلد ولا يفسق، وقد قال تعالى : ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ . فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلِّأَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء : ٧٨ ، ٧٩] ، وقال تعالى : ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْسَةٍ أَوْ نَزَعْتُمْهَا فَأَيْمَةٌ عَلَىٰ أَسْوَأِهَا فَاِذْنِ اللَّهِ﴾ [الحشر : ٥].

وثبت في الصحاح - من حديث عمرو بن العاص وأبي هريرة- عن النبي ﷺ أنه قال : « إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر» (١) . وثبت في الصحيح عن بريدة بن الحصيب أن النبي ﷺ قال : « إذا حاصرت أهل حصن فسألك أن تنزلهم على حكم الله فلا تنزلهم على حكم الله، ولكن أنزلهم على حكمك وحكم أصحابك؛ فإنك لا تدري ما حكم الله فيهم» (٢)، وأدلة هذا الأصل كثيرة لها موضع ٤٩٦/١٢ آخر.

وقد ثبت بالكتاب والسنة والإجماع أن من بلغته رسالة النبي ﷺ فلم يؤمن به فهو كافر، لا يقبل منه الاعتذار بالاجتهاد، لظهور أدلة الرسالة ، وإعلام النبوة؛ ولأن العذر بالخطأ حكم شرعي، فكما أن الذنوب تنقسم إلى كبائر وصغائر، والواجبات تنقسم إلى

(١) البخارى فى الاعتصام (٧٣٥٢) ومسلم فى الأفضية (١٧١٦ / ١٥) .

(٢) مسلم فى الجهاد والسير (٣/١٧٣١)، وأبو داود فى الجهاد (٢٦١٢) ، والترمذى فى السير (١٦١٧) وقال : « حسن صحيح » وأحمد ٥ / ٣٥٨ .

أركان وواجبات ليست أركاناً ، فكذلك الخطأ ينقسم إلى: مغفور وغير مغفور ، والنصوص إنما أوجبت رفع المؤاخذه بالخطأ لهذه الأمة ، وإذا كان كذلك فالخطئ في بعض هذه المسائل ، إما أن يلحق بالكفار من المشركين وأهل الكتاب، مع مبايئته لهم في عامة أصول الإيمان ، وإما أن يلحق بالمخطئين في مسائل الإيجاب والتحرير ، مع أنها - أيضاً - من أصول الإيمان .

فإن الإيمان بوجود الواجبات الظاهرة المتواترة، وتحريم المحرمات الظاهرة المتواترة ، هو من أعظم أصول الإيمان، وقواعد الدين، والجاحد لها كافر بالاتفاق ، مع أن المجتهد في بعضها ليس بكافر بالاتفاق مع خطئه .

وإذا كان لا بد من إلحاقه بأحد الصنفين، فمعلوم أن المخطئين من المؤمنين بالله ٤٩٧/١٢ ورسوله، أشد شبهاً منه بالمشركين وأهل الكتاب، فوجب أن يلحق بهم، وعلى هذا مضى عمل الأمة قديماً وحديثاً، في أن عامة المخطئين من هؤلاء تجري عليهم أحكام الإسلام التي تجري على غيرهم، هذا مع العلم بأن كثيراً من المبتدعة منافقون النفاق الأكبر، وأولئك كفار في الدرك الأسفل من النار ، فما أكثر ما يوجد في الرافضة والجهمية ونحوهم زنادقة منافقون، بل أصل هذه البدع هو من المنافقين الزنادقة ، ممن يكون أصل زندقته عن الصابئين والمشركين، فهؤلاء كفار في الباطن، ومن علم حاله فهو كافر في الظاهر- أيضاً .

وأصل ضلال هؤلاء الإعراض عما جاء به الرسول من الكتاب والحكمة، وابتغاء الهدى في خلاف ذلك، فمن كان هذا أصله فهو بعد بلاغ الرسالة كافر لا ريب فيه، مثل من يرى أن الرسالة للعامة دون الخاصة، كما يقوله قوم من المتفلسفة، وغالية المتكلمة والمتصوفة ، أو يرى أنه رسول إلى بعض الناس دون بعض ، كما يقوله كثير من اليهود والنصارى .

فهذا الكلام يهد أصلين عظيمين :

أحدهما: أن العلم والإيمان والهدى فيما جاء به الرسول، وأن خلاف ذلك كفر على الإطلاق ، فنفي الصفات كفر، والتكذيب بأن الله يرى في الآخرة، أو أنه على العرش، ٤٩٨/١٢ أو أن القرآن كلامه، أو أنه كلم موسى ، أو أنه اتخذ إبراهيم خليلاً كفر، وكذلك ما كان في معنى ذلك ، وهذا معنى كلام أئمة السنة وأهل الحديث .

والأصل الثاني: أن التفكير العام - كالوعيد العام - يجب القول بإطلاقه وعمومه .

وأما الحكم على المعين بأنه كافر، أو مشهود له بالنار ، فهذا يقف على الدليل المعين؛

فإن الحكم يقف على ثبوت شروطه، وانتفاء موانعه.

ومما ينبغي أن يعلم في هذا الموضع أن الشريعة قد تأمرنا بإقامة الحد على شخص في الدنيا، إما بقتل أو جلد أو غير ذلك، ويكون في الآخرة غير معذب، مثل قتال البغاة والمتأولين، مع بقائهم على العدالة، ومثل إقامة الحد على من تاب بعد القدرة عليه توبة صحيحة، فإننا نقيم الحد عليه مع ذلك، كما أقامه النبي ﷺ على ماعز بن مالك، وعلى الغامدية، مع قوله: «لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له» (١)، ومثل إقامة الحد على من شرب النبيذ المتنازع فيه متأولاً، مع العلم بأنه باق على العدالة.

بخلاف من لا تأويل له، فإنه لما شرب الخمر بعض الصحابة/واعتقدوا أنها تحل للخاصة ٤٩٩/١٢ تأول قوله: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعَمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَءَامَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَحْسَنُوا﴾ [المائدة: ٩٣]، اتفق الصحابة مثل عمر بن الخطاب، وعلى بن أبي طالب وغيرهما، على أنهم إن أقروا بالتحريم جلدوا، وإن أصروا على الاستحلال قتلوا.

وكذلك نعلم أن خلقاً لا يعاقبون في الدنيا مع أنهم كفار في الآخرة، مثل أهل الذمة المقرين بالجزية على كفرهم، ومثل المنافقين المظهرين الإسلام، فإنهم تجري عليهم أحكام الإسلام، وهم في الآخرة كافرون، كما دل عليه القرآن في آيات متعددة، كقوله: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ يَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾ الآية [النساء: ١٤٥]، وقوله: ﴿يَوْمَ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا انظُرُونَا نَقْتِسَبْ مِنْ تَوْرِكُمْ قِيلَ ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ فَالْتَمِسُوا نُورًا فَضُرِبَ بَيْنَهُمْ بِسُورٍ لَهُمُ بَاطِنٌ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظُهُرُهُمْ مِنْ قِبَلِهِ الْعَذَابُ . يُنَادُوهُمْ أُمَّنْ نَكُنْ مَعَكُمْ قَالُوا بَلَىٰ وَلَكِنَّكُمْ فَتَنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ وَتَرَبَّصْتُمْ وَارْتَبْتُمْ وَغَرَضَكُمْ الْأَمَانُ حَتَّىٰ جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ وَغَرَظَكُمْ بِاللَّهِ الْفُرُورُ . فَالْيَوْمَ لَا يُؤْخَذُ مِنْكُمْ فِدْيَةٌ وَلَا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ الآية [الحديد: ١٣ - ١٥].

وهذا لأن الجزاء في الحقيقة إنما هو في الدار الآخرة، التي هي دار الثواب والعقاب، وأما الدنيا فإنما يشرع فيها من العقاب ما يدفع/به الظلم والعدوان، كما قال ٥٠٠/١٢ تعالى: ﴿وَقَالُوا لَهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الَّذِينَ (٢) لِلَّهِ فَإِنْ أَنْتَهُوا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٩٣]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ [الشورى: ٤٢]، وهذا لأن المقصود بإرسال الرسل، وإنزال الكتب، هو إقامة القسط، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ

(١) مسلم في الحدود (٢٣/١٦٩٥) وأبو داود في الحدود (٤٤٤٢).

(٢) في المطبوعة: «الدين كله»، والصواب ما أثبتناه.

يَأْتِسِطُ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴿٢٥﴾ [الحديد: ٢٥].

وإذا كان الأمر كذلك فعقوبة الدنيا غير مستلزمة لعقوبة الآخرة، ولا بالعكس، ولهذا أكثر السلف يأمرون بقتل الداعي إلى البدعة، الذي يضل الناس لأجل إفساده في الدين، سواء قالوا: هو كافر، أو ليس بكافر.

وإذا عرف هذا، فتكفير «المعِين» من هؤلاء الجهال وأمثالهم - بحيث يحكم عليه بأنه من الكفار - لا يجوز الإقدام عليه إلا بعد أن تقوم على أحدهم الحجة الرسالية، التي يتبين بها أنهم مخالفون للرسول، وإن كانت هذه المقالة لا ريب أنها كفر.

٥٠١/١٢ وهكذا الكلام في تكفير جميع «المعِينين»، مع أن بعض هذه البدعة أشد من بعض، وبعض المبتدعة يكون فيه من الإيمان ما ليس في بعض، فليس لأحد أن يكفر أحداً من المسلمين، وإن أخطأ وغلط، حتى تقام عليه الحجة، وتبين له المحجة.

ومن ثبت إيمانه بيقين لم يزل ذلك عنه بالشك، بل لا يزول إلا بعد إقامة الحجة، وإزالة الشبهة.

وهذا الجواب لا يحتمل أكثر من هذا، والله المسؤول أن يوفقنا وسائر إخواننا لما يحبه ويرضاه، والله سبحانه أعلم.

/ وسئل شيخ الإسلام - رحمه الله - في رجل قال: إن الله لم يكلم موسى ٥٠٢/١٢
تكليماً، وإنما خلق الكلام والصوت في الشجرة، وموسى - عليه السلام - سمع من
الشجرة لا من الله، وإن الله - عز وجل - لم يكلم جبريل بالقرآن وإنما أخذه من اللوح
المحفوظ، فهل هو على الصواب أم لا ؟

فأجاب :

الحمد لله، ليس هذا على الصواب ، بل هذا ضال مفتر كاذب باتفاق سلف الأمة
وأئمتها، بل هو كافر يجب أن يستتاب، فإن تاب وإلا قتل ، وإذا قال: لا أكذب بلفظ
القرآن - وهو قوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، - بل أقرب بأن هذا اللفظ
حق، لكن أنفى معناه وحقيقته؛ فإن هؤلاء هم الجهمية الذين اتفق السلف والأئمة على
أنهم من شر أهل الأهواء والبدع، حتى أخرجهم كثير من الأئمة عن الثنتين والسبعين
فرقة.

وأول من قال هذه المقالة في الإسلام كان يقال له : الجعد بن درهم، / فضحِّي به ٥٠٣/١٢
خالد بن عبد الله القسري يوم أضحي؛ فإنه خطب الناس فقال في خطبته: ضَحُّوا أيها
الناس، تقبل الله ضحاياكم، فإني مٌضِحٌّ بالجعد بن درهم، إنه زعم أن الله لم يتخذ
إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً، تعالى الله عما يقول الجعد علواً كبيراً. ثم نزل
فذبحه. وكان ذلك في زمن التابعين فشكروا ذلك، وأخذ هذه المقالة عنه جهم بن
صفوان، وقتله بخراسان سلمة بن أحوز ، وإليه نسبت هذه المقالة التي تسمى «مقالة
الجهمية»، وهي نفي صفات الله - تعالى - فإنهم يقولون: إن الله لا يرى في الآخرة،
ولا يكلم عباده، وأنه ليس له علم ولا حياة ولا قدرة ونحو ذلك من الصفات،
ويقولون: القرآن مخلوق.

ووافق الجهم على ذلك المعتزلة - أصحاب عمرو بن عبيد - وضموا إليها بدعا أخرى
في القَدَر وغيره، لكن المعتزلة يقولون: إن الله كلم موسى حقيقة وتكلم حقيقة، لكن
حقيقة ذلك عندهم أنه خلق كلاماً في غيره، إما في شجرة وإما في هواء، وإما في غير
ذلك، من غير أن يقوم بذات الله عندهم كلام ولا علم، ولا قدرة ولا رحمة، ولا مشيئة
ولا حياة ، ولا شيء من الصفات.

والجهمية تارة يبوحون بحقيقة القول، فيقولون: إن الله لم يكلم موسى تكليماً، ولا

يتكلم ، وتارة لا يظهرون هذا اللفظ ؛ لما فيه من الشناعة المخالفة لدين الإسلام واليهود
٥٠٤/١٢ والنصارى ، فيقرون باللفظ /، ولكن يقرنونه بأنه خلق في غيره كلاما .

وأئمة الدين كلهم متفقون على ما جاء به الكتاب والسنة، وافق عليه سلف الأمة،
من أن الله كلم موسى تكليما، وأن القرآن كلام الله غير مخلوق، وأن المؤمنين يرون
ربهم في الآخرة، كما تواترت به الأحاديث عن النبي ﷺ ، وأن لله علما وقدره ونحو
ذلك .

ونصوص الأئمة في ذلك مشهورة متواترة ، حتى إن أبا القاسم الطبري الحافظ لما ذكر
في كتابه في « شرح أصول السنة » مقالات السلف والأئمة في الأصول ، ذكر من قال :
القرآن كلام الله غير مخلوق . وقال : فهؤلاء خمسمائة وخمسون نفساً أو أكثر من التابعين
والأئمة المرضيين سوى الصحابة ، على اختلاف الأعصار ومضى السنين والأعوام، وفيهم
نحو من مائة إمام ممن أخذ الناس بقولهم ، وتدينوا بمذاهبهم . ولو اشتغلت بنقل قول أهل
الحديث لبلغت أسماؤهم ألوقاً، لكنني اختصرت فنقلت عن هؤلاء عصراً بعد عصر، لا
ينكر عليهم منكر ، ومن أنكر قولهم استتابوه أو أمروا بقتله أو نفيه أو صلبه . قال : ولا
خلاف بين الأمة أن أول من قال : القرآن مخلوق جعد بن درهم، في سني نيف وعشرين
ومائة، ثم جهم بن صفوان ، فأما جعد فقتله خالد بن عبد الله القسري، وأما جهم فقتل
بمرو في خلافة هشام بن عبد الملك .

٥٠٥/١٢ | وروى بإسناده عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - من وجهين أنهم قالوا له
يوم صفين : حكمت رجلين؟ فقال : ما حكمت مخلوقاً ما حكمت إلا القرآن . وعن
عكرمة قال : كان ابن عباس في جنازة ، فلما وضع الميت في لحده قام رجل وقال : اللهم
رب القرآن اغفر له ، فوثب إليه ابن عباس فقال : مه؟! القرآن منه . وعن عبد الله بن
مسعود قال : من حلف بالقرآن فعليه بكل آية يمين، وهذا ثابت عن ابن مسعود . وعن
سفيان بن عيينة قال : سمعت عمرو بن دينار يقول : أدركت مشايخنا والناس منذ سبعين
سنة يقولون : القرآن كلام الله، منه بدأ وإليه يعود، وفي لفظ يقولون : القرآن كلام الله
غير مخلوق ، وقال حرب الكرمانى (١) : ثنا إسحاق بن إبراهيم - يعني ابن راهويه - عن
سفيان بن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، قال : أدركت الناس منذ سبعين سنة، أدركت
أصحاب النبي ﷺ فمن دونهم يقولون : الله الخالق وما سواه مخلوق، إلا القرآن فإنه
كلام الله، منه خرج وإليه يعود .

(١) حرب بن إسماعيل الكرمانى ، أبو محمد ، الفقيه ، تلميذ أحمد بن حنبل، رحل وطلب العلم، قال
الخلال : « كان رجلاً جليلاً »، وقال الذهبي : « ما علمت به بأساً »، توفي سنة ٢٨٠ هـ عن عمر يقارب
التسعين . (سير أعلام النبلاء ١٣/٢٤٤) .

وهذا قد رواه عن ابن عيينة إسحاق ، وإسحاق إما أن يكون سمعه منه أو من بعض أصحابه عنه، وعن جعفر بن محمد الصادق – وهو مشهور عنه – أنهم سألوه عن القرآن: أخالق هو أم مخلوق؟ فقال: ليس بخالق ولا مخلوق، ولكنه كلام الله.

وهكذا روى عن الحسن البصري، وأيوب السخيتاني، وسليمان التيمي، وخلق من ٥٠٦/١٢ التابعين . وعن مالك بن أنس، والليث بن سعد وسفيان الثوري، وابن أبي ليلى، وأبي حنيفة، والشافعي، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه، وأمثال هؤلاء من الأئمة . وكلام هؤلاء الأئمة واتباعهم في ذلك كثير مشهور، بل اشتهر عن أئمة السلف تكفير من قال: القرآن مخلوق، وأنه يستتاب، فإن تاب وإلا قتل، كما ذكروا ذلك عن مالك بن أنس وغيره.

ولذلك قال الشافعي لخص الفرد – وكان من أصحاب ضرار بن عمرو ممن يقول: القرآن مخلوق، فلما ناظر الشافعي ، وقال له : القرآن مخلوق – قال له الشافعي: كفرت بالله العظيم، ذكره ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية، قال: كان في كتابي عن الربيع بن سليمان قال: حضرت الشافعي ، أو حدثني أبو شعيب ، إلا أنني أعلم أنه حضر عبد الله بن عبد الحكم، ويوسف بن عمرو بن يزيد ، فسأل حفص عبد الله قال: ما تقول في القرآن؟ فأبى أن يجيبه، فسأل يوسف بن عمرو فلم يجبه، وكلاهما أشار إلى الشافعي، فسأل الشافعي فاحتج عليه وطالت فيه المناظرة ، فقام الشافعي بالحجة بأن القرآن كلام الله غير مخلوق، وكفر حفصاً الفرد ، قال الربيع : فلقيت حفصاً في المسجد بعد هذا فقال: أراد الشافعي قتلى .

وأما مالك بن أنس، فنقل عنه من غير وجه الرد على من يقول: القرآن مخلوق، واستتابته، وهذا المشهور عنه متفق عليه بين أصحابه .

/وأما أبو حنيفة وأصحابه، فقد ذكر أبو جعفر الطحاوي في الاعتقاد الذي قال في ٥٠٧/١٢ أوله: « ذكر بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة على مذهب فقهاء الملة» – أبي حنيفة النعمان ابن ثابت الكوفي ، وأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، وأبي عبد الله محمد ابن الحسن الشيباني – قال فيه: « وإن القرآن كلام الله ، منه بدأ بلا كيفية قولاً، وأنزله على نبيه وحيا، وصدقه المؤمنون على ذلك حقا، وأثبتوا أنه كلام الله تعالى بالحقيقة، ليس بمخلوق ككلام البرية، فمن سمعه فزعم أنه كلام البشر فقد كفر، وقد ذمه الله وعابه وأوعده عذابه وتوعده، حيث قال: ﴿سَأْصِلِيهِ سَقْرًا﴾ [المدر: ٢٦]، فلما أوعده الله سقر لمن قال: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ [المدر: ٢٥]، علمنا أنه قول خالق البشر، ولا يشبه قول البشر» .

وأما أحمد بن حنبل، فكلامه في مثل هذا مشهور متواتر، وهو الذي اشتهر بمحنة هؤلاء الجهمية؛ فإنهم أظهروا القول بإنكار صفات الله - تعالى - وحقائق أسمائه، وأن القرآن مخلوق، حتى صار حقيقة قولهم تعطيل الخالق - سبحانه وتعالى - ودعوا الناس إلى ذلك، وعاقبوا من لم يجبههم، إما بالقتل، وإما بقطع الرزق، وإما بالعزل عن الولاية، وإما بالحبس أو بالضرب، وكفروا من خالفهم، فثبت الله - تعالى - الإمام أحمد حتى أحمده الله به باطلهم، ونصر أهل الإيمان والسنة عليهم، وأذلهم بعد العز، ٥٠٨/١٢ وأخملهم بعد الشهرة، واشتهر عند خواص الأمة وعوامها أن القرآن كلام/الله غير مخلوق، وإطلاق القول أن من قال: إنه مخلوق، فقد كفر.

وأما إطلاق القول بأن الله لم يكلم موسى، فهذه مناقضة لنص القرآن، فهو أعظم من القول بأن القرآن مخلوق، وهذا بلا ريب يستتاب، فإن تاب وإلا قتل، فإنه أنكر نص القرآن، وبذلك أفتى الأئمة والسلف في مثله، والذي يقول: القرآن مخلوق هو في المعنى موافق له، فلذلك كفره السلف.

قال البخاري في كتاب «خلق الأفعال»: قال سفيان الثوري: من قال: القرآن مخلوق، فهو كافر. قال: وقال عبدالله بن المبارك: من قال: ﴿إِنِّي^(١) أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾ [طه: ١٤] مخلوق، فهو كافر، ولا ينبغي لمخلوق أن يقول ذلك، قال: وقال ابن المبارك: لا نقول كما قالت الجهمية: إنه في الأرض ههنا، بل على العرش استوى. وقيل له: كيف نعرف ربنا؟ قال: فوق سمواته على عرشه، بائن من خلقه.

وقال: من قال: «لا إله إلا الله» مخلوق، فهو كافر، وإنا نحكي كلام اليهود والنصارى ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية. قال: وقال علي بن عاصم: ما الذين قالوا: إن لله ولداً أكفر من الذين قالوا: إن الله لا يتكلم.

٥٠٩/١٢ قال البخاري: وكان إسماعيل بن أبي إدريس يسميهم زنادقة العراق. /وقيل له: سمعت: أحداً يقول: القرآن مخلوق فقال: هؤلاء الزنادقة. قال: وقال أبو الوليد سمعت يحيى بن سعيد - وذكر له أن قوماً يقولون: القرآن مخلوق - فقال: كيف يصنعون بـ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] كيف يصنعون بقوله: ﴿إِنِّي^(٢) أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾؟ قال: وقال أبو عبيد القاسم بن سلام: نظرت في كلام اليهود والمجوس فما رأيت قوماً أضل في كفرهم منهم، وإني لأستجهل من لا يكفرهم إلا من لا يعرف كفرهم. قال: وقال سليمان بن داود الهاشمي: من قال: القرآن مخلوق، فهو كافر،

(١، ٢) في المطبوعة: «إني» وهو خطأ.

وإن كان القرآن مخلوقاً- كما زعموا - فلم صار فرعون أولى بأن يخلد في النار إذ قال: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾ [النازعات: ٢٤]؟ وزعموا أن هذا مخلوق، والذي قال: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَأَعْبُدْنِي﴾ [طه: ١٤] هذا - أيضاً - قد ادعى ما ادعى فرعون، فلم صار فرعون أولى بأن يخلد في النار من هذا؟ وكلاهما عنده مخلوق، فأخبر بذلك أبو عبيد، فاستحسنه وأعجبه.

ومعنى كلام هؤلاء السلف - رضي الله عنهم - : أن من قال: إن كلام الله مخلوق خلقه في الشجرة أو غيرها - كما قال هذا الجهمي المعتزلي المسؤول عنه - كان حقيقة قوله: إن الشجرة هي التي قالت لموسى: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَأَعْبُدْنِي﴾ ومن قال: هذا مخلوق، قال ذلك. فهذا المخلوق عنده كفرعون الذي قال: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾ وكلاهما مخلوق، وكلاهما قال ذلك. فإن كان قول فرعون كفراً فقوله هؤلاء - أيضاً - كفر.

/ولا ريب أن قول هؤلاء يؤول إلى قول فرعون، وإن كانوا لا يفهمون ذلك؛ فإن ١٢/٥١ فرعون كذب موسى فيما أخبر به؛ من أن ربه هو الأعلى، وأنه كلمه، كما قال تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَهْمَكُنْ آيُنِي صِرَاحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ . اسْتَبَدَّ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلَعَ إِلَىٰ إِلَهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧] وهو قد كذب موسى في أن الله كلمه.

ولكن هؤلاء يقولون: إذا خلق كلاماً في غيره صار هو المتكلم به، وذلك باطل وضلال من وجوه كثيرة:

أحدها: أن الله - سبحانه - أنطق الأشياء كلها نطقاً معتاداً ونطقاً خارجاً عن المعتاد، قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰ أَفْوَاهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيهِمْ وَنَشْهَدُ أَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [يس: ٦٥]، وقال تعالى: ﴿حَوَّٰةٌ إِذَا مَا جَاءَهَا شَهِدَ عَلَيْهِنَّ سَمِعْتَهُنَّ وَأَبْصَرْتَهُنَّ وَمَجْلُودُهُنَّ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ . وَقَالُوا لِمَجْلُودِهِمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنْطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [فصلت: ٢٠، ٢١]، وقال تعالى: ﴿يَوْمَ نَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتَهُمْ وَأَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [النور: ٢٤]، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّا سَخَّرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعِشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ﴾ [ص: ١٨]، وقد ثبت أن الحصى كان يسبح في يد النبي ﷺ، وأن الحجر كان يسلم عليه، وأمثال ذلك من إنطاق الجمادات، فلو كان إذا خلق كلاماً في غيره كان هو المتكلم به، كان هذا كله كلام الله - تعالى - ويكون قد كلم من سمع هذا الكلام كما كلم موسى بن عمران، بل قد ثبت أن الله خالق/أفعال العباد. فكل ناطق فالله خالق نطقه ١٢/٥١

وكلامه، فلو كان متكلماً بما خلقه من الكلام لكان كل كلام في الوجود كلامه حتى كلام إبليس والكفار وغيرهم. وهذا تقوله غلاة الجهمية كإبن عربي وأمثاله يقولون:

وكل كلام في الوجود كلامه سواء علينا نشره ونظامه وهكذا أشباه هؤلاء من غلاة المشبهة الذين يقولون: إن كلام الآدميين غير مخلوق، فإن كل واحدة من الطائفتين يجعلون كلام المخلوق بمنزلة كلام الخالق، فأولئك يجعلون الجميع مخلوقاً، وأن الجميع كلام الله، وهؤلاء يجعلون الجميع كلام الله وهو غير مخلوق؛ ولهذا كان قد حصل اتصال بين شيخ الجهمية الحلولية وشيخ المشبهة الحلولية.

وبسبب هذه البدع وأمثالها من المنكرات المخالفة لدين^(١) الإسلام، سلط الله أعداء الدين، فإن الله يقول: ﴿وَلْيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ . الَّذِينَ إِن مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ [الحج: ٤٠، ٤١]، وأي معروف أعظم من الإيمان بالله وأسمائه وآياته؟ وأي منكر أعظم من الإلحاد في أسماء الله وآياته؟.

٥١٢/١٢ الوجه الثاني: أن يُقال لهؤلاء الضالين: ما خلقه الله في غيره/من الكلام وسائر الصفات فإنما يعود حكمه على ذلك المحل لا على غيره فإذا خلق الله في بعض الأجسام حركة أو طعماً أو لوناً أو ريحاً، كان ذلك الجسم هو المتحرك المتلون المتروح المطعوم، وإذا خلق بمحل حياة أو علماً أو قدرة أو إرادة أو كلاماً، كان ذلك المحل هو الحي العالم القادر المرید المتكلم، فإذا خلق كلاماً في الشجرة أو في غيرها من الأجسام، كان ذلك الجسم هو المتكلم بذلك الكلام، كما لو خلق فيه إرادة أو حياة أو علماً، ولا يكون الله هو المتكلم به، كما إذا خلق فيه حياة أو قدرة أو سمعاً أو بصرأ، كان ذلك المحل هو الحي به والقادر به والمسيح به والبصير به. فكما أنه - سبحانه - لا يجوز أن يكون متصفاً بما خلقه من الصفات المشروطة بالحياة وغير المشروطة بالحياة، فلا يكون هو المتحرك بما خلقه في غيره من الحركات، ولا المصوت بما خلقه في غيره من الأصوات، ولا سمعه ولا بصره وقدرته ما خلقه في غيره من السمع والبصر والقدرة، فكذلك لا يكون كلامه ما خلقه في غيره من الكلام ولا يكون متكلماً بذلك الكلام.

الوجه الثالث: أن الاسم المشتق من معنى لا يتحقق بدون ذلك المعنى، فاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل يمتنع ثبوت معناها دون معنى المصدر التي هي مشتقة منه، والناس/متفقون على أنه لا يكون متحرك ولا متكلم إلا بحركة وكلام،

(١) في المطبوعة: «الدين» وهو خطأ.

فلا يكون مرید إلا بإرادة ، وكذلك لا يكون عالم إلا بعلم ولا قادر إلا بقدره ونحو ذلك .

ثم هذه الأسماء المشتقة من المصدر إنما يسمى بها من قام به مسمى المصدر، فإنما يسمى بالحي من قامت به الحياة ، وبالمتحرك من قامت به الحركة ، وبالعالم من قام به العلم ، وبالقادر من قامت به القدرة ، فأما من لم يقيم به مسمى المصدر فيمتنع أن يسمى باسم الفاعل ونحوه من الصفات . وهذا معلوم بالاعتبار في جميع النظائر .

وذلك لأن اسم الفاعل ونحوه من المشتقات هو مركب يدل على الذات وعلى الصفة، والمركب يمتنع تحققه بدون تحقق مفرداته، وهذا كما أنه ثابت في الأسماء المشتقة فكذلك في الأفعال: مثل تكلم وكلم ويتكلم ويكلم وعلم ويعلم وسمع ويسمع ورأى ويرى ونحو ذلك سواء قيل: إن الفعل المشتق من المصدر، أو المصدر مشتق من الفعل، لا نزاع بين الناس أن فاعل الفعل هو فاعل المصدر. فإذا قيل: كلم أو علم أو تكلم أو تعلم ، ففاعل التكليم والتعليم هو المكلم والمعلم، وكذلك التعلم والتكلم، والفاعل هو الذي قام به المصدر الذي هو التكليم والتعليم والتكلم والتعلم، فإذا قيل: تكلم فلان أو كلم فلان فلاناً، ففلان هو المتكلم والمكلم، فقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ ١٢/٥١٤ [النساء: ١٦٤]، وقوله: ﴿تِلْكَ أَرْسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وقوله: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، يقتضى أن الله هو المكلم ، فكما يمتنع أن يقال: هو متكلم بكلام قائم بغيره، يمتنع أن يقال: كلم بكلام قائم بغيره. فهذه خمسة أوجه:

أحدها: أنه يلزم لجهمية على قولهم أن يكون كل كلام خلقه الله كلاماً له؛ إذ لا معنى لكون القرآن كلام الله إلا كونه خلقه، وكل من فعل كلاماً ولو في غيره كان متكلماً به عندهم، وليس للكلام عندهم مدلول يقوم بذات الرب - تعالى - لو كان مدلول «قائماً» يدل لكونه خلق صوتاً في محل والدليل يجب طرده، فيجب أن يكون كل صوت يخلقه له كذلك، وهم يجوزون أن يكون الصوت المخلوق على جميع الصفات، فلا يبقى فرق بين الصوت الذي هو كلام الله - تعالى - على قولهم والصوت الذي هو ليس بكلام.

الثاني: أن الصفة إذا قامت بمحل كالعلم والقدرة والكلام والحركة عاد حكمها إلى ذلك المحل ولا يعود حكمها إلى غيره .

الثالث: أن يشتق منه المصدر واسم الفاعل والصفة المشبهة به/ ونحو ذلك ولا يشتق ١٢/٥١٥ ذلك لغيره، وهذا كله بين ظاهر وهو ما يبين قول السلف والأئمة أن من قال: إن الله

خلق كلامًا في غيره لزمه أن يكون حكم التكلم عائدًا إلى ذلك المحل لا إلى الله .

الرابع: أن الله أكد تكليم موسى بالمصدر فقال: ﴿تَكْلِيمًا﴾. قال غير واحد من العلماء: التوكيد بالمصدر ينفي المجاز، لثلا يظن أنه أرسل إليه رسولا أو كتب إليه كتابًا، بل كلمه منه إليه .

والخامس: أن الله فضل موسى بتكليمه إياه على غيره ممن لم يكلمه وقال: ﴿وَمَا كَانَ لِشَيْءٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ الآية [الشورى: ٥١]، فكان تكليم موسى من وراء الحجاب، وقال: ﴿يَمُوسَىٰ إِنِّي اصْطَفَيْتَكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَاتِي وَبِكَلِمِي﴾ [الأعراف: ١٤٤]، وقال: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ إلى قوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٣، ١٦٤]، والوحي هو ما نزله الله على قلوب الأنبياء بلا واسطة، فلو كان تكليمه لموسى إنما هو صوت خلقه في الهواء لكان وحي الأنبياء أفضل منه؛ لأن أولئك عرفوا المعنى المقصود بلا واسطة. وموسى إنما عرفه بواسطة؛ ولهذا كان غلاة الجهمية من الاتحادية ونحوهم يدعون أن ما يحصل لهم من الإلهام أفضل مما حصل لموسى بن عمران، وهذا من أعظم الكفر باتفاق المسلمين .

٥١٦/١٢ / ولما فهم السلف حقيقة مذهب هؤلاء، وأنه يقتضي تعطيل الرسالة، فإن الرسل إنما بعثوا ليبلغوا كلام الله، بل يقتضي تعطيل التوحيد، فإن من لا يتكلم ولا يقوم به علم ولا حياة هو كالموات، بل من لا تقوم به الصفات فهو عدم محض؛ إذ ذات لا صفة لها إنما يمكن تقديرها في الذهن لا في الخارج، كتقدير وجود مطلق لا يتعين ولا يتخصص .

فكان قول هؤلاء مضاهياً لقول: «المتفلسفة الدهرية»، الذين يجعلون وجود الرب وجوداً مطلقاً بشرط الإطلاق لا صفة له . وقد علم أن المطلق بشرط الإطلاق لا يوجد إلا في الذهن . وهؤلاء الدهرية ينكرون: أيضاً - حقيقة تكليمه لموسى ويقولون: إنما هو فيض فاض عليه من العقل الفعال، وهكذا يقولون في الوحي إلى جميع الأنبياء، وحقيقة قولهم: إن القرآن قول البشر، لكنه صدر عن نفس صافية شريفة . وإذا كانت المعتزلة خيراً من هؤلاء ، وقد كفر السلف من يقول بقولهم، فكيف هؤلاء !؟ .

وكلام السلف والأئمة في مثل هؤلاء لا يحصى . قال حرب بن إسماعيل الكرمانى:

سمعت إسحاق بن راهويه يقول: ليس بين أهل العلم اختلاف أن القرآن كلام الله وليس بمخلوق، وكيف يكون شيء من الرب- عز ذكره- مخلوقاً، ولو كان كما قالوا لزمهم أن يقولوا: علم الله وقدرته ومشيئته مخلوقة، فإن قالوا ذلك لزمهم أن يقولوا: كان الله - تبارك اسمه- ولا علم ولا قدرة ولا مشيئة ، وهو الكفر المحض الواضح، لم يزل الله

عالمًا متكلمًا له المشيئة والقدرة في خلقه، والقرآن كلام الله وليس بمخلوق، فمن زعم أنه مخلوق فهو كافر.

وقال وكيع بن الجراح : من زعم أن القرآن مخلوق فقد زعم أن شيئًا من الله مخلوق . فقيل له : من أين قلت هذا؟ قال : لأن الله يقول : ﴿وَلَكِنَّ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي﴾ [السجدة: ١٣] ، ولا يكون من الله شيء مخلوق . وهذا القول قاله غير واحد من السلف .

وقال أحمد بن حنبل: كلام الله من الله ليس ببائن منه، وهذا معنى قول السلف: القرآن كلام الله، منه بدأ، ومنه خرج، وإليه يعود كما في الحديث الذي رواه أحمد وغيره عن جبير بن نفير قال: قال رسول الله ﷺ: «إنكم لن ترجعوا إلى الله بشيء أفضل مما خرج منه» يعني: القرآن، وقد روى أيضًا عن أبي أمامة مرفوعًا (١). وقال أبو بكر الصديق لأصحاب مسيلمة الكذاب- لما سمع قرآن مسيلمة-: ويحكم ! أين يذهب بعقولكم؟ إن هذا كلامًا لم يخرج من إل. أي: من رب.

وليس معنى قول السلف والأئمة: إنه منه خرج ومنه بدأ: أنه فارق ذاته وحل بغيره، فإن كلام المخلوق إذا تكلم به لا يفارق ذاته/ويحل بغيره، فكيف يكون كلام ٥١٨/١٢ الله؟ قال تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥]، فقد أخبر أن الكلمة تخرج من أفواههم، ومع هذا فلم تفارق ذاتهم.

وأيضًا، فالصفة لا تفارق الموصوف وتحل بغيره، لا صفة الخالق ولا صفة المخلوق، والناس إذا سمعوا كلام النبي ﷺ ثم بلغوه عنه كان الكلام الذي بلغوه كلام رسول الله ﷺ وقد بلغوه بحركاتهم وأصواتهم. فالقرآن أولى بذلك، فالكلام كلام الباري والصوت صوت القارئ، قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، وقال ﷺ: «زينوا القرآن بأصواتكم» (٢).

ولكن مقصود السلف الرد على هؤلاء الجهمية؛ فإنهم زعموا أن القرآن خلقه الله في غيره، فيكون قد ابتدأ وخرج من ذلك المحل الذي خلق فيه لا من الله، كما يقولون: كلامه لموسي خرج من الشجرة، فبين السلف والأئمة أن القرآن من الله بدأ وخرج، وذكروا قوله: ﴿وَلَكِنَّ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي﴾ [السجدة: ١٣] فأخبر أن القول منه لا من غيره من

(١) الترمذي في فضائل القرآن (٢٩١٢) وأحمد في الزهد ٦٨/١، كلاهما عن جبير بن نفير، والحاكم في المستدرک ٤٤١/٢ وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، والسيوطي في الدر المنثور ٣٦٦/٥، كلاهما عن عقبة بن عامر الجهني.

(٢) سبق تخريجه ص ٤١٣.

٥١٩/١٢ «من» هي لابتداء الغاية، فإن كان المجرور بها عينا يقوم بنفسه لم يكن صفة لله، كقوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجاثية: ١٣]، وقوله في المسيح: ﴿رُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النساء: ١٧١]، وكذلك ما يقوم بالأعيان كقوله: ﴿وَمَا يَكُم مِّن يَّعْمَرَ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣].

وأما إذا كان المجرور بها صفة ولم يذكر لها محل كان صفة الله، كقوله: ﴿وَلَكِن حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي﴾ [السجدة: ١٣]، وكذلك قد أخبر في غير موضع من القرآن أن القرآن نزل منه، وأنه نزل به جبريل منه، رداً على هذا المبتدع المفتري وأمثاله ممن يقول: إنه لم ينزل منه، قال تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكْمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا وَالَّذِينَ آمَنَتْهُمْ أَكْتَبَ يَلْمُونَ أَنَّهُمْ مُنْزَلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١١٤]، وقال تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [النحل: ١٠٢]، وروح القدس هو جبريل، كما قال في الآية الأخرى: ﴿نَزَّلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ . عَلَى قَلْبِكَ﴾ [الشعراء: ١٩٣، ١٩٤]، وقال: ﴿مَنْ كَانَتْ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٩٧]، وقال هنا: ﴿نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [النحل: ١٠٢]، فبين أن جبريل نزله من الله، لا من هواء، ولا من لوح، ولا غير ذلك، وكذلك سائر آيات القرآن كقوله: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [الزمر: ١]، وقوله: ﴿حَمِّم . تَنْزِيلُ مِنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [فصلت: ١، ٢]، وقوله: ﴿الْعَلَمِ . تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [السجدة: ١، ٢]، وقوله: ﴿يُنزِّلُ الرُّسُولَ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [المائدة: ٦٧].

٥٢٠/١٢ / فقد بين - في غير موضع - أنه منزل من الله، فمن قال: إنه منزل من بعض المخلوقات - كاللوح والهواء - فهو مفتر على الله، مكذب لكتاب الله، متبع لغير سبيل المؤمنين. ألا ترى أن الله فرق بين ما نزل منه وما نزله من بعض المخلوقات كالمطر بأن قال: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ [الرعد: ١٧]؟ فذكر المطر في غير موضع، وأخبر أنه نزله من السماء، والقرآن أخبر أنه منزل منه، وأخبر بتنزيل مطلق في مثل قوله: ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ﴾ [الحديد: ٢٥] لأن الحديد ينزل من رؤوس الجبال لا ينزل من السماء، وكذلك الحيوان؛ فإن الذكر ينزل الماء في الإناث، فلم يقل فيه من السماء، ولو كان جبريل أخذ القرآن من اللوح المحفوظ لكان اليهود أكرم على الله من أمة محمد؛ لأنه قد ثبت بالنقل الصحيح: أن الله كتب لموسى التوراة بيده وأنزلها مكتوبة، فيكون بنو إسرائيل قد قرؤوا

الألواح التي كتبها الله، وأما المسلمون فأخذوه عن محمد ﷺ، ومحمد أخذه عن جبريل، وجبريل عن اللوح، فيكون بنو إسرائيل بمنزلة جبريل، وتكون منزلة بني إسرائيل أرفع من منزلة محمد ﷺ على قول هؤلاء الجهمية، والله - سبحانه - جعل من فضائل أمة محمد ﷺ: أنه أنزل عليهم كتابا لا يغسله الماء، وأنه أنزل عليهم تلاوة لا كتابة، وفرقه عليهم لأجل ذلك. فقال: ﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَىٰ مَكَّةٍ وَنَزَّلْنَاهُ نَازِلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا^(١) لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان: ٣٢].

/ثم إن كان جبريل لم يسمعه من الله وإنما وجدته مكتوبًا، كانت العبارة عبارة ٥٢١/١٢ جبريل، وكان القرآن كلام جبريل، ترجم به عن الله، كما يترجم عن الأخرس الذي كتب كلامًا ولم يقدر أن يتكلم به، وهذا خلاف دين المسلمين.

وإن احتج محتج بقوله: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ [التكوير: ١٩، ٢٠]، قيل له: فقد قال في الآية الأخرى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ . وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ . وَلَا يَقُولُ كَاهِنٌ قَلِيلًا مَّا تَدَّكُرُونَ﴾ [الحاقة: ٤٠ - ٤٢]، فالرسول في هذه الآية محمد ﷺ، والرسول في الأخرى جبريل، فلو أريد به أن الرسول أحدث عبارته لتناقض الخبران. فعلم أنه أضافه إليه إضافة تبليغ لا إضافة إحداث؛ ولهذا قال: ﴿لَقَوْلُ رَسُولٍ﴾ ولم يقل: ملك ولا نبي، ولا ريب أن الرسول بلغه، كما قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الرُّسُولُ يَلْفُغُ مَّا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [المائدة: ٦٧]، فكان النبي ﷺ يعرض نفسه على الناس في الموسم فيقول: «ألا رجل يحملني إلى قومه لأبلغ كلام ربي؟ فإن قريشاً قد منعوني أن أبلغ كلام ربي؟»^(٢)، ولما أنزل الله: ﴿الْعَدَّةَ عَلَيْتِ الرُّومَ﴾ [الروم: ١، ٢]، خرج أبو بكر الصديق فقرأها على الناس، فقالوا: هذا كلامك أم كلام صاحبك؟ فقال: ليس بكلامي ولا كلام صاحبي، ولكنه كلام الله.

وإن احتج بقوله: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ مُّحَدَّثٍ﴾ [الأنبياء: ٢]، قيل له: هذه الآية ٥٢٢/١٢ حجة عليك، فإنه لما قال: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ مُّحَدَّثٍ﴾ علم أن الذكر منه محدث ومنه ما ليس بمحدث؛ لأن النكرة إذا وصفت ميز بها بين الموصوف وغيره، كما لو قال: ما يأتيني من رجل مسلم إلا أكرمه، وما أكل إلا طعامًا حلالًا ونحو ذلك، ويعلم أن المحدث في الآية ليس هو المخلوق الذي يقوله الجهمي، ولكنه الذي أنزل جديدًا؛ فإن الله كان ينزل القرآن شيئًا بعد شيء، فالمنزل أولاً هو قديم بالنسبة إلى المنزل آخراً، وكل ما

(١) في المطبوعة: «وقالوا»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) سبق تخريجه ص ٤١٣.

تقدم على غيره فهو قديم في لغة العرب، كما قال: ﴿كَالْمُرْجُونَ الْقَدِيرِ﴾ [يس: ٣٩]، وقال: ﴿تَاللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ الْقَدِيرِ﴾ [يوسف: ٩٥] وقال: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَمَسِيحُونَ هَذَا إِنْكَ قَدِيرٌ﴾ [الأحقاف: ١١] وقال: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا كَثُرَ تَعْبُدُونَ . أَنْتُمْ وَءَابَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ﴾ [الشعراء: ٧٥، ٧٦]، وكذلك قوله: ﴿جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣] لم يقل: جعلناه فقط، حتى يظن أنه بمعنى خلقناه، ولكن قال: ﴿جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ أي: صيرناه عربياً؛ لأنه قد كان قادراً على أن ينزله عجمياً، فلما أنزله عربياً كان قد جعله عربياً دون عجمي. وهذه المسألة من أصول أهل الإيمان والسنة التي فارقوا بها الجهمية من المعتزلة والفلاسفة ونحوهم، والكلام عليها مبسوط في غير هذا الموضع، والله أعلم.

/ وسئل شيخ الإسلام - رحمه الله - عن قال :

إن الله لم يكلم موسى تكليماً، فقال له آخر: بل كلمه تكليماً، فقال: إن قلتَ كلمه فالكلام لا يكون إلا بحرف وصوت، والحرف والصوت محدث، ومن قال: إن الله كلم موسى بحرف وصوت فهو كافر، فهل هو كما قال أو لا؟

فأجاب :

الحمد لله، أما من قال: إن الله لم يكلم موسى تكليماً، فهذا إن كان لم يسمع القرآن فإنه يُعرَّف أن هذا نص القرآن، فإن أنكره بعد ذلك استتيب، فإن تاب وإلا قتل، ولا يقبل منه إن كان كلامه بعد أن يجحد نص القرآن، بل لو قال: إن معنى كلامي: أنه خلق صوتاً في الهواء فأسمعه موسى كان كلامه - أيضاً - كفرة، وهو قول الجهمية الذين كفرهم السلف وقالوا: يستتابون، فإن تابوا وإلا قتلوا، لكن من كان مؤمناً بالله ورسوله مطلقاً ولم يبلغه من العلم ما يبين له الصواب، فإنه لا يحكم بكفره حتى تقوم عليه الحجة التي من خالفها كفر؛ إذ كثير من الناس/يخطئ فيما يتأوله من القرآن ويجهل كثيراً مما يرد ٥٢٤/١٢ من معاني الكتاب والسنة، والخطأ والنسيان مرفوعان عن هذه الأمة، والكفر لا يكون إلا بعد البيان.

والأئمة الذين أمروا بقتل مثل هؤلاء الذين ينكرون رؤية الله في الآخرة ويقولون: القرآن مخلوق ونحو ذلك، قيل: إنهم أمروا بقتلهم لكفرهم، وقيل: لأنهم إذا دعوا الناس إلى بدعتهم أضلوا الناس، فقتلوا لأجل الفساد في الأرض، وحفظاً لدين الناس أن يضلوه.

وبالجملة، فقد اتفق سلف الأمة وأئمتها على أن الجهمية من شر طوائف أهل البدع، حتى أخرجهم كثير عن الثنتين والسبعين فرقة.

ومن الجهمية: المتفلسفة والمعتزلة الذين يقولون: إن كلام الله مخلوق، وإن الله إنما كلم موسى بكلام مخلوق خلقه في الهواء، وإنه لا يرى في الآخرة. وإنه ليس مابيناً لخلقه، وأمثال هذه المقالات التي تستلزم تعطيل الخالق وتكذيب رسله وإبطال دينه.

وأما قول الجهمي: إن قلتُ كلمه، فالكلام لا يكون إلا بحرف وصوت، والحرف والصوت محدث، ومن قال: إن الله كلم موسى بحرف وصوت، فهو كافر. فيقال لهذا

٥٢٥/١٢ الملحد: أنت تقول: إنه كلمه بحرف وصوت/لكن تقول بحرف وصوت خلقه في الهواء
وتقول: إنه لا يجوز أن تقوم به الحروف والأصوات لأنها لا تقوم إلا بمتحيز، والبارئ
ليس بمتحيز، ومن قال: إنه متحيز، فقد كفر. ومن المعلوم أن من جحد ما نطق به الكتاب
والسنة كان أولى بالكفر ممن أقر بما جاء به الكتاب والسنة.

وإن قال الجاحد لنص الكتاب والسنة: إن العقل معه ، قال له الموافق للنصوص: بل
العقل معي، وهو موافق للكتاب والسنة، فهذا يقول: إن معه السمع والعقل ، وذلك إنما
يحتج لقوله بما يدعيه من العقل الذي يبين منازعه فساده، ولو قدر أن العقل معه.

والكفر هو من الأحكام الشرعية ، وليس كل من خالف شيئاً علم بنظر العقل يكون
كافراً، ولو قدر أنه جحد بعض صرائح العقول لم يحكم بكفره حتى يكون قوله كفرة في
الشريعة.

وأما من خالف ما علم أن الرسول جاء به ، فهو كافر بلا نزاع، وذلك أنه ليس في
الكتاب والسنة ولا في قول أحد من سلف الأمة وأئمتها، الإخبار عن الله بأنه متحيز، أو
أنه ليس بمتحيز، ولا في الكتاب والسنة أن من قال هذا وهذا يكفر. وهذا اللفظ مبتدع ،
والكفر لا يتعلق بمجرد أسماء مبتدعة لا أصل لها في الكتاب والسنة، بل يستفسر هذا
٥٢٦/١٢ القائل إذا قال: إن الله متحيز أو ليس بمتحيز؛ فإن قال: أعني بقولي : إنه متحيز/أنه
دخل في المخلوقات، وأن المخلوقات قد حازته وأحاطت به فهذا باطل. وإن قال: أعني به
أنه منحاز عن المخلوقات مباين لها، فهذا حق.

وكذلك قوله : ليس بمتحيز . إن أراد أن المخلوق لا يحوز الخالق، فقد أصاب. وإن
قال : إن الخالق لا يباين المخلوق ويفصل عنه، فقد أخطأ.

وإذا عرف ذلك ، فالناس في الجواب عن حجته الداحضة- وهي قوله : «لو قلت:
إنه كلمه بالكلام لا يكون إلا بحرف وصوت والحرف والصوت محدث»- ثلاثة أصناف :
صنف منعه المقدمة الأولى، وصنف منعه المقدمة الثانية، وصنف لم يمنعه المقدمتين،
بل استفسروه، و بينوا أن ذلك لا يمنع أن يكون الله كلم موسى تكليماً.

فالصنف الأول : أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب ، وأبو الحسن علي بن
إسماعيل الأشعري، ومن اتبعهما ، قالوا: لا نسلم أن الكلام لا يكون إلا بحرف
وصوت، بل الكلام معنى قائم بذات المتكلم، والحروف والأصوات عبارة عنه، وذلك
المعنى القائم بذات الله - تعالى - يتضمن الأمر بكل ما أمر به ، والخبر عن كل ما أخبر
عنه، إن عبر عنه بالسريانية كان إنجيلا، وقالوا: إنه اسم الكلام حقيقة، فيكون اسم
الكلام مشتركا أو مجازاً في كلام الخالق، وحقيقة في كلام المخلوق.

والصنف الثاني: سلموا لهم أن الكلام لا يكون إلا بحرف وصوت، ومنعوهم ٥٢٧/١٢ المقدمة الثانية، وهو أن الحرف والصوت لا يكون إلا محدثًا.

وصنف قالوا: إن المحدث كالحادث، سواء كان قائمًا بنفسه أو بغيره، وهو يتكلم بكلام لا يكون قديمًا، وهو بحرف وصوت، وهذا قول من يقول: القرآن قديم، وهو بحرف وصوت، كأبي الحسن بن سالم وأتباعه السالية وطوائف ممن اتبعه، وقال هؤلاء في الحرف والصوت نظير ما قاله الذين قبلهم في المعاني.

وقالوا: كلام لا بحرف ولا صوت لا يعقل، ومعنى يكون أمرًا ونهيًا وخبرًا ممتنع في صريح العقل، ومن ادعى أن معنى التوراة والإنجيل والقرآن واحد، وإنما اختلفت العبارات الدالة عليه - فقلوه معلوم الفساد بالاضطرار عقلا وشرعًا، وإخراج الحروف عن مسمى الكلام مما يعلم فساده بالاضطرار من جميع اللغات، وإن جاز أن يقال: إن الحروف والأصوات المخلوقة في غير كلام الله حقيقة، أمكن حينئذ أن يكون كلم موسى بكلام مخلوق في غيره.

وقالوا لإخوانهم الأولين: إذا قلتم: إن الكلام هو مجرد المعنى، وقد خلق عبارة ٥٢٨/١٢ بيان... (١) فإن قلتم: إن تلك العبارة كلامه حقيقة، بطلت حجبتكم على المعتزلة؛ فإن أعظم حجبتكم عليهم قولكم: إنه يمتنع أن يكون متكلمًا بكلام يخلقه في غيره، كما يمتنع أن يعلم بعلم قائم بغيره، وأن يقدر بقدره قائمة بغيره، وأن يريد بإرادة قائمة بغيره، وإن قلتم: هي كلام مجازًا، لزم أن يكون الكلام حقيقة في المعنى مجازًا في اللفظ، وهذا مما يعلم فساده بالاضطرار من جميع اللغات.

والصنف الثالث: الذين لم يمنعوا المقدمتين، ولكن استفسروهم وبينوا أن هذا لا يستلزم صحة قولكم، بل قالوا: إن قلتم: إن الحرف والصوت محدث بمعنى أنه يجب أن يكون مخلوقًا منه منفصلا عنه، فهذا دليل على فساد قولكم وتناقضه، وهذا قول ممنوع، وإن قلتم: بمعنى أنه لا يكون قديمًا، فهو مُسَلَّم، لكن هذه التسمية محدثة.

وهؤلاء صنفان: صنف قالوا: إن المحدث هو المخلوق المنفصل عنه، فإذا قلنا: الحرف والصوت لا يكون إلا محدثًا، كان بمنزلة قولنا: لا يكون إلا مخلوقًا، وحينئذ فيكون هذا المعتزلي أبطل قوله/بقوله، حيث زعم أنه يتكلم بحرف وصوت مخلوق، ثم ٥٢٩/١٢ استدل على ذلك بما يقتضى أنه يتكلم، لا يتكلم بكلام مخلوق فيه تلبيس.

ونحن لا نقول: كلم موسى بكلام قديم ولا بكلام مخلوق، بل هو - سبحانه -

(١) بياض بالأصل.

يتكلم إذا شاء ويسكت إذا شاء ، كما أنه - سبحانه وتعالى - خلق السموات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش ، وأنه - سبحانه - استوى إلى السماء وهي دخان ، وأنه - سبحانه - يأتي في ظلل من الغمام والملائكة ، كما قال : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [الفجر: ٢٢] ، وقال : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ ﴾ [الأنعام: ١٥٨] ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [يس: ٨٢] ، وقال تعالى : ﴿ وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسِرِّي اللَّهُ عَمَلِكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾ [التوبة: ١٠٥] وأمثال ذلك في القرآن والحديث كثير .

يبين الله - سبحانه - أنه إذا شاء فعل ما أخبر عنه من تكليمه وأفعاله القائمة بنفسه ، وما كان قائماً بنفسه هو كلامه لا كلام غيره . والمخلوق لا يكون قائماً بالخالق ، ولا يكون الرب محلاً للمخلوقات ، بل هو - سبحانه - يقوم به ما شاء من كلماته وأفعاله ، وليس من ذلك شيء مخلوقاً ، إنما المخلوق ما كان بائناً عنه ، وكلام الله من ٥٣٠/١٢ الله ليس بيائن منه ؛ ولهذا قال السلف : القرآن كلام الله غير مخلوق ، منه بدأ وإليه يعود . فقالوا : منه بدأ ، أي : هو المتكلم به ، لا أنه خلقه في بعض الأجسام المخلوقة .

وهذا الجواب هو جواب أئمة أهل الحديث والتصوف والفقهاء وطوائف من أهل الكلام من أئمتهم ، من الهشامية ، والكرامية ، وغيرهم .

وأتباع الأئمة الأربعة - أصحاب أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد - منهم من يختار جواب الصنف الأول ، وهم الذين يرتضون قول ابن كلاب في القرآن ، وهم طوائف من متأخري أصحاب مالك والشافعي وأحمد وأبي حنيفة . ومنهم من يختار جواب الصنف الثاني ، وهم الطوائف الذين ينكرون قول ابن كلاب ويقولون : إن القرآن قديم ، كالسلمية ، وطوائف من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وأبي حنيفة . ومنهم من يختار جواب الطائفة الثالثة ، وهم الذين ينكرون قول الطائفتين المتقدمتين الكلابية والسلمية .

ثم من هؤلاء من يقول بقول الكرامية - والكرامية ينتسبون إلى أبي حنيفة - ومنهم من لا يختار قول الكرامية - أيضاً - لما فيه من تناقض آخر ، بل يقول بقول أئمة الحديث ، كالبخاري ، وعثمان بن سعيد الدارمي ، ومحمد بن إسحاق بن خزيمة ، ومن قبلهم ٥٣١/١٢ من السلف ، كأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، ومحمد بن كعب القرظي ، والزهري ، وعبد الله بن المبارك ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، وما نقل من ذلك عن الصحابة والتابعين . وفي ذلك آثار كثيرة معروفة في كتب السنن والآثار تضييق

عنها هذه الورقة .

وبين الأصناف الثلاثة منازعات ودقائق تضيق عنها هذه الورقة ، وقد بسطنا الكلام عليها في مواضع وبيننا حقيقة كل قول ، وما هو القول الصواب في صريح المعقول وصحيح المنقول ، لكن هؤلاء الطوائف كلهم متفقون على تضليل من يقول: إن كلام الله مخلوق . والأمة متفقة على أن من قال: إن كلام الله مخلوق ، لم يكلم موسى تكليماً ، يستتاب ، فإن تاب وإلا يقتل .

والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم تسليماً كثيراً .

٥٣٢/١٢ / **وَسئَلُ أَيْضاً - رَحِمَهُ اللهُ - عَمَن قَالَ: كَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا، وَسَمِعْتَهُ أَذْنَاهُ،**
ووعاه قلبه، وإن الله كتب التوراة بيده، وناوله إياه من يده إلى يده، وقال آخر: لم يكلمه
إلا بواسطة.

فأجاب :

القائل الذي قال: إن الله كلم موسى تكليماً - كما أخبر في كتابه - مصيب ، وأما
الذي قال: كلم الله موسى بواسطة فهذا ضال مخطئ، بل قد نص الأئمة على أن من
قال ذلك فإنه يستتاب، فإن تاب وإلا قتل؛ فإن هذا الكلام إنكار لما قد علم بالاضطرار
من دين الإسلام، ولما ثبت بالكتاب والسنة والإجماع .

قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَائِ حِجَابٍ﴾ الآية
[الشورى: ٥١]، ففرق بين تكليمه من وراء حجاب - كما كلم موسى - وبين تكليمه
بواسطة رسول - كما أوحى إلى غير موسى - قال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا
أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ إلى قوله: ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٣ ،
١٦٤].

٥٣٣/١٢ / **والاحاديث بذلك كثيرة في الصحيحين والسنن، وفي الحديث المحفوظ عن النبي ﷺ**
حديث: «التقى آدم وموسى، قال آدم: أنت موسى الذي كلمك الله تكليماً، لم يجعل
بينك وبينه رسولا من خلقه»(١).

وسلف الأمة وأئمتها كفروا الجهمية ، الذين قالوا: إن الله خلق كلاماً في بعض
الأجسام، سمعه موسى، وفسر التكليم بذلك. وأما قوله: «إن الله كتب التوراة بيده»
فهذا قد روى في الصحيحين(٢) فمن أنكر ذلك فهو مخطئ ضال، وإذا أنكره بعد معرفة
الحديث الصحيح يستحق العقوبة، وأما قوله: «ناولها بيده إلى يده» فهذا مأثور عن
طائفة من التابعين، وهو هكذا عند أهل الكتاب، لكن لا أعلم غير هذا اللفظ مأثوراً عن
النبي ﷺ ، فالمتكلم به إن أراد ما يخالف ذلك فقد أخطأ ، والله أعلم .

(١) البخاري في الأنبياء (٣٤٠٩) ومسلم في القدر (١٣/٢٦٥٢) بنحوه .

(٢) البخاري في القدر (٦٦١٤)، ومسلم في القدر (١٣/٢٦٥٢) كلاهما عن أبي هريرة بلفظ: «... اصطفاك الله

بكلامه وخط لك بيده...»، ومسلم في القدر (١٥/٢٦٥٢) عن أبي هريرة بلفظ: «فبكم وجدت الله كتب

التوراة قبل أن أخلق...».

/ ما تقول السادة الأعلام أئمة الدين - رضي الله عنهم أجمعين - : ٥٣٤/١٢

هل هذا القرآن الذي تلووه القارئ بنا حين التلاوة هو كلام الله الذي قام به حين تكلم به وكان صفة له أم لا ؟ وإذا كان كلامه، فهل إذا تلوناه وقام بنا يطلق عليه كلام الله وصفته؟ أم يطلق عليه كلام الله دون صفته؟ أم في ذلك تفصيل يجب بيانه؟ وهل إذا قام بنا كان منتقلا عن الله بعد أن قام به ؟ أم يكون قائمًا بنا وبه معًا؟ أم الذي قام بنا يكون عبارة عن كلام الله، أو حكاية عنه، ويكون إطلاق كلام الله عليه مجازًا؟ وهل يكون صفة لنا محدثة قامت بمحدث؛ إذ القديم لا يقوم بمحدث، والمحدث لا يكون قديمًا، وهل «التلاوة» هي نفس المتلو أم لا؟ أفنونا مأجورين.

فأجاب شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس ابن تيمية - قدس الله روحه - :

الحمد لله رب العالمين ، هذه المسألة جوابها يحتمل البسط ، ويمكن فيه الاختصار ، ثم بسط الجواب بعض البسط ، فأما الجواب المختصر فإنه يقال :

جواب/ هذه المسألة مبني على «مقدمة» ، وهي أن يعرف الإنسان معنى قول القائل لما ٥٣٥/١٢ بلغه عن غيره: هذا كلام ذلك الغير؛ فإن المحدث إذا حدث عن النبي ﷺ بقوله: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى»^(١)، أو قوله: «الحلال بين ، والحرام بين، وبين ذلك أمور مشتبهة لا يعلمها كثير من الناس»^(٢)، أو قوله: «من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد»^(٣) ونحو ذلك .

فإنه من المعلوم أن هذا كلام النبي ﷺ ، تكلم به بلفظه ومعناه، فهو الذي أخبر بمعناه، وهو الذي ألف حروفه وتكلم بها بصوته. ثم المبلغ بذلك عنه بلغ كلامه، كما قال ﷺ: «نَصَّرَ اللهُ امرأَ سَمِعَ منا حديثًا، فبلغه كما سمعه، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه»^(٤)، فدعى بالنضرة لمن سمع منه حديثًا فبلغه كما سمعه. فبين أن الحديث المسموع منه هو الحديث المبلغ عنه، مع العلم بأن المبلغ عنه بلغه بأفعاله وأصواته، وأن الصوت المسموع منه هو صوته لا صوت النبي ﷺ ، وإن كان النبي ﷺ تكلم بذلك الحديث بصوته المختص به ، فالمبلغ عنه هو حديثه الذي سمع منه، وليس الصوت المسموع صوته .

فإذا قال القائل : هل هذا الحديث الذي قرأه المحدث القائم به/ حين القراءة هو كلام ٥٣٦/١٢

(١) سبق تخريجه ص ٤٢٤ .

(٢) البخاري في الإيمان (٥٢) ومسلم في المساقاة (١٠٧/١٥٩٩).

(٣) البخاري في الصلح (٢٦٩٧) ومسلم في الأفضية (١٨/١٧١٨).

(٤) سبق تخريجه ص ٤٣٧ .

النبي ﷺ ، الذي قام به حين تكلم به وكان صفة له أم لا؟ قيل له: إن كنت تريد: أن نفس الحديث من حيث هو هو كلام النبي ﷺ ، الذي قام به حين تكلم به كان صفة له، فنعلم . هذا الحديث من حيث هو هو كلام النبي ﷺ ، وإن كنت تريد: أن ما اختص بالقارئ من حركاته وأصواته هو القائم بالرسول ، فليس كذلك .

وكذلك إن أردت: أن نفس ما اختص به الرسول من حركاته وأصواته، والصفات القائمة بنفسه هي بعينها انتقلت عن الرسول . وقامت بالقارئ ، فليس كذلك .

وقول القائل: هذا هو هذا وليس هو إياه، وهذا هو عين هذا وليس هو عينه، لفظ فيه إجمال؛ فإن من نقل لفظ غيره، كما سمعه وكتبه في كتاب، فإنه يقول: هذا كلام فلان بعينه، وهذا نفس كلامه، وهذا عين كلامه . ومراده أن نفس ما قاله هو الذي بلغه عنه، وهو المكتوب في الكتاب، لم يزد فيه ولم ينقص منه .

فإذا قال القائل لما سمع من القارئ: هذا عين كلام الله، أو هذا كلام الله بعينه، أو هذا نفس كلام الله، أو قال لما بين لוחي المصحف: هذا كلام الله بعينه، وهذا عين كلام الله - كان صادقاً، ومن أنكر ذلك بهذا الاعتبار كان مقتضى قوله: أن القرآن زيد فيه ونقص؛ ولهذا كان الناس مطبقين على أن ما بين اللوحين كلام الله، والإنكار على من نفى ذلك .

وقد يقال لكلام المتكلم المسموع منه: هذا كلام زيد بعينه، وهذا عين كلام زيد، وهذا نفس كلام زيد، بمعنى أنه مسموع منه بلا واسطة، بحيث يسمع صفة ذلك المتكلم المختص به بذلك، كما قال أيوب السخيتاني: كان الحسن يتكلم بكلام فيأتي مثل الدر، فتكلم به بعده قوم فجاء مثل البعر . والمتكلم بالكلام من البشر له صوت يخصه، ونغمة تخصه، كما له سجية تخصه، كما قال تعالى: ﴿وَأَخْلَفَ السِّنِّكُمْ وَالْوَيْكَرُ﴾ [الروم: ٢٢] . وله أيضاً - إن كان أمراً أو نهياً أو خبراً - من الحال والصفة والكيفية ما يختص به، فإذا سمع كلامه بالصفة المختصة به، وقيل: هذا كلامه بعينه، وهذا عين كلامه، ونفس كلامه، وأدخلت الصفة المختصة به في مسمى العين والنفس ، لم يصدق هذا عليه، إذا كان مروياً .

لكن لما كان الناس في زماننا يعلمون أن أحداً لا يسمع كلام النبي ﷺ ، لم يسبق هذا المعنى إلى ذهن أحد، بل كل أحد يعلم أننا إذا قلنا: سمعنا كلام النبي ﷺ ، وهذا كلام النبي ﷺ بعينه، وهذا عين كلامه، فإنما المراد به المعنى الأول، وهو كونه مسموعاً من المبلغ عنه، لا أنه مسموع منه، ولا أن تكلمه الذي يختص بالكلام وجد .

وإذا كان هذا في كلام النبي ﷺ ، فكلام الله - سبحانه - أولي بذلك ، فإن الناس يعلمون أن أحداً منهم لم يسمعه من الله ، كما سمع موسى كلام الله من الله ، بل يعلمون أن كلام الله إنما سمع من المبلغين له ، كما قال تعالى : ﴿يَتَأْتِيَ أَرْسُولٌ يَلْفُحُ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [المائدة: ٦٧] ، وقال تعالى : ﴿لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رَسُولَاتِ رَبِّهِمْ﴾ [الجن: ٢٨] ، وقال نوح : ﴿وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِّنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ . أُبَلِّغُكُمْ رَسُولَاتِ رَبِّي﴾ [الأعراف: ٦١ ، ٦٢]

وفي سنن أبي داود عن جابر: أن النبي ﷺ كان يقول بالموقف: «ألا رجل يحملني إلى قومه لأبلغ كلام ربي؟ فإن قریشاً منعوني أن أبلغ كلام ربي» (١).

فلما كان هذا مستقراً في قلوب المستمعين علموا أن قوله تعالى : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦] ، إنما هو سماعه من المبلغين له ، لا سماعه منه ، وأن هذا السماع ليس كسماع موسى كلام الله من الله ؛ فإن موسى سمعه منه بلا واسطة ، ونحن إذا سمعنا كلام النبي ﷺ من الصحابة لم يكن كسماع الصحابة من النبي ﷺ ، مع أنهم يبلغون حديثه كما سمعوه ، مع العلم بأنهم لم ٥٣٩/١٢ يحكوا صوت النبي ﷺ ، فلا هي أصواتهم صوته ، ولا مثل صوته ، مع أنهم بلغوا حديثه كما سمعوه . فالقرآن أولى أن يكون جبريل بلغه كما سمعه ، والرسول بلغه كما سمعه ، والأمة بلغته كما سمعته ، وأن يكون ما بلغته هو ما سمعته ، وهو كلام الله - عز وجل - في الحالين ، مع أن الرسول بشر من جنس البشر ، والله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

والتفاوت الذي بين صفات الخالق والمخلوق أعظم من التفاوت بين أدنى المخلوقات وأعلىها ، فإذا كان سَمِعَ التابعين لكلام النبي ﷺ من الصحابة ليس كسماع الصحابة من النبي ﷺ ، فسماع كلام الله من الله أبعد من مماثلة سماع شيء لشيء من المخلوقات .

والقائل إذا قال لما سمعه من المبلغ عن الرسول: هذا كلام الرسول أو هذا كلام صواب ، أو حق أو صحيح ، أو هذا حديث رسول الله أذاه كما سمعه ، أو هذا نفس كلام الرسول أو عينه فإنما قصد إلى مجرد الكلام ، وهو ما يوجد حال سماعه من المبلغ ، والمبلغ عنه لم يشر إلى ما يختص بأحدهما ، فلم يشر إلى مجرد صوت المبلغ ، ولا مجرد صوت المبلغ عنه ، ولا إلى حركة أحد منهما ، بل هناك أمر يتحد في الحالين ، وهذا ٥٤٠/١٢ أمر يتعدد يختص كل منهما منه بما يخصه .

(١) سبق تخريجه ص ٤١٣ .

فإذا قيل: هذا هو كلامه، كانت الإشارة إلى المتحد المتفق عليه بينهما. وإذا قيل: هذا صوته كانت الإشارة إلى المختص المتعدد، فيقال: هذا صوت غليظ، أو رقيق، أو حسن، أو ليس حسناً، كما في الحديث الذي في سنن ابن ماجه عن النبي ﷺ أنه قال: «لله أشدُّ أذنًا إلى الرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب القينة إلى قيته»^(١)، وفي الحديث المشهور: «زيتوا القرآن بأصواتكم»^(٢). قال أحمد: يحسنه بصوته ما استطاع. فبين الإمام أحمد أن الصوت صوت القارئ، مع أن الكلام كلام البارئ. وهذا كما أنه معلوم من تبليغ كلام الله ورسوله، فكذلك في تبليغ كلام كل أحد، فإذا سمع الناس منشداً ينشد:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل

قالوا: هذا شعر لييد، لفظه ومعناه، وهذا كلام لييد، كما قال النبي ﷺ: «أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لييد ألا كل شيء ما خلا الله باطل»^(٣).

ولو قال المنشد: هذا شعري أو كلامي لكذبه الناس، كما يكذبونه لو قال: هذا ٥٤١/١٢ صوت لييد، وإذا قال: هذا لفظ لييد بالمعنى المعروف/— وهو أن هذا الكلام الملفوظ هو كلامه بنظمه وتأليفه — لصدقه الناس. وإن قال: هذا لفظه بمعنى أن هذا بلفظه، كذبه الناس؛ فإن «اللفظ» يراد به المصدر، ويراد به الملفوظ، وكذلك «التلاوة» و«القراءة» يراد بذلك المصدر، ويراد به الكلام نفسه الذي يقرأ ويتلى.

وأصل هذا: أن تعلم الجامع والفارق بين سماع الكلام من المتكلم به، ومن المبلغ له عن المتكلم به، وأنه كلامه في الحالين، لكن هو في أحدهما مسموع منه سماعاً مطلقاً بغير واسطة، وفي الأخرى مسموع منه سماعاً مقيداً بواسطة التبليغ، كما أنك تارة ترى الشمس والقمر والكواكب بطريق المباشرة، فلا تحتاج في ذلك إلى واسطة، وتارة تراها في ماء أو مرآة ونحو ذلك، تراها بواسطة ذلك الجسم الشفاف، فهي المقصودة بالرؤية في الموضوعين، لكن في إحدى الحالتين رأيتها نفسها بالمباشرة رؤية مطلقة، وفي الأخرى رأيتها رؤية مقيدة بواسطة.

وإذا قلت: المرئي مثالها أو خيالها أو نحو ذلك. قيل: أنت تجد الفرق بين رؤيتك خيال الشيء الذي هو ظله وتمثاله الذي هو صورته المصورة، وبين رؤيته في الماء والمرآة، إذا كان المرئي هنا، وإن كان لابد فيه من توسط خيال، فالمقصود بالرؤية هو الحقيقة، ولكن تختلف باختلاف المرآة، فيرى كبيراً إن كانت المرآة كبيرة، وصغيراً إن كانت المرآة

(١) سبق تخريجه ص ٤٧٥. (٢) سبق تخريجه ص ٤١٣. (٣) سبق تخريجه ص ٤٤٠.

صغيرة، ومستطيلاً إن كانت المرأة مستطيلاً. وهذا الكلام المروي عن الغير المقصود منه هو نفس كلام ذلك الغير، وإن كان لا بد من توسط صوت هذا المبلغ؛ ولهذا يختلف باختلاف صوت المبلغ؛ فتارة يكون رقيقاً، وتارة غليظاً، وتارة مجهوراً به، وتارة مخافتاً به.

فإن قلت: فهذا المسموع مثل كلام المروي عنه، أو حكاية كلام المروي عنه، كما أطلق ذلك طائفة من أهل الكلام من المعتزلة وغيرهم، كان إطلاق هذا خطأ، كما أنك إذا قلت لما تراه في الماء والمرأة: هذا مثل الشمس، أو هذا يحكى الشمس، كان إطلاق ذلك خطأ، قال تعالى: ﴿قُلْ لَّيْنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ الآية [الإسراء: ٨٨]، فقد بين عجز الخلائق عن الإتيان بمثله، مع أنهم قادرون على تبليغه وتلاوته، فعلم أن هذا المسموع لا يقال: إنه مثل كلام الله، كما سماه كلامه، لكنه كلامه بواسطة المبلغ لا بطريق المباشرة.

والله - سبحانه - قد فرق بين التكليمين، فقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَشْرِ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَائِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بآيَاتِهِ مَا يَشَاءُ﴾ [الشورى: ٥١] ففرق بين تكليمه من وراء حجاب - كما كلمه موسى - وبين تكليمه بإرساله رسولا يوحى بإذنه، ذاك تكليم بلا/واسطة، وهذا تكليمه بواسطة.

٥٤٣/١٢

وإن قلت لما يبلغه المبلغ عن غيره: هذا حكاية كلام ذلك، كان الإطلاق خطأ؛ فإن لفظ «الحكاية» إذا أطلق يراد به أنه أتى بكلام يشبه كلامه، كما يقال: هذا يحاكي هذا، وهذا قد حكى هذا، لكن قد يقال: فلان قد حكى هذا الكلام عن فلان، كما يقال: رواه عنه، وبلغه عنه، ونقله عنه، وحدث به عنه؛ ولهذا يجيء في الحديث عن النبي ﷺ فيما يروي عن ربه. فكل ما بلغه النبي ﷺ عن الله فقد حكاه عنه، ورواه عنه.

فالقائل إذا قال للقارئ: هذا يحكي كلام الله، أو يحكي القرآن، فقد يفهم منه أنه يأتي بكلام يحاكي به كلام الله، وهذا كفر. وإن أراد أنه بلغه وتلاه فالمعنى صحيح، لكن ينبغي تعبيره بما لا يدل على معنى باطل، فيقول: قرأه وتلاه، وبلغه وأداه؛ ولهذا إذا قيل: يحكي القراءات السبع، ويرويها، وينقلها، لم ينكر ذلك؛ لأنه لا يفهم منه إلا تبليغها، لا أنه يأتي بمثلها.

افصل

إذا تبين ذلك ، فيقال : هذا القرآن الذي نقرأه ونبلغه ونسمعه هو كلام الله الذي تكلم به ، ونزل به منه روح القدس ، كما قال تعالى : ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ . إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ . إِنَّمَا سُلْطَانُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُمُ الَّذِينَ هُمْ بِهِمْ مُشْرِكُونَ . وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَاتٍ آيَةً وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُزَيِّفُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ . قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آمَنُوا وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ . وَلَقَدْ نَعَلْنَا أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَبِيْكُمْ وَهَذَا لِسَانٌ عَكْرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ [النحل : ٩٨ - ١٠٣] ، فهذا الكلام في القرآن الذي قالوا : إنما يعلمه إياه بشر ، وقد أبطل الله ذلك بقوله : ﴿لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَبِيْكُمْ وَهَذَا لِسَانٌ عَكْرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ فدل على أن المراد به نفس القرآن العربي ، الذي يمتنع أن يعلمه إياه ذلك الأعجمي الذي الحدوا إليه . قد قيل : إنه رجل بمكة مولى لابن الحضرمي . والمعاني المجردة لا يمتنع تعلمها من الأعجمي ، بخلاف هذا القرآن العربي ، فدل أن هذا القرآن نزله روح القدس من الله - تبارك وتعالى .

٥٤٥/١٢ /ومثله قوله تعالى في الآية الأخرى : ﴿وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام : ١١٤] ، وهذا الكلام صفة الله - تعالى - وأما ما اختص قيامه بنا ، من حركاتنا وأصواتنا ، وفهمنا وغير ذلك من صفاتنا ، فلم يقم منه شيء بذات الله - سبحانه - كما أن ما اختص الرب - تعالى - بقيامه به لم ينتقل عنه ، ولم يقم بغيره لا هو ولا مثله ؛ فإن المخلوق إذا سمع من المخلوق كلامه وبلغه عنه كان ما بلغه هو كلامه ، كما تقدم قول النبي ﷺ : «نَصَرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنْهَا حَدِيثًا ، فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَهُ» (١) ، مع أن ما قام بالنبي ﷺ - بباطنه من العلم والإرادة وغيرهما ، وبظاهره من الحركة والصوت وغيرهما - لم ينتقل عنه ، ولم يقم بغيره ، بل جميع صفات المخلوقين لا تفارق ذاتهم وتنتقل عنهم ، فكيف يجوز أن يقال : إن صفة الخالق فارقت ذاته فانتقلت عنه ؟

والمتعلم إذا أخذ علم المعلم ونقله عنه لم يفارق ذات الأول ، وينتقل عنها إلى الثاني ، بل نفس الحقيقة العلمية حصلت له مثل ما حصلت لمعلمه ، أو ليس مثله بل يشبهه ؛ ولهذا يشبه العلم بضوء السراج ، كل أحد يقتبس منه وهو لم ينقص . ومن المعلوم أن من

(١) سبق تخريجه ص ٤٣٧ .

أوقد من مصباح غيره فإنه لم ينتقل إلى سراجة شيء من جرم تلك النار ، ولا شيء من صفاتها القائمة بها ، بل جعل الله بسبب ملاصقة النار ذلك ناراً مثل تلك، /الحقيقة ١٢/٥٤٦
النارية موجودة ، وإن كانت هذه العين ليست تلك ، لكن النار والعلم ليس هو مثل الكلام الذي يبلغ عن الغير، بل هو مثل أن يسمع بعض الناس كلام غيره، وشعر غيره، فيقول من جنس ما قال، ويقول كما قال غيره مثله، كما يقال: وَقَعَ الخاطر على الخاطر كوقع الحافر على الحافر، وليس هذا من التبليغ والرواية في شيء ، فإن قول القائل:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل

هو كلام لبيد كيف ما أنشده الناس وكتبوه، فهذا الشعر الذي ينشده هو شعر لبيد بعينه. فإذا قيل: الشعر الذي قام بنا هو الذي قام بلبيد. قيل: إن أريد بذلك أن الشعر من حيث هو هو، إن أريد: أن نفس ما قام بذاته فارق ذاته وانتقل إلينا، فليس كذلك، وكذلك إن أريد: أن عين الصفة المختصة بذلك الشخص كحركته وصوته هي عين الصفة المختصة بنا، كحركاتنا وصوتنا فليس كذلك.

فقولك: هذا هو هذا، لفظ فيه إجمال يبينه السياق. فإذا قلت: هذا الكلام هو ذلك، أو هذا الشعر هو ذلك، كنت صادقاً. وإذا قلت: هذا الصوت هو ذلك، كان كذباً.

والناس لا يقصدون، إذا قالوا: هذا شعر لبيد، إلا القدر المتحد، وهي الحقيقة من ١٢/٥٤٧ حيث هي، مع قصر النظر عما اختص به أحدهما.

فإن قيل: القدر المتحد كلي مطلق، والكليات إنما توجد في الأذهان لا في الأعيان. قيل: ذكر هذا هنا غلط، فإن هذا إنما يقال لو كان رجل قد قال شعر لبيد من غير أن يعلم بشعره. فنقول: هذان شيئان اشتراكا في النوع الكلي، وامتاز أحدهما عن الآخر بما يخصه، والكلي إنما يوجد كلياً في الذهن لا في الخارج، وأما هنا فنفس شعره كان له وجود في الخارج، والمقصود من الحقيقة الكلامية - مع قطع النظر عن صوت زيد وصوت عمرو- موجود لما تكلم به لبيد، وموجود إذا أنشده غير لبيد، وتلك الحقيقة المتحدة موجودة هنا وهنا، ليست مثل وجود الإنسانية في زيد وعمرو وخالد؛ فإن إنسانية زيد ليست إنسانية عمرو بل مثلها، والمشارك بينهما لا يوجد في الخارج، وهنا نفس الكلام الذي تكلم به لبيد تكلم به المنشد عنه، ولا يقال: إنه أنشأ مثله، ولا أنشد مثله، بل يقال: أنشد شعره بعينه.

لكن الشعر عَرَضٌ ، والعرض لا يقوم إلا بغيره، فلا بد أن يقوم إما بلبيد وإما بغيره،

والقائم به وإن كان ليس مثل القائم بغيره، لكن المقصود بهما واحد . فالتماثل والتغاير في الوسيلة ، والاتحاد في الحقيقة المقصودة، وتلك الحقيقة هي إنشاء لبيد لا ٥٤٨/١٢ إنشاء غيره، والعقلاء/يعلمون أنه ليس نفس الصوت المسموع من لبيد هو نفس الصوت المسموع من المنشد، لكن نفس المقصود بالصوت هو الكلام، فإن الصوت واسطة في تبليغه؛ ولهذا ما كان في الصوت من مدح وذم كان للمبلغ، وما كان في الكلام من مدح وذم كان للمتكلم المبلغ عنه في لفظه ونظمه ومعناه .

وإذا عرف هذا ، فقول القائل : هذا القرآن الذي نتلوه، القائم بنا حين التلاوة هو كلام الله الذي قام به حين تكلم به، وكان صفة له أم لا؟ قيل له : أما الكلام فهو كلام الله لا كلامنا ولا غيرنا، وهو مسموع من المبلغ لا من الله – كما تقدم – وهو مسموع بواسطة سماعا مقيداً، لا سماعاً من الله مطلقاً – كما تقدم – وليس شيء مما قام بذاته فارقه وانتقل إلينا، ولا شيء مما يختص بذواتنا – كحركاتنا وأصواتنا فهو منا – قائماً به .

وأما قوله: هذا القرآن الذي نتلوه القائم بنا حين التلاوة هو كلام الله، الذي قام به حين تكلم به ؟ فلفظ «القيام» فيه إجمال ؛ فإن أراد : أن نفس صفة الرب تكون صفة لغيره، أو صفة العبد تكون صفة للرب، فليس كذلك. وإن أراد : أن نفس ما ليس بمخلوق صار مخلوقاً، أو ما هو مخلوق صار غير مخلوق، فليس الأمر كذلك. وإن ٥٤٩/١٢ أراد: أن ما اختص الرب بقيامه به شاركه فيه غيره. فليس الأمر كذلك. وإن/أراد: أن نفس الكلام كلامه لا كلام غيره في الحاليين – كما تقدم تقريره – فالأمر كذلك .

وقد علم أن الحال إذا سمع من الله ليس كالحال إذا سمع من خلقه، وذلك فرق بين الحاليين، وإن كان الكلام واحداً. فإذا كان هذا الفرق ثابتاً في كلام المخلوق مسموعاً ومبلغاً عنه، فثبوتة في كلام الله أولى وأحرى؛ فإن الله ليس كمثله شيء لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، ولا يمكن أن يكون تكلمه به وسماعه مما يعرف له نظير ولا مثال، ولا يقاس ذلك بتكلم النبي ﷺ ، وسماع الكلام منه ؛ فإن النبي ﷺ بشر، يمكننا أن نعرف صفاته ، والرب – تعالى – لا مثال له، وهو أبعد عن مماثلة المخلوقات أعظم من بعد مماثلة المخلوقات عن مماثلة أديانها .

وقول السائل : إذا تلوناه، وقام بنا، يطلق عليه كلام الله وصفته أم يطلق عليه كلام الله دون صفته؟ أم في ذلك تفصيل يجب بيانه ؟

فيقال: هو كلام الله وصفته ، مسموعاً من المبلغ عنه لا منه؛ فالنفي والإثبات بدون هذا التفصيل يوهم : إما أنه كلام الله مسموعاً منه، أو أنه ليس كلام الله، بل كلام المبلغ عنه. وكلا القولين خطأ وقع في كلام طائفتين من الناس؛ طائفة جعلت هذا كلام المبلغ عنه، لا كلام/الله.. وطائفة قالت: هذا كلام الله مسموعاً من الله، ولم تفرق بين ٥٥٠/١٢ الحالين، حتى ادعى بعضها أن الصوت المسموع قديم، وتلك لم تجعله كلام الله، بل كلام الناس، فهؤلاء يقولون: ليس هذا كلام الله، وأولئك يقولون: هذا الصوت المسموع قديم. وكلا القولين خطأ وضلال ، لكن هو كلامه مقيداً بواسطة المبلغ القارئ، ليس هو كلامه وصفته مطلقاً عن التقييد مسموعاً منه، وكلام المتكلم يضاف إليه مطلقاً إذا سمع منه، ومقيداً إذا سمع من المبلغ عنه، كما أن رؤيته تقال: مطلقة، إذا رؤى مباشرة. وتقال: مقيدة ، إذا رؤى في ماء أو مرآة.

وأما قوله: إذا قام بنا ، هل كان منتقلاً عن الله بعد أن قام به أم يكون قائماً بنا وبه معاً؟ أم الذي قام بنا يكون عبارة عن كلام الله أو حكاية عنه؟ ويكون إطلاق كلام الله عليه مجازاً؟

فيقال : إن صفة المخلوق لا تفارق ذاته، وتنتقل عنه وتقوم بغيره، فكيف يجوز أن يقال: إن صفة الرب - سبحانه - فارقت ذاته، وانتقلت عنه وقامت بغيره. وقد بينا أن المتكلم منا إذا أرسل غيره بكلام فإنه ما قام به، بل لم يفارق ذاته وينتقل إلى غيره، فكلام الله أولى وأحرى، بل كلامه - سبحانه - قائم به، كما يقوم به لو تكلم به ولم يرسل به رسولا، فأرساله رسولا به يفيد إبلاغه إلى الخلق، وإنزاله إليهم/لا يوجب نقصاً في حق ٥٥١/١٢ الرب، ولا زوال اتصافه به، ولا خروجه عن أن يكون كلامه، بل نعلم أن الرب كما أنه قد يتكلم به، ولا يرسل به رسولاً قد يتكلم به ويرسل به رسولا، فهو - سبحانه - في الحالين كلامه، بل إرسال الرسول به نفع الخلق، وهداهم ، ولم يجب به نقصان صفة مولاهم.

وقوله: أم يكون قائماً بنا وبه ؟ فيقال: معنى «القائم» لفظ مجمل؛ فإن أريد أن نفس الكلام من حيث هو هو تكلم هو به، وتكلمنا به مبلغين له عنه، فكذلك هو . وإن أريد: أن ما اختص به يقوم بنا، أو ما اختص بنا يقوم به، فهذا ممتنع. وإن أريد بالقيام : أنا بلغنا كلامه، أو قرأنا كلامه، أو تلونا كلامه، فهذا صحيح، فكذلك إن أريد: أن هذا الكلام كلامه مسموعاً من المبلغ لا منه. وإن أريد بالقيام: أن الشيء الذي اختص به هو بعينه قام بغيره مختصاً به، فهذا ممتنع . وإن قيل : الصفة الواحدة تقوم بموضعين. قيل :

هذا - أيضاً - مجمل؛ فإن أريد أن الشيء المختص بمحل يقوم بمحل آخر فهذا ممتنع، وإن أريد : أن الكلام الذي يسمى صفة واحدة يقوم بالتكلم به ويبلغه عنه غيره، كان هذا صحيحاً.

فهذه المواضع يجب أن تفسر الألفاظ المجملة بالألفاظ المفسرة المبينة، وكل لفظ ٥٥٢/١٢ يحتمل حقاً وباطلاً فلا يطلق إلا مبيناً به المراد الحق دون الباطل ، فقد قيل : أكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الأسماء . وكثير من نزاع الناس في هذا الباب هو من جهة الألفاظ المجملة، التي يفهم منها هذا معنى يثبت، ويفهم منها الآخر معنى ينفيه . ثم النفاة يجمعون بين حق وباطل، والمثبتة يجمعون بين حق وباطل .

وأما قوله : أم الذي يقوم بنا يكون عبارة عن كلام الله أو حكاية عنه، ويكون إطلاق كلام الله عليه مجازاً؟ فيقال: العبارة عن كلام الغيب يقال لمن في نفسه معنى ثم يعبر عنه غيره . كما يعبر عما في نفس الأخرس من فهم مراده، والذين قالوا: «القرآن عبارة عن كلام الله» قصدوا هذا ، وهذا باطل ، بل القرآن العربي تكلم الله به ، وجبريل بلغه عنه .

وأما «الحكاية» فيراد بها ما يماثل الشيء ، كما يقال: هذا يحاكي فلاناً: إذا كان يأتي بمثل قوله أو عمله، وهذا ممتنع في القرآن، فإن الله - تعالى - يقول: ﴿قُلْ لِّئِنْ أَجْتَمَعَتِ آلِإِسْرَائِيلَ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ الآية [الإسراء: ٨٨] . وقد يقال: فلان حكى فلان عنه، أي بلغه عنه، ونقله عنه، ويجيء في الحديث : أن النبي ﷺ قال فيما يحكي عن ربه، ويقال: إن النبي ﷺ روى عن ربه . وحكى عن ربه . فإذا قيل: إنه حكى عن الله، بمعنى أنه بلغ عن الله، فهذا صحيح .

٥٥٣/١٢ / وأما قول القائل : هل يكون كلام الله مجازاً؟ فيقال: علامة المجاز صحة نفيه، ونحن نعلم بالاضطرار أن فلاناً لو قال بحضرة الرسول: ليس هذا كلام الله، لكان عنده لم يكن متكلماً بالحقيقة اللغوية .

وأيضاً، فهذا موجود في كل من بلغ كلام غيره، أنه يقال: هذا كلام المبلغ عنه، لا كلام المبلغ، والله أعلم .

ما تقول السادة أئمة الدين في رجلين قال أحدهما: القرآن المسموع كلام ٥٥٤/١٢
 الله. وقال الآخر: هو كلام جبرائيل، كما قال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [الحاقة: ٤٠]، فهل أصاب أم أخطأ؟ وما الجواب عما احتج به؟ وهل هذا القول قاله أحد من
 الشيوخ والأئمة أم لا؟ أفتونا مأجورين.

فأجاب شيخ الإسلام ابن تيمية - قدس الله روحه - :

الحمد لله رب العالمين، بل القرآن كلام الله - تعالى - وليس كلام جبرائيل، ولا
 كلام محمد ﷺ، وهذا متفق عليه بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وأئمة المسلمين
 وأصحابهم، الذين يفتى بقولهم في الإسلام كأبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد،
 وغيرهم.

وجبريل سمعه من الله، وسمعه محمد من جبريل، كما قال تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ
 الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [النحل: ١٠٢]. وروح القدس هو جبريل، وقال تعالى:
 ﴿وَالَّذِينَ آمَنَتْهُمْ أَكْتَبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١١٤]، وقال تعالى:
 ﴿نَزِيلٌ أَلَكْتُبِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [الزمر: ١]، وقال تعالى: ﴿حَمِّ . نَزِيلٌ
 أَلَكْتُبِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [غافر: ١، ٢]، فهو منزل من الله، كما قال تعالى: ﴿نَزَّلَ ٥٥٥/١٢
 بِهِ الرُّوحَ الْأَمِينُ . عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ بِلِسَانٍ عَرَفٍ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٣ - ١٩٥].

وأما قوله: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ فإنه أضافه إليه؛ لأنه بلغه وأداه لا لكونه أحدث
 منه شيئاً وابتداه؛ فإنه - سبحانه - قال في إحدى الآيتين: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ . وَمَا
 هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ . وَلَا يَقُولُ كَاهِنٌ قَلِيلًا مَّا تَذْكُرُونَ . نَزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الحاقة: ٤٠ - ٤٣]، فالرسول هنا محمد ﷺ. وقال في الآية الأخرى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ .
 ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ . مُطَاعٌ ثَمَّ أَمِينٍ﴾ [التكوير: ١٩ - ٢١]. فالرسول هنا جبريل،
 والله يصطفي من الملائكة رسلاً ومن الناس، فلو كانت إضافته إلى أحدهما لكونه ألف
 النظم العربي، وأحدث منه شيئاً غير ذلك تناقض الكلام؛ فإنه إن كان نظم أحدهما لم
 يكن نظم الآخر.

وأيضاً، إنه قال: ﴿لَقَوْلُ رَسُولٍ﴾ ولم يقل: لقول ملك ولا نبي، ولفظ «الرسول»

يشعر بأنه مبلغ له عن مرسله، لا أنه أنشأ من عنده شيئاً.

٥٥٦/١٢ أيضاً، فقوله: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ ضمير يعود إلى القرآن، والقرآن يتناول معانيه ولفظه، ومجموع هذا ليس قولاً لغير الله بإجماع المسلمين، وإطلاق القول بأن القرآن كلام جبريل أو محمد أو غيرهما من المخلوقين، كفر لم يقله أحد من أئمة المسلمين، بل عظم الله الإنكار على من يقول: إنه قول البشر، فقال تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّهُمْ فَكَّرُوا وَقَدَّرُوا . فَقِيلَ كَيْفَ قَدَّرُوا . ثُمَّ قِيلَ كَيْفَ قَدَّرُوا . ثُمَّ نَظَرُوا . ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ . ثُمَّ أَدْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ . فَقَالَ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَرُ . إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ . سَأَصْلِيهِ سَعَرَ . وَمَا أَدْرَاكَ مَا سَعَرُ﴾ [المدرثر: ١١ - ٢٧]. فمن قال: إن القرآن قول البشر، فقد كفر، وكذلك من قال: إنه قول ملك.

وإنما يقول: إنه قول جبريل أحد رجلين:

إما رجل من الملاحدة والفلاسفة، الذين يقولون: إنه فيض فاض على نفس النبي من العقل الفعال، ويقولون: إنه جبريل. ويقولون: إن جبريل هو الخيال الذي يتمثل في نفس النبي ﷺ، يقولون: إنه تلقاه معان مجردة، ثم إنه تشكل في نفسه حروفاً كما يتشكل في نفس النائم، كما يقول ذلك ابن عربي صاحب «الفصوص» وغيره من الملاحدة؛ ولهذا يدعى أنه يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه الملك، الذي يوحى به إلى الرسول، فإن «المعدن» عنده هو العقل، و«الملك» هو الخيال الذي في نفسه، والنبي عندهم يأخذ من هذا الخيال. وهذا الكلام من أظهر الكفر بإجماع المسلمين واليهود والنصارى، وهو مما يعلم فساده بالاضطرار من دين المسلمين.

أو رجل ينتسب إلى مذهب الأشعري، ويظن أن هذا قول الأشعري؛ بناء على أن الكلام العربي لم يتكلم الله به عنده، وإنما كلامه معنى واحد قائم بذات الرب، هو الأمر والخبر، إن عبر عنه بالعربية كان قرآناً، وإن عبر عنه بالعبرانية كان تورا، وإن عبر عنه بالسريانية كان إنجيلاً، وهذا القول، وإن كان قول ابن كلاب والقلاسي، والأشعري ونحوهم، فلم يقولوا: إن الكلام العربي كلام جبريل، ومن حكي هذا عن الأشعري نفسه فهو مجازف، وإنما قال طائفة من المنتسبين إليه - كما قالت طائفة أخرى - إنه نظم محمد ﷺ، ولكن المشهور عنه: أن الكلام العربي مخلوق، ولا يطلق عليه القول بأنه كلام الله، لكن إذا كان مخلوقاً، فقد يكون خلقه في الهواء، أو في جسم، لكن القول إذا كان ضعيفاً ظهر الفساد في لوازمه.

وهذا القول - أيضاً - لم يقله أحد من الصحابة والتابعين، وأئمة المسلمين

وأصحابهم، الذين يفتى بقولهم، بل كان الشيخ أبو حامد الأسفرائيني يقول: مذهبي ، ومذهب الشافعي، وأحمد بن حنبل، وسائر علماء الأمصار في القرآن مخالف لهذا القول، وكذلك أبو محمد الجويني - والد أبي المعالي - قال: مذهب الشافعي وأصحابه ٥٥٨/١٢ في الكلام ليس هو قول الأشعري، وعامة العقلاء يقولون: إن فساد هذا القول معلوم بالاضطرار، فإننا نعلم أن التوراة إذا عربت لم تكن هي القرآن، ونعلم أن آية الكرسي ليست هي معنى آية الدين.

والله - تعالى - قد فرق في كتابه بين تكليمه لموسى وإيجائه إلى غيره ، بقوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالذِّينِينَ مِنْ بَعْدِهِ ﴾ إلى قوله: ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ [النساء: ١٦٣، ١٦٤]، وقال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَشْرِ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَائِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ ﴾ [الشورى: ٥١]، ففرق بين التكليم الذي حصل لموسى، وبين الإيجاء المشترك، وموسى سمع كلام الله من الله بلا واسطة، كما قال تعالى: ﴿ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى . إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا ﴾ [طه: ١٣، ١٤].

والرسول إذا بلغه إلى الناس وبلغه الناس عنه كان مسموعاً سماعاً مقيداً بواسطة المبلغ، كما قال تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ﴾ [التوبة: ٦]، فهو مسموع مبلغ عنه بواسطة المخلوق ، بخلاف سماع موسى ﷺ ، وإن كان العبد يسمع كلام الرسول من المبلغين عنه، فليس ذلك كالسمع منه، فأمر الله - تعالى - أعظم .

ولهذا اتفق سلف الامة وأئمتها على أن القرآن الذي يقرؤه المسلمون كلام الله - ٥٥٩/١٢ - تعالى - ولم يقل أحد منهم: إن أصوات العباد ولا مداد المصاحف قديم، مع اتفاقهم على أن المثبت بين لוחي المصحف كلام الله، وقد قال النبي ﷺ: «زينوا القرآن بأصواتكم»^(١)، فالكلام الذي يقرؤه المسلمون كلام الله، والأصوات التي يقرؤون بها أصواتهم . والله أعلم .

(١) سبق تخريجه ص ٤١٣

٥٦٠/١٢ | وسئل - رحمه الله :-

ما تقول السادة العلماء الجهابذة أئمة الدين - رضي الله عنهم أجمعين - فيمن يقول: الكلام غير المتكلم، والقول غير القائل، والقرآن والمقروء والقارئ كل واحد منها له معنى؟ بينوا لنا ذلك بياناً شافياً؛ ليصل إلى ذهن الحاذق والبليد، أثابكم الله بمنه؟.

فأجاب - رضي الله عنه :-

الحمد لله، من قال: إن الكلام غير المتكلم، والقول غير القائل، وأراد أنه مبين له ومنفصل عنه فهذا خطأ وضلال، وهو قول من يقول: إن القرآن مخلوق؛ فإنهم يزعمون أن الله لا يقوم به صفة من الصفات، لا القرآن ولا غيره، ويوهمون الناس بقولهم: العلم غير العالم والقدرة غير القادر، والكلام غير المتكلم، ثم يقولون: وما كان غير الله فهو مخلوق، وهذا تلييس منهم.

٥٦١/١٢ يقال: علم الله غيره، ولا يقال: إن الواحد/من العشرة غيرها، وأمثال ذلك، وقد يراد بلفظ «الغير» ما ليس هو الآخر، وعلى هذا فتكون الصفة غير الموصوف، لكن على هذا المعنى لا يكون ما هو غير ذات الله الموصوفة بصفاته مخلوقاً؛ لأن صفاته ليست هي الذات، لكن قائمة بالذات، والله - سبحانه وتعالى - هو الذات المقدسة الموصوفة بصفات كماله، وليس الاسم اسماً لذات لا صفات لها، بل يمتنع وجود ذات لا صفات لها.

والصواب في مثل هذا أن يقال: الكلام صفة المتكلم، والقول صفة القائل، وكلام الله ليس بائنا منه، بل أسمع لجبريل، ونزل به على محمد ﷺ، كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١١٤]، ولا يجوز أن يقال: إن كلام الله فارق ذاته، وانتقل إلى غيره، بل يقال كما قال السلف: إنه كلام الله غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود. فقولهم: «منه بدأ» رد على من قال: إنه مخلوق في بعض الأجسام، ومن ذلك المخلوق ابتداءً. فبينوا أن الله هو المتكلم به «منه بدأ» لا من بعض المخلوقات «وإليه يعود» أي: فلا يبقى في الصدور منه آية، ولا في المصاحف حرف، وأما القرآن فهو كلام الله.

فمن قال: إن القرآن الذي هو كلام الله غير الله فخطؤه وتلييسه كخطأ من قال: إن

الكلام غير المتكلم . وكذلك من قال : إن كلام / الله له مقروء غير القرآن الذي تكلم به ٥٦٢/١٢
فخطؤه ظاهر، وكذلك من قال : إن القرآن الذي يقرؤه المسلمون غير المقروء الذي يقرؤه
المسلمون، فقد أخطأ.

وإن أراد بـ «القرآن» مصدر قرأ يقرأ قراءة وقرآنًا، وقال: أردت أن القراءة غير
المقروء، ، فلفظ القراءة مجمل ، قد يراد بالقراءة القرآن، وقد يراد بالقراءة المصدر، فمن
جعل «القراءة» التي هي المصدر غير المقروء ، كما يجعل التكلم الذي هو فعله غير
الكلام الذي هو يقوله، وأراد بالغير أنه ليس هو إياه، فقد صدق ، فإن الكلام الذي
يتكلم به الإنسان يتضمن فعلا كالحركة، ويتضمن ما يقترن بالفعل من الحروف
والمعاني؛ ولهذا يجعل القول قسيماً للفعل تارة، وقسما منه أخرى.

فالأول كما يقول: الإيمان قول وعمل، ومنه قوله ﷺ: «إن الله تجاوز لأمتي ما
حدثت به أنفسها ما لم تتكلم أو تعمل به»^(١)، ومنه قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ
وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ
مِنْ قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ﴾ [يونس: ٦١]، وأمثال ذلك مما يفرق بين القول والعمل .
وأما دخول القول في العمل، ففي مثل قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْتَلِنَّهِنَّ أَعْمِينَ . عَمَّا
كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الحجر: ٩٢ ، ٩٣]. وقد فسروه بقول: لا إله إلا الله، ولما سئل ٥٦٣/١٢
ﷺ: أي الأعمال أفضل؟ قال: «الإيمان بالله»^(٢) مع قوله: «الإيمان بضع وسبعون
شعبة، أعلاها قول : لا إله إلا الله، وأدناها إمطة الأذى عن الطريق»^(٣) ونظائر ذلك
متعددة.

وقد تنوزع فيمن حلف لا يعمل عملا، إذا قال قولا كالقراءة ونحوها، هل يحنث؟
على قولين في مذهب أحمد وغيره، بناء على هذا.

فهذه الألفاظ التي فيها إجمال واشتباه إذا فصلت معانيها، وإلا وقع فيها نزاع
واضطراب، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

(١) سبق تخريجه ص ٥٩٧ .

(٢) البخاري في الإيمان (٢٦) ومسلم في الإيمان (٨٣/١٣٥) .

(٣) سبق تخريجه ص ٦٣٤ .

هل نفس المصحف هو نفس القرآن، أم كتابته ؟ وما في صدور القراء هل هو نفس القرآن أو حفظه؟

فأجاب :

الواجب أن يطلق ما أطلقه الكتاب والسنة، كقوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ . فِي نَوْحٍ مَّحْقُوظٍ﴾ [البروج: ٢١، ٢٢]، وقوله: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ . فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ . لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْأَمْطَهُونَ﴾ [الواقعة: ٧٧ - ٧٩]، وقوله: ﴿وَالطُّورِ . وَكُنْتُمْ مَسْطُورِينَ . فِي رَقٍ مَّنْشُورٍ﴾ [الطور: ١ - ٣]، وقوله: ﴿يَتْلُوا صُحُفًا مُّطَهَّرَةً . فِيهَا كُتِبَ قِيمَةٌ﴾ [البينة: ٢، ٣]، وقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَنَذِكْرٌ . فَن شَاءَ ذَكْرٌ . فِي صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ . مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ . بِأَيْدِي سَفَرَةٍ . كِرَامٍ بَرَرَةٍ﴾ [عبس: ١١ - ١٦].

وكذلك قول النبي ﷺ: «لا يسافر بالقرآن إلى أرض العدو»^(١)، وقوله: «استذكروا القرآن، فلهو أشد تفصيًّا من صدور الرجال من النعم في عقلها»^(٢) وكلاهما في الصحيحين، وقوله: «الجوف الذي ليس فيه شيء من القرآن كالبيت الحزب» قال الترمذي: حديث صحيح^(٣).

٥٦٥/١٢ | فمن قال: القرآن في المصاحف والصدور، فقد صدق. ومن قال: فيها حفظه وكتابته، فقد صدق. ومن قال: القرآن مكتوب في المصاحف محفوظ في الصدور، فقد صدق. ومن قال: إن المداد أو الورق، أو صفة العبد أو فعله، أو حفظه وصوته قديم، أو غير مخلوق، فهو مخطئ ضال. ومن قال: إنما في المصحف ليس هو كلام الله، أو ما في صدور القراء ليس هو كلام الله، أو قال: إن القرآن العزيز لم يتكلم به الله، ولكن هو مخلوق، أو صنفه جبريل أو محمد، وقال: إن القرآن في المصاحف، كما أن محمداً في التوراة والإنجيل، فهو أيضاً مخطئ ضال.

فإن القرآن كلام، والكلام نفسه يكتب في المصحف، بخلاف الأعيان؛ فإنه إنما يكتب اسمها وذكرها، فالرسول مكتوب في التوراة والإنجيل ذكره ونعته، كما أن القرآن في زبر الأولين، وكما أن أعمالنا في الزبر، قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٦]،

(١-٣) سبق تخريجها ص ٥٠٧.

وقال تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ [القمر: ٥٢]، ومحمد مكتوب في التوراة والإنجيل، كما أن القرآن في تلك الكتب، وكما أن أعمالنا في الكتب، وأما القرآن فهو نفسه مكتوب في المصاحف، ليس المكتوب ذكره والخبر عنه، كما يكتب اسم الله في الورق، ومن لم يفرق بين كتابة الأسماء والكلام، وكتابة المسميات والأعيان - كما جرى لطائفة من الناس - فقد غلط غلطاً سَوَّى فيه بين الحقائق المختلفة، كما قد يجعل ٥٦٦/١٢ مثل هؤلاء الحقائق المختلفة شيئاً واحداً، كما قد جعلوا جميع أنواع الكلام معنى واحداً.

وكلام المتكلم يسمع تارة منه، وتارة من المبلغ، فالنبي ﷺ لما قال: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها، أو امرأة يتزوجها، فهجرته إلى ما هاجر إليه» (١) - فهذا الكلام قاله رسول الله ﷺ بلفظه ومعناه؛ فلفظه لفظ الرسول ﷺ، ومعناه معنى الرسول، فإذا بلغه المبلغ عنه بلغ كلام الرسول بلفظه ومعناه؛ ولكن صوت الصحابي المبلغ ليس هو صوت رسول الله ﷺ.

فالقرآن كلام الله، لفظه ومعناه، سمعه منه جبريل، وبلغه عن الله إلى محمد، ومحمد سمعه من جبريل وبلغه إلى أمته، فهو كلام الله حيث سمع وكتب وقرئ، كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾ [التوبة: ٦].

وكلام الله تكلم الله به بنفسه، تكلم به باختياره وقدرته، ليس مخلوقاً بائناً عنه، بل هو قائم بذاته، مع أنه تكلم به بقدرته ومشيتته، ليس قائماً بدون قدرته ومشيتته.

/والسلف قالوا: لم يزل الله - تعالى - متكلماً إذا شاء. فإذا قيل: كلام الله قديم، ٥٦٧/١٢ بمعنى أنه لم يصر متكلماً بعد أن لم يكن متكلماً، ولا كلامه مخلوق، ولا معنى واحد قديم قائم بذاته، بل لم يزل متكلماً إذا شاء - فهذا كلام صحيح.

ولم يقل أحد من السلف: إن نفس الكلام المعين قديماً، وكانوا يقولون: القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، ولم يقل أحد منهم: إن القرآن قديم، ولا قالوا: إن كلامه معنى واحد قائم بذاته، ولا قالوا: إن حروف القرآن أو حروفه وأصواته قديمة أزلية قائمة بذات الله، وإن كان جنس الحروف لم يزل الله متكلماً بها إذا شاء، بل قالوا: إن حروف القرآن غير مخلوقة، وأنكروا على من قال: إن الله خلق الحروف. وكان أحمد وغيره من السلف ينكرون على من يقول: لفظي بالقرآن مخلوق أو غير

(١) سبق تخريجه ص ٤٢٤.

مخلوق. يقولون: من قال: هو مخلوق، فهو جهمي، ومن قال: غير مخلوق، فهو مبتدع؛ فإن «اللفظ» يراد به مصدر لفظ يلفظ لفظاً، ويراد باللفظ الملفوظ به، وهو نفس الحروف المنطوقة، وأما أصوات العباد ومداد المصاحف فلم يتوقف أحد من السلف في أن ذلك مخلوق، وقد نص أحمد وغيره على أن صوت القارئ صوت العبد، وكذلك غير ٥٦٨/١٢ أحمد من الأئمة. وقال أحمد: من قال: لفظي بالقرآن مخلوق - يريد به القرآن - فهو جهمي؛ فالإنسان وجميع صفاته مخلوق، حركاته وأفعاله وأصواته مخلوقة، وجميع صفاته مخلوقة، فمن قال عن شيء من صفات العبد: إنها غير مخلوقة أو قديمة، فهو مخطئ ضال، ومن قال عن شيء من كلام الله أو صفاته: إنه مخلوق، فهو مخطئ ضال.

وأما أصوات العباد بالقرآن، والمداد الذي في المصحف، فلم يكن أحد من السلف يتوقف في ذلك، بل كلهم متفقون أن أصوات العباد مخلوقة، والمداد كله مخلوق، وكلام الله الذي يكتب بالمداد غير مخلوق، قال الله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩].

وهذه المسائل قد بسط الكلام عليها، وذكر أقوال الناس واضطرابهم فيها في مواضع آخر.

فصل

والقرآن الذي بين لוחي المصحف متواتر؛ فإن هذه المصاحف المكتوبة اتفق عليها الصحابة، ونقلوها قرآنا عن النبي ﷺ وهي متواترة من عهد الصحابة ، نعلم علماً ضرورياً أنها ما غيرت، والقراءة المعروفة عن السلف الموافقة للمصحف تجوز القراءة بها بلا نزاع بين الأئمة، ولا فرق عند الأئمة بين قراءة أبي جعفر ويعقوب، وخلف ، وبين قراءة حمزة والكسائي، وأبي عمرو ونعيم، ولم يقل أحد من سلف الأمة وأئمتها : إن القراءة مختصة بالقراء السبعة .

فإن هؤلاء ، إنما جمع قراءاتهم أبو بكر بن مجاهد بعد ثلاثمائة سنة من الهجرة، واتبعه الناس على ذلك، وقصد أن ينتخب قراءة سبعة من قراء الأمصار، ولم يقل هو ولا أحد من الأئمة: إن ما خرج عن هذه السبعة فهو باطل، ولا أن قول النبي ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»^(١) أريد به قراءة هؤلاء السبعة، ولكن/هذه السبعة ٥٧٠/١٢ اشتهرت في أمصار لا يعرفون غيرها ، كأرض المغرب، فأولئك لا يقرؤون غيرها؛ لعدم معرفتهم باشتهار غيرها .

فأما من اشتهرت عندهم هذه ، كما اشتهر غيرها ؛ مثل أرض العراق وغيرها، فلهم أن يقرؤوا بهذا وهذا، والقراءة الشاذة مثلما خرج عن مصحف عثمان، كقراءة من قرأ: «الحي القيام» و «صراط من أنعمت عليهم» و «إن كانت إلا زقية واحدة» والليل إذا يغشى . والنهار إذا تجلى . والذكر والأنثى» وأمثال ذلك .

فهذه إذا قرئ بها في الصلاة ، ففيها قولان مشهوران للعلماء، هما روايتان عن الإمام أحمد:

أحدهما: تصح الصلاة بها؛ لأن الصحابة الذين قرؤوا بها كانوا يقرؤونها في الصلاة، ولا يتكر عليهم .

والثاني: لا ؛ لأنها لم تتواتر إلينا، وعلى هذا القول فهل يقال: إنها كانت قرآنا فنسخ، ولم يعرف من قرأ إلا بالناسخ؟ أو لم تنسخ، ولكن كانت القراءة بها جائزة لمن

(١) البخارى فى الخصومات (٢٤١٩) ومسلم فى صلاة المسافرين (٨١٨ / ٢٧٠) .

ثبتت عنده دون من لم تثبت، أو لغير ذلك، هذا فيه نزاع مبسوط في غير هذا الموضع.
وأما من قرأ بقراءة أبي جعفر ويعقوب ونحوهما، فلا تبطل الصلاة بها باتفاق الأئمة،
ولكن بعض المتأخرين من المغاربة ذكر في ذلك كلاماً وافقه عليه بعض من لم يعرف
أصل هذه المسألة.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - قدس الله روحه - :

وأما «الحروف» هل هي مخلوقة أو غير مخلوقة؟ فالخلاف في ذلك بين الخلف مشهور، فأما السلف فلم ينقل عن أحد منهم أن حروف القرآن وألفاظه وتلاوته مخلوقة، ولا ما يدل على ذلك، بل قد ثبت عن غير واحد منهم الرد على من قال: إن ألفاظنا بالقرآن مخلوقة. وقالوا: هو جهمي. ومنهم من كفره، وفي لفظ بعضهم تلاوة القرآن، ولفظ بعضهم الحروف.

وعن ثبت ذلك عنه أحمد بن حنبل، وأبو الوليد الجارودي صاحب الشافعي، وأسحاق بن راهويه، والحميدي، ومحمد بن أسلم الطوسي، وهشام بن عمار، وأحمد ابن صالح المصري. ومن أراد الوقوف على نصوص كلامهم فليطالع الكتب المصنفة في السنة، مثل «الرد على الجهمية» للإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم، وكتاب «الشريعة» للأجري و«الإبانة» لابن بطة، و«السنة» للالكائي، و«السنة» للطبراني، وغير ذلك من ٥٧٢/١٢ الكتب الكثيرة، ولم ينسب أحد منهم إلى خلاف ذلك، إلا بعض أهل الغرض نسب البخاري إلى أنه قال ذلك. وقد ثبت عنه بالإسناد المرضي أنه قال: من قال عني أي قلت: لفظي بالقرآن مخلوق، فقد كذب. وتراجع في آخر صحيحه تبين ذلك. وهنا ثلاثة أشياء:

أحدها: حروف القرآن، التي هي لفظه قبل أن ينزل بها جبريل، وبعد ما نزل بها، فمن قال: إن هذه مخلوقة فقد خالف إجماع السلف، فإنه لم يكن في زمانهم، من يقول هذا، إلا الذين قالوا: إن القرآن مخلوق؛ فإن أولئك قالوا بالخلق للألفاظ، ألفاظ القرآن، وأما ما سوى ذلك فهم لا يقرون بشيئته، لا مخلوقاً ولا غير مخلوق، وقد اعترف غير واحد من فحول أهل الكلام بهذا، منهم عبد الكريم الشهرستاني مع خبرته بالملل والنحل؛ فإنه ذكر أن السلف مطلقاً ذهبوا إلى أن حروف القرآن غير مخلوقة، وقال: ظهور القول بحدوث القرآن محدث، وقرر مذهب السلف في كتابه المسمى بـ«نهاية الكلام».

الثاني: أفعال العباد، وهي حركاتهم التي تظهر عليها التلاوة، فلا خلاف بين السلف أن أفعال العباد مخلوقة؛ ولهذا قيل: إنه بدع/أكثرهم من قال: لفظي بالقرآن ٥٧٣/١٢ مخلوق؛ لأن ذلك قد يدخل فيه فعله.

الثالث: التلاوة الظاهرة من العبد عقيب حركة الآية، فهذه منهم من يصفها بالخلق، وأول من قال ذلك - فيما بلغنا - حسين الكرايسي، وتلميذه داود الأصبهاني، وطائفة، فأنكر ذلك عليهم علماء السنة في ذلك الوقت، وقالوا فيهم كلاماً غليظاً، وجمهورهم - وهم اللفظية عند السلف - الذين يقولون: لفظنا بالقرآن مخلوق، أو القرآن بالفاظنا مخلوق، ونحو ذلك .

وعارضهم طائفة من أهل الحديث والسنة كثيرون، فقالوا: لفظنا بالقرآن غير مخلوق، والذي استقرت عليه نصوص الإمام أحمد وطبقته من أهل العلم: أن من قال: لفظي بالقرآن مخلوق، فهو جهمي، ومن قال: غير مخلوق، فهو مبتدع، هذا هو الصواب عند جماهير أهل السنة، ألا يطلق واحد منهما، كما عليه الإمام أحمد وجمهور السلف؛ لأن كل واحد من الإطلاقين يقتضي إيهاماً لفظياً؛ فإن أصوات العباد محدثة بلا شك، وإن كان بعض من نصر السنة ينفي الخلق عن الصوت المسموع من العبد بالقرآن، وهو مقدار ما يكون من القرآن المبلغ.

٥٧٤/١٢ فإن جمهور أهل السنة أنكروا ذلك وعابوه، جرياً على منهاج أحمد / وغيره من أئمة الهدى، وقال النبي ﷺ: «زينوا القرآن بأصواتكم» (١).

وأما التلاوة في نفسها، التي هي حروف القرآن والفاظه، فهي غير مخلوقة، والعبد إنما يقرأ كلام الله بصوته، كما أنه إذا قال: قال النبي ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات» (٢) فهذا الكلام لفظه ومعناه إنما هو كلام رسول الله ﷺ، وهو قد بلغه بحركته وصوته، كذلك القرآن لفظه ومعناه كلام الله - تعالى - ليس للمخلوق فيه إلا تبليغه وتأديته وصوته، وما يخفى على لبيب الفرق بين التلاوة في نفسها، قبل أن يتكلم بها الخلق، وبعد أن يتكلموا بها، وبين ما للعبد في تلاوة القرآن من عمل وكسب، وإنما غلط بعض الموافقين والمخالفين، فجعلوا البابين باباً واحداً، وأرادوا أن يستدلوا على نفس حدوث حروف القرآن بما دل على حدوث أفعال العباد وما تولد عنها، وهذا من أقبح الغلط، وليس في الحجج العقلية، ولا السمعية، ما يدل على حدوث نفس حروف القرآن، إلا من جنس ما يحتاج به على حدوث معانيه. والجواب عن الحجج مثل الجواب عن هذه لمن استهدى الله فهداه.

وأما ما ذكره من آيات الصفات وأحاديثها، فمذهب سلف الأمة - من الصحابة

(٢) سبق تخريجه ص ٤٢٤.

(١) سبق تخريجه ص ٤١٣.

والتابعين ، وسائر الأئمة المتبوعين – الإقرارُ والإمرارُ. قال أبو/سليمان الخطابي (١)، ١٢/٥٧٥ وأبو بكر الخطيب : مذهب السلف في آيات الصفات، وأحاديث الصفات، إجراؤها على ظاهرها مع نفي الكيفية، والتشبيه عنها. وقالوا في ذلك : إن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات، يحتذى فيه حذوه، ويتبع فيه مثله، فإذا كان إثبات ذاته إثبات وجود لا إثبات كيفية ، فكذاك إثبات صفاته إثبات وجود لا إثبات كيفية، فلا نقول : إن معنى اليد القدرة، ولا إن معنى العلم، هذا كلامهما.

وقال بعضهم : إذا قال لك الجهمي: كيف ينزل إلى سماء الدنيا؟ فقل له : كيف هو في نفسه؟ فإن قال: نحن لا نعلم كيفية ذاته. فقل: ونحن لا نعلم كيفية صفاته، وكيف نعلم كيفية صفة، ولا نعلم كيفية موصوفها.

ومن فهم من صفات الله تعالى ما هو مستلزم للحدوث، مجانس لصفات المخلوقين، ثم أراد أن ينفي ذلك عن الله فقد شبه وعطل؛ بل الواجب أن لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله، لا نتجاوز القرآن والحديث. وإن نعلم مع ذلك أن الله تعالى ليس كمثله شيء، لا في نفسه ، ولا في أوصافه، ولا في أفعاله، وإن الخلق لا تطيق عقولهم كنه معرفته، ولا تقدر ألسنتهم على بلوغ صفته ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ . وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ . وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الصفات: ١٨٠ - ١٨٢]، وصلى الله على محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

(١) هو أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي، فقيه محدث، من أهل بست (من بلاد كابل) من نسل زيد بن الخطاب (أخي عمر بن الخطاب) له مصنفات كثيرة منها: «معالم السنن» في شرح سنن أبي داود، و«بيان إعجاز القرآن»، توفي سنة ٣٨٨هـ. [الأعلام: ٢/٢٧٣].

٥٧٦/١٢ | **وسئل - رحمه الله -** عن يقول: إن الشكل ، والنقط من كلام الله تبارك وتعالى، وهل ذلك حق أم باطل؟ وما الحكم في الأحرف؟ هل هي كلام الله أم لا؟ بينوا لنا ذلك مثابين ماجورين؟

فأجاب :

الحمد لله رب العالمين . المصاحف التي كتبها الصحابة لم يشكلوا حروفاً، ولم ينقطوها؛ فإنهم كانوا عرباً لا يلحنون، ثم بعد ذلك في أواخر عصر الصحابة لما نشأ اللحن صاروا ينقطون المصاحف ويشكلونها وذلك جائز عند أكثر العلماء ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد، وكرهه بعضهم، والصحيح أنه لا يكره؛ لأن الحاجة داعية إلى ذلك، ولا نزاع بين العلماء أن الحكم الشكل والنقط حكم الحروف المكتوبة ، فإن النقط تميز بين الحروف، والشكل يبين الإعراب؛ لأنه كلام من تمام الكلام، ويروي عن أبي بكر وعمر أنهما قالاً: « إعراب القرآن أحب إلينا من حفظ بعض حروفه » فإذا قرأ القارئ ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الفاتحة: ٢] كانت الضمة والفتحة والكسرة من تمام لفظ القرآن .

٥٧٧/١٢ وإذا كان كذلك فالمداد الذي يكتب به الشكل والنقط كالمداد الذي يكتب به الحروف، والمداد كله مخلوق، ليس منه شيء غير مخلوق. والصوت الذي يقرأ به الناس القرآن هو صوت العباد؛ لكن الكلام كلام الله تعالى، قال تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ﴾ [التوبة: ٦]، وقال النبي ﷺ: «زينوا القرآن بأصواتكم» (١) فالكلام كلام الباري، والصوت صوت القارئ، وهذا ليس هو الصوت الذي ينادي الله به عباده، ويسمعه موسى وغيره، كما دل على ذلك الكتاب والسنة.

وكلام الله غير مخلوق عند سلف الأمة وأئمتها، وهو أيضاً يتكلم بمشيئته وقدرته عندهم، لم يزل متكلماً إذا شاء فهو قديم النوع، وأما نفس «النداء» الذي نادى به موسى ونحو ذلك فحينئذ ناداه به، كما قال تعالى: ﴿ فَلَمَّا أَنهَا تُودِي يَكْمُوسَى ﴾ [طه: ١١]، وكذلك نظائره، فكان السلف يفرقون بين نوع الكلام وبين الكلمة المعينة، قال تعالى: ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لَكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفَذَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نُنْفِذَ كَلِمَاتِ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾ [الكهف: ١٠٩]. وكلام الله وما يدخل في كلامه من نداءه. وغير ذلك ليس بمخلوق بائن منه، بل هو منه، والقرآن سمعه جبريل من الله، ونزل به إلى محمد ﷺ، قال تعالى:

(١) سبق تخريجه ص ٤١٣.

﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [النحل: ١٠٢] وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ﴾ [النعام: ١١٤]، وقال تعالى: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [الزمر: ١] ونحو ذلك.

/والنبي ﷺ بلغه إلى الأمة، والمسلمون يسمعه بعضهم من بعض، وليس ذلك كسماع ٥٧٨/١٢ موسى كلام الله، فإنه سمعه بلا واسطة والذي يقرؤه المسلمون ويكتبونه في مصاحفهم هو كلام الله لا كلام غيره وهم يقرؤونه بأصواتهم، ويكتبونه بمدادهم في ورقهم وأفعالهم، وأصواتهم، ومدادهم، مخلوق.

والقرآن الذي يقرؤونه ويكتبونه هو كلام الله تعالى غير مخلوق، سواء قرؤوا قراءة يثابون عليها أو لا يثابون عليها، وسواء كتبه مشكولاً منقوفاً أو كتبه غير مشكول ولا منقوف؛ فإن ذلك لا يخرج عن أن يكون المكتوب هو القرآن، وهو كلام الله الذي أنزله على محمد ﷺ، وما بين اللوحين كلام الله، سواء كان مشكولاً منقوفاً، أو كان غير مشكول ولا منقوف، وكلام الله منزل غير مخلوق، وأصوات العباد والمداد مخلوقان، والقرآن العربي كلام الله تكلم به ليس بعضه كلام الله وبعضه ليس كلام الله، وليس لجبريل ولا لمحمد منه إلا التبليغ، لم يحدث واحد منهما شيئاً من حروفه، بل الجميع كلام الله تبارك وتعالى.

وهذه «المسائل» مبسوبة في غير هذا الجواب؛ ولكن هذا قدر ما وسعته هذه الورقة والله أعلم.

٥٧٩/١٢ | وقال شيخ الإسلام - رحمه الله - :

فصل

الكلام في «القرآن» و«الكلام» هل هو حرف وصوت، أم ليس بحرف وصوت محدث، حدث في حدود المائة الثالثة، وانتشر في المائة الرابعة؛ فإن أبا سعيد بن كلاب ثم أبا الحسن الأشعري ونحوهما، لما ناظروا المعتزلة في إثبات الصفات، وأن القرآن ليس بمخلوق ورأوا أن ذلك لا يتم إلا إذا كان القرآن قديماً، وأنه لا يمكن أن يكون قديماً إلا أن يكون معنى قائماً بنفس الله كعلمه، وزادوا أن الله لا يتكلم بصوت، ولا لغة، لا قديم ولا غير قديم، لما رأوه من امتناع قيام أمر حادث به، وخالفوا في ذلك جمهور المسلمين من أهل الحديث، والفقهاء، والكلام والتصوف، وإن تنوعت مأخذهم فإن الآثار شاهدة بأن الله يتكلم بصوت.

ولهذا جهم الإمام أحمد وغيره من أنكر ذلك. قال عبد الله بن أحمد: قلت لأبي: ٥٨٠/١٢ إن أقواماً يقولون: إن الله لا يتكلم بصوت. فقال: هؤلاء جهمية؛ إنما يدورون على التعطيل، وذكر حديث ابن مسعود، وكذلك رواه غير واحد عن أحمد، وكذلك البخاري ترجم في صحيحه باباً في قوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾ [سبأ: ٢٣] (١) بين فيه الحجة على أن الله يتكلم بصوت. وكذلك المصنفون في السنة من أئمة الحديث وهم كثير، وكذلك أئمة الصوفية، كالحارث المحاسبي، وأبي الحسن بن سالم وغيرهما، وكذلك الفقهاء من جميع الطوائف: المالكية، والشافعية والحنفية، والحنبلية، والمصنفون في أصول الفقه، يقررون أن الأمر والنهي، والخبر، والعموم له صيغ موضوعة في اللغة تدل بمجردا على أنها أمر ونهي، وخبر، وعموم، ويذكرون خلاف الأشعرية في أن الأمر لا صيغة له.

ثم المثبتون للصوت منهم المعتزلة، الذين يقولون: القرآن مخلوق يقولون كلامه صوت قائم بغیره، ومنهم الكرامية، وطوائف من أهل الحديث من الحنابلة، وغيرهم، يقولون: يتكلم بصوت قائم به، لكن ليس الصوت بقديم.

ومنهم طائفة من متكلمة أهل السنة من الحنبلية وغيرهم يقولون: يتكلم بصوت قديم قائم به.

٥٨١/١٢ ومنهم طائفة من الفقهاء من الحنفية وغيرهم، يقولون: يخاطب/ بصوت قائم بغیره، والمعنى قديم قائم به.

(١) البخارى معلقا فى الفتح ٨ / ٥٣٧ .

فلما أظهرت الأشعرية - كالقاضي أبي بكر بن الباقلاني وغيره في أواخر المائة الرابعة - أن الكلام ليس بحرف، ولا صوت، ولا لغة، وقد تبعهم قوم من الفقهاء من أصحاب مالك، والشافعي، وأبي حنيفة، وقليل من أصحاب أحمد رأى أهل الحديث، وجمهور أهل السنة من الفقهاء وأهل الحديث ما في ذلك من البدعة؛ فأظهروا خلاف ذلك، وأطلق من أطلق منهم أن كلام الله حرف وصوت... (١).

(١) بياض بالأصل.

٥٨٢/١٢ / سئل - رحمه الله - عن رجلين تباحثا ، فقال أحدهما : القرآن حرف وصوت . وقال الآخر : ليس هو بحرف ولا صوت ، وقال أحدهما : النقط التي في المصحف والشكل من القرآن ، وقال الآخر : ليس ذلك من القرآن ، فما الصواب في ذلك ؟ فأجاب - رضي الله عنه - :

الحمد لله رب العالمين . هذه «المسألة» يتنازع فيها كثير من الناس ويخلطون فيها الحق بالباطل ، فالذي قال : إن القرآن حرف وصوت إن أراد بذلك أن هذا القرآن الذي يقرؤه المسلمون هو كلام الله الذي نزل به الروح الأمين على محمد ﷺ خاتم النبيين والمرسلين ، وأن جبريل سمعه من الله والنبي ﷺ سمعه من جبريل ، والمسلمون سمعوه من النبي ﷺ كما قال تعالى : ﴿ قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ ﴾ [النحل : ١٠٢] ، وقال : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنَتْهُمْ أَكْتَابَ يَتْلَمُونَ أَنَّهُمْ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ ﴾ [الأنعام : ١١٤] فقد أصاب في ذلك ؛ فإن هذا مذهب سلف الأمة وأئمتها ، والدلائل على ذلك كثيرة من الكتاب والسنة والإجماع .

٥٨٣/١٢ / ومن قال : إن القرآن العربي لم يتكلم الله به وإنما هو كلام جبريل أو غيره عبر به عن المعنى القائم بذات الله ، كما يقول ذلك ابن كلاب والأشعري ومن وافقهما فهو قول باطل من وجوه كثيرة .

فإن هؤلاء يقولون : إنه معنى واحد قائم بالذات ، وأن معنى التوراة والإنجيل والقرآن واحد ، وأنه لا يتعدد ولا يتبعض ، وأنه إن عبر عنه بالعربية كان قرآناً ، وبالعبرانية كان توراة ، وبالسريانية كان إنجيلاً ، فيجعلون معنى آية الكرسي وآية الدين ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ، و ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾ ، والتوراة والإنجيل وغيرهما معنى واحداً ، وهذا قول فاسد بالعقل والشرع ، وهو قول أحدثه ابن كلاب لم يسبقه إليه غيره من السلف .

وإن أراد القائل بالحرف والصوت أن الأصوات المسموعة من القراء ، والمداد الذي في المصاحف قديم أزلي ، أخطأ وابتدع ، وقال ما يخالف العقل والشرع ؛ فإن النبي ﷺ قال : « زينوا القرآن بأصواتكم »^(١) فبين أن الصوت صوت القارئ ، والكلام كلام البارئ ،

(١) سبق تخريجه ص ٤١٣ .

كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦] فالقرآن الذي يقرؤه المسلمون كلام الله لا كلام غيره كما ذكر الله ذلك، وفي السنن عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ كان يعرض نفسه على الناس بالموسم فيقول: «ألا رجل ٥٨٤/١٢ يحملني إلى قومه لأبلغ كلام ربي؟ فإن قريشاً قد منعوني أن أبلغ كلام ربي» (١)، وقالوا لأبي بكر الصديق لما قرأ عليهم: ﴿اللَّهُ . غُلِبَتِ الرُّومُ﴾ [الروم: ١، ٢] أهذا كلامك أم كلام صاحبك؟ فقال: ليس بكلامي ولا كلام صاحبي؛ ولكنه كلام الله - تعالى.

والناس إذا بلغوا كلام النبي ﷺ كقوله: «إنما الأعمال بالنيات» (٢) فإن الحديث الذي يسمونه حديث النبي ﷺ، تكلم به بصوته وبحروفه ومعانيه، والمحدث بلغه عنه بصوت نفسه لاصوت النبي ﷺ، فالقرآن أولى أن يكون كلام الله إذا بلغته الرسل عنه، وقرأته الناس بأصواتهم.

والله تكلم بالقرآن بحروفه ومعانيه بصوت نفسه، ونادى موسى بصوت نفسه؛ كما ثبت بالكتاب والسنة وإجماع السلف، وصوت العبد ليس هو صوت الرب ولا مثل صوته؛ فإن الله ليس كمثل شيء، لافي ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله.

وقد نص أئمة الإسلام - أحمد ومن قبله من الأئمة - على ما نطق به الكتاب والسنة من أن الله ينادي بصوت، وأن القرآن كلامه تكلم به بحرف وصوت ليس منه شيء كلاماً لغيره، لا جبريل ولا غيره، وأن العباد يقرؤونه بأصوات أنفسهم وأفعالهم، فالصوت المسموع من العبد/صوت القارئ والكلام كلام البارئ. ٥٨٥/١٢

وكثير من الخائضين في هذه المسألة لا يميز بين صوت العبد وصوت الرب؛ بل يجعل هذا هو هذا فينفيهما جميعاً أو يشبهما جميعاً، فإذا نفى الحرف والصوت نفى أن يكون القرآن العربي كلام الله، وأن يكون منادياً لعباده بصوته، وأن يكون القرآن الذي يقرؤه المسلمون هو كلام الله، كما نفى أن يكون صوت العبد صفة لله - عز وجل - ثم جعل كلام الله المتنوع شيئاً واحداً لا فرق بين القديم والحادث، هو مصيب في هذا الفرق دون ذلك الثاني الذي فيه نوع من الإلحاد والتعطيل، حيث جعل الكلام المتنوع شيئاً واحداً لا حقيقة له عند التحقيق.

وإذا أثبت جعل صوت الرب هو صوت العبد، أو سكت عن التمييز بينهما مع قوله: إن الحروف متعاقبة في الوجود مقترنة في الذات قديمة أزلية الأعيان، فجعل عين صفة الرب تحل في العبد أو تتحد بصفته، فقال بنوع من الحلول والاتحاد، يفضي إلى نوع من

(٢) سبق تخريجه ص ٤٢٤.

(١) سبق تخريجه ص ٤١٣.

التعطيل .

وقد علم أن عدم الفرق والمباينة بين الخالق وصفاته والمخلوق وصفاته خطأ وضلال لم يذهب إليه أحد من سلف الأمة وأئمتها ؛ بل هم متفقون على التمييز بين صوت الرب وصوت العبد، ومتفقون أن الله تكلم بالقرآن الذي أنزله على نبيه ﷺ بحروفه ٥٨٦/١٢ ومعانيه/وأنه ينادي عباده بصوته، ومتفقون على أن الأصوات المسموعة من القراءة أصوات العباد، وعلى أنه ليس شيء من أصوات العباد ولامداد المصاحف قديماً، بل القرآن مكتوب في مصاحف المسلمين مقروء بالاستهيم محفوظ بقلوبهم وهو كله كلام الله، والصحابة كتبوا المصاحف لما كتبوها بغير شكل ولا نقط؛ لأنهم كانوا عرباً لا يلحنون، ثم لما حدث اللحن نقط الناس المصاحف وشكلوها، فإن كتبت بلا شكل ولا نقط جاز، وإن كتبت بنقط وشكل جاز ، ولم يكره في أظهر قولي العلماء، وهو إحدى الروايتين عن أحمد .

وحكم «النقط والشكل» حكم الحروف، فإن الشكل يبين إعراب القرآن كما يبين النقط الحروف. والمداد الذي يكتب به الحروف ويكتب به الشكل والنقط مخلوق، وكلام الله العربي الذي أنزله وكتب في المصاحف بالشكل والنقط وبغير شكل ونقط ليس بمخلوق، وحكم الإعراب حكم الحروف ، لكن الإعراب لا يستقل بنفسه بل هو تابع للحروف المرسومة؛ فلهذا لا يحتاج لتجريدتهما وإفادهما بالكلام ، بل القرآن الذي يقرؤه المسلمون هو كلام الله: معانيه وحروفه، وإعرابه، والله تكلم بالقرآن العربي الذي أنزله على محمد ﷺ والناس يقرؤونه بأفعالهم وأصواتهم. والمكتوب في مصاحف المسلمين هو كلام الله، وهو القرآن العربي الذي أنزل على نبيه: سواء كتب/بشكل ونقط أو بغير شكل ونقط، والمداد الذي كتب به القرآن ليس بقديم، بل هو مخلوق ، والقرآن الذي كتب في المصحف بالمداد هو كلام الله منزل غير مخلوق، والمصاحف يجب احترامها باتفاق المسلمين؛ لأن كلام الله مكتوب فيها، واحترام النقط والشكل إذا كتب المصحف مشكلاً منقوطة كاحترام الحروف باتفاق علماء المسلمين كما أن حرمة إعراب القرآن كحرمة حروفه المنقوطة باتفاق المسلمين. ولهذا قال أبو بكر وعمر رضي الله عنهما: حفظ إعراب القرآن أحب إلينا من حفظ بعض حروفه .

والله تكلم بالقرآن بحروفه ومعانيه، فجميعه كلام الله، فلا يقال : بعضه كلام الله وبعضه ليس بكلام الله، وهو - سبحانه - نادى موسى بصوت سمعه موسى، فإنه قد أخبر أنه نادى موسى في غير موضع من القرآن كما قال تعالى: ﴿هَلْ أُنذِرُكَ حَدِيثٌ مُّوسَى . إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [النازعات: ١٥، ١٦]، والنداء لا يكون إلا صوتاً باتفاق أهل اللغة، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَاللِّبْنِ مِنْ بَدْوِهِ وَأَوْحَيْنَا

إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ
 وَآدِينَ دَاوُدَ زُورًا . وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ
 اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿النساء: ١٦٣ ، ١٦٤﴾ فقد فرق الله بين إيمائه إلى النبيين وبين
 تكليمه لموسى ، /فمن قال : إن موسى لم يسمع صوتاً؛ بل ألهم معناه لم يفرق بين موسى ٥٨٨/١٢
 وغيره، وقد قال تعالى : ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ
 دَرَجَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣] وقال تعالى : ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكَلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ
 يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ﴾ [الشورى: ٥١] فقد فرق بين الإيماء والتكلم من وراء
 حجاب كما كلم الله موسى ، فمن سوى بين هذا وهذا كان ضالاً .

وقد قال الإمام أحمد - رضي الله عنه - وغيره من الأئمة : لم يزل الله متكلماً إذا شاء ،
 وهو يتكلم بمشيئته وقدرته ، يتكلم بشيء بعد شيء ، كما قال تعالى : ﴿لَمَّا أَنهَا نُودِيَ
 بِمُوسَىٰ﴾ [طه : ١١] ، فناده حين أتاه ولم يناده قبل ذلك ، وقال تعالى : ﴿فَأَكَلَا مِنْهَا
 فَبَدَّتْ لَمَامًا سَوَاءً تَهُمَا وَطِفًا يَخِصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾ [طه : ١٢١] ، ﴿وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا
 أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكَ الشَّجَرَةِ وَأَقُل لَّكُمَا إِنَّ الشَّجَرَةَ لَكُنَّ عَذُوبٌ مُّبِينٌ﴾ [الأعراف: ٢٢] ، فهو
 سبحانه ناداهما حين أكلا منها ولم ينادهما قبل ذلك ، وكذلك قال تعالى : ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ
 ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ [الأعراف: ١١] بعد أن خلق آدم وصوره ،
 ولم يأمرهم قبل ذلك ، وكذا قوله : ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ
 ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران : ٥٩] فأخبر أنه قال له : كن فيكون ، بعد أن خلقه
 من تراب ، ومثل هذا الخبر في القرآن كثير : يخبر أنه تكلم في وقت معين ، ونادى في
 وقت معين ، وقد ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه لما خرج إلى الصفا قرأ قوله ٥٨٩/١٢
 تعالى : ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة:] وقال : «نبدأ بما بدأ الله به»^(١) فأخبر
 أن الله بدأ بالصفا قبل المروة .

والسلف اتفقوا على أن كلام الله منزل غير مخلوق ، منه بدأ وإليه يعود . فظن بعض
 الناس أن مرادهم : أنه قديم العين ، ثم قالت طائفة : هو معنى واحد ، هو الأمر بكل
 مأمور ، والنهي عن كل منهي ، والخبر بكل مخبر ، إن عبر عنه بالعربية كان قرآناً ، وإن
 عبر عنه بالعبرانية كان تورا ، وإن عبر عنه بالسريانية كان إنجيلاً . وهذا القول مخالف
 للشرع والعقل .

(١) مسلم في الحج (١٤٧/١٢١٨) ، وأبو داود في المناسك (١٩٠٥) ، والترمذي في الحج (٨٦٢) وقال : «حديث
 حسن صحيح» ، والنسائي في الحج (٢٩٦١) ، كلهم عن جابر بن عبد الله . ولم يرو البخاري هذا الحديث .

وقالت طائفة : هو حروف وأصوات قديمة الأعيان لازمة لذات الله لم تنزل لازمة لذاته، وإن الباء والسين والميم موجودة مقترنة بعضها ببعض معاً أولاً وأبدًا ، لم تنزل ولا تزال لم يسبق منها شيء شيئاً. وهذا أيضاً مخالف للشرع والعقل.

وقالت طائفة : إن الله لا يتكلم بمشيئته وقدرته، وإنه في الأزل كان متكلماً بالنداء الذي سمعه موسى، وإنما تجدد استماع موسى لا أنه ناداه حين أتى الوادي المقدس، بل ناداه قبل ذلك بما لا يتناهى، ولكن تلك الساعة سمع النداء. وهؤلاء وافقوا الذين قالوا: ٥٩٠/١٢ إن القرآن/مخلوق في أصل قولهم؛ فإن أصل قولهم : إن الرب لا تقوم به الأمور الاختيارية، فلا يقوم به كلام، ولا فعل باختياره ومشيئته ، وقالوا: هذه حوادث ، والرب لا تقوم به الحوادث . فخالفوا صحيح المنقول وصريح المعقول، واعتقدوا أنهم بهذا يردون على الفلاسفة ، ويشبتون حدوث العالم، وأخطؤوا في ذلك ، فلا للإسلام نصر، ولا للفلاسفة كسروا، وادعوا أن الرب لم يكن قادراً في الأزل على كلام يتكلم به ولا فعل يفعله، وأنه صار قادراً بعد أن لم يكن قادراً بغير أمر حدث، أو يغيرون العبارة فيقولون: لم يزل قادراً ، لكن يقولون: إن المقدور كان ممتنعاً، وإن الفعل صار ممكناً له بعد أن صار ممتنعاً عليه من غير تجدد شيء.

وقد يعبرون عن ذلك بأن يقولوا : كان قادراً في الأزل على ما يمكن فيما لا يزال، لا على ما لا يمكن في الأزل، فيجمعون بين النقيضين ، حيث يشبتونه قادراً في حال كون المقدور عليه ممتنعاً عندهم، ولم يفرقوا بين نوع الكلام والفعل وبين عينه، كما لم يفرق الفلاسفة بين هذا وهذا بل الفلاسفة ادعوا أن مفعوله المعين قديم بقدمه، فضلوا في ذلك وخالفوا صريح المعقول وصحيح المنقول؛ فإن الأدلة لا تدل على قدم شيء بعينه من العالم، بل تدل على أن ما سوى الله مخلوق حادث بعد أن لم يكن؛ إذ هو فاعل ٥٩١/١٢ بقدرته ومشيئته كما تدل على ذلك الدلائل/القطعية، والفاعل بمشيئته لا يكون شيء من مفعوله لازماً لذاته بصريح العقل واتفاق عامة العقلاء، بل وكل فاعل لا يكون شيء من مفعوله لازماً لذاته، ولا يتصور مقارنة مفعوله المعين له، ولو قدر أنه فاعل بغير إرادة فكيف بالفاعل بالإرادة.

وما يذكر بأن المعلول يقارن علته، إنما يصح فيما كان من العلة يجري مجرى الشروط، فإن الشرط لا يجب أن يتقدم على الشروط ، بل قد يقارنه كما تقارن الحياة العلم، وأما ما كان فاعلاً سواء سمي علة، أو لم يسم علة، فلا بد أن يتقدم على الفعل المعين، والفعل المعين لا يجوز أن يقارنه شيء من مفعولاته، ولا يعرف العقلاء فاعلاً قط يلزمه مفعول معين. وقول القائل: حركت يدي فتحرك الخاتم هو من باب الشرط لامن

باب الفاعل، ولأنه لو كان العالم قديمًا لكان فاعله موجبًا بذاته في الأزل ولم يتأخر عنه
موجبه ومقتضاه، ولو كان كذلك لم يحدث شيء من الحوادث، وهذا خلاف المشاهدة.

وإن كان هو سبحانه لم يزل قادرًا على الكلام والفعل، بل لم يزل متكلمًا إذا شاء
فاعلا لما يشاء، ولم يزل موصوفًا بصفات الكمال، منعوته بنعوت الجلال والإكرام، والعالم
فيه من الأحكام والإتقان ما دل على علم الرب، وفيه من الاختصاص ما دل على مشيئته
وفيه من الإحسان ما دل على رحمته، وفيه من العواقب الحميدة ما دل على حكمته، وفيه من ٥٩٢/١٢
الحوادث ما دل على قدرة الرب تعالى، مع أن الرب مستحق لصفات الكمال لذاته؛ فإنه
مستحق لكل كمال ممكن الوجود لا نقص فيه، منزّه عن كل نقص، وهو سبحانه ليس له
كفو في شيء من أموره، فهو موصوف بصفات الكمال على وجه التفصيل منزّه فيها عن
التشبيه والتمثيل، ومنزّه عن النقائص مطلقًا؛ فإن وصفه بها من أعظم الأباطيل، وكمال
من لوازم ذاته المقدسة لا يستفيدة من غيره، بل هو المنعم على خلقه بالخلق والإنشاء وما
جعله فيهم من صفات الأحياء، وخالق صفات الكمال أحقّ بها، ولا كفو له فيها.

وأصل اضطراب الناس في «مسألة كلام الله»: أن الجهمية والمعتزلة لما ناظرت
الفلاسفة في «مسألة حدوث العالم» اعتقدوا أن ما يقوم به من الصفات والأفعال المتعاقبة
لا يكون إلا حادثًا، بناء على أن مالا يتناهى لا يمكن وجوده، والتزموا أن الرب كان
في الأزل غير قادر على الفعل والكلام، بل كان ذلك ممتنعًا عليه، وكان معطلا عن
ذلك، وقد يعبرون عن ذلك بأنه كان قادرًا في الأزل على الفعل فيما لا يزال مع امتناع
الفعل عليه في الأزل، فيجمعون بين التقيضين حيث يصفونه بالقدرة في حال امتناع
المقدور لذاته، إذ كان الفعل يستلزم أن يكون له أول والأزل لا أول له والجمع بين
إثبات الأولية ونفيها جمع بين التقيضين.

ولم يهتدوا إلى الفرق بين ما يستلزم الأولية والحدوث وهو الفعل المعين والمفعول ٥٩٣/١٢
المعين، وبين مالا يستلزم ذلك وهو نوع الفعل والكلام، بل هذا يكون دائمًا، وإن كان كل
من آحاده حادثًا، كما يكون دائمًا في المستقبل، وإن كان كل من آحاده فانيًا، بخلاف
خالق يلزمه مخلوقه المعين دائمًا، فإن هذا هو الباطل في صريح العقل وصحيح النقل؛
ولهذا اتفقت فطر العقلاء على إنكار ذلك لم ينازع فيه إلا شردمة من المتفلسفة كابن سينا
وأمثاله، الذين زعموا أن الممكن المفعول قد يكون قديمًا واجب الوجود بغيره، فخالقوا في
ذلك جماهير العقلاء، مع مخالفتهم لسلفهم أرسطو وأتباعه؛ فإنهم لم يكونوا يقولون
ذلك، وإن قالوا بقدوم الأفلاك، وأرسطو أول من قال بقدومها من الفلاسفة المشائين، بناء
على إثبات علة غائبة لحركة الفلك يتحرك الفلك للتشبه بها، لم يثبتوا له فاعلا مبدعًا،

ولم يثبتوا ممكنًا قديمًا واجبًا بغيره، وهم وإن كانوا أجهل بالله وأكفر من متأخريهم، فهم يسلمون لجمهور العقلاء أن ما كان ممكنًا بذاته فلا يكون إلا محدثًا مسبوقًا بالعدم، فاحتاجوا أن يقولوا : كلامه مخلوق منفصل عنه .

وطائفة وافقتهم على امتناع وجود ما لا نهاية له، لكن قالوا تقوم به الأمور الاختيارية، فقالوا : إنه في الأزل لم يكن، متكلمًا بل ولا كان الكلام مقدورًا له، ثم صار متكلمًا بلا حدوث حادث بكلام يقوم به ، وهو قول الهاشمية والكرامية وغيرهم .

٥٩٤/١٢ /وطائفة قالت: إذا كان القرآن غير مخلوق فلا يكون إلا قديم العين لازمًا لذات الرب، فلا يتكلم بمشيئته وقدرته، ثم منهم من قال : هو معنى واحد قديم، فجعل آية الكرسي وآية الدين وسائر آيات القرآن والتوراة والإنجيل، وكل كلام يتكلم الله به، معنى واحدًا لا يتعدد ولا يتبعض، ومنهم من قال: إنه حروف وأصوات مقترنة لازمة للذات.

وهؤلاء أيضًا وافقوا الجهمية والمعتزلة في أصل قولهم أنه متكلم بكلام لا يقوم بنفسه ومشئته وقدرته، وأنه لا تقوم به الأمور الاختيارية ، وأنه لم يستو على عرشه بعد أن خلق السموات والأرض، ولا يأتي يوم القيامة، ولم يناد موسى حين ناداه، ولا تغضبه المعاصي ولا ترضيه الطاعات ولا تفرحه توبة التائبين . وقالوا في قوله : ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا بِسِرِّي اللَّهِ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥]، ونحو ذلك: إنه لا يراها إذا وجدت، بل إما أنه لم يزل رائيًا لها، وإما أنه لم يتجدد شيء موجود بل تعلق معدوم، إلى أمثال هذه المقالات التي خالفوا فيها نصوص الكتاب والسنة مع مخالفة صريح العقل .

والذي ألجأهم لذلك موافقتهم للجهمية على أصل قولهم في أنه - سبحانه - لا يقدر في الأزل على الفعل والكلام، وخالفوا السلف والأئمة في قولهم: لم يزل الله متكلمًا إذا شاء ثم افرقوا أحزابًا أربعة- كما تقدم- الخلقية والحدوثية، والاتحادية ، والاقترانية .

٥٩٥/١٢ /وشر من هؤلاء الصابئة والفلاسفة الذين يقولون: إن الله لم يتكلم لا بكلام قائم بذاته، ولا بكلام يتكلم به بمشيئته وقدرته، لا قديم النوع، ولا قديم العين، ولا حادث، ولا مخلوق، بل كلامه عندهم ما يفيض على نفوس الأنبياء . ويقولون : إنه كلم موسى من سماء عقله، وقد يقولون : إنه- تعالى- يعلم الكلليات دون الجزئيات؛ فإنه إنما يعلمها على وجه كلي، ويقولون مع ذلك: إنه يعلم نفسه ويعلم ما يفعله .

وقولهم: يعلم نفسه ومفعولاته حق، كما قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤]، لكن قولهم مع ذلك: إنه لا يعلم الأعيان المعينة، جهل وتناقض؛ فإن نفسه المقدسة معينة، والأفلاك معينة، وكل موجود معين . فإن لم يعلم المعينات لم

يعلم شيئاً من الموجودات؛ إذ الكليات إنما تكون كليات في الازدهان لا في الأعيان، فمن لم يعلم إلا الكليات لم يعلم شيئاً من الموجودات، تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

وهم إنما ألجأهم إلى هذا الإلحاد فرارهم من تجدد الأحوال - للباري تعالى - مع أن هؤلاء يقولون إن الحوادث تقوم بالقديم، وإن الحوادث لا أول لها، لكن نفوا ذلك عن الباري؛ لاعتقادهم أنه لا صفة له، بل هو وجود مطلق، وقالوا: إن العلم نفس عين العالم، والقدرة نفس عين القادر، والعلم والعالم شيء واحد، والمريد والإرادة/شيء ٥٩٦/١٢ واحد، فجعلوا هذه الصفة هي الأخرى، وجعلوا الصفات هي الموصوف.

ومنهم من يقول بل العلم كل المعلوم، كما يقوله الطوسي صاحب «شرح الإشارات»، فإنه أنكر على ابن سينا إثباته لعلمه بنفسه وما يصدر عن نفسه، وابن سينا أقرب إلى الصواب لكنه تناقض مع ذلك حيث نفى قيام الصفات به، وجعل الصفة عين الموصوف وكل صفة هي الأخرى.

ولهذا كان هؤلاء هم أوغل في الاتحاد والإلحاد ممن يقول معاني الكلام شيء واحد لكنهم ألزموا قولهم لأولئك، فقالوا: إذا جاز أن تكون المعاني المتعددة شيئاً واحداً جاز أن يكون العلم هو القدرة، والقدرة هي الإرادة. فاعترف حذاق أولئك بأن هذا الإلزام لا جواب عنه.

ثم قالوا: وإذا جاز أن تكون هي الصفة هي الأخرى جاز أن تكون الصفة هي الموصوف، فجاء ابن عربي وابن سبعين، والقونوي ونحوهم من الملاحدة فقالوا: إذا جاز أن تكون هذه الصفة هي الأخرى والصفة هي الموصوف، جاز أن يكون الموجود الواجب القديم الخالق هو الموجود الممكن المحدث المخلوق، فقالوا: إن وجود كل مخلوق هو عين وجود الخالق، وقالوا: الوجود واحد، ولم يفرقوا بين الواحد بالنوع والواحد بالعين، كما لم يفرق أولئك بين الكلام الواحد بالعين والكلام الواحد بالنوع ٥٩٧/١٢.

وكان منتهى أمر أهل الإلحاد في الكلام إلى هذا التعطيل والكفر والاتحاد، الذي قاله أهل الوحدة والحلول والاتحاد في الخالق والمخلوقات، كما أن الذين لم يفرقوا بين نوع الكلام وعينه، قالوا هو يتكلم بحرف وصوت قديم، قالوا أولاً: إنه لا يتكلم بمشيئته وقدرته، ولا تسبق الباء السين بل لما نادى موسى فقال ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي﴾ [طه: ١٤] ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [القصص: ٣٠]، كانت الهمزة والنون وما بينهما موجودات في الأزل يقارن بعضها بعضاً، لم تزل ولا تزال لازمة لذات الله تعالى.

ثم قال فريق منهم: إن ذلك القديم هو نفس الأصوات المسموعة من القراء. وقال بعضهم: بل المسموع صوتان قديم ومحدث، وقال بعضهم: أشكال المداد قديمة أزلية. وقال بعضهم: محل المداد قديم أزلي. وحكي عن بعضهم أنه قال: المداد قديم أزلي، وأكثرهم يتكلمون بلفظ القديم ولا يفهمون معناه بل منهم من يظن أن معناه أنه قديم في علمه، ومنهم من يظن أن معناه متقدم على غيره ومنهم من يظن أن معنى اللفظ أنه غير مخلوق، ومنهم من لا يميز بين ما يقول، فصار هؤلاء حلولية اتحادية في الصفات، ٥٩٨/١٢ ومنهم من يقول بالحلول والاتحاد في الذات والصفات، وكان منتهى أمر هؤلاء وهؤلاء إلى التعطيل.

والصواب في هذا الباب وغيره مذهب سلف الأمة وأئمتها: أنه - سبحانه - لم يزل متكلماً إذا شاء، وإنه يتكلم بمشيئته وقدرته، وإن كلماته لا نهاية لها، وإنه نادى موسى بصوت سمعه موسى، وإنما ناداه حين أتى، لم يناده قبل ذلك، وإن صوت الرب لا يماثل اصوات العباد كما أن علمه لا يماثل علمهم، وقدرته لا تماثل قدرتهم، وإنه - سبحانه - بائن عن مخلوقاته بذاته وصفاته، ليس في مخلوقاته شيء من ذاته وصفاته القائمة بذاته، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته، وإن أقوال أهل التعطيل والاتحاد، الذين عطلوا الذات أو الصفات أو الكلام أو الأفعال باطلة، وأقوال أهل الحلول الذين يقولون بالحلول في الذات أو الصفات باطلة، وهذه الأمور مبسوسة في غير هذا الموضع وقد بسطناها في الواجب الكبير، والله أعلم بالصواب.

/وسئـل - رحمه الله - عن المصحف العتيق إذا تمزق ما يصنع به؟ ومن كتب ٥٩٩/١٢
شيئاً من القرآن ثم محاه بماء أو حرقه فهل له حرمة أم لا؟

فأجاب:

الحمد لله . أما المصحف العتيق والذي تخرق، وصار بحيث لا ينتفع به بالقراءة فيه، فإنه يدفن في مكان يسان فيه، كما أن كرامة بدن المؤمن دفنه في موضع يسان فيه، وإذا كتب شيء من القرآن أو الذكر في إناء أو لوح ومحي بالماء وغيره، وشرب ذلك فلا بأس به، نص عليه أحمد وغيره، ونقلوا عن ابن عباس - رضي الله عنهما- أنه كان يكتب كلمات من القرآن والذكر، ويأمر بأن تسقى لمن به داء، وهذا يقتضي أن لذلك بركة .

والماء الذي توضع به النبي ﷺ هو -أيضاً- ماء مبارك صب منه على جابر وهو مريض . وكان الصحابة يتبركون به، ومع هذا فكان يتوضأ على التراب وغيره، فما بلغني أن مثل هذا الماء ينهي عن صبه في التراب ونحوه، ولا أعلم في ذلك نهياً؛ فإن أثر الكتابة لم يبق بعد المحو كتابة، ولا يحرم على الجنب مسه، ومعلوم أنه ليس له حرمة كحرمة ما ٦٠٠/١٢
دام القرآن والذكر مكتوبان ، كما أنه لو صيغ فضة أو ذهب أو نحاس على صورة كتابة القرآن والذكر، أو نقش حجر على ذلك على تلك الصورة، ثم غيرت تلك الصياغة وتغير الحجر لم يجب لتلك المادة من الحرمة ما كان لها حين الكتابة .

وقد كان العباس بن عبد المطلب يقول في ماء زمزم: لا أحله لمغتسل، ولكن لشارب حل وبل . وروى عنه أنه قال: لشارب ومتوضئ ولهذا اختلف العلماء هل يكره الغسل والوضوء من ماء زمزم ، وذكروا فيه روايتين عن أحمد . والشافعي احتج بحديث العباس، والمرخص احتج بحديث فيه أن النبي ﷺ توضأ من ماء زمزم^(١)، والصحابة توضؤوا من الماء الذي نبع من بين أصابعه مع بركته لكن هذا وقت الحاجة .

والصحيح: أن النهي من العباس إنما جاء عن الغسل فقط لا عن الوضوء، والتفريق بين الغسل والوضوء هو لهذا الوجه؛ فإن الغسل يشبه إزالة النجاسة لهذا يجب أن يغسل في الجنابة ما يجب أن يغسل من النجاسة؛ وحينئذ فصوص هذه المياة المباركة من النجاسات متوجه، بخلاف صونها من التراب ونحوه من الطاهرات، والله أعلم .

آخر المجلد الثاني عشر

(١) أحمد ٧٦/١، وصححه الشيخ شاکر برقم (٥٦٤) عن علي بن أبي طالب .